

# دائرة الأعمال اللّصويّة

مراجعات ومقترحات

د. شكري المبخوت



# دائرة الأعمال اللغوية

## مراجعات ومقترحات

تأليف  
شكري المبخوت

دار الكتاب الجديد المتحدة

# دائرة الأعمال اللغوية - مراجعات ومقترحات تأليف: شكري المبخوت

© دار الكتاب الجديد المتحدة 2010

جميع الحقوق محفوظة للناسر بالتمام مع المؤلف

الطبعة الأولى

آذار/مارس/الربيع 2010 إفرنجي

موضوع الكتاب فلسفة اللغة

تصميم الغلاف دار الكتاب الجديد المتحدة

الحجم 17 × 24 سم

التجليد برش مع رده

رقم الكتاب ISBN 978-9958-29-521-7

(دار الكتاب الوطنية/بنغازي - ليبيا)

رقم الإيداع المحلي 2009/941

دار الكتاب الجديد المتحدة

المناسخ: شارع جوستينيان، منتر أريكو، الطابق الخامس،

هاتف +961 1 75 03 04 خطوي +961 3 93 39 89

+961 1 75 03 05 فاكس

ص.ب. 14/6703 بيروت - لبنان

بريد إلكتروني szrekany@inco.com.lb

الموقع الإلكتروني www.oobooks.com

جميع الحقوق محفوظة للدار، لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب، أو جزء منه، أو نقله بأي شكل أو واسطة من وسائل نقل المعلومات، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك النسخ أو التسجيل أو التخزين والاسترجاع، دون إذن خطي مسبق من الناسر.

All rights reserved. No part of this book may be reproduced, or transmitted in any form or by any means, electronic or mechanical, including photocopyings, recording or by any information storage retrieval system, without the prior permission in writing of the publisher.

توزيع دار أوبيا للطباعة والنشر والتوزيع والتنمية الثقافية

زهوة النعماني، شارع أبي داود، بجانب سوق المهاري، طرابلس - الجماهيرية العظمى

هاتف وفاكس: +218 21 34 07 013 فاكس +218 91 21 45 463

بريد إلكتروني oobooks@yahoo.com

## قائمة الرموز والاختصارات

٨	: الوصل
$\longleftrightarrow$	: علاقة التشارط
$\vdash$	: إثبات
$\ulcorner$	: نقي
؟	: الاستفهام
؟!	: التمني
$\square$	: الأمر
$\square \ulcorner$	: النهي
(+)	: الإيجاب
(-)	: السلب
( $\pm$ )	: الإمكان الإيجابي أو الإمكان السلبي
$\dashv$	: علاقة اقتضاء
$\leftarrow$	: علاقة استلزام
ق	: قوة قولية (إنشائية)
ض	: محتوى قضوي
ل	: إحالة
م	: محمول



## تمهيد

يمثل هذا الكتاب صياغة منظمة، إلى حد ما، لجملته من الاعتراضات والإيرادات والملاحظات التي سبق لنا أن قدمناها بمناسبة أعمال سابقة (المبخوت، 2006. ب و 2008) وقدمها غيرنا (بالخصوص الشريف 1993-2002، وميلاد 2001) في شأن نظرية الأعمال اللغوية.

لذلك كان محتوى هذا الكتاب مراجعات لجُلِّ المفاهيم التي اصطنعتها أوستين (Austin، 1962، 1970) وسيرل (Searle، 1969، 1972 و 1979، 1982) في تحليل الأعمال اللغوية. وقد صُغنا في أعطاف هذه المراجعات عدداً من التصورات التي نعتقد أنها تُعدّل، وجوهاً من التّعديل، بعض المفاهيم وتؤولها تأويلاً لا يوافق بالضرورة ما استقرّ منها في الكتابات الحديثة.

فقد راجعنا مفاهيم العمل القولي والعمل في القول وعمل التأثير بالقول والعمل اللغويّ نفسه مراجعة كانت تهدف إلى توضيحها من جهة وحملها على محامل نحوية تُخرجها ممّا نتوهم أنّه نقاط ضعف فيها من جهة أخرى. ولا غرو فمنطلقنا لغويّ يفترض أنّ الظواهر التّداوليّة ذات أسس نحوية وإن كانت خافية ومنطلق جُلِّ أصحاب نظرية الأعمال اللغوية فلسفيّ لغويّ لا يعنى بالنحو إلا في حدود ما يسمح به الإرث المنطقيّ الذي ينطلقون منه والأهداف الفلسفيّة التي لأجلها نظروا في اللغة واستعمالاتها.

وقد كانت تلك المراجعات مستنداً لنا لصياغة مقترح في تفسير تكون الأعمال اللغوية وتولد بعضها من بعض وانتظامها وتعاملها في ما بينها لتخصّصها في عبارة «دائرة الأعمال اللغوية». وهي دائرة تمكّن، في ما نزعّم، من تبسيط الإشكالات العديدة التي طرحت سواء في نطاق النظرية المذكورة أو في نطاق النظرية البلاغية العربية القديمة بقدر ما تمكّن من إرساء أسس لحساب دلاليّ للقوى القولية يسمح بالتمييز بين الأساسيّ النظاميّ والمشتقّ المتولد من غيره

والاستعمالي المتصل بالسياق وألعاب اللغة اللامتناهية. فهي تجمع إلى وضوح التنظيم و"أناقة" الانتظام قدرة ندعبيها، لتفسير فوضى الاستعمالات المقامية.

وعلى هذا، يكون هذا الكتاب، بما فيه من مراجعات ومقترحات، استكمالاً للعرض النقدي الذي قلّمناه في عمل سابق (المبخوت، 2008) عن نظرية الأعمال اللغوية. وهي صلة بين الكتّابين لا تُخفيها رغم أنّ هذا الكتاب لا يخلو من بعد تنظيري في حين أنّ الكتاب الآخر على ما فيه من إيرادات وإشارات نقدية ذو بعد تعليمي أساساً.

والواقع أنّ الأفكار التي يتضمّنها هذا البحث تعود إلى أثناء، منذ أن تعرّفنا إلى مقترحات أومنين وميرل (أي ما نعتبره نظرية أصلية) ومن هذا جذوهمما، لم نستطع أن نمنع أنفسنا من النظر في تلك المقترحات ومسائلها وإشكالاتها والحلول المقترحة في شأنها نظراً نستعيد به أسلوب الجرجاني والسكاكي والقزويني وشرّاح التلخيص في تحليل تلك المسائل. ولم نستطع، بالقدر نفسه، أن نمنع أنفسنا، ونحن نُعيد قراءة أبواب المعاني وفصول الإنشاء من كتابات البلاغيين القدماء، من إعادة ترتيب الكثير من مسائلها بحسب مقترحات المحدثين وضروب التمييز اللطيفة التي أدخلوها على فهمنا للظواهر البلاغية والتداولية. فالكتاب من هذه الناحية، خلاصة من خلاصات هذه الحركة الذهنية والمعرفية التي يسّرت لنا الانتقال عبر الأزمة العلمية لنكتشف، رغم الفوارق والاختلافات، صلات وعلاقات عميقة لم نتعسف في استكشافها ولم نكن نجوس في تفاصيلها بلا دليل. فدلّلنا ما في النظرية من قوة التفسير وبساطته ونماسكه وما تتيحه من إمكان صياغتها صياغة مناسبة للظواهر المدروسة. فالخط الرفيع الذي كان يربط بين الجرجاني والسكاكي، وقبلهما سيبويه ومن تلاه من النحاة، وبين أومنين وميرل، ومن اقتفى أثرهما، إنّما هو وحدة الظواهر المدروسة خصوصاً منها ظاهرة الإنشاء. فلا سبق البلاغيين والأصوليين والنحاة العرب في اكتشاف الإنشاء كان مانعاً للمحدثين من صياغة مفاهيم جديدة أقوى في تحليله ولا كانت جذّة المفاهيم التي صيغت ضمن نظرية الأعمال اللغوية بمانعة من أن ترى الضوابط في كثير من تحاليل القدماء وتفسيراتهم ومقترحاتهم. وللقارئ أن يحدّد نصيب هذا وذاك من هذا الكتاب.

ولكننا نعتقد، في ما بيننا وبين أنفسنا، أننا نقترح هذه الدائرة لتفسير الأعمال اللغوية ضمن نظرية الأعمال اللغوية الحديثة مستفيدين من بعض ما وجدناه في نصوص البلاغة العربية من نظريات وأفكار وتحليلات. ولكننا استفدنا أكثر من تصوّر الشريف (الشريف، 2002) للنظام اللغوي ومستوياته وكيفية تولدها والعلاقات بينها ومن تعديله أو نقضه لعدد من المفاهيم اللسانية الحديثة المستقرة. فنحن مدينون له في هذا البحث بالكثير ممّا أدخله من مفاهيم، أبرزها دائرية اللغة بدلاً من خطيتها وانبثاؤها على مقولات دلالية بسيطة بدلاً من الانطلاق من الوسم اللفظي. وأكبر ظننا أننا ما كنّا لنقول ما قلنا عن الأعمال اللغوية لو لم يقل الشريف ما قال عن اللغة وكيفية اشتغالها.

إنها فرصة أتاحتها لنا موقعنا الثقافي والتاريخي نرجو أن نكون قد أحسنّا استغلالها.

ونودّ أن نشكر كلّ من قرأ مخطوط هذا الكتاب فأبدى فيه رأياً أو ناقش منه فكرة أو صوّب خطأ. ونذكّر بالخصوص الأساتذة الأصدقاء بسمة بلحاج رحومة الشكيلي وريم الهمامي ومحمد الشيباني.

تونس، في 3 أيار/مايو 2009





## المقدمة

### 1. الفرضيات الأساسية في نظرية الأعمال اللغوية

قامت نظرية الأعمال اللغوية على جملة من الفرضيات الأساسية التي مثلت منطلقاً لاستئناف النظر في ظواهر لغوية عديدة تتصل بدلالة الأقوال. وأهم هذه الفرضيات خمس أولها ما يمكن أن نسميه بالفرضية العملية ومفادها:

(1) الفرضية العملية: «كل قول هو تحقيق لعمل»

وإذا ضيقنا مفهوم العمل إلى حدوده اللغوية، وهو تضيق غير مسلم به عند أوستين بالخصوص (راجع: المبعوث، 2008، ص 45-53)، وجدنا وجهاً من وجوه الحل. للمفارقة الجامعة بين ما يعد في الاستعمال العادي متقابلين، أي "العمل" و"القول".

فمن جهة يكون العمل المقصود هو اضطلاع المتكلم بإحداث القول وتحقيقه وإيجاده للتعبير عن موقف بإزاء المحتوى القضوي المعبر عن حالة الأشياء في الكون، ومن جهة أخرى هو التأثيرات الخارجية التي يستتبعها القول سواء بتغيير حالة الأشياء في الكون، كالانتقال بموجب القول المنشئ لعقد الزواج مثلاً من حالة العزوبة إلى حالة الزواج، أو بالتأثير في المخاطب ضرورياً من التأثير كالانتقال من أمر المخاطب بإطلاق النار على شخص ما إلى عملية الإطلاق نفسها. فهذه المعاني العملية التي تُسند إلى القول لمّا يبرز أنّ الأقوال لا تُدرَك دلالته السّياقية المّقاميّة دون أخذ الجانب العملي المرتبط بها في الاعتبار عند تحليلها.

وتحتاج هذه الفرضية العملية إلى فرضية ثانية متفرعة عنها تُكملها وتحصر الوجوه التي يمكن حمل معنى العمل عليها. لذلك صاغ أوستين افتراضاً ثانياً نسميه بفرضية التقسيم الثلاثي ومفادها:

(2) فرضية التقسيم الثلاثي «كل عمل لعويّ هو جماع عمل قوليّ وعمل في القول وعمل تأثير بالقول»

إنها قسمة ثلاثية وضعها أوستين وهو يسعى إلى ضبط المعنى المقصود من اعتبار قول شيء ما إنجاراً لعمل وإيجاداً له. فلقد عمل على الإجابة عن بعض الأسئلة من قبيل: "بأيّ معنى يكون قول شيء ما إنجاراً له" و "بأيّ معنى سيجز شيئاً ما ونحن نقول شيئاً ما" و "بأيّ معنى سيجز شيئاً ما بموجب قول شيئاً ما" (Austin, 1962، ص 91 و 94، و 1970، ص 107 و 109) ورغم التشابه الظاهري بين هذه الأسئلة الثلاثة فإن ترتيبها الذي قنعها عليه مؤدّد بالأصناف الثلاثة التي ذُكرت في فرضية التقسيم الثلاثي.

فالعمل يُقصد به من جهة أولى "العمل القوليّ" بموجب أنّ عملية القول تنصّر إنجاراً لأعمال تصويّية وصيغية وربطية.

ويقصد بالعمل من جهة ثانية "العمل في القول" بما أنّ ما يتحقّق عند قول شيء ما إنما هو دلالة كلية تسيّر القول وتجلو قصد قائله من قبيل الأمر أو التحدير أو إصدار الأحكام إلخ.

ويُقصد بالعمل من جهة ثالثة "عمل التأثير بالقول" بما أنّ قول شيء ما يحدث تأثيرات في مشاعر السامعين، كالإحافة، أو في أفكارهم، كالاقتناع، أو في سلوكهم كالفرار.

غير أنّ فرضية التقسيم الثلاثي قامت على أنّ العمل في القول هو أبرر ما يمكن أن تُحمل عليه المفارقة الجامعة بين "القول" و "العمل"، بما أنّ العمل القوليّ لا يُقضي، حد أوستين، آلياً إلى عمل في القول (حد قول المجنون أو النائم أو الآلات الناطقة) وبما أنّ عمل التأثير بالقول متغيّر بحسب المحاطين وردود فعلهم. فلا ثابت إلّا العمل في القول الذي يقتضي لتحقيقه، مبدئياً عملاً قولياً وإن لم يكن العكس صحيحاً.

واستلزمت هذه الفرضية الثابتة فرضية ثالثة .

(3) فرضية المواضعة. «كلّ عمل في القول يمكن التصريح به بواسطة فعل إنشائي».

فلئن كان العمل القولي قابلاً للقول عبر أفعال القول والحكاية فإن عمل التأثير بالقول لا يقبل التعبير عنه بفعل إنشائي أما الأعمال في القول فهي وحدها التي تقبل الفعل الإنشائي.

وتعود قصيدة الفعل الإنشائي عند أوستين إلى بحثه عن مقياس نحوي أو معجمي يمكن من التعرف على الأقوال الإنشائية. فوجد أن هذا الضعف من الأقوال، وكان في أول أمره يقابله بالأقوال الوصفية الحبرية، يتصدره، عادة، فعلٌ مسندٌ إلى المتكلم المعرود في المضارع المرفوع الدال على الحال والمبني للمعلوم، فتسمي الدلالة المعجمية لهذا الفعل العمل الذي يجره المتكلم عند إلقاء كلامه. ومن ثم شأت

(4) فرضية الفعل الإنشائي «القول الإنشائي هو القول المدوء بفعل إنشائي»

ولما ناست المطاع على العرصة (4) (راجع المحوت 2008، ص 34-39) جعلها أوستين في الحالات القصوى، عند حلول القول من الفعل الإنشائي، احتاراً لإنشائية الأقوال إذ يترجم القول الإنشائي إلى صيغة مدوءة بفعل إنشائي يدل على صانع القول وموجود العمل ورمز الإيقاع، فيسمي العمل المسجّر ويصرّح بالعمل في القول ليخرج القول من التامه الإنشائي واحتمالاته المتعددة وعلى هذا يكون الفعل الإنشائي دليلاً لعمياً وصعياً على إنشائية القول، إذا تصدره، أو دليلاً يحدد العمل في القول المقصود إذا اعتُمد للتصريح بإنشاء الضمّي في القول.

وما دامت الدلالة الإنشائية للقول، وقد سماها أوستين القوة أو قوة القول، قائمة على مواصفة تتمثل في لفعل الإنشائي الرابطة بين القول وهذه القوة الإنشائية فقد اقتضى ذلك من أوستين وضع قائمة في الأعمال الإنشائية ومن هنا جاءت

(5) فرضية تصنيف قوى القول: «كل قوة قولية قابلة للإسناد إلى قول تسمي إلى صنف من قوى القول»

ويقطع النظر عن تفاصيل المسألة (راجع، المحوت، 2008، ص 89-98) فإن هذا المسعى التصنيفي يطرح قضية أساسية هي العلاقات الممكنة بين

الأعمال اللعوية وقواها الإنشائية وما يقوم بينها من علاقات اتصال ولما كان الأمر مطروحاً من جهة التصنيف إمّا على أساس ماصدقي وأما على أساس مفهومي فالأرجح أنّ نظرية الأعمال اللعوية اتجهت، على سبيل الحس والتحمين والافتراس، اتجاهاً مفهوماً ما دامت لم تحدد بوصوح هل الأعمال اللعوية (وما تتضمنه من قوى إنشائية) محدودة محصورة أم هي لا متناهية؟

وحين ثبت اختصارياً أنّ استعمالات لعوية عديدة تتحقق فيها قوة الالتماس مثلاً بتركيب الاستعهاام أو يتوسل فيها بتركيب دالّ على الإثبات لتحقيق قوة الأمر، أوجد سيرل فرصة جديدة تتصل بعدم المباشرة ومفادها

(6) فرصة عدم المباشرة «إذا وافق معنى القول معنى المتكلم كان العمل اللعوي مباشراً وإذا اختلفا كان العمل اللعوي غير مباشراً»

والملاحظ أننا لا نجد عند أوستين القسمة إلى عمل مباشر وعمل غير مباشر ولا يمكن أن يماثل تقسيمه للإنشاء إلى إنشاء أولي (صحي) وإنشاء صريح لقسمة المذكورة. ولواقع أنّ قوى القول المقولة والمقصودة، يمكن أن تقوم بينها علاقات تقابل فيكون المقصود محالفاً للمقول (حالة التخريه مثلاً) أو علاقات تكامل بين قوة مقولة وأخرى مقصودة (حالة الالتماس بتركيب إثباتي مثلاً) أو علاقات تواجد بين قوتين مختلفتين ومحتويتين قصويتين مختلفتين (كحالة إلقاء الاستعهاام وهو مقصود والغرض هو الالتماس)

ومن السبيل أنّ بين هذه الفرصيات الخمس (على اعتبار أنّ الفرصيتين (3) و(4) مترابطتان) صلة واضحة قائمة على التدرّج بحيث أن افتراض البعد العملي يستلزم تحديد المقصود بالعمل اللعوي والتركيز على العمل في القول. وهو عمل أساسه المواضعة التي قام بها الفعل الإنشائي بدور محوري يربطه بين الأقوال والقوى القولية التي يمكن أن تُسد إليها وتقتصر هذه القوى ضرورياً من الاتصال والانفصال بينها لتمييزها وتصنيفها وهو تعبير لا يميّز اختلاف طرق تجسدها في الاستعمال سواء على نحو مباشر يتوافق فيه المقول والمقصود أو على نحو غير مباشر ينعدم فيه هذا التوافق.

## 2. فرضياتنا في هذا البحث

لسنا نناقش في هذا البحث نظرية الأعمال اللغوية من داخل حقل فلسفة اللغة، أي داخل المجال الذي اشتغل فيه أوستين وسيرل بالخصوص. فما نود أن نهم به إنما هو استهداف النظر في المسائل والمفاهيم والافتراضات التي وقع عليها نظراً نحويّاً بلاعياً. وهي وصية ليست جديدة في ما كُتب عن الأعمال اللغوية خصوصاً مع بعض الثوليديين ومحصن بالذكر روس (Ross، 1970) ولايكوف (Lakoff، 1976) إلا أن الدلالة الثوليدية لم تستطع في تقديرنا أن تنكس نظرية الأعمال اللغوية الأسس اللغوية الكهينة بإعادة صياغتها المضياغة الماسية للمشعل اللساني

ولسنا نعدم لدى أوستين وسيرل بالخصوص مثل هذا السعي إلى العناية بالحاسب النحوي، ولكنها عناية كانت صعبة كادت تقتصر لدى أوستين على البحث في معيار نحوي معجمي لتميير القول لإنشائي من القول الوصفي فكان أن وجد في الفعل الإنشائي بعض صالته. وليته لم يجده بما أن فرصة الفعل الإنشائي مجسداً للمواضعة (أي المرصية (3) أعلاه) قد أدت في تقديرنا إلى مشاكل لا حل لها ودفع بالنظرية إلى مصايق لا مخرج منها.

وعالج سيرل أحياناً بعض الظواهر اللغوية استناداً إلى السى التركيبية من ذلك مسألة هي القوة الإنشائية وهي المحتوى القصوي (Searle، 1969، ص 32-33) ومسألة التراكيب الماسية لأداء صف من الأعمال اللغوية غير المباشرة ساعياً إلى البحث عن سمات شكلية دالة على العمل النعوي غير المباشر داخل صف التوجيهيات (Searle، 1979، 1982، الفصل 2).

ولا تريب عليهم في هذا لأن الاتجاه العام لفلسفة اللغة لم يقم على تصور نحويّ نقدر ما قم على تأمل بعض الظواهر الإجارية الخطابية والسعي إلى تجريدها صراً من التجريد استند، في تقديرنا، إلى الدلالات المعجمية للأفعال الإنشائية أكثر من استنده إلى تصور واضح لنظام النحوي.

لهذا فإن افتراض العام هو أن العمل اللغوي المتحقق بحمة يستوجب على صورة نظامية الدلالة "الحرفية" للعناصر اللغوية والتعيين الأساسي لمعاني

الوحدات وإحالتها وللقدرة الإنشائية الموسومة وصعباً فهذه الدلالات جميعاً دلالات محوطة نحتاج إلى تحديد نكوها حتى نعلم في دراسة الأعمال القولية المسجدة في المقام المعين المحيى ومختلف الاستراتيجيات الخطية التي ترر فيها (عمل مباشر وعمل غير مباشر وتعرض وتلميح إلخ).

فالتميز الأساسي الذي نطمح إليه هو التمييز بين (أ) عمل لعوي نظامي (ب) وعمل قولني مقامي. وهو تمييز قائم على الأحد بالفرق المشهور بين الجملة باعتبارها باء محوطة مجرداً وبين القول باعتباره تحقيقاً للجملة في مقام للنحاطب

ولاختبار هذا الافتراض وسبر ما يتصته من إمكيات واحتمالات قما باستشف النظر في بعض المرصيات التي انطلقت منها نظرية الأعمال اللعوية لرتقي بها إلى درجة أعلى في التجريد سمحت لنا تقديم فرصتنا الأساسية حول دائرة الأعمال اللعوية.

وأبرر ما نود الرهنة عليه في هذا البحث هو من ناحية المراجعة النقدية للمستقر في التطريبات اليوم هو

(1) نكو العمل القولني بحسب مادي نظرية النظم التي تستوعب الأساسي من نظرية العمل والإعراب. (الفصل 1).

(2) دور الحروف في رسم قوة القول وسماً وصعباً منظماً في المستوى التحوي وترشيح النظم لها للإنجار المقامي وارتباطها بدينامية التعامل اللعوي المقامي (الفصل 2).

(3) بيان أن التأثير بالقول جزء من تكوين بنية العمل اللعوي وليس متروكاً لرد فعل المحاطب بما أنه من الضروري التمييز بين القصدية النظامية للعمل اللعوي وتحققها المقامي (الفصلان 3 و 8)

(4) قيام الأعمال الثلاثة (العمل القولني والعمل في القول وعمل التأثير بالقول) على مبدأ الإندماج واعتبارها وجوهاً متكاملة من العمل اللعوي (الفصل 3)

(5) بيان الأسس التحوية التي تقوم عليها إنشائية الأقوال جميعاً حررتها وطبيها (الفصلان 1 و 5).

(6) تعميم مفهوم الصدق، باعتباره وظيفة نخاطبية، على الإنشاء وبالتواري تعميم مفهوم التوفيق باعتباره متصلاً بالحدث الإنشائي، على الخبر (المفصل 4)

وأبرز ما اعتبره دليلاً لفرضيته حول دائرة الأعمال اللغوية هو

(7) قابلية الأعمال اللغوية للحصر عدداً بما أنّ واسماتها التحوية تمثل جدولاً لسانياً مغلقاً. (المفصل 2)

(8) بيان أنّ الأعمال اللغوية الأساسية تعود في تكوينها إلى مقولات دلالية بسيطة تولّد قواها الإنشائية (المفصلان 6 و 8).

(9) بيان توزع المقولات الدلالية البسيطة داخل دائرة تسمح حركيتها بتمثيل الأعمال الأساسية وإبرار الترابط بينها (المفصل 6).

(10) الاستدلال على حركية الأعمال اللغوية حراً وطلائعاً وآليات اشتقاق الأعمال الثابتة فيها من الأعمال الأساسية استناداً إلى البنى المقولية الثابتة والمتغيرات المقالية والمقامية (المفصلان 9 و 10)

(11) لاستدلال على تفاعل الأعمال الأساسية في ما بينها استناداً إلى ثنائيات المقولية (المفصلان 9 و 10).

(12) إعادة تعريف العمل اللغوي والتميز بين مستوياته وتحديد القواعد الدلالية للأعمال اللغوية الأساسية والشبكة المعتمدة في ذلك (المفصل 7)

ومن السّين أنّ هذه المراجعات والمقترحات تعمل على أن تنمي تصوراً استناداً إلى الأسس التحوية التي يقوم عليها العمل اللغوي وساء الحساب الدلالي الممكن للأعمال المقولية المنجزة على هذه الأسس نفسها لأنّ القول المعين لا ينفصل، في تفسير خصائصه التعاملية، عن النظام الذي سمح بوجوده والترابط بين تحقق الجملة وتحقيق العمل اللغوي أصبح في نظرية لأعمال اللغوية مد سيرل بالخصوص، ترابطاً لا مجال للشك فيه. ولكنّ علاقة ذلك بأعمال الحطاب المنجزة في المقامات العيبية طلّت مبهمة قائمة على التّحيين والحدس فيلجأ في تفسيرها إلى افتراضات حارجية من قبيل 'مسلمات المحادثة' (Gordon & Lakoff، 1971) أو حكم المحادثة (Grice، 1975) وما شابهها



مجرد كبير من الإشكال الذي يعالجه يعود إلى ضرورة التمييز بين مستويات لعوية أبررها (أ) ما هو مقولتي مجرد واقع في صلب النظام اللعوي في تكوينه و(ب) ما هو تصريحتي معتمد معتبره مستوى التنظيم الذي تتوحد في معاني التحو في معاني الكلم وهو عند مستوى مجرد أيضاً يمثل الرابطة بين المستوى التحوي الحاصل والمستوى التعملي التداولي بما أنه يقدم لنا شية معجمية مرشحة للإنجاز لم يحسم أمر دلالتها التحاطب المعلي ولكنها أصعب تجريداً و(ج) ما هو خطابي مجرد في المقام المعين تاريخياً بجميع ملاساته وخصائصه السياقية وحيثياته التي قد توجه القول وجهة تبدو بعيدة كل البعد عما هو عليه نحوياً (أي المستوى (أ) أعلاه) وتحالف الوجهة الدلالية الأساسية التي يترشح لها المستوى الثاني (أي مستوى التظم) القول.

وعلى هذا فإن مدأ في النظر هو الانطلاق من السائط إلى المركبات ومن الأساسي إلى المشتق لبيان ما يعترضه من تراتب بين الأعمال اللعوية الأساسية وما يعاين في استراتيجيات التحاطب لواقعي من صروب التصرف والتلقب بها. فقولنا من هذه الناحية بالتمييز الشائع بين عمل لعوي مباشر وعمل لعوي غير مباشر محمول على أصعب معانيه لأننا نرد الأمر إلى احتمالات التفاعل بين الثواتر اللعوية النظامية والمنعيرات الاستعمالية المقامة فوجه عدم المباشرة في الأعمال اللعوية طفات عند من الدلالة بعضها أشد حصاء من بعض ولكنها جميعاً تؤدي وظائف دلالية متنوعة تحتاج إلى تلفظ في تنميتها وتعيها.

وليس يحتمى هنا أن هذه التوجه في النظر يسي على ما يعتقد أنه وجه الضعف الجدري في نظرية الأعمال اللعوية منذ بداياتها واستمر مع لمقترحات التي طورتها. ومرد هذا الضعف الذي نرغم أنه جدري هو عدم مراعاة الأساس السيوي التحوي لتشكيل الأعمال اللعوية ومن ثم العجز عن تقديم نظرية كلية لوصف الدلالات الإشائية وبيان تولدها وعاملها في ما بينها

ووراء هذه المسألة أمر عملي وتقني ذو انعكاسات إستمولوحية في سوء التصورات اللعوية وهو التركيز على خصائص المعطيات المتجرة والمباية بالمادة الاحتارية التي تم استقراؤها. فقد أوهمت خصائص الأمثلة المعالجة أن ما مجده

فيها هو من خصائص الجهر الوصفى المعتمد في معالجتها ومن ثم هو من خصائص لنظام المجرد ومن أدل ما نجده في نظرية الأعمال اللغوية على ما نقول أن الأمثلة الأربعة التي انطلق أوستين من تحليلها وهو يستكشف هذه الأخبار التي ليست أخباراً (أي الإنشاءات في مقادتها للوصفيات في بداية محاضراته) حكمت عليه خصائصها البقطة بتوجيه تصوّره الوجهة التي تطوّرت فيها فوجود فعل مسد إلى المتكلم الممرد في المضارع المرفوع الدال على الحال المسمى للمعلوم أي الفعل الإنشائي، كان أمراً عريضاً ليس من خصائص الإنشاء مطلقاً بل هو من خصائص صنف فرعي جداً يكون في بعض الأقوال التي يُرْسَح استعمالها، عبر التوزيع وهي ثقافات معينة، دلالتها على الإنشاء. فكان أن أصبح مبول هذه الإنشاءات التي أسماها البلاغيون العرب "صيع عقود" أو "إنشاء يفاعياً" معطى نظاماً جُرد تجريداً إلى أن أصبح النمط الأساسي لذي يمارس عليه الأعمال اللغوية وبالمقابل أصبحت صيغ الأمر مثلاً، وهي أدلة نحوية مصنوعة في القول بلا خلاف، صيغاً ملتزمة دلاليّاً بين قوى إنشائية مختلفة وإن كنت متقاربة (أي الأمر والالتماس والعرض والتوسل والتصحیح إلخ) مما وقع هو رفع الإيجاري المخصوص إلى مستوى النظامي والحظ من النظامي المدغم بالبيئات والأدلة التصريفية النحوية إلى مستوى المسجر الممتس الذي يتطلب تدخل عناصر مياقية (المتكلم ومزله والمحاط ومزله وظروف إلقاء لقول إلخ) لتحديد دلالة

ويمكن تعداد الأمثلة في هذا الباب، باب الحظ بين لمجرد النظامي والاستعمالي المقامي. ولكن نتيجة واحدة إصعاف مستمر بما في الجهار والنظم من قدرة تفسيرية ورتقاء تعميمات مستمدة من ظواهر قولية بجدية إلى مصاف القواعد المولدة للأعمال اللغوية والمتحكممة فيها.

وإذا استطعنا أن نسير، على الأقل، إمكان تجاور هذا التداخل واعدة الاعتبار، بأدلة واضحة، إلى دور السبب النحوية المجردة في تولد الأعمال اللغوية ونعاملها نكون قد بينا القصد وإن كنا لا نعرف بجديداً المدى الذي يمكن أن يذهب إليه، ويذهب إليه غيرنا، إذا سلمنا بما سقترحه في لفصل السابع من أنواع الأعمال التي تتحقق بالغة

### 3. تنظيم البحث

يتكوّن هذا الكتاب من عشرة فصول ورعاها بالتساوي على نابيين أحدهما للمراجعات والآخر للمقترحات لكنّا مستعبد في جُلّ المصّول قصايا نعتبرها أساسيّة في نظريّة الأعمال النظرية اللعوية لراجع بعض مسائلها أو مفاهيمها أو الحلول المقترحة لإشكالاتها

وقد أفصت هذه المراجعة، في الأعلب الأعم، إلى تقديم مقترحات بعضها جرئتي وبعضها الآخر يُعيد، في ما بقدر، صياغة الإشكال والحلول التي وجدناها مناسبة لها إلّا أنّنا نعتبر الباب الأول، بما يقوم عليه من تدقيق للمفاهيم ومناقشة للتصوّر العام الذي ولدها، بمثابة التمهيد لبء فرصتنا حول دائرة الأعمال اللعوية، وهي مقترحنا الأساسي في هذا البحث، وتحديد قواعد الأعمال الستة التي استخرجناها منها وصروب التفاعل بينها إضافة إلى أنواع الأعمال التي تتحقّق باللعة

ولشّ كانت الرّوابط بين الفصول عميقة، عمداً، فقد سعينا إلى أن يكون كلّ فصل قائماً بذاته من حيث وحدة موضوعه وإشكاليّته وبناء الاستدلال فيه وهذا ما ولّد في مواضع قليلة بعض التكرار الذي نعتبره ضروريّاً لتمثّل هذه المسألة أو تلك. وعدا هذا فإنّنا نعتبر الفصول العشرة صادرة عن تصوّر موحد سيّاه على التدرّج والتكامل

## الباب الأول

### مراجعات في نظرية الأعمال اللغوية



## الفصل الأول

### العمل القولِي

#### 1. المقدمة

تتوفّر عن العمل القولِي، في نظرية الأعمال للعوّية، معلومات قليلة لأنّه لم يُحلّل، في تقديرنا، التحليل الكافي. لذلك جاء هذا المفهوم كما لاحظ بعض لدارسين (Récanati، 1980، ص 190) صعب الصّياغة.

ورغم وصوح المصطلق في تكوّن هذا لعمل فقد ظلّ بمثابة التمهيد لدراسة العمل لأهمّ في تصوّر أوستين وهو العمل في القول والأخطر من ذلك أنّ ما مع التعقّق فيه إنّما هو اشتداد نظرية لأعمال اللّعوّية إلى أصولها، المنطقية فقد استغرق الاهتمام بالإحالة والحمل سواء لدى أوستين أو بالخصوص لدى سيرر. جُلّ النقاش حول العمل القولِي

وبقصد بهد الفصل إلى عرض أهمّ النتائج التي توصّلت إليها نظرية الأعمال اللّعوّية في شأن العمل القولِي (المقالة 2) ويبدو وجوه البس فيها تمهيداً لمراجعتها (لمقالة 3) ثمّ نقد تأويلنا اللّعوّي لعمل القولِي وهو تأويل سستد فيه إلى نظرية النظم (لمقالة 4) لست بعد ذلك على ضرورة إعادة صياغة بعض الأفكار من نظرية لأعمال اللّعوّية صياغة أخرى نعتقد أنّها ذات أساس نحويّ ولّجيب عن بعض ما يتصل بمسألتي الحمل والإحالة والمستوى اللّعوّي الذي تتّزّلاّن فيه (المقالة 5)

#### 2. تحليل العمل القولِي في النّظرية الأصلية

برر مفهوم العمل القولِي عندما سعى أوستين منذ المحاضرة السابعة إلى

تحديد المقصود بسؤالنا عن معنى أن يكون قول شيء ما إنجاراً له وعمّا تفيد  
العلاقة بين العمل والقول

فأقرب ما تحمل عليه عبارة تحقيق عمل من خلال إلقاء الأقوال هو مجموعة  
من الأعمال من قبل (Austin، 1962، ص 92-93، 1970، ص 107-108)

(أ) إنتاج وحدات صوتية (عمل نصوي)

(ب) إنتاج ألفاظ أو كلمات حسب أبية وطبقاً لقواعد نحوية (عمل صيغي)

(ج) إنتاج دلالات تسد إلى الألفاظ والكلمات بحيث يكون لها معنى وإحالة  
(عمل ربطتي).

ويكون مجمل هذه الأعمال الجريئة (أي 'أ' و'ب' و'ج') ما أسماه  
أوستين بالعمل القولّي بما أن "قول شيء ما" هو تحقيق لعمل إلا أن اهتمامه  
بالعمل القولّي لم يكن مقصوداً لذاته وإنما هو نوطنة "لتحديد أعمال أخرى  
مستكون الموضوع الأساسي لدراسته تحديداً واصحاً والتميز بينها" (Austin،  
1962، ص 95، 1970، ص 109)

وقد ميّز أوستين (Austin، 1962، ص 95، 1970، ص 110) بين العمل  
الصيغي والعمل الربطتي من خلال تقيّة القول والحكاية بحيث يكون نقل القول  
بحرفيته دالاً على العمل الصيغي وتكون حكايته بلفظه (وربما بمعناه) عملاً ربطتيًا.

(1) قال "القط فوق الحصير"

(2) رعم أن القط فوق الحصير

(وقد تصرفنا في شاهد أوستين بحمل القول في الثاني على معنى الزعم إبراراً  
مما للوجه الدلالي في الحكاية والأصل أن يعبر عنه بـ "قال إن القط فوق الحصير")

(3) قال لي "أخرج"

(4) طلب مني الخروج

ولئن كان تحقق العمل الصيغي رهين تحقق عمل التصويت لما بينهما من  
تلازم بنهجي فإن عمل التصويت، عند أوستين وفي بعض الحالات الخاصة  
كمحاكاة البيع لأقوال الناس، لا يتج عملاً صيغياً

أصعب إلى ذلك أن العمل الضياعي يجمع في الحقيقة الجانب الضرفي المتصل بتكوين الكلمات ذات الدلالة والجانب التحويّ الذي يجعل القول معيذاً فهو عمل يُعنى بالألفاظ وقد صيغت بحسب قواعد النحو. لذلك فإنّ جملة غير مستقيمة نحويّاً لا تمثّل عملاً صيغياً وكذلك الجملة التي نسي الألفاظ لا تحصى لقواعد الاستقامة المعجميّة فلا بدّ من توفر شرطي الاستقامة النحويّة والمعجميّة (Austin، 1962، ص 96، 1970، ص 110)

ويلاحظ أوستين أن العمل الرّبطيّي يتكوّن بدوره من عمليّ جزئيين هما عمل المعنى وعمل الإحالة إذ يتحقّق بتحققهما لذلك يمكنك أن تقول (Austin، 1962، ص 97، 1970، ص 111)

(5) أعني بكلمة "قط" .

(6) أحيل بالصمير "أنا" على

ولئن اعتبر أوستين أن تحقيق عمل صيغي قد لا يؤدي إلى تحقيق عمل رّبطيّي فإنه جرم بأنّ العكس غير ممكن.

ومن الجدير بالملاحظة أن الوحدة المكوّنة للعمل الضياعي (Pheme) تتميّز حسب أوستين (Austin، 1962، ص 98، 1970، ص 112) بأنّها عنصر من اللّغة قد يكون عيبه في خلوه من الدلالة في حين أن الوحدة المكوّنة لعمل الرّبطيّي (Rheme) عنصر من الخطاب قد يكون عيبه متمثلاً في صابته أو عمومته إلح.

ومهما يكن من تدفّقات ضروريّة ووجوه ممكنة في تحديد العمليّ الضياعي والرّبطيّي بالخصوص كمشكلة التّعيم وما يصاحب القول من حركات باليد أو تعبير بالوجه أو مشاكل الإحالة وتحيدها أو المعنى وعمومه أو عمومته . إلح، فإنّ مجموع الأعمال الجريّة الثلاثة المكوّنة لعمل القولي لا تفيد أوستين، وهو يبحث عمّا يميّز القول الوصفي من القول الإشاري، في إيجاد مقياس نحويّ لمشروعه الأول (Austin، 1962، ص 98، 1970، ص 112) لذلك كان اهتمامه بالعمل لقوليّ يكتب أهميّة من صلته بالعمل في القول بما أنّ تحقيق عمل قوليّ تام معص، في حدّ ذاته، إلى تحقيق عمل في القول.



ويستوجب منا عرضا السابق إبرار أمرين أساسيين

أولهما أن العمل القولي، إذ يتكوّن من ثلاثة أعمال جريئة (تصويته، وصيغته وربطية) فإنه يقوم على مبدأ الإدماج. ويقصد به أن تحقق أحدها رهين تحقق ما قبله فكلّ عمل ربطية رهين تحقق العمل الصيغي وكلّ عمل صيغي رهين تحقق عمل التصويت ويظلّ تحقق العمل الربطية رهين عملي المعنى والإحالة. إلا أن هذه العلاقات الإدماجية لا تنعكس فوجود عمل تصويت لا يؤدي آلياً إلى تحقق عمل صيغي وتحقق عمل صيغي لا يؤدي بالضرورة إلى تحقق عمل ربطية. والأساس في ذلك متعددة لا نحوص فيها وإنّ أشربا إلى القليل منها أعلاه مشعر أوستين.

وثانيهما أن ما يستفاد من تحليل أوستين هو أن أساس لعمل القولي مرتبط بتحقيق دلالة القول معنى وإحالة وهو أمر مفهوم بحكم أن الوحدات المكوّنة للعمل الربطية ترتبط بالخطاب أي بالتحاطب، لسانتي ويحث أوستين الأسامي هو 'دراسة إلقاء الأقوال أو العناصر النامية للخطاب' (Austin, 1962, ص94، 1970، ص109)

ولا بدّ هنا من توضيح الفرق الدقيق بين الجانب الدلالي الذي نجده في العمل الصيغي والجانب الدلالي الذي نجده في العمل الربطية وسبب اعتبار أوستين أن الدلالة الأولى من اللغة والثانية من لخطاب.

فالمستفاد من تحليله أن الوحدات المكوّنة للعمل الصيغي قائمة على اللّس. فقولك (عن Recanati, 1980، ص192)

(7) حصلت على كتاب الولد.

يُثير صريخ من اللّس على الأقل يتصل أحدهما ببيان دلالة الإضافة أهو الكتاب الذي على ملك الولد أم الكتاب الذي كتبه الولد أم الكتاب الذي في يد الولد؟

فإذا سُئل المتكلّم عن المعنى المقصود أمكنه أن يقدّم الإجابة المطلوبة.

ويتصل اللّس الثاني بالميزات الإحالية في القول إذ ينبغي أن يكون المتكلّم قد قصد إلى هذا الكتاب أو ذاك أو إلى هذا الولد أو ذاك.

فلا يتحقق العمل الربطقي إلا إذا كان توسع المتكلم أن يُربى اللبس عن المعنى بإسناد معنى إلى كلّ مكوّن وإحالة معيّنة.

وبهذا يكون العمل الربطقي حصيلة معنى لقول المعين في حين يكون العمل الضيغي حصيلة دلالة الجملة اللغوية. فالثاني قابلية التعيّن وللأول التعيّن

وإذا أضعنا إلى ذلك تركيب أوستين على مختلف الوظائف اللغوية في إطار بحثه في نظرية القوى القولية *Illocutionary force* (Austin, 1962، ص 99، 1970، ص 113) تبين أن التمييز الدلالي الأساسي عنده هو بين المعنى والإحالة (وهما يكوّنان الدلالة) والقوة والحلط بين الدلالة (مكوّنيها) والقوة هو مصدر إشكالات عديدة في دراسة استعمال الكلام من بينها "لوهم الوصفي" وتحديد دلالة لأقوال في المقامات المختلفة وحتى دلالة الكلمات نفسها

والذي يبدو لـ ب. بصفه عامة، من تحليل أوستين أنه يمتز بين مستويات مختلفة دخل لعمل القوليّ أبرزها

(أ) التمييز بين وجه دلالي في لعمل القوليّ (وهو العمل الربطقي) ووجه ممتد له لارم لقيامه (وهو العمل الضيغي) ووجه غير دلالي وإن كان ضرورياً لتكوين القول (وهو العمل التصويطي)،

(ب) التمييز بين ما هو من مكوّنات اللغة (عمل التصويت والعمل الضيغي) وما هو من مكوّنات الخطاب (العمل الربطقي)

ومن هذين التمييزين الكثيرين يستخلص أن العمل الربطقي هو مقصود أوستين من تحليله لعمل القوليّ لذلك نجده يعرفه وإن تعريفاً "محملاً" على حدّ تعبيره بأنه (Austin, 1962، ص 108، 1970، ص 119) "إنتاج جملة ذات معنى وإحالة". ورغم يعود ذلك إلى أن العمل الربطقي هو أكثر الجوانب الخطابية قابلية للحصر والوصف بفضل ستاده إلى أسس معجمية وبنوية ولكنه جانب خطابي دلالي يسمي أن يوضع في "سياق تحاطب تام" ويربط بالقوة الإرشائية لمقصودة لتحديد دلالة لاستعمالية.

والحاصل من ذلك كله حسب أوستين أن قيمة العمل القوليّ تكمن في أن يجاره، على نحو تام، يتزامن مع إنجاز العمل في القول وهو ما يعني أن العمل

في القول رهين إلى حد كبير وفي الحالات العادية بتحقيق العمل القولي. وهذه العلاقة خاصة بدورها إلى مبدأ الإدماج الذي لاحظناه في ما يقوم بين مكونات العمل القولي من صلات.

ومن هذه الزاوية فإن التعديل الذي أدخله سيرل (Searle، 1969، ص 24، 1972، ص 61-62) على تقسيم أوستين الثلاثي لا يعبر جذرياً، في تقديرنا، من التصور العام القائم على التمييز بين العمل القولي والعمل في القول وعمل التأثير بالقول وإن كانت له أسباب نظرية واحتمالية سذكرها بعد حين.

فلنحافظ سيرل على العملين الأخيرين فقد رأى ضرورة التمييز بين ما أسماه العمل القولي والعملين القصويين. وقد قصد بالعمل القولي مجرد التلفظ بالجملة في حين قصد بالعملين القصويين تكوين المحتوى القضيي للعمل اللفظي بواسطة عملي الحمل والإحالة.

وإذا أردنا تفسير هذا التقسيم بمصطلحات أوستين فإننا واجدون، ولا شك، أن العملين القصويين يوافقان الأساس من العمل الربطقي في حين يكون العملان التصويقي والصيغي العمل القولي.

هنا أن شدة التلاحم بين الأعمال الثلاثة المكونة للعمل القولي تجعل هذا التقسيم الذي اصططحه سيرل دقيقاً عسيراً وإن كان ممكناً نظرياً. ولعل السبب الرئيسي الذي دفع سيرل إلى ذلك هو تمهيدته لصياغة نظوره لنية العمل في القول على أساس أنموذج (ق) حيث يكون لكل محتوى قضوي (ض) قوة إنشائية تتسلط عليه وتكون كل قوة إنشائية (ق) قادرة على تحديد دلالة الجملة برمتها مهما احتلكت المضامين القصوية.

وهذا ما يمكن من تبيّن الصلات بين الجمل المتنوعة بالجمع بينها على أساس اشتراكها في القوى الإنشائية والفصل بينها على أساس اختلاف المضامين القصوية أو على أساس اختلاف القوى الإنشائية. وهذا مما يشر تحديد الترادف بين الجمل وهو ترادف لا يكون إلا إذا كان الاشتراك تاماً في القوى والمحتوى القصوي.

وقد وصل سيرل إلى هذا التعديل بعد نقد لأوستين كان قد صاغه في مقال بعنوان: "حول العمل القولي والعمل في القول عند أوستين" Austin on Locutionary and Illocutionary acts أصدره سنة 1968 (انظر، Récanati،

1980، ص 201-209 وعليه نعتمد في عرض تحليل سيرل).

فلن كان من الممكن، حسب سيرل، أن يتحقق بعمل قولّي واحد عملاً في القول محتلفاً كأن يقول 'سأفعل' بقوة الوعد مرة أولى وبقوة التكهّن مرة ثانية فإنه يمكن كذلك أن يلتبس العمل القولّي بالعمل في القول بحيث يكون قول جملة ما ذات معنى وإحالة محققاً أكلياً للقوة الإنشائية فيها. وهو ما يبرر بالخصوص عند تعجيم قوة القول في مثل الوعد 'أعد بأن أفعل'.

ومن الخُجج التي استعملها سيرل ضدّ أوستين اعتماده على حكاية القول باللفظ وحكايته بالمعنى للتمييز بين العمل الضيفي (أسلوب مباشر في مثل قولك 'قال لي'، 'أخرج') والعمل الرّبطي (أسلوب غير مباشر في مثل قولك 'طلب مني الخروج') وقد رأى سيرل أنّ 'قال' و'طلب' كليهما يدلّ على عمل في القول والفرق بينهما كالفرق بين القرد والشمساري فيهما عموم (العمل الرّبطي والعمل القولّي) وخصوص (العمل في القول) أو قل إنّ العمل القولّي عمل في القول عام والعمل في القول تخصيص له. وهو ما يعني، حسب سيرل، أنّ العمل الرّبطي كما وصفه أوستين لا يبدو أن يكون عملاً في القول.

ومُجمل الأمر أنّ إلقاء قول ذي معنى وإحالة هو دائماً إلقاء لقول ذي قوة إنشائية حتى وإن كانت عامة.

غير أنّ سيرل رأى في اقتراح أوستين التمييز بين العمل القولّي والعمل في القول شيئاً صميّاً مهماً فهو يقتضي عنده تحديد علاقة الحطاب بالواقع. فالمحتوى القصويّ للقول محتلف عن قوّته لأنّه محتوى محايد يُمكن أن يُصاغ لعموماً بطرق متنوعة ('هل سيكون الطقس جميلاً؟' و'سيكون الطقس جميلاً' و'ليت الطقس يكون جميلاً' إلخ) وحتى إنّ لم يفكر أوستين في ذلك فإنّ هذا الأمر مُفيد حسب سيرل.

وبناء عليه رأى سيرل أنّ المعنى القولّي عند أوستين ينصّب شيئاً (أ) الدلالة اللغوية بما في ذلك القوة و (ب) المحتوى القصويّ للقول وهو محايد من جهة القوة الإنشائية. فاعتبر الوجه الأوّل غير ذي جدوى واختار التركيز على الوجه الثاني بعد تعبير تسميته بالعمل القصويّ الذي يحصر في الإحالة على شيء وحمل شيء على شيء.

غير أن التعديل الذي أوجده سيرل يُثير عند تناول تفصيلاته بعض المسائل المهمة. فعلى قيمة التمييز بين القوة والمحتوى القصوي وهو التمييز الذي سعى إليه أوستين بين الدلالة الإنشائية (القوة) ودلالة القول (المعنى والإحالة) فإن ما يحتاج إلى بيان هو كيفية الرّبط بين (ق) و (ص) في الأسودح ق (ض).

فدلالة المحتوى القصوي لا توجد إلا بوجود القوة المستتطة عليها كما لاحظ سيرل نفسه. ولكن لكل من (ق) و (ص) قواعد مسيرته خاصة به فكيف تترابط هذه القواعد وما هي العلاقات الفعلية بين القوى والمحتويات القصوية ما دام العمل اللغوي يتحقق على صورة يكون المطلق فيها هو العمل في القول فالعمل القصوي والعمل القولّي (بالمعنى الذي حدده سيرل) وإن كان ذلك كله متزامناً عند الإنجارج؟

ومن دواعي هذا التساؤل آتيا إذا تجاوزنا الصورة المثالية (الحرفية؟) التي تكون فيها العمل اللغوي قائماً على واسم واضح للقوة (وهو العمل الإنشائي) ومؤشر واضح للمحتوى القصوي (وهو صلة الموصول في الجملة) فإن ما يلاحظ اختصاراً هو التمارح بينهما عند إلقاء الأقوال. وهو تمارح يدلّ عند دلالة قوية على وجود صلة بيوية بحوية أعمق مما يُردّه تمثيل سية العمل في القول حسب الأسودح ق (ص).

بل إننا نجد سيرل نفسه يلاحظ أن بعض الأقوال لا محتوى قصويّ لها. وترجمة ذلك عبارته آتيا تكون في مثل حالات التعبير عن الانفعالات سناً أو شكراً أو توجعاً إلح بأسماء الأفعال أو ما يُشبههما (Searle، 1969، ص30، 1972، ص68) {اه، إيه، أف، Hurrah، Ouch، Damn، aie، Zut} بين عمل قولّي (بمعنى إلقاء كلمات أو جُمْل) وعمل في القول مباشرة دون محتوى قصويّ وهي حالة مهمة يحتاج إلى درس لأنها تكشف عن جانب من اشتغال اللغة والمادة التي بها يعتر المتكلم عن مقاصده

### 3. نحو مراجعة العلاقة بين العمل القولّي والعمل في القول

إن جوهر موقف أوستين هو التمييز بين معنى القول الذي يتحدّد في العمل الرّبطي وقوة القول التي تُسند إليه سياقياً.

فالدلالة هـ دلالتان دلالة القول المتأنية من سبته اللفظية المعنوية (الدلالة الدلوية) ودلالة القول المتأنية من لقوة التي تسد إليه في سياق استعماله

وليس المدخل إلى هـ التمييز هو اللفظ والحطاب ولا التمييز بين الجهار والاستعمال بما أن جزءاً مهماً من الدلالة المكونة للعمل القولي ذو طابع خطابي تداولي استعماله ويقصد ما يجمعه أوستين ضمن العمل الربطقي وهنا ندر وجه موقف أوستين ووجه اللبس عنه في ن و حد.

فما معنى أن يكون جزء من دلالة العمل القولي خطابياً تداولياً؟ ولم يفضل عن القوة الإنشائية التي هي بحسب منطق التقسيم عنه تداولية محضة؟

مأى الوجهة أولاً أن المعنى والإحالة ليسا من مستوى القوة لإنشائية بحدس وهي أهم ما اكتشفه أوستين إضافة إلى أنها في الآن نفسه الأساس من العمل في لقول ثم إن المعنى والإحالة يتحدان بالقوة الإنشائية لا العكس.

ومأى لوجهة ثانياً أن أوستين وإن كان يستشعر لتمييز بين ما تولده البنية التحتية المعجمية من دلالات وبين ما يتولد من الاستعمال لمقامي لتلك البنية (وهو عموماً وعلى وجه التبسيط أصل تمييزه بين العمل لقولي والعمل في القول) فإنه صرح مراراً أنه يبحث عن العمل التام في سياقه الخطابي لتام. لذلك فإن التحديد الهائي لمعنى القول وقوته الإنشائية يرتبطان باستعماله لا باحتمالاته التي يقرها العمل القولي

وأم اللبس فتصل، في ما يقتر، بالعلاقة بين الجزء التداولي من العمل القولي (أي العمل الربطقي) ومجمل العمل في القول. فكلهم عمل يتحدد بالاستعمال في المقام المعين لأنك لا تسد لفظ معنى أو إحالة إلا بتخصيصهما سابقاً لتكون 'الولد' هو 'هذا الولد بعينه' ولتكون دلالة 'الإضافة' مثلاً هي الملكية أو يد النوع إلح. وهو تمييز دقيق يمكن إقامته ولكن من الصعب اعتباره واقعاً في مستويين مختلفين.

ومن وجوه اللبس أيضاً أن التفكير في العمل التام في المقام التام مفص بالصورة إلى جعل "العمل غير المباشر" مساوياً "للعمل المباشر". فاحتمالات أن يكون قولك "عذر العرفة" أمراً أو تهديداً أو تحديراً أو التماساً إلح واقعة

في مستوى قولِي بموجب الصيغة اللفظية والدلالة اللغوية أمّا مقامياً فلا يوجد إلا قصد واحد للمتكلّم ومن ثمّ قوّة واحدة ولكنّ جميع مظاهر سوء الفهم أو الفهم الموافق للقصد أو ما قد يتراكب من الأعمال في قول واحد (كترابك الالتماس والتّحدير) متروكة للمقام المعين وتمترح فيها جوانب من العمل في القول وأخرى من التأثير بالقول وهي معطيات متوّعة ثرية دون بساطة العمل المقصود وقوّته المحددة لغوياً.

ومن وجوه اللبس كذلك ما يعود إلى أنّ قوّة القول في تصوّر أوستين تبدو منفصلة عن دلالاته اللغوية حتى ذهب أحياناً، ورتب نصمة عرضيّة، إلى أنّ المتكلّم يُمكنه أن يحقّق العمل في القول دون الحاجة إلى اللّغة والقول أو يُمكنه أن يحقّق العمل في القول على نحو تكون فيه اللّغة مجرد جزء من إجراءات ومراسم معقّدة، والمفارقة أنّ أوستين نفسه يعلّق بالعمل القوليّ جوانب من الدلالة بل من الدلالة التداوليّة.

ومن وجوه اللبس رابعاً أنّ ما وقع عند أوستين من تمييز بين العمل الضيّعي والعمل الرّبطيّتيّ نجد له نظيراً في تمييزه بين العمل القوليّ والعمل في القول. فلو كان العمل الضيّعي من اللّغة قائماً على عدم التّحديد التّهنئيّ للمعنى والإحالة وكان العمل الرّبطيّتيّ تحديداً للمعنى والإحالة فإنّه لا شيء يمنع من أن يرى في العمل القوليّ كلّ (تفريعاته الثلاثة) عملاً في القول غير محدّد بهائيّاً حتى يكون العمل في القول مُحَدّداً لما يحتمله العمل القوليّ تحديداً بهائيّاً مأتاه إسهاد قوّة إشائيّة إليه. وهذا ما جعل ريكاناتي (Récanati، 1980، ص 210) يقول "إنّ العمل القوليّ، إذ شئنا، هو العمل في القول وقد قصد إليه بصمته عملاً في القول، أمّا ما أسماه أوستين بالعمل في القول فهو العمل في القول وقد تحقّق باعتباره كذلك. فالفرق بينهما هو الفرق بين عمل قولِي مرشّح لأنّ يُحقّق عملاً في القول وبين عملٍ في القول وقد تحقّق".

غير أنّ أوضح لس في تصوّر أوستين تكشف عنه الأقوال التي يصر فيها الفعل الإنشائيّ. ولما كان الفعل الإنشائيّ عبداً دالاً على العمل المتحقّق بالقول ومُسَمّياً في آن واحد لقوّة هذا القول، ولما كان الفعل الإنشائيّ الضريح جزءاً من العمل القوليّ باعتبار أنّه منطوق به وصيغ بحسب قواعد النحو ويحمل معنى

ويصرف مع فاعل تُسد إليه إحالة مهل اعتبره جزءاً من العمل القولي (وتحدد العمل الربطقي بمصاء وإحالة) أم اعتبره جزءاً من العمل في القول بما أنه يحدد معنى القول في مقامه ويضبط القوة الإنشائية المسددة إلى الجملة كلها؟

إذا سلّمنا بما ذهب إليه أوستين من اعتبار الإنشاء الأولي (الضمي) قديماً لأن يُترجم إلى إنشاء صريح بفصل السابقة الإنشائية "أفعل -" بدا هذا اللبس قديماً للتعميم على أي تحليل يُمكن أن يكون انطلاقاً من تصوّرات أوستين.

وما نحتفظ به عموماً هو

(أ) إن العمل القولي كما تصوّره أوستين عمل ثري. فهو يحدّد في السبّة اللفظية (الصوتية والاشتقاقية والتصريفية) للقول جملة الدلالات اللعوية المكوّنة لمعنى القول معجّباً وبحويّاً. ولئن وقع التركيز، والنقاش في ما بعد، على الإحالة والحمل فلأنّ مسات النظرية منطقية ولأنّ المتحاورين في شأنها من فلاسفة اللّغة

(ب) نحتاج إلى تفسير للتّمييز بين الدلالة اللعوية للقول ودلالته الإنشائية أهما على الانفصال كما يقول أوستين أم أنّ بينهما صلات أعمق؟ وما العلاقة بين ما اعتبره أوستين وحياً تداولياً خطابياً في العمل القولي (أي العمل الربطقي إحالة ومعنى) وما هو تداولي محض (القوة لإنشائية)؟ وما العلاقة تحديداً بين ما هو من اللّغة (العمل الضمني) وما هو من الحطاب (العمل الربطقي) وكيف يترابط كلّ ذلك؟ وهل يمثّل تمييز سيرل بين القوة والمحتوى القصويّ حلاً لهذه الإشكالات حقاً؟

(ج) ما الذي ينبغي استلزامه من بعض الملاحظات الأساسية المتفرقة عند أوستين وسيرل حول التّزامن في تحقيق الأعمال القولية والأعمال في القول بالخصوص وحول اشتراط العمل اللاحق للعمل السابق كاشتراط العمل الربطقي لتحقيق العمل الضمني أو اشتراط العمل في القول لتحقيق العمل القولي. إلخ. وهو ما أسمياه مبدأ الإدماج؟

إن هذه المعطيات والتساؤلات التي نحتفظ بها من عرض تصوّرات أوستين وسيرل لمسألة العمل القولي تتطلّب منا مراجعتها مراجعة تهدف إلى تبيين ما



يُمْكِنُ لِبَيْتَةِ التَّحْوِيَةِ أَنْ تَسْتَوْعِبَهُ مِنْهَا تَمْهِيداً لِتَفْسِيرِ الْمُتَعَبِّرَاتِ الْمُقَامِيَةِ اسْتِثْنَاءً إِلَى  
 مَا هُوَ مُسْتَقَرٌّ سِيَوِيًّا

#### 4. فِي تَكْوِينِ دَلَالَةِ الْعَمَلِ الْقَوْلِيِّ

مِمَّ يَتَكَوَّنُ الْعَمَلُ الْقَوْلِيُّ ؟

أَجَاب أَوْسْتِن: يَتَكَوَّنُ الْعَمَلُ الْقَوْلِيُّ مِنَ الْفِعْلِ وَكَلِمَاتٍ تَتَرْتَّبُ فِي مَا بَيْنَهَا  
 بِحَسَبِ قَوَاعِدِ التَّحْوِيَةِ وَاسْتِعْمَالِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ وَالكَلِمَاتِ بِمَعْنَى مَا وَإِحَالَةِ مَا  
 يُمَثِّلَانِ دَلَالَتَهَا.

أَمَّا سِيرل فَأَجَاب: يَتَكَوَّنُ الْعَمَلُ الْقَوْلِيُّ الَّذِي تُسَدُّ إِلَيْهِ قُوَّةُ قَوْلِيَّةٍ لِيَتَحَقَّقَ  
 الْعَمَلُ فِي الْقَوْلِ مِنَ الْفِعْلِ (صِيَاعِم (Morphemes) وَجُمْلٍ) وَمَحْذُوفٍ قَصْوَئِيٍّ  
 يَتَكَوَّنُ مِنْ عَمَلٍ وَإِحَالَةٍ وَعَمَلٍ الْحَمْلِ

وَلَا يَحْصِي مِنْ حِلَالِ الْإِجَاتِيَّاتِ أَنَّ الْعَمَلِ الْقَوْلِيَّ يَقْتَضِي مَعْجَمًا وَنَحْوًا  
 وَيَسْتَلْزِمُ تَوْخِيَّ مَعْنَى التَّحْوِيَةِ فِي مَعْنَى الْكَلِمِ لِيَكُونَ الْقَوْلُ وَلَكِنْ لَا يَحْصِي أَيْضًا  
 الْإِحَاحَ أَوْسْتِنِ عَلَى الدَّلَالَةِ الَّتِي تَتَكَوَّنُ عَنْهُ مِنْ مَعْنَى وَإِحَالَةٍ وَإِبْرَارِ سِيرلِ لِهَذَا  
 الْحَاسِبِ الْمَلْحَاحِ عَنْهُ بِجَعْلِ الْعَمَلِ الْقَصْوَئِيِّ عَمَلًا مُسْتَقْلَلًا عَنْ عَمَلِ الْإِقَاءِ الْقَوْلِ.

فَمِنْ أَمَامِ فِيلْسُوفِيٍّ مِنْ فِلَاسِفَةِ اللُّغَةِ لَا يُمَكِّنُ لَهُمْ أَنْ يَخْرِجُوا عَنْ التَّقَالِيدِ  
 الْمِطْقِيَّةِ فِي اهْتِمَامِهَا بِمَسْأَلَةِ التَّصْدِيقِ وَالتَّكْذِيبِ وَعِلَاقَةِ الْقَوْلِ بِالْوَاقِعِ.

وَالْمَلَا حِظَ أَنَّ الْإِحَالَةَ عَنْ سِيرلِ (رَاجِعِ Searle، 1969، ص 72-96)  
 هِيَ عَمَلٌ لَعَوِيٌّ يَكُونُ الْمَحْتَوَى الْقَصْوَئِيُّ وَتَوْذِيٌّ دَاخِلُ الْعَمَلِ فِي الْقَوْلِ وَطِيفَةٌ  
 تُمَثِّلُ فِي تَعْيِينِ لِمَتَكَلَّمٍ لَشَيْءٍ مَحْضُوفٍ يَتَعَرَّبُ عَلَيْهِ السَّامِعُ أَوْ يَكُونُ الْمَتَكَلَّمُ  
 قَدْرًا عَلَى تَعْدِيمِ إِجَابَةٍ وَاصْطِحَةِ فِي شَأْنِهِ إِذَا سَأَلَهُ الْمُحَاطَبُ عَنْهُ

وَمَعْنَى هَذَا أَنَّ عَمَلِ الْإِحَالَةِ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي سِيَاقِ جُمْلَةٍ أَوْ قَوْلٍ وَتَكُونُ  
 هَذِهِ الْجُمْلَةُ (أَوْ يَكُونُ هَذَا الْقَوْلُ) تَحْقِيقًا لِعَمَلٍ فِي الْقَوْلِ وَلَكِنْ عَمَلِ الْإِحَالَةِ  
 (أَوْ الْمَوْصُوعِ فِي الْمَحْتَوَى الْقَصْوَئِيِّ) مُحَايِدٌ عَنْ سِيرلِ بِإِزَاءِ قُوَّةِ الْقَوْلِ وَهُوَ  
 مُسْتَقَرٌّ عَنْهَا وَلَا تَوَثُّرٌ فِيهِ وَإِنْ كَانَتْ تَجْرِيدًا لِعَمَلٍ فِي الْقَوْلِ (Searle، 1969،  
 ص 123).

ولش كان عمل الحمل تجريداً كذلك للعمل في القول فهو ليس عملاً لعملاً مستقلاً عن لعمل في القول (Searle، 1969، ص123) وهو محايد بإزاء قوة القول فشأنه شأن مؤشر قوة القول مكوّن من مكوّنات العمل في القول رغم أنه الظرف الثاني من المحتوى القصوي.

ووجه الارتباط بين الجمل والقوة الإنشائية أن 'محتلف لقوى ( )' تحدّد ما يجب أن نكون عليه صيغة حمل 'ذهب' على 'أت' (Searle، 1969، ص122) في مثل قولك 'أت اذهب'.

ويقصد بذلك أن قوة الاستفهام في مثل 'أتذهب أت؟' تحدّد صيغة الرّبط بين موضوع الإحالة (أت) والمحمول (ذهب) وكيف يصدق المحمول على الموضوع مثلما تحدّد قوة الأمر في 'اذهب أت' ما يسعى أن يفعله الموضوع المحال عليه وكيفية الصدق في علاقة المحمول بالموضوع.

ولهذه الأسباب لا يُمكن الحديث عن 'عمل الحمل' إلا على سبيل تشبيح حسب سيرل.

إلا أن ما يعنينا من عمليّ الإحالة والحمل وجمله القصايا الفلسفية الخطيرة التي يطرحها (Searle، 1969، ص72 96 حول عمل الإحالة و ص97 127 حول الحمل) أن هذين العميين، لعمريّ، لا يعدوان أن يكونا ما به يتحقّق مفهوم الجملة ولا يحتاج الأمر إلى كبير عناء حتى نُقيم ثّقواري بين الحمل والإسناد، من جهة، والموضوع والمسند إليه، من جهة ثانية فمدار حديث سيرل عن المحتوى القصويّ إنما هو السّنة الإسنادية التي بها تكون في عرف لُحاة الجملة.

ولا يحتجّ عليه محتجّ بأن لقضية من حيث هي تجريد دلاليّ لا توقع نسبة المسند والمسند إليه بالضرورة فقد تكون في مركّبات أخرى كالإضافة والتّعت وردّها هنا على وجهين أحدهما أن سيرل نفسه لم يره يطرح هذا الأمر البينة بل يُلحّ على أن المحتوى القصويّ لا يكون إلا بإلقاء الجمل التامة على أساس أن كلّ جملة يتحقّق بها عمل في القوّن وكلّ عمل في القول يقتضي جملة تامة.

والآحر أن الإشكال لم يعد يطرح بهذه الصّيغة مدّ أن يتبن الشّريف (الشّريف، 2002) بقواعد نحوية حالية ما بين الأسس النحوية من علاقات تسمح لنا بالانتقال من الإسناد إلى التّعت إلى الإضافة إلح يسر

(8) إسناد  $\longleftrightarrow$  نعت  $\longleftrightarrow$  إضافة

زيد طويل  $\longleftrightarrow$  زيد الطويل  $\longleftrightarrow$  طول زيد

ويتأكد ما نذهب إليه بتركيب سيرل (Searle، 1969، الفقرة 3,4، ص 81) على صبط مجموعة من العبارات الإحالية وهي الاسم لعلم والمرئيات الاسمية الذاتية على الأفراد (كالموصولات والإضافة والمعرف بأل إلح) والمُهمات (الضمائر وأسماء الإشارة إلح) والألقاب (الورير الأول، السا) حتى يدرس كميّات الإحالة فيها

وهذا ما نلاحظه كذلك عند تحليله للمحمولات وقضاياها وعمّا إذا كان لها، كما أراد فريغه (Frege، 1971)، معنى وإحالة مثل الموضوعات وعمّ تُحيل وهل لها وجود أونتولوجي وما وظيفتها. إلح فهو يحلّ في أثناء ذلك كلّ مجموعة من المساميد سواء أكانت صماتٍ يحير بها عن المتدا أم أفعالاً تسد إلى فاعليها (Socrates is a man, The rose is red, Sam is bold, Sam is drunk, I suggest that you leave, will you leave, leave! وإذا صحّ هذا الثوّاري بيس المحترى القصويّ والبيّة الإسادية للجمّة، ولا يحاله إلّا صحيحاً، نكون قد

(أ) خلّص المفهوم ممّا علق به من قضايا دلالية بحسب الصيغة التي طرحها بها الفلاسفة مع إمكان إعادة صياغتها من زاوية لعوية تُعيد تأويل المسائل المنطقية،

(ب) وحزنا، الإشكال من المجال المنطقيّ إلى المجال التحوّي،

(ج) حملنا المحتوى القضويّ مجرد تعبير غير مناسب لغويّاً لتحديد مادة الجملة التي تسد إليها قوّة إشائية،

(د) إفتراضاً، افتراضاً غير مبشر، ضرورة النظر إلى تكوّن العمل القولّي، بالمعنى الأوستيني، من جهة التحو

وهي هذا السّيق لا نجد أفضل ممّا ألمحاه إليه أعلاه، ونقصد تحليل تركيب القول استناداً إلى نظرية النّظم القائم على توخّي معاني التحو في معاني الكلام.

وختلاصة تصوّراً لتكوّن العمل القولّي بقدّمها في هذه العناصر الأساسية (راجع المسحوت، 2006 ب ص 286-298 ومستعيد منه كلّ أو جرب الأفكار الواردة فيه)

(أ) يخصص تكوّن العمل القولّي إلى مبادئ نظرية العمل والإعراب ومبادئها (عاشور، 1999، الشاوش، 2001) أنّ القول ساء معنوي يحدّثه المتكلّم بالعقد والتركيب وما العمل التحويّ الذي ينجره المتكلّم إلّا إنشاء لبّية عامية يتوقّر فيها على الأقلّ عامل ومعمول على أساس التلازم بين وجود التركيب ووجود العامل الذي يتسلّط على معمول أو أكثر. وتمثّل هذه الآلية الدلالية التركيبية نموذجاً يفسّر تكوين المحلّات الإعرابية في الجملة ويفسّر ما يكون بينها من علاقات.

(ب) إن عمل الكلام بعضه في بعض (على حدّ تعبير سيويه) يضمن لنقول بنيته التحويّة وقيامه نفسه إلّا أنّها تميّز تبعاً للشاوش (الشاوش، 2001، ص 173-175) بين كليات الإعراب وأشكاله المجردة قبل التعجيم (أي معاني التحو) وبين تعجيم تلك الأشكال بما يحتاره المتكلّم (أي معاني الكلم) وهو الفرق بين

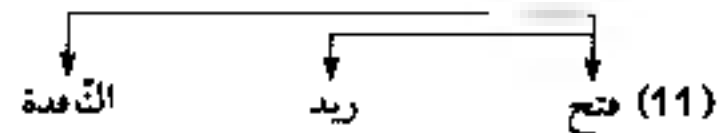
(9) فعل الفاعل

(10) أ جاء زيد

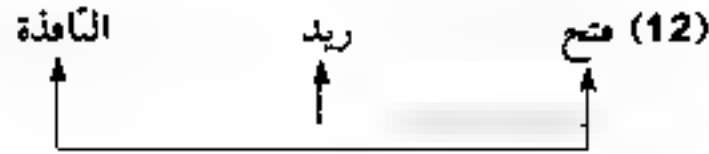
ب رقص عمرو

ج نام خالد

(ج) تُوجد في تكوّن الأقوال حركتان أساسيتان الأولى حركة انشراح لدلالة العمل (في الجملة الفعلية) وما يقتضيه لتمام معناه. وهي حركة أساسها العمل التحويّ ويُمكن التمثيل لها تبعاً للشريف بـ



(نتجاوز هنا بعض الدقائق الفنية والاحتمالات الأخرى، يراجع المسحوت، 2006 ب، ص 288) والحركة الثانية هي حركة معاكسة أسماعها الشريف (2002) حركة التعيين:



وهذه الحركة الثابتة هي التي أسماها الجرجاني "بالتعليق التحوي" الذي يتعلق به داخل المركبات جميعاً المكوّن الثاني بالمكوّن الأول

وهاتان لحركتان متكاملتان تشر أولاهما قوة العمل اللفظي أو المعنوي على أحيار الجملة وتحقق ثابتتهما تماسك العناصر في ما بينها وتربطها بمسارها العاملي (د) يمثل التعليق التحوي حقائق عينية وليس مجرد برنامج دلالي قابل للتحقق معجمياً وهو معنى ثابٍ يحقق أكثر مما ذكره من تماسك للجملة.

فالتعليق عندما يكون النسق والترتيب في الأقوال ويوجد شبكة العلاقات التحوية للذالية (إخاراً ووصفاً وإضافة وشرطاً إلخ) وقد تعيّن معجمياً فتوّعت إذ شكّلت

(هـ) استناداً إلى (ح) و (د) فإنه مهم تعددت الألفاظ والمركبات المكوّنة للجملة الواحدة فإن ما يحصل منها مفهوم واحد ومعنى واحد ولا يتحرّز لمعنى على عدد تلك الألفاظ والمركبات هو ما يعني أنّ فرض مبدأ التأليف لدى فريه الذي يجعل معنى الكلّ وطيفة تأليفية لمعاني الأجزاء خصوصاً إذا طرحت مشكلة الإسقاط (Projection problem) ومن أسباب هذا التلاحم بين أجزاء الكلام، إضافة إلى حركتي العمل التحوي والتعليق (أوالتعيس التحوي) أنّ الجملة تسيرها قوة إنشائية واحدة يصدر فيها المتكلم بها عن اعتقاد واحد وقصد واحد.

(و) إنّ جميع الأقوال مهما كانت قوتها الإنشائية تقوم على وحدة بنائها العاملي ووحدة عملية توخي معاني النحو وأحكامه في لمكونات المعجمية ليقول ولكن هذه العملية التي يتكوّن بها القول لا تعي أنّها وصلت إلى مستوى الإنجاز المفهمي ليقول ولكنها لا تعي أيضاً أنّها مارلت في مستوى إعرابي (تركيب) محرّد فبحر مع النظم في مستوى "تصريفي معيّن صوتياً ومُعجمياً" ولكنه لم يصل بعد إلى مستوى الإنجاز الفردي المقامي في تعامده الانبي التحاطبي مع الكون (المحوت، 2006 ب، ص 27 32)

ويعود السبب في ذلك إلى أنّها أمم أقوال مرشحة للإنجاز المقامي ولا

نعرف تحديداً، إلا في المقام المعين تاريخياً، أيُحْمَلُ القولُ على دلالة الوصية التي تحددها بيئته النظمية أم على دلالة أخرى غير وضعية؟ أو يُحْمَلُ على منظوره ليُفْهَمُ، المقصدُ المحددُ لعموماً فيه على أنه، المقصدُ المستدلُّ عليه بمعونة القرائن المقالية والمقامية أم يحمل على قصد معابر أو قصد بصاف إلى المقصد المحدد لعموماً؟ وصور استعمال الأقوال واستراتيجيات التخطيب كثيرة تتطلب منا مروه في الربط بين العمل القولي في ترشحه للاستعمال والعمل القولي المتحقق فعلاً في مقام التخطيب.

## 5. نتائج وإجابات

إن أخذنا بهذا التصور الذي قدمناه مختزلاً كهيل في طنا نعرض الحاصل من تحليل نظرية الأعمال اللغوية حول لعمل القولي بطريقة أخرى وكهيل بالخصوص بتقديم إجابات نعتبرها أنسب لجملة من القصص التي طرحها أوستين وسيرل

فأول ما يسعى أن نلاحظ هو أن التراط بين لأعمال الثلاثة المكونة للعمل القولي (التصويتي والصيغي والتطبيقي) وفيه هذا التراط على مدى الإدماج أمر متظر تُفسره شدة التحام القول بحكم نظمه، لقائم على حركتي لعمل والتعيين.

إلا أن هذا التراط لا يقتصر عمداً، واستنداً إلى نظريته النظم، على الأعمال الثلاثة المكونة للعمل القولي بل يشمل كذلك القوة الإنشائية (راجع الفصل 2، المحضر لعمل في القول).

ويُثير دعم هذا مشكنتين على الأقل نود توصيجهما.

الأولى أن أوستين وسيرل اعتبروا إلى حد كبير أن الدلالة (معنى وإحالة) تقع في مستوى مختلف عن القوة الإنشائية ذات الطابع التداولي المحض إلا أن تحليلنا للعمل القولي يستلزم إدراج قوة القول في سبة لعمل القولي لأن الجملة لا تكون إلا إذا سبقتها قوة إنشائية ورغم اعتقادنا بأن الإحالة والحمل مكونان من مكونات المحرر لإحالي (بعبارة الشريف) فإن الحمة تقتضي محلاً إنشائياً تخصصه للقوة الإنشائية (الشريف، 2002) ومن هذه الناحية فإن فهمنا للعمل القولي، وإن أعددنا بالفرق الأوستيني بين الدلالة والقوة، يجعله مستوعباً للقوة الإنشائية وسعود في الفصل الموالي إلى هذه المسألة.

أما المشكلة الثانية فترتبط بتمييز أوستين بين العمل الضياعي والعمل الربطقي على أساس انتماء الأول إلى اللغة والثاني إلى الحطاب وهذا رغم أنه لا يراه صائباً.

وقد واصل سيرل هذا الزعم بطريقة أخرى عند تحليله لعملية الإحالة والحمل. فعمل الإحالة عنده إذ يتحقق بتعبير في سياق جملة أوجز من قول يسجر به عمل في القول (Searle، 1969، ص 96)، وإذ يقصد به المتكلم تعيين شيء أو إبراره للسامع إبراراً يكون معه موضوع الإحالة منسباً حتى يتعرف عليه المحاطب وإذا تطلبت من المتكلم، إذا ما سأله المحاطب أن يكون قادراً على توصيحه ورفع ما قد يكون فيه من لس، هو عمل يُتصور في سياق تحاطب فعلي شأنه شأن العمل الربطقي الذي رآه أوستين تداولياً تحاطبياً.

أما أمر عمل الحمل، عند سيرل، فأحظر إذ هو وثيق الصلة عنده بالعمل في القول بل هو كما ذكرنا جزء منه (مثلما كان مؤشر قوة القول مكوناً من مكوناته) يحدد معناه وصيغة دلالة.

وجواباً على هذا باحتصار أنه ليس بشيء. ولا يعود موقفاً إلى أن الإحالة لا يسعى أن تكون ناجحة موافقة لموضوعها ولا إلى أن قوة القول لا تكيف الحمل ولا إلى أن تحديد مضمون العمل الربطقي، أي المعنى والإحالة عند أوستين أمر ثانوي، بل يعود إلى أن القول بمعناه وإحالته قابل للتدووس تصديقاً وتكديساً ونجاحاً وإخفاقاً ويعتوره ما يعتور الأقوال من لبس وسوء فهم واحتمالات في التأويل والتعبيس ولكن ذلك لا يكون إلا في المقام المعين، التاريحي وعند الاستعمال الفردي الأمي التحاطبي.

أما في مستوى العمل القولوي، وقد حملناه على ما يمكن أن يتولد بالنظم، فلا محتاج إلا إلى الحد الأدنى التحاطبي الذي يُرجح فيه الصديق معنى وإحالة على الكذب المطلق الذي يظل احتمالاً قد يترجح في المقام

فماذا لو استهمهم مستهمهم عن الأفكار المحصورة التي تست في عادات القبط الشمالي؟ ومادا لو أمر أمر محاطبه بأن يشرب برول الجريرة العربية؟ ومادا لو تمتى تمتى أن يحمله البراق إلى السماء العاشرة؟ ومادا لو أثبت مشت أن رائحة

رقم 3 تركم الأبوف؟ وماذا لو أكد مؤمن أنه سيشرق من حمرة الجنة وميلهم  
الله الكافرين شجر الرقوم؟

هذه الإحالات الحاطة التي تبرز في مثل هذه الأقوال وهذه المعاني العربية  
التي تعققت بها حيالات الناس تمثل أصلاً قولية وتحقق أعمال إحالة وحمل ولها  
قوى إشائية تكيفها ولكننا نصدقها أو نكذبها عند التخاطب المعلي وحسب عوالم  
الحط التي ترد فيها وأجناس الأقوال التي تتادها لحملها على محامل حسنة أو  
نرتد على قانيتها لأنهم لم يستطيعوا أن يوضحوا ما يقصدون بها (عنى ما يحلم  
سيرل) أو لأن طريقة الربط بين الموضوع والمحمول لا تستجيب لمنطق الماطقة  
وتصنيف الكون مقولياً. ومهما يكن من أمر فهذا شأن المتكلم والسامع ومما لا  
يحتاجان إلى اللعويين أو الماطقة ليتفاهموا ويصدق بعضهم بعضاً أو ليسيتوا  
الفهم أو الظن فيكذب أحدهم الآخر أو ليتوهموا أنهم فهموا وتفاهموا ولا أحد  
مهم فهم عن الآخر وغير ذلك من صور التعامل اللعوي الاجتماعي.

ومن هذه الناحية فإن المعنى والإحالة يتوفران بمجرد تكون القول تنوخي  
معني التحو في معاني الكلم ويكفي ما احتزبه المعجم من تصوراتنا عن الكون  
ويكفي ما استقر من دلالات ببيوة في قواعد التحو لتعرف، قائلين ومحاطين،  
على القول "المستقيم الحسن"، عبارة سيويه، لفظاً ودلالة

ويطل العمل القولي بذلك محتملاً لوجوه في تصريحه المقامي عند  
الاستعمال حيث تتأكد الدلالة الوصعية التي يفيدها القول أو يستدل بها  
المحاط على معنى ثاب أو معاني أخرى يتوصل إليها بمعرفة القرائن والأحوال  
أو يردّها على قائلها مكذباً أو يتماوص في شأنها معه شكاً أو إنكاراً.

## 6. الخاتمة

يكشف مفهوم العمل القولي في النظرية الأصلية للأعمال اللعوية لدى أوستين  
بالخصوص عن تفاعل بني صوتية وصرفية وإعرابية ودلالية لتكوين القول بأعمال  
فرعية ثلاثة هي عمل التصويت والعمل الضمعي والعمل الربطقي وأهم هذه  
الأعمال العمل الربطقي الذي به تتحدد حسب أوستين الدلالة (أي المعنى  
والإحالة) وتختلف الدلالة عنده عن القوة الإنشائية التي تبرز في العمل في القول.



وقد تفطن سيرل إلى هذا الأمر ففصل بين ما يُمكن أن يجمع بين عمل التصويت والعمل، لصيغتي في ما أسماء عمل القول (Utterance act) وبين المعنى والإحالة اللذين يميزان العمل الرِبطيقي في ما أسماء العمل القصوي وهو يتكوّن من عمل الإحالة وعمل الحمل.

والملاحظ أنّ بين عمل الحمل والقوّة الإنشائية باعتبارها مكوّن أساسياً من مكوّنات العمل في القول شدة تعلق تجعل القوّة تُكيّف الحمل تكييفاً يحدّد شروط صدقه وهو تعلق يكشف عن التمارج بين إيجار العمل القولّي والعملين القصويين والعمل في القول.

وسرر في تحليل أوستين وإضافات سيرل جواب من اللبس وجملة من الإشكالات التي تنطّل من بعض التدرّ

فللمسألة هي أساسها وجهان وجه يتعلق بضبط مادة العمل القولّي ووجه يتصل بالمستوى الذي تنتزل فيه فصايا الإحالة والحمل.

فلن أدت المطلقات الفلسفية اللغوية وما وراءها من يرث مطلق صاعط بأوستين وسيرل إلى التركيز على قصتي المعنى والإحالة من واقع الأمر، إذا نظر إليه نظرة لغوية، لا يحرج عن مسألة تكوين الأقوال بتوحي معني التحو في معاني الكلم لتحقيق البناء العاملي التحوي للقول وتتكوّن دلالاته اللغوية الوصعية في سياق أدبي للشحاطب

والعمل القولّي بذلك هو مجموع ما به يتكوّن القول لفظاً ومعنى بحسب مبادئ نظرية النظم التي ستوعب الأساسي من نظرية العمل والإعراب

وفي هذا الإطار تصبح مسألة الإحالة والحمل جزءاً من قصته أكبر. فالقول بدلالاته اللغوية الوصعية يجعلهما معروضين على وجه غير محدّد بهائياً وإن كان يرخح فيهما الصّدق مثلما يعرض داحه القوّة الإنشائية على وجه لغوي غير محدّد بهائياً. فكل من الدلالة والقوّة يوجدان، من حيث التكوّن، في مستوى النظم أي عند التقاء المكوّن لمعجمي بالمكوّن الإعرابي

أما ما طرح من فصاي تداولية تتصل بتحديد لإحالة ومدى نجاحها والحمل ومعناه والقوّة الإنشائية المسددة إلى القول التام في سياق التام فمتروك للاستعمال المرديّ المقاميّ الشحاطبي

## الفصل الثاني

### العمل في القول

#### 1. المقدمة

ليس من المبالغة في شيء إذا قلنا إن العمل في القول هو أهم اكتشاف لأوسين وهو قطب الرّحى في نظرية الأعمال اللّغويّة. فبهذه المفهوم ترتبط مفاهيم أخرى مهمّة خصوصاً القوّة والإشياء والتّوفيق والإحفاق وغيرها ممّا اقترح أوسين أصب إلى ذلك أن العمليين الآخرين، أي العمل اللّغويّ وعمل التّأثير بالقول، يتحدّدان بمحالمتهما للعمل في القول الّذي يعطي وحدته صمم هذا الثّالوث ما لهما من أهميّة

وليس أدلّ على ما نرعم من أن أوسين نفسه، ومن بعده سيرل وكلّ من قال قولاً في الأعمال اللّغويّة، قد ركّز نظره على العمل في القول سواء لتحديد المقصود بالترّبط بين العمل والقول أو لاستحراح القواعد المسيّرة للأعمال اللّغويّة

وليس يعسر على متتبّع هذه التّطريّة أن يراها قائمة على سلسلة من الاحترلات، أو قلّ من لائلاقات، التي أصب إلى حصرها في مفهوم العمل في القول. غير أن هذه الخاصيّة لمحوريّة لا تعني أن هذا الضّرب من الأعمال واضح تماماً ولا أنه لا يثير جملة من الإشكالات خصوصاً إذا أردنا التّطر في تعريف كلّ من أوسين وسيرل له وقصدياه وعلاقته بالعمليين الآخرين (الفقرتان 2 و 3) وهو ما يفرص علينا، لبحث في علاقة مفهوم العمل في القول باستعارة القوّة الإنشائيّة (الفقرة الفرعيّة 4 1) والشّروط اللّغويّة للتّصريح بها (الفقرة الفرعيّة 4 2) وكميّة وسمها نحويّاً (الفقرة الفرعيّة 4 3)

## 2. تحليل أوستين للعمل في القول

يعرف أوستين العمل في القول بأنه عمل يتحقق 'وبحسب قول شيئاً ما' (Austin, 1962, ص 99, 1970, ص 113) مقابل العمل القولي الذي هو 'عمل قول شيء ما'. وقصد أوستين من ذلك واضح فهو يميز بين

(1) سيهجم

(2) إعلق الدب

باعتبارهما عمليين قوليين وبين ما يُمكن أن يسد إلى (1) من وظيفة عند الاستعمال تحدد قوته الإنشائية أي إثبات أم تحدير وما يُمكن أن يسد إلى (2) أمر على الاستعلاء أم التماس أم نصيح؟

فالسؤال الكامل وراء هذه الملاحظة يتعلق بكيفيات العمل القولي وما نسده إليه من معنى عند كل استعمال

وسمى أوستين هذه الوظيفة الاستعمالية للقول وهذا المعنى الذي يسد إليه بالقوة (force) وسمى النظرية التي تدرس مختلف الوظائف اللغوية نظرية 'القوى القولية' (Austin, 1962, ص 99, 1970, ص 113)

وما يلاحظ هنا أن العمل في القول وما يتصل به من قوة إنشائية أمر مرتبط بعمل الحطاب أي باستعمال القول في مقام معين عند التخطاب العملي. فقوة القول عند أوستين تتحدد مقامياً.

ولمّا كان الترابط بين الدلالة النهائية للقول وقوته الإنشائية من جهة وبين استعمال الكلام من جهة أخرى متيناً فإن اهتمام أوستين إنصت أساساً على العمل في القول

ومرّد هذا الاهتمام حسب (Austin, 1962, ص 103, 1970, ص 115) إلى أن العمل القولي قد يحجب العمل في القول لشدة التماس به، صافّة إلى أن المقاصد التأثيرية التي تُعَلّق بالقول عند استعماله (وهو ما يجمعه تحت اسم عمل التأثير بالقول) قد تُلقى على العمل في القول ظلالاً من الغموض.

لذلك رأى أوستين أن الخاصية الأساسية للعمل في القول، مقابل عمل

التأثير بالقول خصوصاً، هي قيامه على "مواضعة (.)" يُمكن التصريح بها بواسطة صيغة إنشائية (Austin، 1962، ص 103، 1970، ص 115) ويقصد بها أساساً الفعل الإنشائي إذ يبدو أنه عندما يكون لنا إنشاء صريح يكون لنا عمل في القول (Austin، 1962، ص 131، 1970، ص 137)

وتتعلق هذه المواضعات عند أوستين بالظروف المخصصة لإلقاء القول وهي ظروف تقوم على جملة من القواعد والشروط والإجراءات التي ينبغي توفرها ليكون العمل ناجحاً موفقاً.

ويشير أوستين (Austin، 1962، ص 116، 1970، ص 124) إلى أن من مقتضات العمل في القول أن يحدث لدى السامع أثراً ما (وإن لم يعتبره تأثيراً بالقول بالمعنى الدقيق) تكون نتيجته فهم دلالة القول وقوته الإنشائية. وهو أمر يتصل بضرورة وجود ضمانات للفهم يقدمها العمل في القول.

وتتضمن خصائص المواضعة وتوفر ظروف النجاح واقتضاء ضمانات الفهم مع خاصية القصد في العمل في القول، فهو عمل قصدي يسمى إليه المتكلم عكس عمل التأثير بالقول الذي قد يتحقق دون أن يقصد إليه صاحب القول أو يتحقق خلافه ولأن سترسل في المقارنة بين العمل في القول وعمل التأثير بالقول نجد أن قصد المتكلم، رغم وجود ضمانات الفهم، قد لا يتحقق لدى السامع فبدرك من القول قصداً محالفاً (كأن يفهم من الإثبات التحذير) أو قصداً آخر يضاف إليه (كأن يفهم إلى جانب التمني الالتماس) إلخ.

ويشير تفكير أوستين في خصائص العمل في القول جملة من القضايا التي بوذ التنبيه عليها فقد ذهب في سياقين محتملين إلى موقعين يدوان متصادين من العلاقة بين العمل القولّي والعمل في القول.

إذ قرّر عند تحليله للعمل في القول بأنه يُمكن الذهاب إلى "أن تحقيق عمل قولّي هو عموماً (الإبرار من عند) نتاج، في حد ذاته، لعمل في القول أيضاً" (Austin، 1962، ص 98، 1970، ص 112) إلا أننا نجد في سياق آخر (Austin، 1962، ص 113، 1970، ص 123) يرفض أن يكون "العمل في القول من تبعات العمل القولّي".

وليس نهتم هنا برفع هذا التناقض الظاهر وإن كان تأويله على نحو يحفظ وحدة نص أوستين وتناسق تفكيره ممكناً، مما يعيبنا من هذا إنما تساؤل أشمل يتصل بحقيقة العلاقة بين الأعمال الثلاثة، حتى وإن اعتبرها أوستين (Austin، 1962، ص 147) تجريدات من عمل الحطاب التام في سياقه التام، ونفصد العمل القولي والعمل في القول وعمل التأثير بالقول

فوجه الفصل مثلاً بين العمل القولي والعمل في القول يُمكن تفهمه، داخل تصور أوستين، لا على أساس التجريد وضرورة وضع خط فاصل، ولو كان اعتبارياً، بينهما بل على أساس أن العمل في القول تداولي محض يتحدد فيه القوة الإنشائية في سياق التحاطب.

ورغم أن العمل الربطي يتحدد بدوره عند أوستين، مقامياً فإن تركيزه على القوة الإنشائية وتمييزها عن الدلالة (معنى وإحالة) جعله يوليها أهمية تفوق أهمية العمل الربطي. ولكن هذا كله لا يمنع من التساؤل عن حقيقة العلاقة بين القوة الإنشائية والعمل القولي. فلا يُمكن في تقديرنا أن تكون هذه القوة من سمات العمل القولي كما ذهب إلى ذلك أوستين ولكن لا يُمكنها كذلك أن تكون مفصلة عن أساسها اللغوي الدلالي وهو أساس نحوي عندما (راجع الفصل 1 المخصص للعمل القولي).

ولا يُمكن من ناحية أخرى التسليم، مع أوستين، بالعلاقة التي رأها بين لعمل في القول وعمل التأثير بالقول على أساس أن الأول قائم على مواصفة والثاني لا مواصفة فيه. وإذا حصرنا مسألة المواصفة في وجود فعل إنشائي صريح نُسَمَّى العمل في القول مع استحالة وجود أفعال تُستعمل إنشائياً لتسميته أفعال التأثير بالقول فإن ما يرعاه أوستين يصبح قابلاً للنقاش من أكثر من زاوية. فالرأي عندما أن لأعمال التأثير بالقول صعباً فعلياً مرشحة لتسميتها شأنها شأن العمل في القول (راجع الفصل 3، المخصص لعمل التأثير بالقول). هذا إضافة إلى أن عمل التأثير بالقول في تصورنا قائم كذلك على مواصفة واصطلاح وإن كان تحديد المستوى الذي يتّزل فيه يتطلب توصيحات

ومما يُثير الاساءة، وربما الاستعراب، في تحديد أوستين رعمه أن العمل في القول يُمكن أن يتحقق دون عمل قولي بل دون استعمال الكلام أصلاً يقول

(Austin, 1962, ص 118, 1970, ص 126) . يُمكن لنا، مثلاً أن نحذر أو نوجه أو نسقي أو نهب أو نعتذر دون اللجوء إلى الكلام وإن هذه الأعمال جميعاً هي أعمال في القول" ويصرب على ذلك مثال الاحتجاج على خطيب مثلاً برمي القنابل.

ويبدو هذا الصهم متأسفاً مع ما ذكرناه أعلاه من أن العمل في القول ليس من تبعات العمل، لقولي حسب أوستين إلا أنه يُثير مشكلة أخرى تتعلق بخصوصية المواصفة التي تميز العمل في القول عن عمل التأثير بالقول

نحتاج هنا إلى التذكير بأن أوستين مبر، وإن بصفة صميمية، بين أعمال تكون بالكلام وأخرى طقوسية تتمثل في بعض المراسم اللازمة لتحقيق بعض الأفعال كالزفاف (راجع المحاضرة الثانية من كتاب أوستين).

وبدكر أيضاً بأن بعض الحركات والوسائل غير اللعوية قد تحقق أعمالاً تكون لها قوة إشائية كالانحاء لإنحار عمل التحية (راجع المحاضرة السادسة من كتاب أوستين)

فالمسألة إذن ترتبط في تقديرنا بمصدر المواصفة التي اعتبرها أوستين أساساً للعمل في القول سواء أكان عملاً يتحقق باللغة أم عملاً يتحقق بغير اللغة. ولكن أوستين وإن رأى إمكانية تحقيق عمل التحدير بالتلويح بالعصا فإنه أكد في الآن نفسه أن بعض الأعمال في القول لا تتحقق إلا بقول شيء ما وهذا شأن الإثبات والاحتجاج لشيء مثلاً (Austin, 1962, ص 119, 1970, ص 126 127)

والذي يبدو من هذا أن المواصفة مواصفة اجتماعية مؤسسية ولا يمكن اعتبارها مواصفة لُعوية ما دامت توجد أعمال في القول لا تتحقق باللغة وما دامت اللغة، إذ يتحقق بها عمل في القول، جزءاً من إجراء (راجع المسحوت، 2008، الفصل الأول، الفقرة 4).

والإشكال كما أشار إليه أوستين نفسه يعود إلى أنه من العسير أن تعرف "أين تبدأ المواصفات وأين تنتهي" (Austin, 1962, ص 118, 1970, ص 126)

ولكن ما لا يحصى في حديث أوستين هو أن هذه المواصفة تتجسد عند تحقق الأعمال في القول باللغة، في الإنشاء الصريح، والدليل المصوب على

الإنشاء الصريح هو العمل الإنشائي وهذا ما مساقشه في فقرة لاحقة من هذا الفصل أما عن تحقق الأعمال في القول بعير اللغة فمسألة لا نناقشها لأنها قد تكون مفيدة بالنسبة إلى نظرية عامة حول العمل أما ونحن نعي بالأعمال اللغوية وأعمال الخطاب التي تتحقق باللغة فلا نتعرض إليها.

والذي يحتفظ به من كلام أومنين أمران:

(أ) أن الأساسي في العمل في القول هو قوة القول التي تتطلب نظرية في القوى القولية،

(ب) أن هذه القوة الإنشائية تقوم على مواصفة

## 2. تحليل سيرل (1969) للعمل في القول

يطلق سيرل من الافتراض القائل بأن دراسة اللسان دراسة مدسة ينبغي لها أن تنظر إلى خصائصه الشكلية انطلاقاً من وظائفه في التخاطب بما أن كل جملة يتحقق بها عمل لغوي عند قولها في مقام تخاطب، وكل عمل لغوي يقتضي جملة أو أكثر ليتحقق

وعلى هذا تكون الأعمال اللغوية هي "الوحدات الأساسية أو الدنيا للتخاطب اللساني" (Searle، 1969، ص 16)

ويُقيد سيرل هذه الأعمال بقيدتين هما القصد والقواعد. أما القصد فهو الذي يجعل إنتاج سلسلة صوتية ما، ذات معنى وإحالة معترفاً عن دلالة قصدية ومحققاً لعمل لغوي قابل للفهم. وأما القواعد فهي التي تسيّر هذه الأعمال اللغوية وتنشئها باعتبارها شكلاً من أشكال السلوك وهي قواعد تكوينية لا تؤسس النظام اللغوي فحسب بل تحدد كيفية ممارسته كما تنشئ قواعد كرة القدم اللعبة نفسها وتحدد كيفية ممارستها. لذلك فإن العمل اللغوي "حدث مؤسسي" (Searle، 1969، ص 52)

ومعنى هذا أننا حين نجر أعمالاً لغوية، في أي لغة من اللغات وحسب أي اصطلاح من الاصطلاحات، نحضن لقواعد دلالية صميمة ذات طابع كلي في ما يبدو

وبذلك يكون العمل اللعوي قصدياً ومؤسسياً في آن واحد بما أنه يفتصي مؤسسة (هي اللغة) ومتكلماً يصدر عن نية وموقف ذهني

ولمّا كان العمل اللعوي سلوكاً لعوي قصدياً مؤسسياً جرّده سيرل في أمودح يجمع بين قوّة القول ومحتواه القصويّ ق (ض). ولكلّ منهما مؤشر عليه. فمؤشر قوّة القول يبيّن لنا الوجه الذي يجب أن نُحمل عليه القصيّة والقوّة التي يجب أن تُنسَد إلى القول ونوع العمل في القول الذي حقّقه الفاضل (Searle، 1969، ص 31). والثابت في هذا هو القوّة القوليّة بما أنه لا يوجد محتوى قصويّ دون قوّة قوليّة ولكن قد تُوجد أعمال في القول لا محتوى قصويّ لها مثل ما نراه في أسماء الفعل في العربية وما يصارعها في اللغات الأخرى.

ولذلك كانت دراسته مؤشر قوّة القول بمثابة دراسة للعمل في القول كلّ، وإن كان العمل يجمع إلى القوّة المحتوى القصويّ، وهو ما يتجلى في شبكة القواعد التي سعى من خلالها إلى تحديد خصائص كلّ عمل لعويّ.

فهذه القواعد ترر خصائص الإحالة والحمل في المحتوى لقصويّ بالنسبة إلى كلّ عمل بقدر ما ترر الأساسي من علاقات، التحاطب (القواعد التمهيدية) والحالة المعنوية الذهنية التي يعرّ عنها العمل اللعويّ (قاعدة الضيق) والأساس التكويني للعمل اللعويّ الذي يحدّد بقية القواعد ويوجّهها (القاعدة الأساسية).

والذي يبرر من تحليل سيرل للعمل في القول هو.

(أ) تركيزه على الطابع النظامي للعمل في القول انطلاقاً من افتراضه وجود توارٍ بين الجملة والعمل اللعويّ،

(ب) تركيزه على قوّة القول باعتبارها أساس كلّ عمل لعويّ،

(ج) كشفه عن وجود قواعد دلالية للعمل في القول تسيّره وتنظّمه بقطع النظر عن اختلاف الاصطلاحات اللسانية،

(د) تجريده لسيّة العمل في القول في الأمودح ق (ص).

وعلى أهميّة هذه النتائج التي أدّى إليها تحليل سيرل للأعمال اللعوية عموماً وللعمل في القول خصوصاً فإنّ بعض الإشكالات تحتاج إلى نظر.



فكل ما قاله سيرل سنة 1969 أُلحَ فيه على أنه يقتضي استعمال القول في دلالة الحرفية (Searle، 1969، ص 49) وهو ما يعني إقصاء الأعمال التي تقال ولا تقصد دلالتها الحرفية وهذا الرَهْط من الأعمال درسه في سيرل (1979، 1982) وأسماه أعمالاً لعوية غير مباشرة.

وتكمن المارقة في أن العملين المباشر وغير المباشر يرتبطان بالإنجاز المقامي للقول فهل يعني ذلك أن العمل المباشر هو العمل اللعوي الذي يستند إلى الدلالة الحرفية للقول والعمل غير المباشر هو العمل اللعوي الذي لا يستند إلى الدلالة الحرفية للقول؟ (هذا إذا فهمنا 'الدلالة الحرفية' على أنها المحتوى اللعوي والدلالي للقول) أم أن الفرق بينهما لا يكمن في الدلالة الحرفية للقول بل يكمن في القصد منها؟

وليس هدفاً هنا مناقشة الفسمة إلى أعمال مباشرة وأخرى غير مباشرة بل الهدف التثبيح إلى أمرين، أولهما أن القول في تقديرنا يحمل بدلالته الحرفية قصده بالضرورة بما أنه حسب قواعد سيرل الدلالية يستند إلى حالة نصبة للمتكلم بعتر عنها (قاعدة الصدق). ولا يندخل المقام، في تحديد هذا القصد، إلا بتخصيصه عند الاستعمال الحقيقي أو تخصيص قصده غيره بحالته أو يعتله

وفي هذه الحالة الثانية نكون أمام قصدين أحدهم موسوم لعوي والآخر مستدل عليه مقامياً وهو شيء قريب من ذهب إليه سيرل نفسه (Searle، 1979، 1982، وراجع المحوت، 2008، الفصل الثالث) حين اعتبر مُجمل الاستدلالات التي يقوم بها المحاطب لهم العمل غير المباشر نصت على تحديد العرص من القول (راجع المرحلة العاشرة من الآلية الاستدلالية التي وصعها سيرل لتفسير العمل غير المباشر) وإن كان ذلك على وجه الاحتمال

ولكن هت أن السامع استخلص من القول نفس ما قصده المتكلم أي طبق القصد الموسوم لعوي في العمل في القول القصد المفهوم من استعمال ذلك القول في المقام؟

ما يقع، في طناً، هو أمرٌ بسيط جداً إن الآلة الاستدلالية التي صاغها سيرل بمراحلها العشر لا تشتعل لأنه لا توجد حاجة إلى تشعيها بما أن القصد الذي قيل هو القصد الذي فهم.

وهذا فارق دقيق يبدو أنه يحجب عتاً اشتراك العاملين المباشر وغير المباشر في شيء أساسي: إن البنية النوعية فيهما على العموم وتنحصر مقامياً فإذا تخصصت فإنها قد توافق القول المستعمل. وإذا لم توافق القول المستعمل في المقام احتجنا إلى آليات لتعديل نية الفهم. ولكن في الحالتين لا يرول القصد الذي تحمده البنية النوعية التّة.

ويرداد هذا الأمر تأكيداً بالملاحظة الثانية التي نودّ للإحاج عليها: فإد دروس الحالات التي ذكرها سيرل حول العمل غير المباشر وجدد الدلالة الحرفيّة نفسها هي التي تحدّد العمل غير المباشر والعلاقة بين (أُمكنك أن تمرّر لي ملح؟ → هات الملح) وبين (يجب أن أعد امتحاناً → لا أستطيع الذهاب إلى السينما هذا المساء) لا تسمح لنا بأن نستخلص من "أُمكنك أن تمرّر لي الملح؟" أي شيء لا يتصل "بالملح" المطلوب أو من شخص غير المحاطب لدي نطلب منه أو جملة أخرى غير التعبير الذي يُمثّل موضوع لطلب أصف إلى ذلك أن بين لاستفهام والالتماس من العلاقات العميقة مقولياً وتصنيفاً ما سمح بالانتقال من أحدهما إلى الآخر.

وقس على ذلك ما يكون بين عدد الامتحان والذهاب إلى السينما في تصوّرنا المُعجميّ للأحداث وكميّات التّرايط بينهما وفي "عالم الخطاب" الذي ورد فيه القولان.

والذي يعيب من تحليلنا المقتضب هذا أن:

(أ) القصد موحود في نية العمل في القول سواء أكان العمل مباشراً أم غير مباشر،

(ب) القصد الموسوم نوعياً يتخصّص مقامياً بأشكال مختلفة منها الموافقة (المطابقة) ومنها المحاولة (عدم المطابقة) ومنها لتعديّل ومنها رتبا التراكب (أي تعدّد المقاصد) إلخ،

(ج) لا تقوم حُجّة "الدّلالة الحرفيّة"، رغم ضعف المفهوم عند سيرل نفسه (راجع Searle، 1979، 1982، الفصل 5) إلا إذا ميّزنا بين العمل اللّعويّ المتحقّق نظامياً والعمل القوليّ المتحقّق مقامياً

وفي هذا السياق تُثير العلاقة بين القوة والمحتوى القصوي في السؤال ق (ص) إشكالاً يحتاج إلى توضيح. فقد ذهب سيرل إلى التعبير عن العلاقة بينهما على النحو التالي (Searle، 1969، ص 122)

$$(3) \quad \begin{bmatrix} \text{إ} & \text{م} \\ \text{أنت} & \text{أُخرج} \end{bmatrix} \quad \text{ق}$$

(حيث إ رمز للإحالة و م رمز للمحمول وكلاهما في موضع "ص" من البنية [ق (ص)])

وقد أشار سيرل إلى أن "ق" محايدة في علاقتها بـ "إ" في حين أن القوة الإشاريّة تحدّد الوجه الذي يسمي أن يُسند به الفعل (المحمول) "أُخرج" إلى الموضوع "أنت" أهو على الأمر (كما هو الحال في المثال أعلاه) أم الاستعهام أم التمني إلح

ويستخلص من ذلك أن عمل الحمل، وهو جزء من العمل القصوي، مكوّن من مكوّنات العمل في القول، تتم شأنه شأن قوة القول.

ويكشف هذا التحليل، في ما يبدو لنا، عن أن العلاقة بين "ق" و "ص" أقوى ممّا تشره الصياغة الرّمزيّة المجردة. وهو أمر ملحوظ لا في الوجه لمبدئي الذي ذكره سيرل فحسب بل في أمور أخرى أخصى مثل التمييز بين الإثبات والتوقع أو التمني مثلاً أو بين العرض والالتماس والتصح إلح

وهذه فروق لا يبررها مؤشر قوة القول إلّا إذا كان موسوماً، حسب منطق تحليل سيرل، بفعل إشائي أمّ إذا غاب هذا المؤشر فإننا نلتزم بالدلالة في المستوى القصوي نفسه. هنا إذاً عضصا الظروف عن حالات يبدو أن المحمول أو المؤشر على قوة القول فيها واحد مثلما هو الحال في أعمال المدح {بعم} والندم {بش}.

ولكن لا يُمكننا عصر الظروف عن حالات مهمّة من قبيل تقديم الفاعل المعصوي ودوره في تعبير قوة القول من الإثبات إلى توكيده أو من التمني إلى توكيده أو من الاستعهام إلى توكيد الاستعهام

(4) أ. صرب زيدٌ عمرأ؟

ب. زيدٌ صرب عمرأ

(5) أ. لم يصرت زيدٌ عمرأ

ب. زيدٌ لم يضرث عمرأ

(6) أ. أصرب زيدٌ عمرأ؟

ب. أريدُ صرب عمرأ؟

فالترتيب هنا لم يحسن "المحتوى القصوي" إحالة وحملًا ولكنه غير قوة القول نفسها بتغيير مواضع العناصر الإحالية في التركيب (الموصوعات) والمحمولات إن صح التعبير وهو ما يعني أن العلاقة بين القوة والمحتوى القصوي أقوى من العلاقة التي لحظها سيرل بين القوة ("ق") والحمل ("م") في (3) أعلاه.

والذي نحتفظ به من تحليل سيرل للعمل في القول

- (أ) أن نظرية القوى القولية التي طمح إليها أوستين يُمكن بصورها على نحو نظامي بحكم الترابط النظامي بين تكوين الجملة وإنشاء القوة،  
(ب) يقبل على وجه عام البنية [ق (ص)] باعتبارها معبرة عن المكويين الإثباتي والإحالي للعمل في القول.

#### 4. مراجعة العمل في القول

احتفظنا من تحليل أوستين وسيرل للعمل في القول بمفهوم مهم هو قوة القول (وهي احتصار للقوة في القول *force illocutoire*) وباقتراض أهم هو قيام هذه لقوة على مواضع ووجود قواعد ممكنة لتنظيمها. وسعمل على توضيح تصورنا للمسائلتين. وهو تصور يسهل على مناقشتها لنظرية الأعمال اللمعة في صيغتها الأصلية.

##### 4 1 تحقيق استعارة القوة

ندكر بدءاً بأن نظرية الأعمال اللمعة احتت عبائة أساسية بالعمل في القول إلى حد لا نجافي فيه الحقيقة إذا قلنا إن هذه النظرية يُمكن اختزالها في مفهوم العمل في القول وهذا ما يبرر مع أوستين بالخصوص

ولكن مفهوم العمل في القول بنفسه يُمكن احتزاله في مفهوم قوة القول وهذا ما يكشف عنه بالخصوص تحليل سيرل لبنية العمل في القول حيث أنه استخرج قواعدها من واسم قوة القول.

وليس عشر، إذا سلّمنا بهذا، أن يرى في قوة القول التّواة الضّلة والأساسية لنظرية الأعمال اللغوية. ولكن ما «القوة» ما المقصود بها؟ ما صحتها بالقول؟

إنّ هذه الأسئلة على بساطتها الظاهرة أساسية عندنا لأنّ القوة مصطلح بُني استعارياً ولا بدّ من تحقيق الاستعارة خصوصاً أنّها تكون مع القول في علاقة إصافة (قوة القول) أو نعت (قوة قولية)

ويبدو أنّه توجد مصطلحات أخرى ممكنة ترشيحها لتدلّ على المفهوم من مصطلح القوة. فهل تستطيع التسوية بينها وبين «قصد المتكلّم» أو «معنى القول» أو «المعنى المراد» أو «معنى المتكلّم». - إلح؟

لنا أن نحلّل الفروق التعبيرية كما نشاء. فقوة القول شيء غير القصد بدليل أنّه لاشيء يمعنا من أن يكون قصدنا الالتماس ولكنّا نتوسّل إليه بقول له قوة الاستفهام دون أن يعي ذلك وجود تقابل بين القصد والقوة.

ولنا أن يرى «معنى المتكلّم» أشمل من «قوة القول» أو «معنى القول» على أساس أنّ القوة جزء منه والمعنى شامل لمكونات أخرى كالدلالات الاشتقاقية والإعرابة والمعامية والتأثيرية القولية - إلح

غير أنّ هذا كلّه غير معيد عندنا لأنّ مصطلح القوة أصبح مكرساً داخل نظرية الأعمال اللغوية ويُمكن حمله على محامل مهمّة في توصيح هذه النظرية وساتها.

ومن البين أنّ المقصود بالقوة لدى أوستين وسيرل هو لوظيفة التي يحققها القول عند استعماله فهو قيمة تسد إليه في المقام. وبهذا المعنى فإنّ القوة صرب من الصّفة أو الخاصية التي نكون للقول، لذلك لم يترقّد مترجم أوستين إلى الفرنسية في ترجمة «force» في النصّ الإنكليزي بـ «valeur»

وعلى هذا المعنى فإنّ قولنا «قوة القول هي كذا» بمثابة قولنا «قوة السّارة هي كذا» أو «قوة العدد هي كذا» إلّا أنّ مترجم أوستين نفسه أشار (الترجمة الفرنسية، Austin، 1970، ص 175، هامش 32) إلى بعض الدقائق المهمّة في

فهم قُوَّة القول. من ذلك اعتقار القُوَّة إلى التفاعل التحاطبي بما أنها شيء معروض على المحاطب الذي يُنتظر منه رد فعل م. وهو ما يُمح للمفهوم القُوَّة، إضافة إلى ترسيحه تداوليًا، بُعداً ديناميكيًا.

والمُلاحظ أن الحقن، المُعجمي لكلمة "force" في الإنكليزية والفرنسية بتصر هذه المعاني جميعاً خصوصاً معنى الطاقة والتأثير وبدل الجهد والقدرة على الفعل والديناميكية

لَا أن استعارة القُوَّة في علاقتها بالقول يُمكن أن تحمل على معنى آخر عند تحقيقها فقد فهم الشريف منها (الشريف، 2002) معنى الطاقة المؤثرة، ومعنى القدرة على القيام بشيء مادي أو ذهني. وفهم أيضاً معنى حمي مستعملاً في البيولوجيا هو أن لقُوَّة أصل للظواهر (القُوَّة الحيوية، والقُوَّة العضوية) ومعنى الطاقة الموجودة في شيء م. لذلك اعتبر القُوَّة سب وجود الكلام وتكون السببة للعوية بواسطة شحز معوية.

وليس بين التّصوّرين في تقديرنا من تفاصيل والقُوَّة بمعناها الديناميكي لتحاطبي كما تصوّرها أوستين قد تكون صورة خطائية من الدلالة لشحبة لبسبة الدعوية والمُوجدة لها على ما اعتقد الشريف فنكون بين قُوَّة واقعة في مستوى محرّد عند إنشاء السببة بحويًا وقُوَّة واقعة في مستوى إجاريّ عند استعمال القول اتبّ تحاطبيًا وبحر نقل هذين الفهمين معًا ولكننا، م دم لا نتحدّث في مستوى الإعراب ولا نصل لتحليل إلى مستوى التداول والاستعمال المقامي، بحصاح إلى مفهوم ثالث للقُوَّة يربط بين لإعراب والتداول ويتصل بمستوى التّظم الذي يعتره (راجع الفصل 1 المخصّص لعمل لقولي) واقع بين النّظم المحرّد والتعامل التحاطبي مع الكون أي آت أمام أبنية إعرابية مصرفة معينة صوتيّ ومُعجميّ ولكنها مرشحة للإنجاز المقامي التاريخي.

لذلك فالقُوَّة في تصوّر هي الطاقة الموجودة في القول بعد أن تكونت لسبة، ولكنها «طاقة رائدة» (إمعان م في ترشيح الاستعارة) تتركب إلى الطاقة التي كونت السببة اللّعوية

وليس في هذا الجمع بين القُوَّة والريادة أيّ عرابية. فبحر يستمر بعض م رة النّحاة العرب عند استعارتهم لمفهوم القُوَّة ويكفي لبيان ذلك حديثهم عن الزيادة وما

تُفيد من تقوية للقول بمعنى توكيده. فالزيادة في اللفظ عندهم ليست إلا زيادة للتعبير عن دقائق معنوية. أما ما نرى "الزيادة" في الطاقة فهو حادث عن التقاء الدلالات السوية الإعرابية بالدلالات المعجمية عند النظم. فتكون قوة القول عند هي المعنى الدال على موقف المتكلم من محتوى كلامه ومن مخاطبه مثله كانت قوة المعنى دالة عند الحاجة على توكيد المتكلم لكلامه والرد على اعتقادات مخاطبه.

ولا عراية حينئذ من أن يستعمل القوة الإنشائية (ملاعياً) أي القوة الناتجة عن توخي معاني النحو في معاني الكلام على سبيل الترادف مع قوة القول. بما أن "المعنى الزائد أو "الطاقة الزائدة" لا تقع إلا في المحل الإنشائي من البنية اللغوية كما وصفها الشريف (الشريف، 2002)، وبما أن قوة القول عند أوستين شيء مختلف عن الدلالة (أي المعنى والإحالة) وهي وظيفة تحدد المستوى القصوي عند سيرل في النموذج ق (ض). فهي المعنى الإنشائي الذي يجب أن يحمل عليه القول لذلك لا تحتاج إلى تخصيص مثله يحتاج إلى ذلك الحمل والإحالة بل تحتاج فعلاً كما ذكر أوستين إلى تصريح. والذي يُخصّص هو المكوّن الإحاليّ أما الذي يطلب التصريح فهو المكوّن الإنشائيّ

وعلى هذا فالقوة وجوه ثلاثة:

- (أ) قوة تكوّن البنية (الشريف، 2002)
- (ب) تتركب إليها بالنظم قوة تسمح لبنة دلالتها الإنشائية البلاغية (المبحوث، 2008، الفصل الثاني من الباب الثاني)
- (ج) وتتضاف إليها قوة ديماميكية رهينة استراتيجيات التخاطب (أوستين، 1962)

وهو ما يوافق المستويات الثلاثة من اللغة (أ) المستوى الإعرابي الدلالي و(ب) المستوى النظمي البلاغي و(ج) المستوى التخاطبي المقامي. فكيف تتجسد قوة القول في المستوى اللغوي الذي ندرسه؟

#### 2.4 كيف نصرح بالقوة الإنشائية؟

يقتضي استهماها عن التصريح بالقوة الإنشائية أنها ضمنية أو يمكن أن تكون ضمنية فتحتاج منّا إلى توصيحتها وجعلها قاطنة للإدراك والفهم.

وهذا أمرٌ يشي في تحليل أوستين بالخصوص الذي ميّز بين الإنشاء الأولي (الضمي) والإنشاء التصريح وحلّ العلاقات بينهما مفترصاً أنّ الإنشاء الأولي أصل تاريخياً في تكوّن الإنشاء عامة (راجع المحاضرتين السادسة والسابعة من محاضرات أوستين في . Austin ، 1962 ، 1970).

ولكن قبل تقديم تصوّرنا للمسألة بوّد التذكير ببعض المعطيات التي تتصل بالمواضعة وبالمعل الإنشائي.

يُبرر تحليل أوستين أنّ الفعل الإنشائي يعتد بوصوحه في الكشف عن ثلاثة أشياء

- (أ) التصريح بالضميات التي تحدّد العمل اللعوي،
- (ب) الطابع الإنشائي للقول (مقابل الطابع الوصفي)،
- (ج) نوع العمل المتحقّق.

لذلك ذهب إلى أنّ "كلّ قول إنشائي حقاً يجب أن يؤوّل إلى لصورة التّالية أو يكون على قدره أو يُحلّل إليها فعل مسد إلى المتكلّم المفرد في المصارع المرفوع الذّال على الحال العبي للمعلوم (بحويّ)" (Austin ، 1962 ، ص 61-62 ، 1970 ، ص 85)

ورغم ما نقدّه أوسين نفسه للفعل الإنشائي (راجع المحووت، 2008 ، الفصل الأوّل من الباب الأوّل، الفقرة 3) وما نقدّه به غيره (الشريف، 2002 ، ص 173-180 ، وميلاد، 2001 ، ص 516-524 والمبحووت، 2006 ، ص 107-117) فإنّ قيمته تبرر بالخصوص في وظيفة الشرح التي يؤدّيها (Austin ، 1962 ، ص 73-74 ، 1970 ، ص 94-95) فهو يصرّ على ما في الضيغ الإنشائيّة، الأوّليّة (الضميّة) من احتمالات عد الإبحار لمقاميّ ويبرر الدلالات المتولّدة عن تعميم الجملة (تعجباً أو استعهاماً إلخ) ويعوّض ما يصاحب القول من حركات (حركة الحاجبين والعمر إلخ) ويكشف بعض صمّيات المقام (صدور القول عن دي سلطة، إلخ).

والواقع أنّنا لا نجد دليلاً واحداً لدى سيرل ياقض تصوّر أوستين هذا أو يعدّل منه بل العكس فجعلهُ الأفعال الإنشائيّة مؤشّراتٍ على قوّة القول وأخذهُ



بالتمييز بين الإنشاء الصريح والإنشاء الضمني يدعمان مركزية الفعل الإنشائي في نظرية الأعمال اللعوية بل إن تحليل بنية الأعمال في القول لدى سيرل والقواعد الدلالية المتحكمة فيها اعتمدت أساساً على دلالات الأفعال التي تسمي هذه الأعمال (راجع المسحوت، 2008، الباب الأول، الفصل الثاني)

وهنا تبرز العلاقة بين الفعل الإنشائي والقواعد والمواضعات. فلنتذكر أن الحاضرة الأساسية للعمل في القول عند أومستين هي قيامه على "مواضعة ( )". يمكن التصريح بها بواسطة صيغة إنشائية "إد" يبدو أنه عندما يكون لنا إنشاء صريح يكون لنا عمل في القول " (الشاهدان المذكوران في الفقرة 1 أعلاه).

وإذا صح فهمنا فإن الفعل الإنشائي يقوم دليلاً على قوة القوة ودليلاً على مواضعة يكون بمقتضاها القول "ل"، محققاً للعمل "ع" فالترابط الموضح للعلاقة في "ل" و"ع" هو الفعل الإنشائي الذي يحترق مجعماً أمرين أساسيين يتدخلان في تكوين العمل للوعي هما (أ) الشرط الوعي، الدلالي لكل عمل (وتحديداً ما أسماه سيرل بالقاعدة الأساسية) و(ب) الشروط الاجتماعية المؤسسية اللازمة لتحقيق العمل (وتحديداً الإجراءات التي سماها أومستين، "الظروف المناسبة")

ولهذا يمكن لغة أولاً أن نرشح أي فعل للدلالة على أعمال لعوية محددة إصافة إلى الأفعال التي ترشحت في الإنشاء. (لذلك نقولك "بعت" في العربية يحقق السع وقد لا يحققه في غيرها من اللغات).

ويمكنها ثانياً أن تجعل أي فعل إنشائي، مترشح في الإنشاء، غير إنشائي قانلاً لقراءه الوصفية فحسب لأنه لم يجمع إلى الشرط الوعي، الدلالي الشرط الاجتماعي المؤسسي (لذلك ليس كل من قال بعت قد باع ومن قال "أقبل"، في غير مراسم الزفاف، قد تزوج)

ولهذا ثالثاً كان التلغظ لبعض العبارات جزءاً من إجراء اجتماعي مؤسسي لا يحقق وحده للقول إنشائيته.

ولا شك في أن مثل هذا التصور مفيد إذ حلل القول التام في المقام اسم أي حددنا جميع ما تقتضيه المواضعات اللعوية والاجتماعية المؤسسية بالنسبة إلى

كلّ عمل من أعمال الخطاب، ضمن الاستراتيجيات التحايطية المحتملة وهذه المواضيع نفسها على قدر من الاتساع وعلى قدر من التنوع كبيرين كما لاحظ أوستين نفسه بحيث لا يمكن أن سي امتداداً إليها تصوّراً عن نظام قوى لقول لذلك نفترض، بالنسبة إلى المستوى الذي سزل فيه الأعمال اللعوية، أن مجموع الموضوعات اللعوية المكوّنة للسان بالمعنى السوسيري للكلمة كافة لتكوين قوى القول والتعبير عن المقاصد الأساسية للمتكلّمين بل هي على قدر من الثراء يجعل حصرها، ولو أولياً، مهمة شاقة. وفي جميع لحالات لا يمكن لمواضيعات الاحتمالية غير اللعوية أن تشتعل وأن توضح مقامياً المقصود بكلّ عمل عند إنجازه تحايطياً.

ونسب من هذا سعي أن يكون التصريح بهذه الموضوعات من المادة نفسها التي يقرها اللسان على نحو منظم للتعبير عن القوى الإنشائية لذلك ستعبد السؤال الذي عوّنا به هذه المقرة على النحو التالي «كيف نصّرح بقوة القول تصريحاً نظامياً؟»

لقد كان العمل الإنشائي قصيراً عن التعبير نظامياً عن قوى القول ولقد كان نظم اللسان نفسه، على ما نفترض، قد حصص للقوة مؤشرات عديدها، فإننا نعتبر العمل الإنشائي في أحسن الأحوال، صريحاً خاصاً جداً من ضروب وسم قوة القول وعليها، لهذه الأسباب، أن نعيد طرح مسألة وسم قوة القول من زاوية أخرى لأن هذا الوسم هو الذي يصّرح به ويرر المظهر لوصفي الاصطلاحي منها.

#### 3.4 وسم قوة القول

يقصد بوسم قوة القول، التعجيم التحوي لنية مقولة دلالية ومعنى ذلك أن لدلالة لحاصلة منه هي دلالة وصعية محدّدة نحويّاً تترر أساساً في نية لقول (العمل القولي) وليست دلالة مُستدلّاً عليها إلا انطلاقاً من المعطيات التحوية

ولئن كنّا مشترك تحليل البنى المقولية، للدلالة الممثلة للأعمال اللعوية إلى فصل لاحق (راجع الفصل 6 المحصّص لدائرة لأعمال اللعوية) فإننا سرّكر في هذه المقرة الفرعية على شروط الوسم

ومُجمل هذه الشروط شرطان

(أ) أن يكون الـوسم في صدر الكلام،

(ب) أن يكون الـوسم بالحرف.

ويعود شرط تصدّر واسم قُوّة القول للكلام إلى أسباب عديدة يتقني فيها أصحاب نظرية الأعمال اللغوية بما نجده في النظرية التحوية والسلاعية العربية. ونقدّم هنا الأساسيّ منها (راجع: المبخوت، 2006، ب، ص 100-107) ومنه ستمدّ مادة هذه الفقرة

فقد اختار أوستين وسيرل وسم القُوّة بالفعل الإنشائيّ أساساً. ولكن ما يهّمنا أن موضوع هذا الفعل هو صدر الكلام أمّا السّحة العرب فقد أبرزوا أن موضوع الضّدر يمتدّ بأنّه موضع لتجلية قصد المتكلّم من كلامه لذلك ممّا يوجد في الضّدر يميّز معنى الكلام ويؤثّر في مصمونه.

وما يهّمنا أكثر أن هذا الموضوع لا يكاد يعجّم إلّا بالحرف. و"كلّ ما يعيّر معنى الكلام ويؤثّر في مصمونه وكان حرفاً فمرتبته الضّدر" على حدّ تعبير الاسترادي (شرح الكافية، ج 4، ص 336) وقد استندوا إلى معطيات تحاطية أساسها صمد الإدانة عن المقاصد فتصدّر ما يعيّر معنى الكلام يميّز المحاطب من التعرّف على قصد المتكلّم فإذا لم يتصدّر الجُملة حمل المحاطب الكلام على الحلول من المعيّرات. وإذا تأخّر عن موضع الضّدر تردّد المحاطب بين إرجاع المعيّر إلى أول الكلام وبين نرقب كلام آخر يتسلّط عليه ذلك المعيّر فيؤثّر في مصمونه

والمفيد أن موضع الضّدر هو موضع الحدث الإنشائيّ الذي يسيطر على العناصر الإحالية في الجُملة كلّها (الشريف، 2002، ص 522) لذلك فهو موضع يُعجّم بالحرف لأنّ "الإشاعات في الأعلى من معاني الحروف" (الاسترادي، شرح الكافية، ح 4، ص 214)

ويقتضي هذا الفهم ربطاً بين المعنى الإنشائيّ واللفظ الذي يحدثه ويوجده وهو ما يستلزم أن القول يحمل في ذاته، عد تكوّنه، معناه الإنشائيّ ويحمل الأمانة الدالة على ذلك المعنى.

ولمّا كان المعنى الإنشائيّ يتجسّد باللفظ وكان اللفظ المرشّح للدلالة على

الإشياء هو الحرف وكان الإنشاء مسيطراً على الجملة كنها وكان موضع تجلية المقصد وتعبير المعنى هو صدر الكلام اختار الحرف الصادر لسم ما فيه من شحنة إنشائية.

إلا أننا نلاحظ في الرّبط الذي أقامه الأسترابدي بين الحرف والدلالة الإنشائية عند الوسم تقييداً لهذا الوسم بـ "في الأعلى". وسبب هذا التقييد أن بعض المعاني الإنشائية عند النّحاة لا توسم بالحرف بل بصوت محدّد من الأفعال والتركيب الجامدة {نعم، شس، عسى، ما أفعله، أفعل به، كم} تقع في الموضع المحض للحرف لتدلّ على معاني إنشائية {المدح، الذم، الرجاء، التعجب، التكثير}

وتفسير ذلك، كما هو مبذول في كتب النحوي، يُرجع الأمر إلى مشابهة هذه الأفعال غير المتصرفة للحرف وهي مشابهة مآثها اكتسابها لمعنى الإنشاء الذي حصص له الواضع الحرف فهي أفعال حرفية مشما كانت "كم" مثلاً اسماً حرفياً

وحسب هذا المنطق يصح أقام النّحاة بين الحرف والمعل صلة نظامية يكون بمقتضاها كلّ حرف دالاً على معنى معيّن دلالة محتصرة عثر عليها ابن يعيش بصيغة "أفعل" (اس يعيش، شرح المفضل، ج 8 ص 6-7) وهي نفس صيغة المعل الإنشائي لدى أوسيب بحيث تكون همزة الاستفهام معترّة عن "أستفهم" و"ليت" عن "أتمنى" و"ما" عن "أنهي" ولام الأمر عن "أمر" إلح.

وعلى هذا فإنّ ما تحقق له صدارة الكلام يسمى أن يكون متصفاً لمعنى إنشائي حرفي لأنّ "كلّ معنى يدخل الكلام أو الكلمة [يسمي] أن يوضع له حرف يدلّ عليه (.) أو يوضع لـ[ه] ما يجري مجرى الحرف في عدم الاستقلال" (الأسترابدي، شرح الكافية، ج 2، ص 471) لهذا فإنّ الحرف مهما كان (حروف الجرّ وحروف المعطف وحروف الشرط والحروف المشبهة بالمعل إلح) يدلّ على معنى الفعل

وقد يبدو في هذا ما يصعب ترشّح الحرف للدلالة على القوّة الإنشائية فليست جميع الحروف تدخل على الجمل لتعبّر معناها المسير لها بما أن بعض الحروف ممّا يتصل "بالكلمة" بحسب كحروف الجرّ. فهل يعني ذلك أن الجرّ أو المعطف يمثلان قوّة إنشائية بدلالة الحرف عليها؟

ترك الإحانة عن هذه السؤال إلى فقرة أخرى لتركز في هذه الفقرة على مسألة الحرف وما يتركب إليه. مرصم أن الحرف عامة يفقر إلى التركب إلى غيره وعبره قد يكون مفرداً وقد يكون جملة فإن ما يعين، ونحن نتحدث عن وسم قوة القول، إنما هو مجموعة من الحروف التي تقع في صدر الكلام إما، ليت، همزة الاستفهام، لام الأمر، إلخ} وليس الحروف التي تقع في الحشو لتسي بها براكيب جريئة غير مستقلة.

فهذه الحروف قبل تركبها إلى الجمل (أي التراكيب الثابتة المستقلة) معنى فإذا تركبت إليها أحدثت فيها معنى يضاف إلى معناه الأصلي (الاستمراري، شرح الكافية، ج 1، ص 36) رغم أن الاستمراري نفسه يلاحظ أن الحرف المفرد «لا معنى له أصلاً إذ هو كالعدم المصوب بحسب شيء ليدل على أن في ذلك الشيء فائدة فإذا انفرد عن ذلك الشيء بقي غير دل على معنى أصلاً» (الاستمراري، ج 1، ص 37)

والجمع من ما يبدو من تناقص في هذين الرأس هين. فما دام للحرف معنى فعلي مفرداً فهو لا يمكن تأويل عدم دلالة التي لاحظها الاستمراري وبه وجود معنى فيه «أصلاً» على حد تعبيره إلا على أنه يفقر لتتام معناه إلى التركيب إلى غيره بسبب عدم دلالة الإحالية واكتفائه بدلالته الإنشائية التي تتطلب مصموم (محتوى فصولاً عبارة سير) تتسلط عليه ليكون منفياً في النفي ومستفهماً عنه في الاستفهام ومظنوناً غير ممكن في التمني إلخ. وهذا وجه من وجوه تعبير معنى الكلام الذي يؤدبه الحرف

وعلى هذا فإن القاعدة التي تعترض وسماً لصدر الكلام وما فيه من قوة إنشائية تسيّر الجملة بالحرف تبرر لنا أن قوة القول لا تحتاج إلى تحميس أو حذر لتحديدتها وإنما هي أمر نظامي، في مستوى لتظم الذي يعالج داحه المسألة، فابل للنظر المظم.

وإذا صح هذا احتجنا إلى توضيح مسألتين حرتين

أما المسألة الأولى فتتصل بالعلاقة بين قوة القول الموسومة بالحرف ومضمون الكلام فالحرف كما ذكرنا يُعبر معنى الكلام ويؤثر في مضمونه. فقد يُنوه أن تعبير معنى الكلام يقتضي بناء التصور العام على اعتبار الإثبات أصلاً

وبقية القوى الإنشائية فرعاً والدّاعي إلى مثل هذا الوهم أنّ موصع القوّة في الإثبات، في العربية خصوصاً وفي الفرنسية والإنكليزية أيضاً، غير موسوم بحرف فحلّو الصّدر من حرف معيّر للكلام قد يوحي بأنّه موصع شاعر يُمكن أن تتجاوز عليه الحروف المعيّنة لمعنى الكلام {أ، هـ}، ليت، لام، الأمر، لا (الهاية) فيكون التعبير المقصود هو الانتقال من الإثبات إلى المعاني الأخرى التي تدلّ عليها الحروف

وهذا تصوّر ممكن إلا أنّه ضعيف عندما (محالف في هذا المسحوب، 2006، ب، ص 101) لسيّين على الأقلّ. أحدهما أنّ حلّو الصّدر في الإثبات من الحروف لا يقوم دليلاً على أنّ نظرية عمّة في وسم الصّدر محبّرة على أنّ تعتبر ذلك أمراً موجوداً في جميع اللّغات بل أنّ بعض الدّراسات تؤكّد العكس (Asher، 1994، ص 2770) والنّسب لآخر أنّ تسليمنا بتمثيل نسبة الكلام [و (ص)] يقتضي منّا النظر إلى نظم الكلام على طريقة واحدة لا تُشتقّ فيها القوّة من قوّة أخرى بالنّسبة إلى الأعمال اللّغويّة، الأساسيّة وهي تحديداً هذه الأعمال الموسوم صدرها بالحرف. فعلمنا أنّ يفترض أنّ الإثبات يستلزم في أصله حرفاً ولكنّ اللّغة لم تر موجبةً لذلك فجميع القوى الإنشائيّة، إنشائيّة أو غير إنشائيّة، منساوية في أصل تكوّنها وفي تعجيمها بالحرف

ورصافّة إلى هذا، نبرر شدّة لعلاقة بين قوّة القوّل والمحتوى في مفهوم التأثير. فوجود الحروف في صدر الكلام يؤثّر في النّية الإعرابيّة الدّلاليّة وهو تأثير متعدّد الجوانب أبرزه الأثر الإعرابيّ الذي يكون لمعيّرات الكلام كالنّصب والرّفْع الذي للحروف المشبّهة بالمفعول. وهذا عندما دليل على وحدة لبيّة العامليّة والنّظميّة عند تكوّن القوّل لأنّنا نعتبر حديث النّحاة عن دخول الحرف أو أفعال الاعتقاد مثلاً على لمتدبر والخبر مجرد تمثيل تكديده حالات عديده خصوصاً في الأفعال غير التحقيقيّة التي تقتضي كذب ما تتسلّط عليه وهي ما يوافقها من حروف كحروف التّشبيه (نقصد حالات "رأيت رأس الديك حمداً وحشياً" التي لا تقتضي "رأس لديك حمار وحشيّ" و"كأنّ رأسه قسلة" التي لا تقتضي "رأسه قسلة").

ويُسلّمنا هذا إلى أنّ الأثر الإعرابيّ وإنّ كان أوضح بحكم وجود الأدلّة اللمظنة عليه فإنّ الأثر الدّلاليّ قويّ أيضاً بحكم أنّ العلاقة التّحويّة نفسها بين

واسم القوة ومصنوع الكلام تعرض تكييف المضمون (وهو الجانب الإحالي من القول) بحسب القوة الإنشائية التي تتسلط عليه. لذلك فإن ما لاحظته سيرن من تداخل بين قوة القول والمحمول من المحتوى القصوي أمرٌ يدهي لا يدعو إلى الحيرة والتساؤل بقدر ما يؤكد أن فصلنا بين "ق" و "ض" إنما هو فصل للتمثيل والتوصيح يعبر أساساً عن تحكّم "ق" في "ض" مع وحدة تكوينهما نظامياً.

أما المسألة الثانية التي نود توضيحها فتتعلق بحالات يبدو فيها وسم القوة في غير موضع الصدر كما هو الحال في هذه الأمثلة (راجع. المبحوث، 2006 ب، ص 106-107 وص 134 142)

(7) ريد {لم، لن، لا} أصربه

(8) أما ريد وأصربه (عن الشاوش، 2001، قسم 3، باب 6)

(9) ريد كم مرة رأيت (عن الشاوش، 2001، قسم 3، باب 6)

فما تشترك فيه الجمل الثلاث السابقة هو وجود اسم في الصدر ووجود الواسمات الدالة على التمي (7) والأمر (8) والاستعهام (9) في حشو الجملة فبحر أمام حالات تحلل نحويًا ومدرسيًا على أنها جمل اسمية لبدايتها باسم وما بعدها أحبار عنها وإن وجب تأويل الطلبي منها (في (8) و(9)) صريحاً من لتأويل ولكنا نحتاج إلى قدر كبير من رحابة الصدر لتحلّي عن حدس الذي يحمّد على اعتبار قوة الكلام في (7) هي التمي وفي (8) هي الأمر وفي (9) هي الاستعهام

إلا أن هذه الحالات عندما تقوم على تقديم الاسم لتثيرة دلاليًا قصد تخصيصه أو توكيده نحويًا دون أن يعي ذلك ساء الكلام من أوله على الإنشآت والقوى المسيّرة للأقوال الثلاثة (7-9) هي القوى التي يسمها الواسم الموجود بعد الاسم "ريد" وكلّ ما في الأمر أننا لسنا أمام نفي أو أمر أو استعهام حالص وإنما نحن أمام هذه الأعمال مع أعمال تخصيص توسم نحويًا ها بالتقديم.

وم تبرره الأمثلة السابقة إنما هو سؤالان أساسيان هل يمكن أن تتعدّد الأعمال اللغوية في القول الواحد؟ وما مرتبة الأعمال التي لا توسم بالحرف أو بما فيه معنى الحرف مثل عمل التخصيص هذا؟ (راجع الفصل 7 المحصّن للأعمال المتحققة باللغة)

## 5. الخاتمة

يحتصر العمل في القول عند أوستين وسيرل بحصائص أبرزها طابعه الاصطلاحي واقتصاؤه لظروف مدسة وقصديته وهو ما يجعل دراسته دراسة تكشف قوعد تكوّنه داخل مؤسسة اللّغة أمراً ممكناً لذلك اعتبر العمل في القول الوحدة الدّنيا لتّحاطب اللّغويّ كما ذهب إلى ذلك سيرل بالتحصّص

وبناء عليه بررت أهميّة قوّة القول باعتبارها المكوّن الإنشائي المؤثر في كميّة لنظر إلى المحتوى القصويّ ضمن السّيّة [ق(ص)] فهي تبرر الأساسي من علاقات التّحاطب والاعتقاد الذي يصدر عنه المتكلم فتوحه نقيّة القواعد التكوينية للعمل في القول فأساس كلّ عمل في القول قوّة الإنشائية.

والذي يعيننا من تحليل أوستين وسيرل هو إمكانية تصوّر قوى القول على نحو نظاميّ مادام التّرابط قائماً بين تكوّن الجُملة وإنشاء القول ومادامت القوّة، بموجب طابع المواضع فيها، قابلة للتّقييد، لذلك اقترحنا تمييزاً بين مستويات ثلاثة تشلّ فيها القوّة الإنشائية:

1 أولها المستوى الإعرابيّ الذي تكون بمقتضاه القوّة مكوّنة للسّيّة اللّغويّة بواسطة شحن معنويّة،

2 ثانياً المستوى النّظميّ الذي يُسدّ إلى الجُملة دلالتها الإنشائية، البلاغة التي ترشّحها للإنجاز المقاميّ

3 ثالثها المستوى التّداوليّ الذي يجعل القوّة مرتبطة بدباميكية التّعامل اللّغويّ المعين مقامياً واستراتيجيّات التّحاطب

وليس بين هذه المستويات من تنافر وإتّما الأمر، في تقديرنا، قائم على التّراكب والإدماج والتّفاعل وقد استمدّ النّظم اللّغويّ لهذه الاحتمالات مرشّح وسائل نحويّة محدّدة للتّصريح بالقوى الإنشائية تصرّيحاً يجعلها فادنة للنّظر الموضوعيّ بفصل تحصيل الحروف لتعجيمها وتخصيص موضع الصّدر لوسمها وتجيبة قصد المتكلّم من كلامه وهو ما يعني أنّ القول نفسه يحمل معناه الإنشائيّ والدّلّيل على ذلك المعنى.





## الفصل الثالث

### عمل التأثير بالقول

#### 1. المقدمة

يهدف هذا الفصل إلى توضيح تصورنا لعمل التأثير بالقول وهو تصور سنه على معالجة التساؤلات التي طرحها أوستين والمشاكل التي وجدده عند النظر في ما بين العمل القولّي والعمل في القول وعمل التأثير بالقول من علاقات

وإضافة إلى هذا الجانب المتصل بشأنة نظرية الأعمال اللفظية مع أوستين نجد أنّ عمل التأثير بالقول، لما فيه من مشاكل أبرزها أوستين، مثلاً، مع العمل لقولّي، الجانب الضعيف من النظرية. فمن جاء بعد أوستين ركز نظره بالخصوص، إن لم نقل حصراً، على العمل في القول كما ذكرنا في الفصل السابق.

والمفارقة، أنّ عدم الاهتمام بالتأثير بالقول لم يمنع أن يسود، ها وهاك، التسلسل في فهم النظرية باعتبار العمل اللفظي تعبيراً لحالة الأشياء في الكون أو تغييراً لاعتقادات المخاطب أو سلوكه. ولهذا الفهم الأولي المشير في الأدهان، وفي مواضع كثيرة من الشظيرات، وجه من الحقيقة يحتاج إلى توضيح وتصريح بأسسه.

ومما يشجّع على مراجعة مفهوم عمل التأثير بالقول أنّ نجد في أبواب الإنشاء من كتب البلاغيين خلطاً كبيراً بين ما يدلّ على الأعمال في القول وما يدلّ على أعمال التأثير بالقول ممّا يستدعي بدوره مراجعة لعلّها تمكّنا من الاستعادة، استعادة أكبر، من بحوثهم بقدر ما تمكّنا من إعادة تنظيم نتائج بطرهم على أسس نوّذ أن تكون أوضح.

وهذا الحلط، في تقديرنا، قائم حتى في كتابات المتحدثين من أصحاب نظرية الأعمال اللغوية بل في بعض أوستين نفسه.

## 2. خصائص عمل التأثير بالقول عند أوستين

ظهر مفهوم "عمل التأثير بالقول" داخل مشروع أوستين في سياق سعيه إلى تحديد المعنى الذي يمكن أن يُحمَلَ عليه، اعتبار قول شيء ما إيقاعاً له وإجراً فهو إذن احتمال من الاحتمالات التي وقع عليها أوستين وهو يحلّل ما يمكن أن يُفهم من العلاقة بين العمل والكلام (أو الحطاب) رغم ما يبدو بينهما في استعمال العادي من تقابل إن لم نقل تناقصاً.

ولا يهدف في هذه الفقرة إلى جميع ملاحظات أوستين حول عمل التأثير بالقول فحسب بل يهدف بالخصوص إلى توضيح التساؤلات التي طرحها في شأنه

فقد لاحظ بدءاً أنّ القول يُحدث بعض التأثيرات في عالم الأحياء. وهذه التأثيرات حاصيتان أوليان (Austin، 1962، ص101، 1970، ص144) فهي

(أ) تتصل إمّا بالمحاطب (فرداً أو جمهوراً من السامعين) وإمّا بالمتكلم وإمّا بشخص أو أشخاص آخرين.

(ب) ذات طبيعة إمّا نفسية ذهنية (الأفكار والمشاعر) وإمّا عملية (الأعمال والسكوكات).

وتمتاز هذه التأثيرات في علاقتها بالعمل القولّي والعمل في القول الصادرين عن المتكلم بميرتين هما (Austin، 1962، ص101 102، 1970، ص114)

(ح1) لا تُحيل على العمل القولّي أو على العمل في القول إلا بصفة غير مباشرة،

(ح2) لا تُحيل عليهما البتّة.

وقد صرّب على ذلك مثالين الأول في قول القائل "أطلق عليها النار" فهذا القول سواء حملناه على التحصيل أو الأمر أو التصح قد يكون له تأثيران

أحدهما هو إقناع المخاطب بإطلاق النار (وهو تأثير من صف ج 1) أو جعل المخاطب يُطلق النار عليها (وهو تأثير من صف ج 2) أما المثال الثاني فهو قول القائل "لا يُمكنك أن تعمل هذا" وقد حمّله أوستين على معنى الاحتجاج على ما فعله المخاطب معترضاً أن له تأثيرات بحسب الصنفين السابقين أحدهما هو شيء المخاطب والآخر هو إيقاف المخاطب عن الفعل أو إعادته إلى الجادة أو إرجاعه (صف ج 2)

ومن الصفات التي يتّصف بها عمل التأثير بالقول أنه يمثل

(د) سعات لاستعمال القول لا مواصفة فيها.

ويقصد أوستين بذلك أنه إذا أمكنك أن تعبّر بفعل إشائي عن قوّة الإثبات أو الاستفهام أو الأمر (وهي أعمال في القول) فإنه لا يُمكنك أن تقول على وجه الإنشاء "أفنتك" أو "أحييتك". ومما يدلّ على ذلك، والمثل لأوستين، أنك تفهم من امرئ إذا احتجّ لرأي أنه يقدّم حججاً دون أن تعرف ما إذا كان يقع بحججه محاطه أم لا وهذا ما يؤدّي إلى الخاصيّة الموالية

(هـ) عمل التأثير بالقول هو حمل المخاطب على أن يفعل شيئاً ما.

وهذا تمييز لطيف يُبرر الفرق بين عمل في القول كالأمر مثلاً وتأثيراته. فلا أن نقول للتعبير عن العمل في القول "أمرته فأطاعني" فلا تكون الثابتة تأثيراً بالقول بل استجابة متوقّعة ما دام في الأمر استعمالاً ويُمكن استعمال الضيعة "حملته على أن يطيعني بإلقاء الأمر عليه".

ومن المفاهيم المهمّة في معالجة عمل التأثير بالقول التمييز الذي أحدثه أوستين بين ما كان وراء قصد وما لم يكن مقصوداً (Austin، 1962، ص 105، 1970، ص 117).

(و) قد يكون التأثير بالقول قصدياً أو غير قصديّ

وهي فكرة مهمّة تجعل قصد إحداث التأثير في ذهن المخاطب عند إنجاء القول غير متحقّق وتفتح الباب أيضاً أمام تأثيرات قد يحدثها الكلام دون أن يقصد إليها المتكلّم أو ربّما قصد إلى عكسها أو لم يشأ أصلاً أن تحدث. وهو ما يعني أن قصد التأثير قد يكون عُرصة لعدم التوفيق والإخفاق فيكون التمييز حينئذٍ

يسر السعي إلى إحداث تأثير بالقول والتوفيق في إحداثه. غير أن الظاهرة عامة  
نمكن أن نصيب العمل في القول وحتى العمل القولِي.

أصفت إلى ذلك أن أوستين مَّه إلى ضرورة التمييز بين (Austin، 1962،  
ص 102، 1970، ص 115)

(ز) ما هو أحداث حقيقية ناتجة عن تأثيرات حقيقية وما هو مجرد نعتات  
تتصل بالمواصفة

وقد قَدَّم في هذا السياق مثال الوعد الذي يلتزم بمقتضاه الواعد بتحقيق  
مضمون قوله. وما فهمت عن أوستين أن الإيحاء بالوعد بالزيادة في الأحرار مثلاً  
من نعتات الوعد أما الزيادة الفعلية عند وقوعها فهي "حدث حقيقي" و"تأثير  
حقيقي". وهذا التمييز مفيد لتحليل ما قد يبدو من تداول بين العمل في القول  
وعمل التأثير بالقول خصوصاً إذا ربطناه بالحاصية (د) أعلاه أي أن عمل التأثير  
بالقول من نعتات الاستعمال لا مواصفة فيه

فقد ألح أوستين على أن العمل حدث فيريائي يختلف عن المواصفات  
والنعتات (Austin، 1962، ص 106، 1970، ص 117).

إلا أن ما نعتقد أنه حاصية عمل التأثير في القول الأساسية حسب تحليل  
أوستين هو

(ح) حاصية عدم التحديد سواء من جهة هدف التأثير لدى المتكلم أو من  
جهة الحصول لدى المخاطب

ومعاد هذه الحاصية وجوه كثيرة أرادها أوستين لتعبير الأعمال في القول  
وستعللها بما لتحديد خصائص عمل التأثير بالقول

فلنعرض الأعمال أهداف تأثيرية واضحة كالإفصاح مثلاً إلا أن هدف الهدف  
الذي يرسمه المتكلم في مقام مخاطبة مثلاً قد يتحقق وقد لا يتحقق ولا وجود  
للمليل يُمكننا من احتساب رد فعل المخاطب ومدى اقتناعه إلا إذا كنّا في بعض  
المقامات القائمة على تدل لأقوال كالمساخرات

ويُمكن، في سياق ما، أن يكون هدف التأثير بالقول عملاً في القول  
والعكس بالعكس، من ذلك، والمثال مستوحى من أوستين (Austin، 1962،

ص 117، 1970، ص 125) أنك قد تُحيف شخصاً ما (عمل تأثير بالقول) لتحديره من خطر (عمل في القول). ولكن لا شيء يمنع من أن يؤتي تحديرك إِيَّه (عمل في القول) إلى إحقاقه (عمل تأثير بالقول) فتكون قد سمعت إلى تحديره ولكن مسعاك حاب فلم تتمكّن إلا من إحقاقه.

وهذا الوجه من المسألة يحتج عن وجه آخر لا يُمكن اعتباره أهدافاً تأثيرية بقدر ما هو أمور تحصل بالتبع ولم تقصد إليها كأن تجعل شخصاً يضطرب أو يشعر بالإهانة في حين أنك سألت عن أحوال شخص ما

وهذه الصور المختلفة تعود في نهاية الأمر إلى التمييز بين تحقيق أهداف تأثيرية مقصودة وإحداث تبعات، مجرد تبعات، لم تمثل عندك أهدافاً ولا أنت قصدت إليها. وما بين الأهداف والتبعات صور أخرى عند المتحدث المعني من قيل عدم حصول الهدف أو حصول هدف آخر لم تتوقعه.

واحر حاضيّة يستخلصها من تحليل أوستين لعمل التأثير بالقول هي (Austin، 1962، ص 118، 1970، ص 126)

(ط) تكون تبعات عمل التأثير بالقول ونتائجه وأهدافه ممكنة الحصول دون التجاء إلى قول.

من ذلك أنك قد تحدث الإحافة بعير اللعة إذ تلّوح لشخص ما بعصا إلا أنه من السّين في نصّ أوستين أن أفعالاً في القول كثيرة يُمكن أن تتحقّق دون استعمال اللعة ودون خطاب وهذا ما يُصعب الحاضيّة (ط)

والحاصل من الملاحظات السابقة والسّمات التي جمعناها في (أ-ط) أن عمل التأثير بالقول يمثل حملاً للمخاطب على فعل شيء بمتار عموماً، في ما نقدر، بخاصيّات ثلاث هي

- (1) عمل مقصود عن لعمل القوليّ وعن العمل في القول إذ يتحقّق إما دون الإحالة عليهم وإما أن يحيل عليهم على نحو غير مباشر،
- (2) عمل لا يقوم على مواصفة سواء أكان إحداث التأثير مقصوداً أم غير مقصود،
- (3) عمل غير محدّد بما أنه يختلف عن قد يكون للعمل في القول من تبعات ثم إنه مرتبط بالمخاطب وردّ فعله بعد تحقّق العمل في القول.

وتطرح هذه الحاصيات الثلاث قصيتين بجملة ما يلي

(أ) قضية قصد التأثير بالقول ومدارها على مدى إمكانية احتساب تأثيرات الكلام أو تبعاته ضمن بنية العمل في القول باعتبارها الغرض منه أو غرضاً من أغراضه،

(ب) قضية عدم التحديد ومدارها على التمييز بين ما هو قابل للحصر نظامياً وما هو متروك لاحتمالات الإنجاز المقامي.

فلما كان التأثير بالقول أعملاً "تستب فيها أو يحققها بواسطة قول شيء ما" على حدّ تعريف أوستين (Austin، 1962، ص108، 1970، ص119) فإنّ اعتباره عملاً منفصلاً عن العمل القولّي والعمل في القول متردداً بين القصد وغير القصد، غير قابل للتحديد، اعتار يدور في حاجة إلى مراجعة ونظر وسنعمل في ما يلي على إعادة التفكير في المسألتين نعية تقديم تصوّرنا لعمل التأثير في القول في صلته بمشكلة العلاقة بين القول والعمل

### 3. نحو تصوّر إيماني للأعمال اللغوية

من المهمّ بالنسبة إلينا البحث في إمكانية قيام نظرية تجعل التأثير بالقول قَصْداً قد يتحقّق وقد لا يتحقّق ولكنه ليس نتيجة من نتائج القول (بنية وقوة إشائية) أو إحدى تبعاته وتأثيراته المحتملة.

والإشكال في طنا، إذا سلكنا هذه الطريق، هو التالي لما كنّا قد درس، استناداً إلى العلاقة النظامية بين السى التحوّية والقوى الإنشائية، على تصوّر نظام الأعمال في القول باعتبارها من مكونات النّظم اللساني، فهل نستطيع إسناد قصد تأثير، لكلّ حملة حملة مهما تكن قوتها الإنشائية؟ وهل يُمكن التمييز بين أعمال في القول تحمل هدفاً تأثيرياً وأخرى لا هدف تأثيري فيها؟ وما دلالة هذه الإمكانية أو تلك وجوداً وعدمًا؟

فعلينا أنْ نأخذ ملاحظة أوستين في المحاضرة لحادية عشرة (Austin، 1962، ص138، 1970، ص144) مأخذ الجدّ إذ قال " لا وجود لهدف تأثير بالقول مرتبط بصفة خاصّة بالإثبات ( ) " إلا أنْ عيب هدف التأثير بالقول ملحوظ في عدد من الأعمال في القول "

ولسير هذه الإمكانيات نحتاج إلى تحليل مفهوم القصد من القول وما جرى مجراه من معاهيم كالهدف والتبعات والغرض.

ندكر بأن المشكلة التي ننطلق منها هنا هي أن إحداث التأثير بالقول قد يكون مقصوداً من المتكلم وقد يتحقق دون أن يقصد إليه بسبب انعدام المواقعة في عمل التأثير بالقول.

ونشبه إلى أننا سترك حاساً مشكلة حدوث أثر بالقول غير مقصود لعود إليها في فقرة أخرى.

وإذا رددنا الإشكال تدقيقاً فإننا واجدون أنه عائد إلى أمرين على الأقل أولهما أن افتراض نية التأثير بالقول، إن وجدت فعلاً، من قبيل نية الإقناع أو نية جعل المحاطب يحقق فعلاً ما يكون افتراضاً ناجحاً موقفاً إذا استجاب المحاطب لذلك فافتتح أو أجز العمل المرجو. غير أن هذه الصورة المثالية تستلزم أن يقوم المحاطب بعمل ثانٍ تابع للعمل في القول الذي حققه المتكلم وهو الاقتناع في الحالة الأولى وإتيان الفعل الذي طلب منه في الحالة الثانية ولكن هذا العمل لا يمكن إدراجه بأي صورة من الصور في نية القول الذي حاطب به المتكلم سامعه فهو شيء متروك للمحاطب على وجه الإمكان وليس واجباً وجوب الإثبات أو التوكيد المؤذي إلى الإقناع والاقتناع ولا وجوب الأمر أو الالتماس المؤذي إلى تحقيق العمل المطلوب

وثاني وجه من الإشكال أن ما يقوم به المحاطب يمثل عملاً غير لغوي مهم أن النية، نية التأثير، يمكن تحديدها لغوياً لتحديد الاعتقاد الذي يصدر عنه المتكلم عند إنجاز هذا العمل في القول أو ذلك، فإن تحقق العرض منه واقع خارج العمل اللغوي بل هو قصد عملي أو ذهني قد يوصل إليه القول دون أن يكون قادراً على إنعاده مع أن استئناف الأعمال من اللعة إلى الأحداث الفيزيائية أو الذهنية

ولكن المشكلة أن تعاملنا الحدسي العفوي مع الأقوال يُسبب لنا حيرتاً حين نتكلم بحمل كلاماً، سواء عن وعي أو بحسب حيرتنا غير المصرح بها، نية إحداث تأثيرات أو نرسم له أهدافاً وأغراضاً أو نرجو أن تكون له تبعات ولا يمكن لنظرية في الأعمال المعنوية ألا تأخذ مثل هذه المقاصد والرغبات في الاعتبار أو ألا تعتمدها، على الأقل، تفسيراً منظماً.



وقد يكون من المفيد أن نجرب طريقة العلاسفة التحليليين في تنوع المقصود، لدى مستعملي اللغة، بالألفاظ التي رسمها بحظ غليظ ولكن الثابت أنها ستوصلنا إلى حُطاطة مشتركة بينها يُمكن تلخيصها في ما يلي بالقول وما يتيح لنا من صيغ وأعمال في القول تسعى إلى تحقيق نتيجة ما تعقب كلامه.

فالسؤال أن يرسم لأنفسنا هدفاً والهدف هو العمل على الوصول إلى نقطة ما كما أن العرص نتيجة رمي إلى تحقيقها. أمّا التأثير فيفتح عن القول باعتباره سبباً له وهو ظاهرة تحدثها في سياق المحاطب تمثل إحدى الشُعاعَات أي ما يعقب، على الترتيب، عملنا، القول.

وبدور في هذا الإطار أن سيرل حين تبنى مفهوم الدلالة غير الطبيعية عند عرايس كان قد تبنى معها مفهوم الأثر القولِي أو الأثر في القول. ومفاده أن المتكلم يسعى إلى تليغ محاطبه دلالة ويحمّله على التعرف على أنه يقصد تبليغه تلك الدلالة وهو ما يعني أن إحداث أثر في المحاطب جزء من تكوين الدلالة وبكفي أن نتعرف المحاطب على قصد إحداث هذا الأثر حتى يتحقق الأثر

ولش اعتبار سيرل ذلك من باب 'فهم ما يقوله المتكلم' وليس عمل تأثير بالقول (Searle، 1969، ص46، 1972، ص88) فإن صلته بالقول ومختلف معاني العمل المرتبطة به تحتاج إلى تدقيق وتمكير فمن اليس أن هذا الأثر في القول غرض، شأنه شأن جميع التأثيرات، للنجاح والإحفاق ولا معنى نظرياً وإجراءً إلى تعليق تحقق الدلالة وفهم المقصود من القول بالأثر القولِي ما دمنا نعرف حالات سوء الفهم والتفاهم وحالات اللعب باللغة والتلاعب بها

فإذا افترضنا أن التأثير بالقول هو العرص الذي لأجله يُساق الكلام فإنه سيكون منطوقاً عند تكوين دلالة القول ومنتهى عند تأويلها

والمقصود بهذا الافتراض أن نحتر إِمكانيّة الرّبط بين لأعمال في القول إنساناً وبعياً، وبوكيداً لهم، وأمرأ واستمعهما إلهج والأعرص التي تُساق لأجلها بُعية النظر في مدى شرعية البحث عن إدراج عمل التأثير بالقول (أو جزء منه على الأقل وما هو هذا الجزء؟) في حساب الدلالة للعمل اللغوي.

ومثلما يسمح لنا الافتراض السابق بالبحث في عمل التأثير بالقول عن الجزء

لقابل للإدماج في بنية العمل في القول على أنه تأثير متكهن به (ولسمها فرصة  
لإدماج) فإنه يسمح له بتصوّر جذريّ للمسألة يركّز على الأعمال في القول  
وعزلها عرلاً تاماً عن أعمال التأثير بالقول حتى وإن كانت مقصودة (ولسمها  
لفرصة الجذرية). وسُدي موقف من العلاقة بين الفرصيتين بعد تحليلهما

#### 4. الفرضية الجذرية

تقوم الفرصة الجذرية على إيجاد مقياس نحويّ صارم واضح يميّز الأعمال  
في القول ويعزل عرلاً تاماً أعمال التأثير بالقول. وتستمدّ هذه الفرصة مشروعيتها  
من بعض ما قاله أوستين عن المواضعة شرطاً لتحقيق العمل في القول ولكنّ  
سواده إلى عيبها من عمل التأثير بالقول هو الذي جعله لا يجد لهذا الصنف من  
الأعمال حكماً خاصاً

ندكر هنا بمقياساً لتحوّي المميّز للأعمال في القول وهو ببساطة وجود  
حرف إنشائيّ سم العمل اللعويّ فيتصّره ليدلّ على القوة الإنشائية التي تسيّره  
(راجع الفصل 2 المحضّر للعمل في القول)

ومعنى هذا أنّ العمل في القول لا يكون كذلك إلّا إذا دلّ على عمل  
أمسيّ قابل للوسم التحوّيّ تتكهن به دائرة الأعمال اللعوية أو كان عملاً مشتقاً  
منه (راجع الفصل 7 لمحضّص لأبواع الأعمال المتحقّقة بالدعة). من ذلك مثلاً  
أنّ جميع المعاني التي يحرج إليها الاستفهام، حسب تحليل البلاغيّين العرب،  
(راجع مثلاً شروح التلخيص، ح 2، ص 290 307) هي أعراس وأعمال تأثير  
بالقول باستثناء القلب منها مثل التمنيّ وهو ما سنحلّله فيما بعد على سبيل  
الاستدلال على لفرصة الجذرية.

ومقابل الوسم التحوّيّ للعمل في القول نجد أعمال التأثير بالقول خاضعة  
مشدداً لاحظ أوستين إلى بنية لعوية أساسها الجعلية التي تُعيد حمل المحاطب  
على فعل شيء ما أو اعتباره مُستَقَرّاً لحدث بعينيّ أو عمليّ ومن حسن الحظّ أنّ  
العربية وفّرت صيغتين اشتقاقيتين للتعبير عن هذه الدلالة هما 'فعل' أساساً  
و'أفعل' مدرجة ثانية إضافة إلى دلالات مُعجمية كثيرة تسمح لنا بصبط جملة من  
أعمال التأثير بالقول.

وفي نظرة سريعة إلى باب الإنشاء في شروح التلخيص، أمكننا أن نستخرج قائمة محدودة، على اتساعها، لا نقصد منها الاستيعاء والتمام

فمن أرباب أعمال التأثير بالقول نجد مصادر متصلة بما هو على وزن "فعل" مثل التوبيخ والتقريع والتحقير والتحويل (أي الوعيد) والتحويل (التعطيل) والتصحيم) والتعجيب والتهديد والتأديب والتعجيب والتعظيم والتسحير (التدليل والإهانة) والتدويم والتكذيب والتكيت والتجهيل والتخصيص والتقرير

ومما جاء على وزن "أفعل". الإعراء والإهانة والإنكار

وقد يعجب القارئ من وجود التخصيص والتقرير والإنكار ضمن هذه القائمة الأولية ويُمكن أن يرداد عجباً إذا ألحقا بها "التوكيد".

فهي التوكيد يتوفر شرط الحرف الإنشائي الذي يتصدر الجملة ليسم قوتها الإنشائية. ويصعب اعتباره عملاً مشتقاً من الأعمال الأساسية حتى يلحق بها

إلا أن وجوده على صيغة "فعل" ينسبها إلى احتمال جريده على معنى حمل المخاطب على شيء أصعب إلى ذلك أنه ليس عملاً متولداً من دائرة الأعمال اللغوية الأساسية ثم إنه، وإن جرت العادة على اعتباره من الحبر، فلا شيء يمنع نظرياً وإجرائياً أن يكون التوكيد من الأعراف التي تعلق بالأعمال في القول التي جمعها العرب في باب الإنشاء إذ يكفي أن تكرر القول الواحد، بحسب قواعد التكرار المصبوطة نحويّاً، حتى يتولد التوكيد.

ولا يحصى، إذا نظرن في تقسيم الحبر لدى السكاكي (مفتاح العلوم، ص 170-171) إلى ابتدائي وطلبي وإنكاري، بعض ما يسوق لنا اعتبار التوكيد عمل تأثير بالقول.

فالحبر الابتدائي هو الإثبات عيه (وصوه النفي) على ما تبرزه الأمثلة التي عددها السكاكي. أما التوكيد فمرتبط بالحبر الطلبي والحبر الإنكاري. وهما درجتان في التوكيد بحسب حال المخاطب أكان متردداً في مصمود الإنشآت أم مكرراً له.

ويأتي التوكيد بمادة السكاكي "ليقد [المخاطب] من ورطة الحيرة ( ) بإدخال اللام في الجملة أو إن" (مفتاح العلوم، ص 170) أو "إذا ألحها [أي

الجُملة] إلى حاكم فيها بخلافه ليرتد إلى حكم نفسه استوجب حكمه ليترجّح تأكيداً بحسب ما أشرب المخالف الإنكار في اعتقاده " (مفتاح العلوم، ص 171). ودور التوكيد بدرجة جليّة جعل المحاطب يعتقد في محتوى الخبر بإزالة الحيرة من اعتقاده أو دحض إنكاره. ولهذا التبرير للقسمّة بين الحرّ الظليّ والخبر الإنكاريّ قيمة لا نظنّها كبيرة أو مفيدة في تحليل الأقوال

وبهذا المعنى يكون التوكيد تأثيراً بالقول يُساق لأجله الكلام. وهو يتصنّف جميع مواضع عمل التأثير بالقول سواء ما جملناه له من صيغة صرفيّة تدلّ عليه أو من حيث خصائصه وسماته التي حاول أوستين بيانها. فهو

(أ) سعى إلى التأثير في ذهن المحاطب ونفسه (الحاصيّة أ) و(ب) في الفقرة 2 أعلاه

(ب) حمل المحاطب على أن يفعل شيئاً ما وهو هنا تعبير اعتقاده (الحاصيّة هـ)  
(ج) غير محدّد فقد يعيّر المحاطب اعتقاده وقد يواصل إنكاره (الحاصيّة ح)

إلا أنّه من المهمّ أن نُشير في الآن نفسه إلى أنّ وسم عمل التوكيد محوياً يصعب من الحاصيّات (ح) و(د) و(و) بالخصوص. فالتوكيد يُحيل على العمل القوليّ والعمل في القول بصفة مباشرة بمقتضى الحروف والصّيع الدّالة عليه وهو بذلك يقوم على مواضع ومن ثمّ فهو قصديّ وهذا الجانب من التوكيد يدعّم أنّه عمل في القول.

وإذا كان ما نذهب إليه من أنّ التوكيد عمل تأثير بالقول صحيحاً فهو من الأدلّة المُمكنة على أنّ التأثير بالقول ليس أمراً غير محدّد تماماً. والأهمّ من ذلك أنّه يُمكن أن نجد أدلّة عليه في القول نفسه وما طابع الاحتمال فيه إلّا بسبب أنّ تحقّق التأثير القوليّ متروك إلى حدث ثانٍ يعقب القول وهو في مثال التوكيد حدث الاقتناع المبطل للإنكار أو الشك.

واعتقاد أنّ المرصيّة الجدرية تعرض اعتبار التوكيد عمل تأثير بالقول أو اعتباره على الأقلّ ضمن مسترسل يكون فيه جزء تجتمع فيه أعمال يتمازج فيها العمل في القول مع عمل التأثير بالقول. وهي خطوة مهمّة تلزم بالتمييز بين أعمال في القول حالّة وأخرى للتأثير بالقول حالّة وثالثة تجمع بينهما وفي

جميع الحالات، إذا صحّ هذا، فإننا نخرج من الرّغم بالعدم الموضع مطلقاً في أعمال التأثير بالقول إلى شيء من لمواصفة التي تمكّن من حساب عمل التأثير بالقول وإن سياً

وبدعم تحليلنا السابق بدراسة نموذج معاً ذكره البلاغيون العرب عن خروج عمل الاستمهام إلى معانٍ أخرى (أي أعمال لعوية أخرى) تؤدي تركيب الاستمهام. فالاستمهام من الأعمال الأساسية التي تؤديها الأعمال اللعوية وهو يقوم من حيث رسمه على حرفين هما الهمزة و"هـ" وتقدر الهمزة في التراكيب المبدوءة باسم استمهام عل ما وصح النحاة العرب

وقصدنا من دراسة الاستمهام، كما عالجه شراح التلخيص (ج2، ص207-290) إنما هو التثبت من بحاعة العرصة الجدرية في تمييز العمل في القول من أعمال التأثير بالقول. ويمكن العودة إلى عمل بلحاح رحومة الشكيلي (2007)، لني بحث عن قائمة مفصلة استناداً إلى أعمال البلاغيين واقترحت تنظيمها لها. وفي ما سيأتي نقد غير مباشر لتصورها الثري والمهم

نكتفي هنا بتتبع الأعمال التي "خرج" إليها الاستمهام كما وردت تبعاً في نص تلخيص المفتاح للقروبي مستعملين الشروح لتوضيح بعض الجوانب.

وهذه الأعمال هي: الاستمطاء والتعجب (﴿مَالِكٌ لَا أَرَى الْهَيْهْدُ﴾) والتشبيه والوعيد والأمر والتقرير والإنكار (للتوبيخ أو للتكذيب) ولتهكم والتحقير والتهويل والاستبعاد والتوبيخ والتعجب.

وإذا ترك جانباً ما كان حسب المقاييس التي وضعها من باب عمل التأثير بالقول فإن نتوقف عندما يمكن أن يبدو أعمالاً في القول وهي الاستمطاء والتعجب والوعيد والأمر والتقرير والإنكار ولتهكم والاستبعاد.

ونُخرج في مرحلة أولى عمل الأمر منها. فهو عمل تتكهن به دائرة الأعمال اللعوية ولا نسعد أن يخرج إليه الاستمهام ولا يهف إن كان تحليل البلاغيين للمثال صحيحاً أو خاطئاً.

أما التقرير فقد ذكرناه هنا لأن السائد اعتباره عملاً في لقول والحال أنه استمهام عادي لا يتميز إلا بما علق به من غرض التأثير بالقول فهو في اعتبار

البلاغيين جميعاً من باب "حمل المحاطب على الإقرار وإلجائه إلى ذلك الإقرار والرائع إياه" (المعربي، مواهب الفتاح، ج 2، ص 294) وله معنى آخر هو التحقيق والتثبيت وهي من أعمال التأثير بالقول الواضحة وصو التقرير الإنكار وهو كما هو مذكور يكون للتوبيخ "أي التعمير والتفريع على أمر قد وقع ولذلك يقال الإنكار التوبيخي يتصوّر التقرير أي التثبيت والتحقيق" (المعربي، نفسه، ص 300) ويكون للتكذيب أي جعل المحاطب كاذباً في ادعائه

أما الاستنطاء ومثاله "كم دعوتك" تقوله لمن دعوته فابطاً في الجواب، ومن البين أن مثل هذا المعنى يعسر اعتباره عملاً في القول ولعلّه مجرد تعبير عن المحتوى القصوي للمثال المخصوص الذي صعب ومن المعلوم أن كثيراً من هذه المعاني الموصوعة لتعرض يذكرها البلاغيون أو علماء أصول الفقه دون تدقيق وقد حاول السبكي إرجاع المقصود بالمثال إلى عمل من الأعمال المعروفة في النظام البلاغي فاعتبر المثال يحتمل أن يكون أريد به التهي عن التأخر ( ) والاستنطاء بخلاف دعوتك قد يصدر من موبّح قد انقطع عرضه من إجابته دعائه أو بعد تعذّر الإجابة (السبكي، عروس الأفراح، ج 2، ص 290-291). فإذا حملناه على التهي قلناه فيه ما قلنا في الأمر وإذا حملناه على التوبيخ والتأثير بالقول فيه واضح. والوجه الآخر للاستنطاء هو الاستبعاد "أي عدّ الشيء بعيداً والفرق بينه وبين الاستنطاء أن الاستنطاء عدّ الشيء بعيداً في زمن انتظاره وقد يكون محبوباً منتظراً والاستبعاد عدّ الشيء بعيداً حساً أو معنى وقد يكون منكراً مكروهاً غير منتظر أصلاً" (لمعربي، مواهب الفتاح، ج 2، ص 306)

أما الوعيد فالمقصود به التحوير والزجر (التناري، المختصر، ج 2، ص 293، والدسوقي الحاشية، ج 2، ص 293) وهما عملاً تأثير بالقول يدلان بالصيغة والمعجم على ذلك.

ومما يُثير إشكالاً مهماً تحقيق عمل التعجب (لا التعجب الذي هو تأثير بالقول) بسبب الاستهزام. وهذا ما ذهب إليه بعض البلاغيين (الفروسي، الإيضاح، ص 141) من حلال شاهد قرآني هو قول سليمان ﴿مَالِكٌ لَا أَرَى الْهَيْدُذَ﴾ ويمكن العودة إلى دقائق التحليل في الشروح (شروح التلخيص، ج 2، ص 291-292). غير أن ما يعيبها هو أن تحقيق التعجب بالاستهزام عموماً وفي هذه

الآية خصوصاً أمرٌ مشكوك فيه. فقد ذهب الرمحشري إلى أن العمل المتحقق في سياق الآية هو عمل الاستمهام الحقيقي عن السبب الذي استوجب مع الرؤية. وهو موقف رجحه السيد الجرجاني في شرح المفتاح والسبالكوتي والتمتازاني وقرره العدوي والسمرقندي وابن يعقوب المغربي وأقصى ما يمكن تمشيته في معنى التعجب أن القصد بالاستمهام هنا على الحقيقة ويكون التعجب من "مستبغات الكلام" على حدّ تعبير الدسوقي (الحاشية، ج 2، ص 292)

ويُثير التهكم الذي عدّ عملاً يتحقق بالاستمهام مشكلتين على الأقلّ فهو من ناحية عمل، إذا صحّ اعتباره كذلك، لا بُدّة تدلّ عليه ولا حرف يسميه والتهكم من ناحية ثانية يمتاز بإمكانية التراجع عنه عند التعامل اللغوي لأنه يحمل وجهاً على الحقيقة وآخر مقصوداً لذلك يمكن اعتباره من الأعمال التي لا تتحقق إلا حطائياً (لنقل أعمال الخطّاب) لذلك قال الدسوقي (الحاشية، ج 2، ص 304) "والأحسن أن يكون استعمال أداة الاستمهام في التهكم من باب الكناية أو يجعل التهكم من مستبغات الكلام"

وقد أشرنا أعلاه إلى عمل التخصيص باعتباره عمل تأثير بالقول بحكم الضيعة الصرفيّة والدلالة المُعجميّة للفعل إلا أن التخصيص، كالتوكيد، حرفاً دالاً عليه يسمه، وهو "هَلًا" وبديدها، حسب السلاطين، "أَلًا" إضافةً إلى "لوما" والتخصيص هو حثّ المحاطب على إنجاز عمل ما مستقبليّ عكس التثديم الذي هو جعل المحاطب مادماً على فوات ما كان يسعى له أن يقوم به من عمل ويُعبّر عنه حرفان هما "هَلًا" (مع الماضي) و"لوما"

ومن البين أن التخصيص تأثير عمليّ سلوكيّ والتثديم تأثير ذهنيّ نفسيّ. ويظلّ التساؤل عن مدى اعتباره تدلّ عليه الحروف المركّبة من باب أعمال التأثير بالقول قائماً محتاجاً إلى تنسّج خصوصاً بعد أن رأينا نموذج التخصيص والتثديم ونموذجي التثديم والإنكار اللذين يؤدّيان عادةً باستمهامٍ داخليّ على نفيّ.

ويسرر لنا التحليل السابق، على اقتضائه، أن العرصة الجدرية في تمثيل أعمال التأثير بالقول تكشف عن جملة من الأعمال والمعاني غير المتجاسة التي يعلّقها السلاطين بالأعمال اللغوية الأساسية. فما لاحظناه في الاستمهام قابل للانطباق على الأمر أو التمني أو النهي.

ومأتى هذا التداخل وعدم الاسجاء صعب التمييز بين ما تحتمله الدلالة الإنشائية المسددة إلى البنية التحوية، (وهي قارة لا يمكن إسقاطها من الحساب لدلالي لل قوة الإنشائية المسددة إلى القول) وبين ما يستتبعه الكلام من تأثيرات أو ما يعلق به من أغراض تأثيرية.

وقد أدى هذا إلى تقديم قائمة متضخمة مما يسمى معاني يحرج إليها الكلام أي ما يعتبر بلعة نظرية الأعمال اللغوية أعمالاً غير مباشرة أو أعمالاً تتحقق سياقياً وهذه الأعمال تعرض في المستوى نفسه ليستخلص المعنى الحطبي الحاصل من التقاء السية التحوية بالمعطيات الحقالية والمقامية ثم يُعدّ لتفسير مساوية لمفسر رغم بحث البلاغيين عن آليات الانتقال من "معنى أصلي" إلى "معنى ثانٍ" متفرّع عنه.

واعتقاداً أن المرضية الجدرية تسمح لنا، إلى حد كبير، بإعادة تنظيم الكثير من ملاحظات البلاغيين المهمة وحتى ما نجده لدى العلماء بأصول الفقه من دلالات تُناط بالأعمال اللغوية الأساسية. فعلى أقل تقدير يُمكننا استغلال مداد المحافظة على البنية (الشريف، 2002) في تحليل الأعمال اللغوية لتؤكد استقرار القوة الإنشائية التي تعبر عنها البنية التحوية ثم بحث في هذه الدلالات التي تعلق بالأقوال أي أعمال في القول أم هي أعمال تأثير بالقول أم هي من مستتبعات الكلام التي تظهر في الحطاب أم هي مجرد دلالات مستمدة من مضمون الكلام (أي تقريباً محتواه القصوي) وكثيراً ما نجد البلاغيين والأصوليين يستخرجونها متوهمين أنها أعمال في القول

وعموماً نلاحظ أن المرضية الجدرية تمكنا من

(أ) عزل الأعمال في القول وجعلها في قائمة محدودة لعنّها توافق ما وجدناه في دائره الأعمال للغة وما يمكن أن يُشتق منها مباشرة،

(ب) عدم الاقتصار على وجود حرف إنشائي واسم، في صدر الجملة، لقوة القول حتى يعتبر عملاً في القول وإن كان يؤدي بالمقابل، إلى توسيع القائمة المحتملة لأعمال التأثير بالقول،

(ج) بيان بعض صلات عمل التأثير بالقول بالعمل القولّي والعمل في القول مادام قد وجدنا أعمالاً تتحقق بحروف مركبة في العادة بما يبيّن أن عمل التأثير



بالقول أو بعصه قائم على مواضعة مدّ تكوّن البنية تسمح بالتكهّن به وهو وضع  
أفضل من محرّد التّحمين والحدس.

(د) التّفكير في مدى وجود أعمال يتمارح فيها العمل في القول وعمل  
التأثير بالقول. وقد حلّلنا وجهاً من الإشكال انطلاقاً من عمل التّوكيد وسبق  
لأوستين نفسه أن رأى في "أعري" مثلاً (Austin، 1962، ص132، 1970،  
ص132) بحسب استعماله التّركيبيّ عملاً في القول أو عمل تأثير بالقول.

(هـ) مراجعه بعض ما استقرّ، أو كاد، على أنّه أعمال في القول من ذلك  
التّخصيص والتّقرير والإنكار في ما حلّلنا، والتّحدّير والتّكريم ولتوديع والتّطبيق  
والتّشكيك والتّرحيص والإلحاح والتّمييز (أو الإفراد) والإبرار والتّفسير، على ما  
في بعض القوائم التي وضعها أوستين في المحاضرة الثّانية عشرة ويُمكن أن  
نُصيف كذلك التّداء معاً في إقرار الأعمال في القول وإثراء الأعراس وأعمال  
التأثير بالقول!

## 5. فرضيّة الإدماج

من تساؤلاتنا الأساسيّة في هذا الفصل إمكانيّة إسداد قصد تأثيريّ لكلّ  
جملة إسداداً منظماً قادراً بما يجعل عمل التأثير بالقول متكهّناً به مدّ إثناء القول  
وليس محرّد تأويل بعديّ لإيجاره أو محرّد عمل ثانٍ يعمل المحاطب أو يمنع  
عن عمله

لذلك فإنّ المقصود بفرضيّة الإدماج بيان موقع عمل التأثير بالقول، أو جزء  
منه يحتاج إلى تحدّده، من سيرة العمل اللّغويّ نفسه

فقد لاحظ أوستين في المحاضرة الثّامنة أن "تأثيراً ما في السّامع يسعى أن  
يتحقّق حتّى يُمكن اعتبار عمل في القول عملاً تامّاً" (Austin، 1962،  
ص115، 1970، ص124) رغم أن ذلك لا يعني "كون العمل في القول، في  
حدّ ذاته، إحداثاً لتأثير ما" (نفسه). والظاهر من موقف أوستين هذا أنّه يقصد ما  
قصد إليه غرايس من "الأثر القوليّ" أي فهم دلالة القول وقوّته.

وأهمّ من هذا أنّه قصد ما يدعو إليه العمل في القول من "ردّ" أو تبعات  
جعلها من صميم. أحدهما "أحاديّ" ويقصد به، في ما يبدو، شيئاً من قبيل

تحقيق المتكلم، إذا وعد، لما التزم بتحقيقه، والثاني "ثاني" ويقصد به مثلاً إجابة المخاطب إذا سأل المتكلم. إلا أن أوستين يلاحظ مرة أخرى أن تصد مصموم الوعد أو الإجابة هما من الأعمال الثابتة التي لا يمكن عتقها من العمل الأصلي. وعلاً، لا يمكن أن مدرج في بنية القول وقوته تهيد المخاطب لما أمره به المتكلم مثلاً وبالقدر نفسه لا يمكن أن مدرج فيهما امتناعه عن تحقيق مصموم الأمر أو تحقيقه على صورة منقوصة أو دور المطلوب

ولا يرى كيف يمكن أن مدرج إجابة المخاطب أو إنكاره أو إقراره إذا سأل سائل في بنية الاستهزام قولاً وقوة وعلى هذا القياس ولا شك

غير أنه من الثابت أنك إذا أمرت فمن المستظر أن يحقق المخاطب أمرك وإذا استهزمت فمن المعقول أن تنتظر إجابة، وكل امتناع من المخاطب قد يحمل على العصيان وقد يرى في الضمت موقف قد يلتبس بالاحتقار وإذا حقما إلى أقصى حد ممكن الحكم على الامتناع أو الضمت فإننا نضعه في ظروف عادية ومألوفة بأنه "غير متوقع" أو "غير طبيعي".

ومن الثابت أيضاً أنه لا ضمانات لك، من الكلام نفسه، بأن محتوى أمرك سيقدر وأن مطلوبك من الاستهزام سيتكفل المخاطب بتحقيقه، فهذا حاصص لتعامل اجتماعي لا دخل للغة فيه وخاصص لمتغيرات مقامية عدسة يعسر صيغها. إلا أن في هذا الجانب تحديداً ما يدعم قصد التأثير بالقول فما الامتناع عن الفعل إلا الوجه الآخر من الانصياع وما السكوت عن الإجابة إلا الوجه الثاني للإجابة وكلاهما نابع لا محالة عن إلقاء الأمر أو الاستهزام.

فما لا يمكن تحديده على صورته وصعته ليس الانصياع أو الإجابة وإنما هو الصور الأخرى من رد فعل المخاطب وهي تعد كما ذكرنا "غير طبيعية" أو "غير متوقعة" لذلك لا يمكن إلقاء عليها

وإذا صبح هذا الأسلوب في التظر فإن سلوك المخاطب وردود فعله، باعتبارها مظاهر تعاملية، قائمة لتكهن بها بصفتها أعراضاً تأثيرية تعلق بالعمل اللغوي. فإذا تحققت طابق الواقع التكهن وإذا لم تحقق كان عدم التوافق لأمر ما يبحث فيه مقامياً بالعودة إلى القول التام في سياقه التام (انظر الفقرة 6 أدناه)

ويبدو لنا الانطلاق من افتراض عدم التحديد بالنسبة إلى ما يتبع واقعياً عن القول من تأثيرات شبيهة بافتراضنا أن من يثبت مثلاً لا يعتقد في صدق مضمون إثباته إلى أن يظهر العكس وهو ما يجعل تحديد الإثبات عملاً في القول من باب المحال. بل سيفتح على الناس أبواب التأكيد المتبادل إلى درجة تجعل التعامل باللعنة جحيماً بفضل عليه الضمت.

وقياساً على أن المثبت صادق إلى أن يثبت كذبه فإن الأمور سيفقد محتوى الأمر إلى أن يظهر امتناعه والمستفهم منه سيحجب عما سنل إلى أن يعبر عن رفضه للإجابة.

ورأينا أن القول نفسه مهما كانت قوته يعرض وضعياً صريحاً من التعاقد بين المتحدثين يتصمّن، على نحو مجرد، قصد التأثير بالقول وقبولاً مدنياً، ناتجاً عن التعاقد اللعوي نفسه، بما يقتضيه القول من تأثيرات وكل ما قد يبدو تلاعباً بهذا التعاقد سواء من جهة المتكلم وقصده التأثيري أو المحاطب وقوله المستني إنما هو حرء من التعامل اللعوي لا يتحد ولا يحظر إليه إلا مقتضى التعاقد نفسه. ومن هنا يُمكن أن نقيم توارياً، قد يكون غير دقيق ولكنه مفيد، بين أحوال المتكلم الذهنية ومقاصده التأثيرية.

فإذا سلمنا بأن قصد التأثير يتفرّع إلى (أ) تعبير الاعتقادات و(ب) تعبير السبوك والأفعال، وإذا سلمنا بأن الحالات الذهنية الأساسية التي يطلق منها المتكلم حالتان هما (أ) التعبير عن الاعتقاد و(ب) الإرادة (بمعنى الطلب)، فإن العلاقة بين ما يصدر عن المتكلم من اعتقاد أو إرادة وما يرمي إليه من تأثير ذهني أو عملي تصبح علاقة سببية في الاتجاهين.

ولمّا كان العملان الأساسيان الصّادران عن اعتقاد اليقين هما الإثبات والتّقي أمكسا أن يعلّق بهما، على نحو مجرد نظامي، قصدين تأثيريين هما، ساعاً، تثبيت اعتقاد لدى المحاطب وتكديف اعتقاد لديه.

ولمّا كانت الأعمال الأساسية الصّادرة عن الإرادة الحالصة هي الأمر والنهي أو عن الإرادة المشوبة باعتقاد هي الاستهغام والتّمي أمكسا أن يعلّق بها، ساعاً، المقاصد التأثيرية التالية: الانصياع (أي تحقيق المحاطب لعمل) ثمّ

الامتناع (أي توقف المحاطب عن عمل يصدد تحقيقه) ثم إجابة المحاطب ثم الاستعطاف والمشاركة الوجدانية (راجع بالتفصيل حصائص كل عمل في الفصل 8 المحصص لقواعد الأعمال اللعوية الأولى)

ولن اکتفيا في وصفا السابق بما يعتبره أعمالاً لعوية أساسية تولدها دائرة الأعمال اللعوية، فإن وصفا يطبق على الأعمال الأخرى الفرعية حسب خصوصية كل عمل. فالتصح مثلاً يقصد به الإرشاد فيعمل المحاطب بمضمونه.

ورأينا أن هذا المظهر التعاملي مضمّن في بنية العمل اللعوي ولا صلة له مباشرة أو حتمية بما سيقع بعد إنجار القول بقوة من القوى القولية الممكنة وربما اقتضرت مرتبة مثل هذا التصوّر على الاستجابة لحدوس المتكلمين واحتساب ردة فعل المحاطب مد تكوّن القول.

وننبّه إلى أن التمي مثلاً إذا أنجز القول تحقّق باعتباره عملاً تأث قصداً تأثيرياً واعتقاداً سواء أكان التامي صادقاً أم كاذباً وسواء أقل المحاطب التكديب أم حافظ على اعتقاده السابق لإصدار التمي معانداً أم غيره

وقياساً عليه فإن عمل التمي إذا صدر من المتكلم حقق قوة وقصداً تأثيرياً سواء أحصل على تعطف المحاطب فلمت انتباهه أم لم يحصل وسواء اعتر المحاطب المتكلم مالياً أو شكّاء دون موجب أم رأى لما يتمناه سبباً وجيهاً.

فهذه الصور المختلفة متروكة للسياق المعلي للتخاطب. وهذا السياق هو الذي يسمح بدراسة الصور المختلفة المتحققة والتأثيرات الفعلية بل إن هذه الصور والتأثيرات لا يمكن درستها إلا في ضوء ما تقتضيه الأعمال اللعوية مد تكويها من مقاصد تأثيرية تعلق بها

والأهم من ذلك أن لعمل اللعوي الواحد قد تعلق به مقاصد تأثيرية مختلفة وقد يعلق بمقصد تأثيري غير المقصد الذي اعتبرناه نظامياً وهو أمر متظر بما أنه توجد أعمال غير مباشرة

ونشير هنا إلى أن فرضية الإدماج التي كنّا نحلّل أهم مكوناتها ليست جديدة تماماً فهي قريبة من التصوّر الفضائي للعمل اللعوي على ما سجده عند ذكره (Ducrot، 1972، ص77)

وعموماً فإنّ فرضيّة الإدماج تمكّنتنا من

- (أ) تأكيد الترابط بين عمل التأثير بالقول والعمل في القول وعمل التأثير بالقول على صورة تجعل التأثير القوليّ وصعباً،
- (ب) جعل التأثير بالقول قابلاً للتكهّن به على صورته نظاميّة،
- (ج) إدراج التأثير بالقول في بنية العمل اللغويّ استناداً إلى التعاوّد الشحاطيّ الذي يقتضيه العمل اللغويّ،
- (د) إقامة توارٍ بين ما يصدر عنه المتكلّم ذهنيّاً وما يقصد إلى إحداثه من تأثيرات في اعتقادات المحاطب أو سلوكه وأعماله

#### 6. قضية عدم التّحديد وفوضى التأثيرات بالقول

إنّ الفرصتين السّابقتين على ما بيّهما من اختلاف ليست متناقضتين فلهنّ مكّنتنا، لفرضيّة الجدريّة من عزل الأعمال في لقول الأساسيّة وبيان أنّ عدد أعمال التأثير بالقول أكثر ممّا يتصوّر لأوّل وهلة وبحسب ما ورثناه عن البلاغيّين والأصوليّين العرب، فإنّ فرضيّة الإدماج رسّخت وجود عمل التأثير بالقول في بنية العمل اللغويّ باعتبار القصد التأثيريّ مكوّناً محدّداً نظميّاً قابلاً للتكهّن به إلّا أنّ الإشكال يعود إلى ما لوحظ منذ أوامتين من عدم تحديد وتعلّق التأثير بالقول بالمحاطب وردود فعله غير القابلة للحساب. فثمّة حسب أوامتين فوضى في التأثيرات والشعاع يعسر تنظيمها.

وبذكر من مظهر هذه الفوضى ما يلي

- (أ) قد يقصد المتكلّم إلى تأثير بالقول معيّن إلّا أنّه لا يتحقّق،
- (ب) قد يقصد المتكلّم إلى إحداث أثر ما إلّا أنّ ما يتحقّق هو عكسه أو يتحقّق تأثير آخر لم يقصده،
- (ج) قد تحدث تأثيرات هي من تبعات القول مع تحقّق قصدك إلى إحداث تأثير معيّن،
- (د) قد يقصد المتكلّم إلى إحداث أثر ما فيتعمّد المتخاطب أن يمتنع عن التأثير

أو يقوم بضد ما حدده قصد لتأثير (كأن يمتنع عن تنفيذ لأمر أو يجادل في شأنه أو يُعص في فعل ما يهتبه عنه)،

(هـ) قد يعنى المتكلم بالقول أكثر من قصد تأثيري،

(و) إذا سلّم بظامية التأثير بالقول على ما في فرضية الإدماج فإن المتكلم قد يعلّق بقول قصداً غير القصد الذي تحدده بنية العمل اللعوي

إن هذه الصورة الممكنة موجودة فعلاً في التحاطب ويمكن استخراج غيرها إذا ما بحثنا في أمثلة عينية من واقع الأقوال غير أن مثل هذا المسعى لن ييسر حل الإشكال بقدر ما يرسّح الظاهرة التي أطلقنا منها

والواقع أن هذه النمط من التفكير هو الذي قاد أوستن، في ما بقدر، إلى وصم عمل التأثير بالقول بعدم التحديد وانعدام الموصعة وغير ذلك من السدييات التي رأها فيه. وهو أمر منتظر بما أنه كان يبحث على حدّ تعبيره في 'عمل الخطاب الثام في سياقه الثام' (Austin, 1962، ص 147، 1970، ص 151)

ومن لبديهي أن يجد المرء في الخطابات المسجرة ومقاماتها ما ينتظر من لظواهر وما لا ينتظر إلا أن تعقد الحقائق التي نقف عليها في اللغة وهي تصدّد الاستعمال والاشتغال لا يسعى أن يُسبّا أما يستعمل اللغة وفق مواصفات وأن هذه لمواصفات نفسها هي التي تُسبّا إلى ما يجرّح عنها أو يؤثّر في جرائها

وإذا ركزنا النظر على عمل التأثير بالقول فإن ما لوحظ في النقاط (أ- و) أعلاه هو ممّا يبرر عند التحاطب في المقامات القويّة وهو شبيه بتحقيق أعمار لعويّة سيّة لم توّصع لها في الأصل. ولكن لا شيء يمسح من أن ترى دلالة السية ودلالة استعمالها وأن تربط بينهما على وجه لا يجعل القوّة الموسومة بحويّة سيّا مسيّا ولا يتجاهل ما حدث فعلاً في الخطاب.

ومقترحنا هنا أن يميّز في أعمال التأثير بالقول ما هو نظامي قصدي بالضرورة لأنه يمثل العرص الذي يعلّقه المتكلم بالقول وما هو إنحازي مفتوح على جميع الاحتمالات فيتحقق مقامياً أو ما هو من مقتضيات النظام وما ليس مقصوداً أو متوقّعاً. وكلّ ذلك حاصص لما بين المتحاطبين من علاقات وحاصص

لحركية المحاطب وأطواره واستراتيجياته التي تجعل مقاصدنا لا تتحقق بالضرورة بحسب ما يرسمه له من أهداف ويحفظ له من عايات وأعراض.

فما نعتقد هو أن التأثير بالقول قائم على الصورة التي ذكرناها بالنسبة إلى الأعمال الستة الأساسية ويمكن نظامياً ضبط ما يقصد من تأثير بالأعمال الممرية المشتقة منها. أما بقية الظواهر المتصلة بالتأثير بالقول فتترنط بالمحاطب. ولكن هذا يمثل مشكلة اجتماعية تعاملية لأغوية محصة

وتدلّ بعض الأمثلة التي قدّمها أوستين نفسه على ما يذهب إليه. من ذلك اعتباره أنه بإمكاننا أن نشي شخصاً ما عن عمل ما، وهو هنا قصد تأثيري، بإبلاغه بما يترتب عن العمل من نتائج فعلية. كما يمكن أن يقع شخصاً ما بأن المرأة التي أمامه حائنة بسؤالها عن المنديل الموجود في عرفة فلان أو بالقول إن المنديل ملك له (Austin، 1962، ص 109، 1970، ص 120)

فهذه بعض قوانين اللعبة اللغوية التي تحتاج منا إلى مرونة في متابعتها عند الإنجار ولكنّها مرونة لا تعني الحصوص "لوهيم الواقعية" بقدر ما تعني أن للاستعمال قواعد ومبادئ ترتكر بالضرورة على ثوابت النحو وكلم استوعبا بالنحو أقصى ما يمكن من صور التعامل أمك تفسير حركيتها بدل الانبهار بموصافها

## 7. الخاتمة

ظهر مفهوم عمل التأثير بالقول عندما سعى أوستين إلى إبرار المقصود بالعمل الذي يتحقق عند إنجار الأقوال واستعمالها فوجده عملاً قائماً على التأثير في الاعتقادات والنمسيات أو الأعمال والسلوكات باعتباره حملاً للمحاطب على فعل شيء ما إلا أنه لا يُحيل إحالة مباشرة على العمل القولّي أو العمل في القول وقد لا يُحيل عليهما اليّة. وهو ما يعني أنه عمل غير قائم على مواضعه ممّا يجعله غير محدّد من جهة حصول المقصود منه، إن قصد، بل أحياناً يتحقق ما لم يقصد أو عكس ما قصد من القول ومرّة ذلك أنه عمل، عند أوستين، مرتبط برّد فعل المحاطب ومدى استجابته بعد تحقق العمل في القول.

وقد عملنا على مراجعة مسألتين في تصوّر أوستين: أولاهما موقع قصد

التأثير بالقول من بنية العمل اللعوي وثابتهما ما اعتبره أوستين فوصى مصاحبة لعمل التأثير بالقول.

وأدى ما التطر في المسألة الأولى، بعد أن افترضنا أن التأثير بالقول هو الغرض الذي يُساق له الكلام وهو منطلق عند تكوين دلالة العمل اللعوي، إلى إدماج قصد التأثير في بنية العمل اللعوي

فكما، بدءاً، بالتركيز على الضيغ التي تسمح بعزل أعمال التأثير بالقول وتمييزها تمييزاً جذرياً، عن الأعمال في القول التي انحصرت أو كادت في الأعمال التي تولدها دائرة الأعمال اللعوية وما يمكن أن يشتق منها. فجعلنا الوسم التحوي للعمل في القول مقابل معنى الجملة الذي تعيده في العربية، من حسن الحظ، صيغة "فعل" التي وجدنا أعمال تأثير بالقول كثيرة، إن لم نقل جُلّها، قد صيغت عندها صياغة توافق معنى "الحمل على". وما أفصى إليه هذا التمييز هو مراجعة بعض الأعمال التي استقر أنها من الأعمال في القول، كالقبر والإنكار والتحصيص، بإدراجها ضمن تعريفنا لعمل التأثير بالقول وتبنا بالتعريف نفسه وبالمقياس لضمومي التحوي أن ما اعتبره البلاغيون معدي يخرج إليهم عمل الاستهزام، وهو مجرد أمودج، إنما هي تأثيرات بالقول علفت بنية لاستهزام

وقما في مرحلة ثانية لتحديد قصد التأثير ضمن بنية الأعمال الأساسية المنوطة عن دائرة الأعمال اللعوية ممتيز بين هذا الجانب القصدي الذي اعتبره نظامياً من جهة وجانب تحققه أو عدم تحققه بعد الفراغ من إنجاز العمل اللعوي من جهة ثانية وهذا القصد يمثل عدداً جزءاً من التعاقد اللعوي قابلاً للتكهن به لذلك فهو وصفي منظم. ويسر وجه النظام فيه في ما يقوم بين قصدي التأثير الأساسيين (أي تعبير الاعتقادات وتعبير السلوكيات) والحالتين التهيئيتين اللتين يصدر عنهما، المتكلم (أي التعبير عن الاعتقاد والتعبير عن الإرادة) من توار مهم.

وأدى ما التطر في المسألة الثانية، بعد أن أبررنا مظاهر ما يعتبر مرتبطاً بموضي عمل التأثير بالقول، إلى أن عدم تحقق التأثير أو عدم القصد إليه أو تحقق عكس ما قصد إليه المتكلم أو تحقق تأثير آخر غير التأثير المقصود أو تعدد التأثيرات أو امتناع المحاطب عن التأثر وغير ذلك من الصور الممكنة إنما هي



طواهر مرتبطة بالتحاطب في المقامات العينية القوية وهو أمرٌ مستظر ولكنه لا  
يعني وجود مقاصد تأثيرية نظامية وصعته تمثل مرجعاً لقياس حركية التحاطب  
واستراتيجياته

والمهم عند آنا وجداء عمل التأثير بالقول جراً مكوّن لبنيه العمل  
اللغوي ووجداء مستظماً يقبل التكهن به بقدر ما يصل صروباً من التغير عند  
استعمال السية بحصائصها اللغوية والإنشائية والتأثيرية في مقام من المقامات

## الفصل الرابع

### شروط صدق الأعمال اللغوية

#### 1. المقدمة

تمثل شروط الصدق، لدى الماطقة، معنى القصيدة التي تسد إليها إحدى قيمتي الصدق. غير أن اكتشاف "الإنشاء" أبطل في نظرية الأعمال اللغوية إجراء هذا المقياس لأن العلاقة مع الخارج، مطابقة وعدم مطابقة، لم تعد البعد الوحيد في لقول فالإنشاء مرتبط بمواقف، لقائل واعتقاداته وحالته الذهنية فجاءت 'شروط صدق' الإنشاء قائمة على التوفيق في تحقيق العمل أو عدم التوفيق فيه

فالتأت أن الأوامر مثلاً، كالأشادات في الحر، تقتضي جملة من الشروط لتحمل على أنها أوامر ويمكن أن تكون غير موفقة في حالات عديدة أو تتحقق في سياقات ومقدمات تجعلها لفظاً في صيغة الأمر ولا أمر وعلى هذا القياس

وما نود إبراره في هذا الفصل أمران ثان. أحدهما قصة الانتقال من ثنائية الصدق والكذب إلى ثنائية التوفيق (التجاس) في العمل اللغوي وعدم التوفيق (الإحراق)، وثانيهما التساؤل عن "إشائية الحر" منه استناداً إلى تحليل بعض اللاعيين العرب لمطابقة وعلاقة الإنشاء بالخارج ومصادفات الحر لتوصل إلى افتراض يعتقد أنه مفيد أساسه وجود العدين في القول "حرراً" و"إنشاء" بالمعنى البلاغي لقديم ونقصد شروط الصدق المطلق التي تحدد محتوى القول وشروط الصدق لتداولي التي تحدد القوة الإشائية في القول.

لهذا فأساس هذا الفصل تأويل لبعض ما قرأه من موقف أوستين وتأويل أيضاً لنصوص البلاغيين العرب من أجل استمداد الحجج لافتراضها السابق.

## 2. "الظروف المناسبة" ونجاح العمل اللغوي

اهتم أوستين في المحاضرات الثانية والثالثة والرابعة بالخصوص بما أسماه "الظروف المناسبة" لنجاح القول الإنشائي وما قد يطرأ من طوارئ تجعل العمل محققاً. والملاحظ أن ثنائية النجاح والإحفاق تعوّض مبدئياً الثنائية المسطقية القديمة القائمة على الصدق والكذب بما أن الأقوال التي اكتشفها أوستين ليست إثباتات (أو قل ليست أقوالاً وصفية) يُمكن أن يطبق عليها معيار التصديق والتكذيب

وقد سلّم أوستين بجملة من الشروط أو القواعد التي اعتبر الاستجابة إليها كهيئة نجاح العمل اللغوي (Austin، 1962، ص 14-15، 1970، ص 49 وراجع عبد الحق، 1993، الفصل الثالث، المسحوت، 2008، الفصل الأول) وتكشف هذه الشروط الستة عن جملة من المعطيات أبررها:

- إجراء متواضع عليه يتحقّق على نحو تامّ وسليم
- أهلية المتكلّم وأهلية المحاطب
- توفر الظروف المناسبة لإلقاء القول
- توفر النيّات والمشاعر المناسبة لدى المتحاطبين
- استعداد المتحاطبين لاتباع السلوك الموافق

ورأى أوستين في المخالفات الممكنة لقواعده الست درجات من الإحفاق تكون بمقتضاها بعض الأعمال لاعية باطلة (كالزواج الذي يعقد على يدي شرطي) أو فيها تجاوز للإجراء (كالوعد دون بية تحقيقه) أو هي أعمال مرعومة أو لمظنية محض أو فارعة (Austin، 1962، ص 16، 1970، ص 50) وقد تعدّدت تسميات حالات الإحفاق عنده من قبيل 'رفض الدّعب' و'الشّعبيد' 'المائل' و'عدم الشّعبيد' و'الإخفاء' و'عدم الاكتمال' و'عمل ممنوع'

و"استعمال فاسد" و"عدم الصدق" إلخ (راجع المثل والهملش الذي وضعه الناشر في Austin، 1962، ص 18، 1970 ص 51-52)

ومن المفيد أن نشير إلى أن أوستين نفسه كان واعياً بأن هذه العيوب التي تُفسي إلى فساد العمل اللفوي ترتبط "بجميع الأعمال التي لها الصفة العامة للطقس أو الحمل أي جميع الأعمال القائمة على مواصفة" (Austin، 1962، ص 19، 1972، ص 52).

ومن المعلوم كما لاحظ أوستين أن عدداً كبيراً من الأعمال القائمة على مواصفة يُمكن أن يتحقق بطريقة غير لَعوية والأهم من ذلك أن غياب الإنشاء الضريح عنه (Austin، 1962، ص 33، 1970، ص 63) يُعتبر أيضاً مدعاة إلى سوء الفهم والتفاهم بحكم أن الإجراء المعني لم يقع استحصاله على الوجه المطلوب. وهو وجه من وجوه الاستعمال الذي يجعل العمل فاسداً أو غير تام أو هو في أحسن الأحوال متسلس وإن كان أوستين نفسه يعترف بأن مثل هذا التشدد غير مطلوب في الاستعمال العادي.

ومما لاحظته أوستين أن الإثباتات، ومثله الإثبات ذو الموضوع المعلوم من قبيل "ملك فرس الحالي أصلع"، قد لا يطبق عليها مفهوم الكذب بل هي إثباتات فارغة شأنها شأن من دع شيئاً ليس على ملكه. وهو ما يطبق أيضاً على القول الكاذب إذا ما قدرناه بالوعد غير الصادق

ولكن الأهم من هذه الملاحظة ما استخلصه أوستين (Austin، 1962، ص 45، 1970، ص 73) بعد تحليله لصروب الإحفاق والفساد في الأقول الإنشائية حين قال: «يجب أن تكون بعض الإثباتات صدقة ليكون القول الإنشائي ناجحاً»

نشير هنا إلى أننا أمام مسألتين مختلفتين. تتعلق الأولى بتحديد مُجمل الأقول الإنشائية التي إذا توفرت مثلت شروطاً لنجاح القول الإنشائي (أو قل هي التي تمثل "الظروف المناسبة" التي قصد إليها أوستين) وتتصل الثانية بمدى إمكان تطبيق مفهوم النجاح والإحفاق على الإثباتات بعد أن حصر الماطقة الحكم عليها في الصدق والكذب.

ولتوضيح المسألة الأولى قدم أوستين تحيلاً مقتضباً لما يسعى أن يتوفر من إثباتات حتى يتحقق عمل الاعتذار في قولك «أعذر» على نحو موفّق وهذه الشروط تجملها النقاط الأربع التالية التي يقدمها دون تقيّد بحرفيّة نصّ أوستين (Austin, 1962, ص 46, 1970, ص 74)

- (1) من الصدق وليس من باب الكذب أنني بصدد الاعتذار (أو اعتذرت)
  - (2) من الصدق وليس من باب الكذب أنه توقّرت بعض الشروط وأبرزها وجود إجراء للاعتذار متواضع عليه ووجود الأشخاص والظروف المناسبين لاستحصال إجراء الاعتذار،
  - (3) من الصدق وليس من باب الكذب أن بعض الظروف المتّصلة ببيئة الاعتذار لديّ بعد سلوكك يستوجب هذا الإجراء قد توقّرت،
  - (4) من الصدق وليس من باب الكذب أنني ملتزم بالعمل الذي يستلزمه الاعتذار
- وليس يحى أن هذه الإثباتات لا تعدو أن تكون مقتضيات لعمل الاعتذار، فإدّاء توقّرت تحقق الاعتذار

فدئس كان جريان ريد في الواقع هو الذي يجعل، حسب أوستين قولك "ريد بحري" صادقاً فإنّ توفيق القول الإنشائي "اعتذر" هو الذي يجعل المتكلم به يحقق الاعتذار. وفي هذا إمعان في التمييز بين الوصفيّ والإنشائيّ على اعتبار الأول يصف واقعاً والثاني يُمثّل واقعاً.

ولكنّ المسألة الثانية ذات مدى أبعاد وتُفصي إلى عكس ما أفصت إليه الأولى فمدارها على النظر في التّواري بين الإثباتات والإنشاءات من جهة شروط التوفيق والتّجّاح

وعتماداً على مفاهيم الاستلزام (implication) والاستدلال (entailment) والاقتضاء (presupposition) سعى أوستين في المحاضرة الرَّابعة إلى إبراز مظاهر من التّواري المذكور.

فلما كان القول «القط فوق الحصير» يستلزم «أعتقد أن القط فوق الحصير»

(تجسّأ لم أصبح يعرف بمعارفة مور (Moore))، وهت أن قائلأ أثت أن القظ فوق الحصير ولكته غير معتقد في مآ قل فون الشاطر يصح جليأ بينه وبين من وعد وليس في نيته الوفاء بالوعد.

وهت مشأ رعم أن 'جميع أطفآل ريد صُلع' والحآل أن ريدأ أعرب ولم يُجب أطفآلأ (أي أن الإحآلة المقتصآة التي يجب توقرها للحكم على القول بالصدق أو الكذب معدومة) فآلتي مآ حسب أوسنين أن القول كله لآع بآطل شآه شآأ من سمي سمية وهي مآ رآلت بصدد الصنع دون أن تتوقر مآ رسم التمشير التي تقتضيها أعرف التسمية.

وقس على هذين المثالين مآ يُمكن أن يُصيب الإثبات والنفي من عيوب وفسآد يؤذين بهما إلى عدم التوفيق أو البطلآن. وهذه خطوة مهمّة من أوسنين آدت به إلى التقريب بين الأقوال الوصفية والأقوال الإنشائية تقريبآ لا يحلو من انعكاسات نظرية وتطبيقية

لذلك نجدّه يتساءل في المحاضرة الحادية عشرة (Austin، 1962، ص133، 1970، ص139) بوضوح عن مدى صواب اعتبار القول الإثباتي قابلاً للتوفيق أو عدمه على قدر قابليته للحكم عليه بالصدق أو الكذب.

وقد آجاب أوسنين بآه لا تنافس بين أن يكون إلقاء الإثبات محققآ لعمل مآ وبين أن يكون القول صادقآ أو كاذبآ. ولكن إن كآت الإثباتات تشترك مع الإنشاءات في الحصول لآحتبار التوفيق والتجح فإن لها، في مآ يبدو لدى أوسنين، ميزة تمرد بها عنها وهي آنها تقبل آحتبار الصدق فليست الإنشاءات في مآ يبدو «صادقة أو كاذبة بالأساس نفس القدر الذي تكون عليه الإثباتات» (Austin، 1962، ص139، 1970، ص144)

فإذا نصحا أو حذروا فإنآ عادة مآ نقيم النصح والتحذير على أساس أنهما في محلّهما أو في غير محلّهما وإذا هتآا أو مدحآ اعتبرنا العاملين عند التقييم حذيرين بالمحاطب أو غير حذيرين به.

وبالمقابل فإن الإثبات، في الاستعمال العادي، لا يتطلّب من المخاطبين دائماً أن يظروا إليه في صلته بحدالة الأشياء في الكون ليحكموا عليه بالصدق أو الكذب. بل إن مثل هذا السؤال أحيانآ لا معنى له.

ومردّد ذلك، حسب أوستين، إلى حملة من العوامل المتّصلة بالهدف من إلقاء القول والعرض منه في سياقيه المقالي والمقامي. ويصرب على ذلك مثلاً حول ما قد يعتبر صادقاً في مؤلف مدرسي ولكّته في بحث تاريخي لا يعدّ كذلك. وهو ما يعني كما قال أوستين (Austin، 1962، ص 144، 1972، ص 148): «إنّ صدق إثبات ما أو كذبه ليس رهين دلالة الكلمات وحدها بل رهين العمل المعين والظروف المعينة التي أنجز فيها»

والحاصل من هذه الملاحظات التي قدّمها أوستين أمران أساسيان بالنسبة إلى بقية هذا الفصل وهما

(أ) أننا نهمل بالنسبة إلى الأقوال الوصفية جوانب لعمل في القول لمرّكر الاهتمام على الجوانب القولية،

(ب) أننا مرّكر، بالنسبة إلى الأقوال الإنشائية، تركيزاً شديداً على قوّة القول معرضين عن جانب التوافق مع الوقائع.

ومن الواضح أنّ هذا الثّوري الذي أقامه أوستين بين الإثبات والعمل القولّي من جهة والإنشاء والعمل في القول من جهة ثانية توار دالّ مفيد. فهو يبرر، على الأقلّ، أنّ الجهة التي تدعنا إلى تحديد العلاقات بين القول والوقائع إنّما هي مكوّنات العمل القولّي وبالتحديد جانب الدلالة (معنى وإحالة) منه أي ما أسماه العمل الضيّعي بالخصوص ما دام العمل الربطقيّ مرتبطاً بالمحطاب

وإذا استعدنا من مراجعتنا للعمل القولّي (راجع الفصل 1 المخصّص للعمل القولّي) وتأويلنا التّحويّ للعمل الضيّعيّ وأحدنا بمبدأ الإدماج في العلاقة بين العمل القولّي والعمل في القول وعمل التأثير بالقول انفتح لنا باب معتقد أنّه مهمّ، للنظر في علاقة الأقوال جميعاً، حبرتها وإنشائيتها، بأحكام الصدق والكذب من ناحية والتّجّاح والإحقاق من ناحية ثانية.

### 3. مفهوم المطابقة

نتعرّض لمفهوم المطابقة لصلته بتقسيم الكلام إلى حبر وإنشاء. فقد استقرّ منذ القروسي على الأقلّ أنّ الكلام إمّا أن يكون لسسته خارج نطاقه أو لا

تطابقه أو لا يكون لها حارج، الأول الحبرُ والثاني الإنشاء» (القرويني، الإيضاح، ص 16) واليُس من هذا الحصر أن

(أ) للكلام الإنشائي والحبري نسبة،

(ب) طرفي المطابقة وعدمها هما "نسبة الكلام" والحارج،

(ج) النسبة في الكلام الإنشائي لا حارج لها تطابقه أو لا تطابقه عكس النسبة في الكلام الحبري.

ونشير أولاً إلى أن من تبعات هذه الأقوال الثلاثة (أ-ب-ج) مفهوم التصديق والتكذيب الذي سمرص إليه في فقرة لاحقة.

ونشير ثانياً إلى أن مدار الحديث هـ على مضمود الكلام الحبري والإنشائي مبدئياً وليس على فعل إيجاد. فبحر بحث في "المحتوى القصوي" صمر و (ص) على حد تمثيل سيرل وليس في "القوة" التي تعتبرها دائماً قوة إنشائية إخباراً وإنشاء (راجع الفصل 5 ما الإنشاء؟)

### 1.3 "النسبة"

تقتضي النسبة في الكلام وجود طرفين يتعلّق أحدهما بالآخر. ولا شك أن هذا التصوّر يسي نحويّاً على التعلّق بين المسد والمسد إليه باعتباره أساساً لقيام الجملة سواء أكانت حرة أم إنشائية. ورغم أن مفهوم النسبة مفهوم مجرد يحمل ما يكون بين التعت والمنعوت أو المصاف والمصاف إليه أو الدل والمعدل منه فإن إصافه إلى الكلام أو نعت به من جهة وتحديد الكلام بالتراكيب المفصلة الدالة على معنى تامّ يحسّ الستكوت عليه يؤكد أننا نداهة في مجال ترشح الجمل لأداء الأعمال اللموية التامة.

وهذا ما يجعل تحقق أي عمل لغويّ على سسل الحبر أو القلب مقتصياً لجملة ويجعل الجملة مقتضية بدورها نسبة إيسادية.

ولما كانت هذه النسبة الإيسادية من فعل المتكلم أيضاً فهو الذي يوقعها ويوجدنها، انعقدت العلاقة بين (أ) فعلّي الإخبار والإنشاء باعتبارهما قوتين



أساسيتين و(ب) تكون النسبة الحسرية التي سماها الماطقة، ومن بعدهم البلاغيون، حكماً و(ج) النسبة الظلية التي اعتبرها البلاغيون 'غير حكمية'.

ولئن كان القول الإنشائي يسمح بالتمييز الواضح بين فعل المتكلم لتكوين القول وفعل المتكلم لإيجاد النسبة الإنشائية بما أن الأول يُسمى عندهم إنشاء والثاني 'نسبة غير حكمية' فإنّ اللبس واقع في القول الحسري حيث يكون لتمييز بين إنشاء الحسري بصفته فعلاً من المتكلم ويقع النسبة بصفته حكماً وهو مما يدقّ على الناظر

ولكنّ هذا لا يعني أنّ بعض البلاغيين على الأقلّ لم يكن يُميز بين الأمرين إذ يقول التّسوقي (الحاشية، ج 1، ص 166) مفسّراً أوجه اعتبار الكلام حسراً  
« أي من حيث احتماله للصدق والكذب لما تقرّر أنّ المركّب الثّام المحتمل للصدق والكذب سميّ خبيراً من حيث احتماله لهما ومن حيث اشتماله على الحكم قصيّة ومن حيث إعادته الحكم إحصاراً ( ) فالذات واحدة واختلاف العبارات بحسب الاعتبارات (الإبرار من عندنا طبعاً)

وبحقّ نفهم كلام التّسوقي على أنّه تمييز بين لمحتوى الحسري القائم على طرفي النسبة والعلاقة الحكمية الرابطة بينهما وبين إنشاء ذلك الحكم (إفادته التي هي إحصار) وبين الخبر الذي يحتمل إساد إحدى قيمتي الصّدق إليه.

وإذا صحّ فهما فإنّ المطابقة لا تكون بين إنشاء الخبر (إفاده الحكم) والخارج مثلهما لا تكون بين إنشاء القول الظلي والخارج، وإنّما تكون بين ما يُسمّى 'قصيّة' (الحكم شيء على شيء) والخارج

ويدلّك على هذا أنّك إذا كذبت محبراً بقيام ريد فوّك لا تكذب إحصاره فقد حصل هذا الإحصار لمجرّد إيقاف النسبة الحكمية بين المسد والمسد إليه وإنّما كذبت القصيّة القائلة بأنّه كان من ريد قيام ولا مدع من تكذيب المتكلم لتكديبك رتاه بنفيه على سبيل التوكيد مثلاً.

من ها تُطرح مسألة العلاقة بين النسبة الكلامية والخارج

## 3 2. مطابقة الكلام للخارج

تتعلق المسألة تحديد المقصود بالخارج الذي تطبقه النسبة الكلامية أو لا تطبقه. ولا بد من توضيح أمر لطيف حول إنشاء الكلام عامة وعلاقته بالخارج فمن البديهي أن يكون "الخارج" في معنى أول بسيط ما يكون خارجاً عن الكلام أو النسبة الكلامية.

وقد سلّمنا بأن الحبر والإنشاء، بما فيهما من نسبة كلامية، إنما هما من فعل المتكلم وسبباً على هذا إنشائية الحبر. وقد يوهم الحديث عن المتكلم أنه موجود خارج الكلام خصوصاً أن بعض ما انتشر وساد من تصورات حول خطاطة الخطاط منذ جاكسون وما تبعها من تطورات يجعل المتحاطبين خارج القول وحتى تصوّر بنمبيست (Benveniste، 1966) فهو قائم على مفهوم الخطاط وما حضور المتحاطبين فيه إلا على أساس حضور أمارات إشارية بواسطة صمائر بالخصوص، وهي من الوسائل اللغوية التي تربط بين المقال والمقام وقد دقمت نظرية الأعمال اللغوية نفسها مسألة حضور المتكلم خارج القول بما أنها ركزت على أعمال الخطاط المجرة في المقامات اللغوية الثابتة.

غير أن المتكلم المسمى للقول الحبري والإنشائي بالنسبة إليه لا يبدو أن يكون صورة من مفهوم العامل التحويلي أي المتكلم فالموخر للقول إنما هو المتكلم الذي يبقى، التراكيب المحصورة باعتبارها علامات على المقاصد لذلك فهو موجود في القول وحضنت له اللغة محلاً قراراً هو صدر الكلام (راجع الشرف، 2002، والفصل 2 المحضّر للعمل في القول).

وموجب هذا التوضيح السريع مريد التأكيد على أن مسألة الخارج لا تطرح من جهة إنشاء المعنى حتى في الخبر لأن الدليل عليه قائم فيه لا خارجه.

بقي أن نحدد المقصود من قول القروي إن نسبة خارجاً. وهل ينطبق هذا على الحبر محض أم على الحبر والإنشاء جميعاً؟

نقد ساد في التصنيفات المنطوقية والسلاعية القديمة تقسيم ثلاثي يعتبر عنه باللسان والأدهان والأعيان (مثلاً، الفرائي، المستصفي) ويحصر من جهة التسبب بكونها ثلاثاً كلامية ودهية وخارجية (الدسوقي، الحاشية، ج1،

ص 164) ومستخدم جواس من النقاش الذي نجده في شروح التلخيص لساء تصورنا للمسألة.

ومعد التصنيف، الأخير أن النسبة الكلامية واقعة في علاقة المفهوم بالمفهوم في الكلام والنسبة الذهنية هي تصور المتكلم والنسبة الخارجية هي حصولها وتحققها في الخارج

والمثال البسيط الموضح لهذه القسمة أن قولك "قام زيد" حكم بثبوت القيام لزيد يفهم من الكلام وهو متصور في الذهن ويدرك في الخارج.

غير أن هذا التصنيف البسيط لا يعتر لنا ما معنى الخارج عدا أنه غير النسبة الموجود في الكلام والحاصرة في الذهن. وربما أحضت بساطة المثال إشكالات فلسفية قد نفوض هذا الوصوح

ونربط بالخارج مفاهيم عديدة أبرزها «نفس الأمر» و«الواقع» و«العيان» يقول الذسوقي (الحاشية، ح 1، ص 169): «الخارج يُطلق بمعنى الواقع ونفس الأمر أي نفس الشيء» وبمعنى الأعيان أي الأشياء «المعينة للمشاهدة».

ومن وجوه الإشكال في استعمال هذه المفاهيم ما تبرره بعض التساؤلات الساذجة هل لكل ما تعبر عنه النسب الكلامية وجود في الأعيان؟ وهل يُمكن الفصل عملياً بين النسبتين الكلامية والذهنية؟ وهل نحمل الخارج على ما هو خارج اللسان فيصبح الخارج صنفين: الخارج الذهني والخارج العياني أم نحتاج حقاً إلى التمييز بين الأصناف الثلاثة لأمر ما تعرضه اللغة نفسها بقطع النظر عن المواقف الفلسفية الممكنة والمطابقة بالخصوص؟ وما طرفا المطابقة حينئذ؟

وإذا بطرنا في القسمة الثلاثية المذكورة أعلاه نظراً حرفياً وجدنا أن المطابقة تكون في الاتجاهين من الأعيان إلى الأذهان وإلى اللسان والعكس بحيث إذا كان زيد متصفاً بالقيام في العالم الواقعي المشاهد تصوراً ذلك ذهنياً عبرن عنه لُغوياً، وإذا قلنا "قام زيد" نكون قد اقتضيت تمثيل المفهومين واقتضى ذلك التمثيل تحققهما في الخارج العياني.

فالمطابقة بهذا المعنى مطابقتان، وليس ههنا، في ما يبدو، مقصود المطابقة لأن تحقق المطابقة عندهم لا يتصل "بما يدل عليه اللفظ ويفهم بالذهن" بل

يكون بالتحقق من ثبوت نسبة القيام إلى ريد أو سلبها في "الواقع" و "نفس الأمر" والتحقق خارجاً هو 'حصول تلك النسبة في الخارج عن العقل واتصاف الموضوع بها لا كونها من الأمور الوجودية التي تحقق وجودها خارجاً في العيان' (المعري، مواهب المتأخر، ج1، ص 169). ولهم قول المعري هذا يشير إلى أن المقصود بالنسبة الخارجية والتحقق في الواقع هو 'تحققها في ذاتها بين الشئين بقطع النظر عن اعتبار معتبر وفرض فرض وليس المراد بوجودها تحققها في خارج الأعيان بحيث يمكن رؤيتها كياص الجسم' (الذوق، ج1، ص 169). وهذا في ما يبدو هو التمييز الأساسي بين "الواقع" و "نفس الأمر" وبين الخارج العياني

والأرجح أن لنا تمييزاً بين خارجين

(أ) خارج الأدهان وهو 'نفس الأمر' كوجود النسبة في الخارج الذهني لا في الخارج العياني فهي لا تشاهد،

(ب) خارج الأعيان وهو ما يمكن مشاهدته كريد الموجود في الخارج.

وبين هذين الخارجين علاقة يكون بموجبها ما يوجد في الخارج العياني موجوداً في الخارج الذهني ولكن ما يوجد في الخارج الذهني قد لا يشهد في الخارج العياني. والقصد من ذلك التشبيه على ما سمي بـ "الاعتبارات" عندهم وبعضها لا يتحقق خارج الأدهان فهو ثابت في الدهر فحسب

ورغم التفاصيل الكثيرة التي يمكن قولها في هذه المسألة فإننا يقتصر على ما يهمنا مباشرة في هذه الفقرة وهو العلاقة بين النسبة الكلامية والخارج

فالظاهر أن الكلام لا يُحيل إحالة مباشرة على الخارج العياني وإنما يُحيل على الخارج الذهني التصوري ومنه، على سبيل الاقتضاء، على الخارج العياني

وهنا نحتاج إلى توضيح يبدو لنا مهماً. فها أنا شاهداً في الخارج العياني معركة بين ريد وعمرو فانتفش المشهد في أدهما ولكن لم نحبر عنه فالواضح أن مسألة المطابقة لا تطرح هنا سواء تصوّرت من المشهد أن ريداً ضرب عمراً أو أنهما تضارب أو أنك تصوّرت ريداً يضرب شخصاً لا تعرفه لأنك لم تر وجهه أو عمراً يضرب شخصاً لم تتبين ملامحه فلم تعرف أنه ريد أو تصوّرت الالتحام

بين ريد وعمرو عاقاً أو تدرّياً على رياضه المصارعة وغير ذلك من التّصوّرات الممكنة.

ولكن يكفي أن نضوع أيّ تصوّر من التّصوّرات السّابقة في جملة لبحر عمّا شاهد حتى يكون قولنا مقتضياً لوجود التّصوّر ويكون تصوّرنا مقتضياً لوجود المشهد في الواقع. وتبدأ حينئذ آلية المطابقة في الاشتغال على اعتبار الحدث في العلاقة بين التّسعة الحكمية والتّسعة الخارجية

وعلى أن سنّه إلى أن هذه التّسعة هي حكم من المتكلّم وإصاح لعلاقة بين شيئين وهذا الحكم تحديداً هو الذي نسّميه لهعوياً ما وقع في الخارج وبمجرد اطلاعا على هذا الحكم يقتضي منه الوقوع في الدهر أساساً وفي العيان إذا كان وجوديّ حسب قاعدة بسيطة جداً مفادها أنّ لا بحر عمّا لا يتصوره ولو على مسيل الافتراض والاعتدال

ويسمي هذا الترابط بين القول والخارج الدهنيّ (والخارج العيانيّ) على قاعدة أخرى مفادها أنّ الكلام مبنيّ على الصدق (الشّريف، 2002) أمّا "احتمال الكذب فهو عقليّ لا مفهوم للفظ" (المرينيّ، مواهب الفتح، ح 1، ص 168).

وهنّ الآن أنّ محاطك أنكز خرك فماد وصتحه بحر آخر عن المشهد نفسه الذي تصوّرناه أعلاه فالتّأت أنه لم ينف إخبارك ولم ينقص حكمك الذي أوقعت فقد أصحاح في عالم الحطاب لدائر يسكما فأقصى ما يكون أنه أشأ حبراً جديداً مخالفاً لحرك وهو حر جديد صادق بمفهوم اللفظ ومحتمل عقلياً لنكذب ولا شيء يدلّ على أنّ الخارج العيانيّ أثت التّسعة الحكمية التي أوقعت أو التّسعة الحكمية التي أوقعتها محاطك ولا هو كذب هذه أو تلك فاللتّصديق والتّكذيب كلاهما فعلا من المتكلّم أيضاً لا دخل مباشر للواقع العيانيّ فيهما

ومهم تكرر نتائج مثل هذا المهم لفلسفية والمكرية وإنّ الأساس الذي يقوم عليه إنّما يتلخص في أنّ اللغة بمقولاتها هي التي تشكّل الكون الخارجي لا العكس وأنّ إحالة اللغة تكون على التّصوّرات الذهنية، المهيكلية بدورها بحسب الخصائص العرفية والإدراكية للإنسان وأنّ عمل المتكلّم باللغة يجعله قائماً على نظم معلق أهل الإنسان عبر التّأريخ لتعامل مع الكون الخارجي بحسب خصائص تؤكّد جميعها أنّ إحالنا على الكون غير مباشرة.

وبناءً على هذا التحليل المقتضب فإن مسألة الخارج أعقد مما وضعه المنطقة ومما سلم به بعض البلاغيين. فالقول بعلاقة مباشرة بين النسبة الكلامية والنسبة الخارجية تتأتمس عليها المطابقة وهم مأناه تصوّر القول كما لو أنه منطوق بدون باطن وحبر بدون محبر ومحتوى قابل لأن يحكم عليه دون اعتبار وجود قائل تصوّره فاعتقده فصاعه في لفظ مؤدّ لمعنى وقصد.

فمدار التحليل البلاغي عندنا ليس على القضايا وما فيها من سبب بين الموضوعات والمحمولات بل هو على أقوال يُنشئها المتحاطون ليحسروا ويستعهموا ويأمرؤا. إلح بحسب نظام وقواعد تعرضها خصائص اللغة الطبيعية. وهي لغة من أحصّ خصائصها أنها إذ تُحيل على الكون فإن إحالتها تكون بحسب مقولات وأشكال مجردة تؤكد أن الخارج العياني مادة هلامية تحتاج إلى شكل تعجّبه اللغة

ومما يدلّ على محدودية أثر مفهوم الخارج العياني في المعالجة البلاغية للقول أن جميع الظواهر المعنوية المرتبطة بالمفصول الثمائية المذكورة منذ الفروسي في باب المعاني لا دخل للخارج فيها؛ فالمطابقة المسحوت عنها في المعاني إنما هي واقعة بين الكلام وأحوال اللفظ من جهة ومقتضى الحال من جهة أخرى ولكن قد يكون هذا الخارج العياني مهمّاً في بحث المجاز بأبوعه على اعتبار أنه يفترض صريحاً من التعامل اللغوي الذي يصع لمطابقة بين ما في الأدهان وما في الأعيان موضع شك. ولكن أيّ "خارج عياني" نحتاج إليه في تحليل المجاز بل وربما في تحديد علاقة القول عامّة بالخارج عموماً؟

إذا جمع بعض الملاحظات المبثوثة في تحليل السابق وجدنا أن

- (أ) لخارج العياني معنى غير ذي شكل إذا لم نصعّ لغوياً،
- (ب) لخارج الذهني معنى لا يدلّ عليه إلّا تعبيراً عنه لغوياً،
- (ج) لقول هو الذي يقتضي لتصوّر يد يحيل عليه ويحيل التصوّر بدوره على الخارج على سبيل الاقتضاء،
- (هـ) المتكلّم هو الذي يُنشئ النسبة الكلامية ولا وجود للتسنيين لأخرين المفترضين إلّا إذا أوقع المتكلّم حكمه.

ولكن لا أحد يستطيع أن يكر وجود الأشياء في الخارج العياني ما دما نشهدنا وما دامت لنا قدرات عرفتية على إدراكها ولا أحد يستطيع أن يكر أننا نمتلك تصورات ذهنية وتمثلات عن الكون. فليس قصدنا إلى هذا وإنما قصدنا إلى أن هذين الخارجين (الذهني والعياني) يرتبطان بتوحي معاني النحو في معاني الكلام وأنهما يتشكّلان بحسب المقولات اللغوية لذلك فالخارج عندنا هو حالة للأشياء في الكون على النحو الذي نتصورها به لغوياً سواء وافقت تصوراتنا ما يفترض أنه عيد موجود بقطع النظر عن المتكلم واللغة أم لم توافقه فهو خارج مصوغ تصورياً بحسب مقولاتنا اللغوية، التي تجعلنا نادر إلى تصديق من يقول لنا "قام زيد" وبعثره مطابقاً للواقع مع احتمال كذبه ونكذب من يقول لنا "رفع زيد الجبل" فبعثره غير مطابق مع احتمال تمشية كذبه هذا على وجه المجاز ونكذب تكديباً من يقول لنا "يحت شارون الفلسطينيين تحت جورج بوش الاس (والأب أيضاً) للمراقبين".

ولهذا السبب لا نرى صيراً في توجيه المطابقة بين النسبة الكلامية وهذا الخارج التصوري وجهة تسمح لنا بالحديث عن إسناد قيمة صدق إلى القول ولكن ما دما قد حدّدنا الخارج هذا التحديد فما المانع من اقتصارنا أن لنسبة في الكلام الإشارتي خارجاً؟

### 3.3 الإنشاء والخارج

ليس الحديث عن وجود نسبة خارجة للإنشاء من ابتداء ما فهو مسلك في النظر سلكه بعض البلاغيين كما سلّك غيرهم مسلكاً محالماً تكون فيه النسبة الإنشائية لا حارج لها ولا مطابقة فيها

ولئن كانت النسبة في الأقوال الإنشائية بيّنة إذ هي النسبة نفسها التي تكون بين المسمند والمسمند إليه فإن الخارج الذي قد تطابقه يحتاج إلى توصيحات

فإذا أخذنا الأمثلة التالية (عن الدسوقي، الحاشية، ح، ص 166)

(1) هل زيد قائم؟

(2) لا تقم

## (3) بعث

كانت النسبة الكلامية دائرة بين "ريد" و"القيام" هي، المثالين الأولين ودائرة بين الفعل والمتكلم الفاعل في الثالث.

أما خارج هذه، الجمل الثلاث فهو طلب الفهم من المحاطب في (1) وطلب القيام من المحاطب في (2) والبيع من المتكلم في (3).

وموضع هذين التفسيرين وهذا الإيجاد هو ذهن المتكلم، أما المطابقة فتكون بين النسبة الكلامية غير الحكمية والنسبة الموجودة في الذهن والقول الإرشائي إن أن يطابق نسبه الذهنية وإما ألا تطابقها.

غير أن هذا التصور ضعيف لأسباب عديدة فمن ناحية أولى كنا قد سلمنا بأن النسبة الحكمية في الحر وغير الحكمية في الإنشاء هما من فعل المتكلم. فإذا أوجدهما يكون قد أوجد الحر وما يستتبعه من مطابقة وأوجد المضمون الإرشائي الذي يطلبه أو يوقعه فكان في الوصف السابق دوراً تكون بمقتضاء النسب التي يوجدها المتكلم خارجاً لها وهذا الدور واضح في الإنشاء وإن كان قائماً في الحر إذا سلمنا بأن آلية المطابقة لا تشتعل إلا إذا وقع المتكلم الحكم ومن ناحية ثانية إذا كان الخبر موضوعاً لتطابق نسبه الخارج فإن الإنشاء موضوع كذلك لتحقيق به الطلب (في الإنشاء الظلي) والإيجاد (في الإنشاء الإيقاعي) وإن كان في هذا بحث يعود إليه في موضع لاحق (راجع بالخصوص الفصل 10 المحضّر لحركة الأعمال الثموية في الحر).

ومن ناحية ثالثة يصعب التمييز بين النسبة الحكمية وغير الحكمية إذا صح أن كلاً من الحر والإنشاء في التقسيم البلاغي إنشاء على ما بينا وصح أن النسب جميعاً من إنشاء المتكلم فلا بد من الحديث عن الخارج الذي يطابقه الكلام أو لا يطابقه على نحو متناهي إذ لا نعتقد أن الخارج في الحر على صورة تحالف الخارج في الإنشاء.

ولتجاوز هذه الإيرادات سنظر في جانب من وحدة الموال المفتر للقول بصفه وفي جانب من مسألة صروب الإحفاق والفساد التي نصيب الأحبار والإنشاءات



فقد ذكرنا في موضع سابق أهمية الأسمودج الموحد في تحليل العمل اللغوي كما صاعه سيرل استناداً إلى ما أنه فريغه (Frege، 1971) من إحراج الحكم من بنية المحتوى القصوي اعتماداً على مفهوم الدالة الرياضية (راجع المسخوت، 2008، الفصل 3، الفقرة 4 و الفصل 2 المخصص للعمل في القول).

وما يعين من الأسمودج [ق (ص)] أمران أساسيان أولهما أن مؤشر قوة القول متغير يتن الوحه الذي يسعى أن تحمل عليه القصية والقوة التي يحب إساده إلى القول وثانيهما أنه يستلزم ضرورة تحليل القواعد المسيرة للمحتوى القصوي.

ومما يدل على الجنب الأول أن نظم لكلام يؤكد على وحدة بناء الأعمال اللغوية على ما تبرره الأمثلة التالية

- (4) أ قام ريد (— قيام ريد)  
 ب لم يقم ريد (— قيام ريد)  
 ج- هل قام ريد؟ (؟ قيام ريد)  
 د ليت ريداً يقوم (؟؟ قيام ريد)  
 ه لتقم (□ قيام ريد)  
 و لا تقم (— □ قيام ريد)

فمصمود الكلام (أو المحتوى القصوي بعبارة سيرل) إنما هو "قيام ريد" قد تعاورت عليه قوى الإثبات والتقي فلاستفهام والتعجب والأمر والتعجب ولنر صفا المحتوى القصوي على أساس الإضافة متبعين ما صار عليه التحاة فإننا نحوي لم نحل الإشكال إلا على وجه التمثيل.

فمن جهة أولى، تقوم العلاقة بين الحبر والإضافة على التشارط بما أن كل علاقة إسد يمكن صياعتها بحسب قاعدة نحوية تشرطية صياغة إضافة (إساده ← إضافة) (راجع الشريف، 2002) وهو ما يعني أن الإسده والإضافة سستان.

ووجه التمثيل، من جهة ثانية، يبرر في أن علاقة الإضافة بدورها علاقة بوقعها المتكلم شأنها شأن الإسناد ولكن القصد من الانتقال من الإسناد إلى الإضافة إنما هو الخروج من المركب الثام إلى المركب التقييدي الناقص وفي هذا دليل على أمرٍ موضحه بعد حين

ويطرح التمثيل الرمزي لقوى القول، من جهة ثالثة، مشكلة جدية تتصل بالعلاقة بين الحر والإنشاء في حد ذاتها أهم أصلاً أم صغراً من الكلام غير مكافئ أم أن جميع أصرب الكلام تعود بوجه من الوجوه إلى الحر وتطرح من ناحية أخرى مشكلة العلاقة بين القوة والمحتوى القصوي ضمن العمل القولّي (راجع الفصل 1 المحضّر للعمل القولّي).

وعلى هذا فإن الفصل بين الحكم والنسبة داخل المحتوى القصوي فصل ضروري حتى نرى بوضوح أكثر أن ما سمي النسبة الحرية إنما هي لتسبة الحكمية التي تكون في نفس مستوى النسبة الإنشائية غير الحكمية ولكن علب أن نسته إلى أن استدلال بنية الإسناد ببنية الإضافة لا يعبر عن الأمر شيئاً كبيراً فالإضافة بسه (أي علاقة) شأنها شأن الإسناد ولكن الفصل الذي يحتاج إليه إنما هو الفصل بين الإسناد والحكم في الإثبات بالخصوص

فليس كل إسناد حكماً وإن كان الحكم لا يكون إلا إسناد. ورأينا أن الإسناد الواقع في الحر والإنشاء جميعاً أمرٌ صاعٍ به يكون بعقد مصموم الكلام وهو الذي يوافق بحرياً، إلى حد، مقصود المنطقة من الموضوع والمحمول أم الحكم والطلب فعلى حد تعبير القُدامي "كيفيات" تكيف الإسناد (المعربي، مواهب الفتاح، ج 1، ص 169) وإلى هذا ذهب ابن الحاجب (ت 635) حين حنل (4 ح) أعلاه (هل قام ريد؟) معترفاً أن ما أودده المحاطب إنما هو شيء شبيه بتمثيله "ريد مستفهم منك عن قيامه" ومعنى ذلك أن النسبة الإسنادية قد حصلت على وجه الاستفهام مكيفة به (راجع في ذلك رأي الطبطبائي، 1994، ص 96، ورأي صحراوي، 2005، ص 74-76)

وإذا صبح هذا الضرب من النظر فإننا نشهد رحرحة للإشكال مهمة تدعّم جانباً من إنشائية الحر وتفتح سبيلاً لمعالجة العلاقة بين الإنشاء والحارج.

فالواضح أنّ النسبة المقصود النظر في علاقتها بالخارج إنما هي النسبة الإسمادية معصولة عن الحكم في الكلام الخبري والإنشاء في الكلام الإنشائي.

ويسمح لنا هذا التمييز بأن نذهب إلى أنّ للإنشاء خارجاً هو نفسه الخارج الذي للحبر فالمسألة دائرة على ما يكون بين النسبة الإسمادية وما يترصّ أنه خارج لها تطابقه أو لا تطابقه نقطع النظر عن الحكم إثباتاً وبعياً في الحبر أو طلباً على سبيل الاستفهام أو الأمر أو النهي أو التمني أو الإيقاع في الإنشاءات

وهنا نكون قد وحدنا الخارج بالنسبة إلى الحبر والإنشاء ولكنا انتعدنا خطوة عن الخارج كما صوّره التسوقي في الأمثلة (1) و (2) و (3) حين اعتبر "طلب الفهم من المحاطب" و "طلب القيام من المحاطب" و "إيجاد البيع من المتكلم" صروباً من الخارج. ويكفي لمعرفة الخارج المقصود تجريد القول من القوى الإنشائية لجدية الإسماد.

والسؤال الآن متى يطابق القول الإنشائي خارجه ومتى لا يطابقه؟ لسطر في المثاليين التاليين.

(5) - زيد: الطقس حار. أوقعي المكيف.

رب: المكيف معط.

(6) زيد: متى عاد أبوك من فرنسا؟

رب: لم يسافر فهو طريق الفراش منذ شهرين.

يتصمّن قول زيد في (5) إثباتاً فالتماساً أمّا النسبة الإسمادية في الإثبات فهي "حرارة الطقس" قدّمت على جهة الحكم عليها بالإيجاب وأمّا النسبة الإسمادية في الالتماس فهي "إيقاف المحاطبة للمكيف".

ويكشف ردّ "رب" على الالتماس والإثبات أنّ التسميتين الإسماديتين في كلام "زيد" غير مطابقتين للخارج مما يدرك من "معطب المكيف" أنّ التصوّر الذهني للخارج الذي يقتضيه كلام زيد غير قائم في حالة الأشياء في الكون.

ولملاحظ أنّ انعدام المطابقة هذا لا يمسح من إيقاع الحكم الإنشائي في الحبر وإيقاع الالتماس في التركيب الإنشائي الملقى ولكنّ هذين الإنشاءين لم

يطابق محتواهما القضويّ الخارج وكلام "زيب" هو صرب من تكذيب "ريد" في إحصاره وإشائه.

ويبرر في (6) شيء شبيه بهذا. فمضمون الاستمهام هو "عودة الأب من فرنسا" ولكنه مضمون غير مطابق للخارج إذا نظرنا في كلام "زيب" فقد نفت "سفر الأب" بما يعني تحلف مقتضى من مقتضيات الاستمهام على اعتبار أن في سنة الاستمهام نجد الاقتضاء التالي

(7) القول متى عاد أبوك من فرنسا؟

المقتضى "سافر أبوك إلى فرنسا"

أما ما أثبتته زيب في (6) فقد جاء على سبيل "جواب النهي" تعليلاً له وإبراراً للثبوت والدليل على صدق قولها

والثابت أن عمل الاستمهام قد تحقق ولكن تحلف مقتضاه جعل مضمونه غير مطابق للخارج. ولا شيء يمنع القارئ من أن يرى في (5) أيضاً تحلفاً لمقتضى الجملة باعتبار أنه يقوم على المقول والمقتضى التلخيص

(8) القول "أوقعي المكيف"

المقتضى "المكيف يشتعل"

ولسا بحث هذا، تدقيقاً وتفصيلاً، عن صروب عدم مطابقة مضامين الأقوال حراً وإنشاء للخارج ولا عت أسماه أوستين "شروط توفيق العمل اللفوي"، وإن كنا نرى أنها جميعاً تعود إلى أنواع من إبطال المقتضيات التي يحتملها القول وأكثر طنب أن علاقة المقول بالمقتضى تفسر بدورها ما يسمى بكذب الحبر. فم شروط توفيق الأعمال الحبرية والإنشائية عندما لا تعبير عن المقتضيات التي يسعى توفيقها ليصح العمل اللفوي قوة ومضموناً.

ورداً كان تحليلنا السابق سليماً فإنه يؤكد

(أ) أن للأقوال الإنشائية، كالحبرية، خارجاً تطبقه أو لا تطبقه،

(ب) أن النسبة التي تكون على أساسها المطابقة وعدمها إنما هي النسبة

الإسادية، الموجودة في كل من الخير والإشياء ولا تُد من فصلها عن الحكم.

(ج) إن المطابقة وعدمها يعودان إلى شروط تُمثّل مقتضيات للقول الإنشائي والحرّي على السواء،

(د) إن عدم مطابقة القول الإنشائي للخارج لا يعني عدم إيقاع الإنشاء.

#### 4. مفارقات الخبر

عُلمت في الفقرة السابقة مفهوم الخارج والمطابقة بعد تأويلهما، على صهي الكلام. وإذا صدق هذا التعميم فإن مفهوم الصدق سيتأثر لا محالة، إن لم نقل إن الحاجة إليه تصبح ذات بُعد جديد

وبالمعل فقول بأن الخارج ومطابقة الحر له يستلزمان الحكم بالصدق والكذب عليه يقاسه قول آخر مفاده أن المسألة لا تطرح في الإنشاء إذ المعول فيه على عدم إسناد إحدى قيمتي الصدق إليه فهو لا خارج له يطابقه أو لا يطابقه و"لو كان له خارج لزم أن يتصور فيه الصدق والكذب لأنهما من لورم الخارجية واللام باطل فكدلت لمروم" (الدسوقي، الحاشية، ج1، ص167)

غير أننا لم سنم بهذا التصور، على شيوعه وناسقه التطري في جُلّ كتابات القدامى، لذلك فمن واجبا أن نحدّد للصدق وطبيعة م في الحر الذي أصبح إشء وفي الإنشاء الذي اقترصا له خارجاً يطابقه أو لا يطابقه.

وسيكون مدخلنا إلى ذلك بعض الظواهر التي حلّلتها البلاغيون وناقشوا في أمرها وأسررها (أ) دورية تعريف الحر بالصدق والكذب و(ب) دور اعتقاد المتكلّم في الحكم على الحر بالصدق أو الكذب و(ج) مفهوم الفائدة و(د) قضية المجاز العقلي

#### 4 1 مفارقة تعريف الحر

مفاد هذه المفارقة أن البلاغيين، منذ السكاكي على الأقل، قد شككوا في اعتماد معيار التصديق والتكذيب لتحديد الحر ولكنهم عوّلوا عليه لاشتهاره (راجع بن صوف، 2006).

ووجه الدور أننا نحدّد الحبر بما يحتمل الصدق والكذب فيكون تصوّره منوطاً على تصوّر الخبر وهذا في تقييدات وصع الحدود والتعريفات لدى المطابقة من صروب الحلل

إلا أن الأخذ بهذا التعريف كان من باب التعريف بالرسم أي بلارم من لوازم الحبر وهو أنه نقل التصديق والتكذيب (الشكّاكي، المفتاح، ص 164 165)

وحلّ المفارقة عند يعود إلى أن الكلام مسي على الصدق أم الكذب فعارض إد تقتضي قواعد الاستعمال أن المتكلم صادق إلى أن يثبت خلاف ذلك، وأنه يعبر عنه يعتقد عن حالة الأشياء في لكونه إذا كان الصدق مطابقة الحبر للواقع فلأن هذه المطابقة جزء من سلسلة المقتضيات التي تجعل المتكلم المحبر يوقع حكماً بالإيجاب أو السلب يملك عليه اليقينة والدليل من تصوّر قائم في ذهنه أو من مشاهدة له في الخارج العيني.

وما دام القول موافقاً لما يعتقد أنه حالة ممكنة من حالات الأشياء في الكون فهو صادق مطابق لذلك لا يتصوّر صدق ولا حبر عنه بما أنه من مقتضياته، ولا يتصوّر حبر كاذب إلا إذا تبيّن أن قائله خالف اعتقده أو خالف ما في الواقع. و "الكلام يدل على تحقق النسبة وحصولها في الخارج أمّا احتمال الكذب فهو عقلي لا مفهوم اللفظ" (الشمسوقي، الحاشية، ج 1، ص 168)

والحاصل من مفارقة تعريف الحبر أن الصدق فيه مقتضى بحكم قواعد النحو و الاستعمال وعلاقة اعتقادات القائل وتصوراته عن حالة الأشياء في الكون أمّا الكذب فهو حكم، في الاستعمال يستند إلى مخالفة المحاطب لاعتقادات القائل وتصوراته عن حالة الأشياء في الكون فالصدق يحوي قد يتأكد تعاملياً والكذب تعاملتي مقامي يعبر عنه بنية نحوية معكسة لنية القول المردود على قائله.

#### 2.4 مفارقة الجاهل

تتصل هذه المفارقة بما يعرف في متون البلاغة بالإسناد ونقسيه إلى حقيقة عقبة ومجر عقلي (أو حكمي) وقد عرّف القرويي الحقيقة العقلية (القرويي، الإيضاح، ص 27) بما يلي "هي إسناد الفعل أو معناه إلى ما هو له عند المتكلم في الظاهر"

ونترك، بدءاً، قضايا هذا التعريف ومقابلته المجاز العقلي وما وراءهما من إشكالات (تراجع، شروح التلخيص، ح 1، ص 224-271) ليرر أن سبب وصف الحقيقة أو المجاز بالعقلين هو ارتباطهما بالإسناد بعبارة حكماً عقلياً ولكن واقع الأمر أن دور المسألة على الفعل و"ما هو له" من قبيل الفاعل والمفعول يؤكد أن المقصود أمر لعوي.

ونشير أيضاً إلى أن ذكر المتكلم في التعريف وتقييد المكونات اللغوية التي ترتبط بالفعل أو معناه (من مشتقات فيها دلالة الحدث) بقوله "في الظاهر" جاء ليشمل الإسناد الذي لا يطابق اعتقاد المتكلم والإسناد الذي لا يطابق الحارج

لذلك قدم القروي قسمه زبعية أساسها الاعتقاد والواقع تطابقاً وعدم تطابق وبعرضها هنا مع مثال واحد نقله على وجوهه الممكنة (حيث +) (مر مطبقة الكلام الواقع والاعتقاد و) (مر عدم المطابقة لهما)

(9) [ + واقع، + اعتقاد ] = شئ الله المريض

(10) [ + واقع، - اعتقاد ] = شئ الله المريض (يقوها جاهل ملحد لا يؤمن بالله)

(11) [ - واقع، + اعتقاد ] = شئ الظلي المريض (يقولها جاهل)

(12) [ واقع، - اعتقاد ] = شئ الله (أو الظلي) المريض (وقائلها يعرف أن المريض لم يُشف)

تمثل الحالة (9) الحالة الأساسية في الخبر باعتبار أن الإسناد كما ذكرنا يقتضي اعتقاد المحبر في صدقه ويعتقد في موافقته لحالة الأشياء في الكون كما يتصورها.

وتمثل الحالة (12) حالة من الكذب مرتبة فهو كذب بالمعنى المنطقي لمخالفة القول لحالة الأشياء في الكون وكذب بالمعنى الأخلاقي لأن قائله يقول خلاف ما يعتقد.

والإشكال واقع في الحالتين (10) و (11) وعلينا أن نتصورهما في سياق ديني إسلامي يجعل فاعل حدث الشفاء الحقيقي هو الله لا الطبيب

والطبيب أن هذا التصور نفسه كان عليه أن يجعل (10) من باب الكذب الأخلاقي و (11) من باب الكذب المنطقي وهن موضع المصارفة.

وحلّها عندنا أنّ المانع في (10) من التشبيح على قائلها وتكديسه موافقه المقول لما يسمي أن تكون عليه لعلاقة بين المسند (شقي) والمسند إليه (الله) وما يتمهما (المريض).

والمانع في (11) من تكذيب قول الجاهل أنّ القول وإن لم يطابق الواقع فإنّ عدم المطابقة يُمكن المسمحة فيها بحكم ما يكون بين "الله" و"الطيب" من علاقة ملاسة. فالخلاف في منقذ الفعل بما أنّ الفاعل التحوّي (الطيب) ليس هو الفاعل الحقيقي (الله).

ووراء هذه العلاقة وراء ما نجده في لمثال (13) من ملاسة بين الأمر والمأمور (والمثال مستوحى من السكي، حروس الأفراح، ح 1، ص 229)

(13) يتوقاكم الله → يتوقاكم ملك الموت.

وإد قلنا لأمر على وجوهها وجدنا هذه الظاهرة، أي مطابقة الاعتقاد دون مطابقة الواقع بسبب ما يكون بين الفعل وما يلاسه، مشيرة في اللغة انتشاراً

فقولك "صرب ريد عمر" يقصد به جره من عمرو كما لاحظ ابن جني وغير ابن جني إلى حدّ ذهبوا معه إلى أن أكثر البعة مجاز بل إن كثيراً من هذا لمجاز الذي يكون في الإسناد جرى محرى الحقيقة أو إن لا تنظر على الأقل لسينه المجازية، كقول "نهر جار" والجارى هو الماء و"سى فلان داراً" والساني هم لعملة وليلة ماطرة والممطر هو السماء. وهذا من الأمور التي أصبحت مدرسية معروفة

وأقل ما يُستخلص من هذه المفارقة وحلّها المقترح أنّ الصديق الذي يُمكن إسناده إلى القول وظيفة تحاطبية أساساً ليس مرجعها الواقع والجارح بل مرجعها ما يؤدّيه لقول في التعامل التحاطبي. وهذا ما يجعل المتحاطبين يبحثون عن أدنى وجه يخرجون عنه القول مخرج الصديق. وهو وجه من وجوه لتعاون عند التحاطب. فمثل (10) (شقي الله المريض) وإن لم يكن معتقداً فقد أعاد المعنى وقائل (11) وإن كان جاهلاً فقد ألقى كلاماً لا يجافي الواقع بحكم ما بين الطيب والمتسبب في الشفاء من ملاسة.



وُشير محرّد إشارة، إلى أنّ أمثال الحالين (10) و(11) تفتح ناداً واسعاً للمجّار، فهبّ أنّك تعتقد أنّ قائل (11) مؤمن ويقول بأنّ الشّفاء فاعله هو الله فإنّ اعتقادك هذا يجعلك تحمل قوله الذي أسد فيه الشّفاء إلى الطّبيب محمل المجّار بقرينة اعتقادك ذاك وعلى هذا قياس المثال (10) الذي يصحّ مجاراً إذا عرفت أنّ المتكلّم يعرف أنّك عرفت اعتقاده فمصاد قوله "شفي الله المريض" هو "شفي الطّبيب المريض" في ما يعتد ويرغم لا في ما قال وصرّح ففي الحالين يكون المتكلّم (10) و(11) قد أسد المعل إلى "غير ما هو له" (نظر الدّسوقي، الحاشية، ج 1، ص 231).

والحاصل من مفارقة الجاهل أنّ الضدّ مرّت من شيء من الاعتقاد الذي يصدر عند القائل ومن شيء من موافقه المقول لما يسعي أن تكون عليه حالة الأشياء في الكون ومن قاعدة تحاطيّة، معادها حمل الكلام على أحسن وجوهه لا اعتقاد أو لتطابق مع الخارج

#### 3.4 مفارقة الميت الذي يتكلّم!

معاد مفارقة الميت الذي يتكلّم أنّما إذ يخبر قد لا يقصد إلى إعادة مصموم الحبر وصورة المسألة بسيطة فقد أقرّ البلاغيّون مد السّكّاكي أنّ المحبر عند إنشائه للحبر يقصد منه أن يمدّ محاطه بمصموم حبره (ويسمّونه "بفائدة الخبر")، ولكنّ هذه الإفادة لا تفصل عن إفادة أخرى وهي أنّ المحبر يعلم مصموم الحبر الذي يلقيه والمقصود بالعلم هنا الاعتقاد، ويسمّى هذا عندهم لارم الفائدة. ومعنى ذلك أنّ بين فائدة الحبر ولارمها علاقة لروم إذ يكون الثاني محرّد وقوع الأوّل

ولكنّ المتكلّم، إذا كان يعرف أنّ محاطه يعرف مصموم الحبر وفائدته ورغم ذلك يُلقِي حبره فإنّه يكون بذلك قد قصد الإخبار بلارم فائدة الحبر دون فائدة الحبر، بما أنّ هذا المصموم معلوم هل أن يتكلّم القائل

وواضح أنّ ما سمّي علاقة لروم هنا إنّما هي جزء من علاقة اقتصائيّة بين القول الخبري وإنشائه فوجود الخبر يقتضي وجود قائل ووجود القائل يقتضي اعتقاداً ويقتضي كذلك، وإنّ بصورة بديهية، أنّه حيوان ناطق.

والظريف أن مسألة الصدق لم تعد لها الأولوية هنا رغم أن في مجال الحديث عن القصد من الإحصارات. وللعلاقة اللزومية الاقتصادية بين الحكم في الحر والاعتقاد في ذلك الحكم لا تقوم على التلارم "فقد يتحقق الحكم ولا يعتقده المتكلم" (الدسوقي، الحاشية، ج 1، ص 196) على ما رأينا في "مفارقة الجاهل" وصور عدم الاعتقاد هذه كثيرة أدناها الجهل ومنها الشك وأقصاها الكذب الأخلاقي. ولكن القاعدة الاستعمالية تفرص التلارم بين الحر واعتقده.

ووجه المفارقة في معنى أول هو أن الحر مخاطباً ونحن نعرف أنه يعرف مصموم الحر ولكن ماذا لو كان المحاطب قد توهم، كما مثل لذلك الدسوقي (الحاشية، ج 1، ص 194)، أن شخصاً ميتاً سمعه يقول.

#### (14) التسماء فوقاً

فهل لمقصود بذلك فائدة الحر (وهي من تحصيل الحاصل) أم لارم الفائدة (وما فائدة اعتقاد المتكلم في أمر هو من تحصيل الحاصل)؟

ولكن ما المانع من أن يرى في قول الميت هذا إعادة أنه حتى بما أن لإحصار، وإن بتحصيل حاصل، إنما يقتضي قتلاً حيث دا اعتقاد وهذا لارم الفائدة وأفاد أيضاً بالافتضاء، على سبيل التلويح أو الإشارة، حرراً عن أنه حتى؟

وإن لم يحتمل لبلاغيون هذه القسمة إلى فائدة ولارم للفائدة على الإنشاء والقلب، فلا مانع من ذلك عند خصوصاً إذا كان القصد منها إبرار مقتضيات الأقوال.

وما يسمح بهذا التوسيع أن لارم الفائدة متصل في ما نقدر بإنشاء الفور حرراً وطلباً بما أنه يمرر عن مقتضى الاعتقاد الذي يصدر عنه المتكلم وما شاء هذا لمقتضى في حين أن الفائدة تتصل بالإسناد ومصموم الكلام

فلنتصور مضافاً يكون فيه المتكلم أعلى مرتبة من المحاطب فيطلب منه على سبيل الإدلال والإهانة أن يعترف له بأنه سيده أو أنه أفضل منه. فما بشرك في معرفته المتحاطبان أن مصموم الأمر حاصل دون قوله فهو من مقتضيات الحان ولكن إلقاء الأمر هنا لا يقصد به تحصيل الحاصل بل إبرار لارم الأمر وهو عنو الأمر فكل أمر يتحقق به شيئان مصموم الأمر ولارمه الاستعلاء

وعلى هذا قياس بنية أنواع القلب.

والحاصل من هذه المفارقة أن المقاصد من الأحبار (والإنشاءات أيضاً) متعددة منها ما يرتبط بإنشاء الأقوال ومنها ما يرتبط بمصاميتها. وكل ذلك على سبيل الاقتضاء. من يعني أن الصدق يرتبط بمقتضيات الأقوال قوى ومسامين وإذا صح هذا نكون بعيدين بعداً شديداً عن الصدق المطلق ليرشح عندما الصدق التخاطبي باعتباره توفّر شروط تحقيق الأعمال اللغوية

### 5. القصد إلى المطابقة

لما كانت تحيلنا السابقة قد سمعت إلى الاستدلال على أن الحبر كالقلب إنشاء وأن القلب كالحبر في اقتضائه خارجاً يطابقه وأن التصديق والتكذيب في كليهما وظيفة تحاطبية تداوليه وليست وظيفة منطقية، فإن معايير التمييز بين الحبر والإنشاء قد ذهبت بذلك أدراج التشكيك والتقصير

ولئن ربحنا بهذا الضيق وحدة السؤال المعسر للكلام بصفية المفترضين فإننا قد نكون بذلك نحالف حدوداً التي تجعلنا لا نحلظ بين الحبر والقلب إذ لم يحصل، كما قال الستكاكي (المفتاح، ص 165) "أن تشابه على أحد فاحر بدد أن يطلب أو العكس". ولكننا نعتقد في الآن نفسه أن هذه الحدود هي التي تجعلنا لا محتاح واقعياً إلى التمييز بين الحبر والقلب كي نتحاطب بهذه العموية في تصوّرهما والتعامل بهما ليست حجة لصالح ولا حجة ضد. فنحن في مجال البحث عن چهار نظري نسر به الوفائع التخاطبية

وفي هذا الإطار تكشف لنا بعض آراء البلاغيين الذين اعتمدناهم عن معيار مهم لتمييز في القولين الحبري والإنشائي وهو معيار القصد إلى المطابقة.

فماذا نعمل بالكلام حين نلقيه؟

ليست الإجابة هيّة وإن قرّر سيرر آنا حس تتكلم نكون قاصدين إلى الأشياء الخمسة التالية (Searle, 1979، ص 29، 1982، ص 70).

(أ) أن نخبر الآخرين عن حالة الأشياء في الكون،

(ب) أن نجعل الآخرين يفعلون شيئاً ما،

(ج) أن يلتزم بفعل شيء ما،

(د) أن يعبر عن مشاعر ومواقف،

(هـ) أن يعبر حالة الأشياء في الكون

وإن كان من اليتيم أن حالة (أ) توافق في القسمة الكلاسيكية لدى اللاعبيين الحر وأن الحالة (ب) تشمل ما أسماه الستكاكي القلب (بإشياء التمني) وإن بقية الحالات الثلاث يمكن إرجاعها إلى تقسيمات القدماء بطرق مختلفة.

فلأرجح أن الحالات (ج) و(د) و(هـ) من باب "الأخبار التي بقست إلى معنى الإنشاء" بعبارة اللاعبيين كألماط الزواح والعنق (الحالة هـ) والمدح والذم والترخي (الحالة د) والوعود والعهود (الحالة ج).

وتوافق هذه الحالات في التصنيف اللاعبي القديم الحر والإنشاء بصميه الظلي وغير الظلي إلا أن الإنشاء غير الظلي مشتق وليس أصلياً في تصور اللاعبيين وفي تصورنا كذلك (راجع الفصل 10 المحضص لحركة الأعمال النعوية في الخبر). لذلك فإن إيجانهم الضمنية عن السؤال أعلاه هي أن لا طريقتين في القول ولت قصدان أساسيان هما الإخبار والإنشاء ويعود بذلك السؤال مرة أخرى كيف السبيل إلى التمييز بين صريحي الكلام؟

يُجيب لذسوقي (الحاشية، ح 1، ص 166) عن هذا السؤال لإجابة الثانية "إن النسبة الكلامية والحارجية والمطابقة وعدمها أمور لا بد منها في الحر والإنشاء والفارق بينهما إنما هو القصد وعدم القصد فالخبر لا بد فيه من قصد لمطابقة أو قصد عدمها والإنشاء ليس فيه قصد للمطابقة ولا لعدمها". ولا تحلو هذه الإجابة من إشكالات كما سنرى. إلا أنه يُشير إلى أنها صرحت من توليد صميمات النص الأصلي المشروح الذي وضعه القرويبي وتحديداً قوله "ووجه الحصر أن الكلام إما خبر أو إنشاء لأنه إما أن يكون لسته خارج نطاقه أو لا تطابقه أو لا يكون لها خارج الأول الخبر والثاني الإنشاء".

ويحتل هذا القول وجهين على الأقل

أولهما ما ذكره الذسوقي في الشاهد أعلاه وأساسه أن يكون للكلام، حراً وإنشاء، خارج يطابق أو لا يطابق. ولكن ما دامت المطابقة من فعل المتكلم

ظهر مفهوم المقصد، وظهر أن الحارج الذي للكلام الإنشائي لا يقصد فيه المطابقة أو عدمها فالنفي هنا لا يتسقط على الحارج بل على المطابقة من عدمها.

وثانيهما يسي على قراءة قول القرويي " أو لا يكون لها خارج " القراءة الثانية " أو لا يكون لسببه خارج تطابقه أو لا تطابقه " . وهي قراءة تجعل النفي متسلطاً على الحارج وعلى المطابقة وعدم المطابقة كنيهما.

ولش فصلت القراءة الأولى بين وحود الحارج والمطابقة فإن القراءة الثانية صحت الحارج وانتهى بالتبع إمكان الحديث عن المطابقة لما سبها من علاقة لرومية ومن السيل أن القراءة الثانية أعلق بالتصور الذي ساد عن الإنشاء في جل المعتون البلاعية فساد مدرسياً إلى أيامنا هذه.

أما القراءة الأولى فتتضمن إشكالات تحتاج في طنا إلى إيصال ومن جهة، ما معنى أن يكون خبر وأن يكون له حارج ولكن لا تقصد مطابقته؟

ومن جهة أخرى، ما معنى، على التحقيق، أن يكون للإنشاء حارج حتى وإن لم تقصد مطابقته؟

يشير الدسوقي (الحاشية، ج 1، ص 166) ردًا على الإيراد الأول، أن الحر 'وصح للمطابقة وأما عدمها وهو الكذب فلا دلالة للفظ عليه وإنما هو احتمال عقلي' ويستقل من ذلك إلى مفهوم للمطابقة مفاده أن قصد لمطابقة هو حكمة ما في الحارج موجود بمعزل عن الكلام

ولكن الحارج الذي للإنشاء مختلف إذ يسد إلى 'الطلب القائم بالنفس' فإذا قصدت مطابقته كان خبراً محاراً وصار معنى أصرب "أنا طالب للضرب"

ويستقل الدسوقي من هذا التحليل الذي يشوبه الكثير من التمثل إلى مفهوم مقابل لمفهوم الحكاية وهو ما يسقيه أحياناً الإحصار "فالتسبب الإنشائية ليس حاكمه بل محضرة ليرتب عليها وجود أو عدم أو معرفة أو تحسر أو نحو ذلك" (ولا يحفى هـ أنه يقصد على الترتيب الأمر والتهي والاستمهام والتمني) ويسميه تارة أخرى الإحداث والإيجاد بما أن الإنشاء لا يقصد به حكاية شيء بل المقصود به إحداث مدلوله ( ) وإيجاده بذلك اللفظ بحيث لا يحصل ذلك

المعنى بدون اللفظ<sup>١</sup>. وإذا سلمنا بهذا التحليل فإن قصد المطابقة في الحبر هو الحكاية وبعدم قصد المطابقة في الإنشاء هو الإحداث والإحصار والإيجاد.

والملاحظ أن هذا التحليل لا يفسر لنا قصد عدم المطابقة في الحبر ولا قصد المطابقة في الإنشاء، خصوصاً إذا اعتبرنا الأول هو قصد عدم حكيه ما في الخارج والثاني قصد حكيه ما في الخارج بذل إحداثه فمن الجهتين يوجد تناقض لأن الحبر كما سبق تفصده الحكاية والإنشاء يقصد به الإحداث ولا وجه ظاهراً لتمشية هذا الكلام إلا افتراض بعيد لا شيء يدل عليه لدى اللاعين وهو إجراء الحبر معجى الإنشاء من جهة وإجراء الإنشاء معجى الحبر ولكن الصريح من الأخذ بذلك أن الانتقال من الحبر إلى الإنشاء أو العكس يقوم على البراهين أخرى لا دخل للمطابقة بالمعنيين السابقين فيها إلا قليلاً

ورأيي أن طريقة طرح السؤال هي التي حددت المشاكل التي تنصتها أي إحالة يمكن أن تقدم في خصوصه.

ورغم ذلك فإن مفهوم الحكاية والإحصار (أو الإيجاد) لواردين في كلام الدسوقي كميلان، في ظننا، ببيان لوجه من المسألة شريطة أن نعرض وجود حالة من الكلام مجردة تكون معبرة في أن واحد عن الحبر والإنشاء ومهيأة في بعض تعريفاتها للدلالة على أحدهما وهذه الحالة لا يمكن إلا أن تكون حالة مقولية سابقة للوسم اللفظي وهذا الشرط شرط عدم الوسوم، عائد إلى تعريف الإنشاء والحبر في حد ذاتهم.

فإذا كان المقصود بالإنشاء إحداث مدلول بلفظ فهو يعني أن الإيجاد والإحصار للمعنى لا يكون إلا باللفظ. وقياساً عليه فإن الحبر، حتى إذا سلمنا بأنه حكيه لمعنى خارج اللفظ، لا يكون إلا باللفظ ولكن أين موضع القصد في هذا كله؟

تفترض البنية المقولية للكلام من جهة أولى تصوراً عن الحارج وتنظيمه، ولتسم هذا التصور بنية قصوية أو بنية تصويرية أو مصمومة للكلام أو ما شبه ذلك.

وتفترض البنية المقولية للكلام من جهة ثانية موضعاً مقولياً يمثل الحالة النهائية للمتكلم واعتقاداته ومقاصده

وإذا جمعنا مكوثي هذه البنية وحدا شيئاً شبيهاً بما تحدث عنه سيرل من علاقة بين قوة القول والمحتوى القصوي أو ما حلله الشريف من علاقة بين المحلّ الإنشائي والمحلّ الإحالي. ولكن في جميع الحالات سيكون أمد تهيز البنية المقولية الإعرابية الدلالية قبل الوسم اللفظي للتعبير عن المتكلم (أو الذات أو القائل) وللتعبير عن الكون الخارجي. وبحسب مقاصد المتكلم في التعبير عن الخارج (أو الحكاية) أو التعبير عن إرادته لذلك الخارج (أو الإحصار والإيجاد والإحداث) توفر اللمعة الوسائل الكفيدة بالإانة عن المقاصد من خلال وسم الموضع المقولي المحض للمحالة الذهنية التي يصدر عنها المتكلم

فالمسألة هنا نسوي بين الحر والإنشاء وتترك التمييز بينهما إلى اللفظ، الواسم للقصد وهو تمييز لا يقع في مستوى وجود التصور المقولي للكون من عدمه بل يقع في مستوى تسييره لفظياً للدلالة على حكايته أو عدم تسييره للدلالة على طلبه وإحصاره

العرق الأساسي من حيث اتجاه المطابقة واقع بين تصور الواقع والحر على نحو يفترض المطابقة من الواقع إلى القول وبين تصور الواقع والإنشاء على نحو يفترض المطابقة من القول إلى الواقع.

وصم هذين الحدين يُمكننا أن نتصور حالات عديدة مختلفة من بينها ما فضله سيرل (Searle، 1979، 1982، الفصل الأول). فإذا كانت الحبريات (assertives) عنده توافق اتجاه المطابقة في الحر من الواقع إلى القول وكانت التوجيهيات (directives) والوعديات (commissives) توافق اتجاه المطابقة من القول إلى الواقع فإنّ حالتَي الإفصاحيات والإيقاعات تُثيران إشكالاً بسيطاً

فقد ذهب سيرل إلى أنّ الإفصاحيات (expressives) لا تقوم على اتجاه مطابقة لأنّ صدق القصية المعتر عنها مقتضى لا يصرّح به ولكن الأمر في أسوأ الحالات شبيه بما كان حراً جرؤه الإنشاء على حدّ تعبير الأسترنادي وهو في الأصل قائم على صرب من المطابقة التي يقتضيها الإنشاء كنعم وشر

ويشبه موقف سيرل من الإيقاعات (declaratives) موقفه من الإفصاحيات وإنّ رأى فيها حالات توفر المطابقة في الاتجاهين من الواقع إلى القول ومن القول إلى الواقع. وهذا المذهب في المهم ربما يفتره كون الإيقاعات لا تعدو

أن تكون أحباراً قد نقلت إلى معنى الإنشاء. فحبريتها تفسر الاعتقاد في أن المطابقة فيها من الخارج إلى القول وإنشائها تفسر الاعتقاد في أن المطابقة فيها من القول إلى الخارج ولكن من الواضح أن المطابقة هنا إنشائية حالصة لا مسع إجراء القول على أصله (راجع الفصل 10 المحققين لحركة الأعمال اللغوية في الحبر)

والحاصل عندنا أن الحبر والإنشاء مقولياً صادرا عن شبة واحدة من خصائصها الجمع بين المقصد الإنشائي (على اعتبار الإخبار بإنشاء من عمل المتكلم) والمحتوى لمقولي المعتر عن تصور للكون الخارجتي (على اعتبار الإنشاء مصموم إحالي) ولكن الفرق بين الحبر والإنشاء إذا عجم أن قصد الحكاية يوجه إنشاء الإخبار إلى تبير المصموم الإحالي حتى يكاد يلتبس به وأن قصد الأحداث يوجه الإنشاء إلى تبير الطلب حتى يكاد المحتوى الإحالي يحل في الإنشاء

وهذا ما يفسر عندنا التركيب على المطابقة في الحبر إلى حد احتراله في المحتوى الإحالي والتركيب على عدم تصور المطابقة في الإنشاء إلى حد نصي الخارج عنه.

## 6. الخاتمة

قدما في هذا الفصل ما تصوّره أوستين من شروط يسعي توفرها للنظر في نجاح القول الإنشائي أو عدم نجاحه وما يترتب عليه من ضروب الإحفاق والمسد والإبطال. وهي في حقيقة أمرها مجموعة من الإثباتات المقتضاة التي يجب أن تتوفر ليتحقق العمل اللغوي. وقد أثر هذا التصور في الأقوال الوصفية نفسها تأثيراً أفرز أنها تحصى بدورها لشروط محددة حتى تتحقق بصفاتها الحبرية التي رأها فيها المطابقة ويعني ذلك أنه يوحد نوار مهم بين الإنشاءات والحبريات من حيث اشتراط الضمير، حسب أوستين، لشروط في لتوفيق والتجاح غير أن للحبريات خاصية قبول إخبار الصدق إضافة إلى شروط التوفيق وهذا ما أدى إلى التركيز بالنسبة إلى الأقوال الوصفية على الجانب القولي منها والتركيز بالنسبة إلى الأقوال الإنشائية على قوة القول فيها.



إلا أن مراجعتنا لمفاهيم العمل اللغوي الثلاثة (العمل القولي والعمل في القول وعمل التأثير بالقول) ألزمتنا بإعادة النظر في علاقة الأقوال، حراً وإنشاء، شروط الصدق من جهة وشروط التوفيق من جهة أخرى.

وقد تبين لنا أن المطابقة ينبغي أن تبحث عنها في العلاقة بين النسبة الكلامية التي هي أساساً عمل يحققه المتكلم وما يسمى بالحارج سواء أكان القول إنشائياً أم خبرياً غير أن هذا الحارج نفسه مستوي وأصاف مما يُحيل عليه القول إحالة غير مباشرة إذ يقتضي القول تصوراً يُحيل بدوره على الحارج على سبيل الاقتضاء لأن أساس بناء القول هو النظم

وإذا صدق هذا التصور، أمكن الخروج بمسألة المطابقة، صدقاً وكذباً، من إطار الخبر لتعميمها على القول الإنشائي خصوصاً حين سلّم بأن بنية القول تقوم على قوة ومحتوى قصوي فهذا المحتوى القصوي، كما أولاه عند مراجعة العمل القولي، يقل بدوره إقامة علاقة مع الحارج تتحدد بمعيار التصديق والتكذيب. وبما كان المحتوى القصوي عدداً نسبة إسمية أساساً مفصولة عن الحكم في الخبر وعن الطلب في الإنشاء وكانت هذه النسبة مما يقوم عليه القول الإنشائي فإن لا يرى موجباً بأن نجعل للإنشاء حارجاً آخر غير الحارج الذي للخبر. فشيء من التنظف في النظر إلى الجمل والأقوال يُمكننا أن نرى توافق الأحرار والإنشاءات في الإحالة على الحارج بما أن المطابقة تعود إلى شروط تعقل مقتضيات هذين الصنفين من الأقوال

ومن نتائج هذا التعميم دخول تعديلات على مفهوم الصدق نفسه مادام صالحاً للخبر بقدر صلاحه للإنشاء

فإذا ركزنا على الخبر وجدناه قائماً على جملة من المصادقات يبرر منها أن  
(أ) الصدق بحوي أساساً لقام النسبة اللغوية عيه ولكن الكذب مياقي  
تعلمتي،

(ب) الصدق وظيفة تحاطية أساساً ليس مرجعها الحارج بل ما يؤدبه القول في التعامل الشاطبي،

ولما كان أمر الصدق على هذا فإن توسيع المفهوم ليشمل الخبر والإنشاء

بتطلب منّا أن نقتصر وجود سببة مقولية للكلام عامة قبل وسمه اللفظي. وهذه السببة موضع نحوي محض للتعبير عن قصد المتكلم واعتقاده وحالته الذهنية وهذا ما أسماه الشريف بالمحلّ الإنشائي، الذي يسير المحلّ الإحالي. ويكون دور الوسم اللفظي لهذه السببة المقولية إبراز قصد المتكلم من قوله أهو، التعبير عن الحارج بحكايته أم طلب ذلك الحارج بإحداثه وهذا بحسب اتجاه المطابقة لمقصودة بين الحارج والقول. فإذا وسم القول نحويًا ووجه قصد الحكاية إنشاء الإخبار إلى المصنوع الإحالي حتى يكاد يلتبس به ووجه قصد الإيجاد إنشاء القول إلى محلّ الإنشائي حتى يكاد المحتوى الإحالي يسحر به.



## الفصل الخامس

### ما الإنشاء؟

#### 1. المقدمة

لئن كان كتاب الحطيب القروي في السلاعة أقدم وثيقة بلاعية تستعمل مصطلح "الإنشاء" فإن استعمال هذا المصطلح لتعريب مفهوم (Performatives/le performatif) لدى أوستين يبدو لنا استعمالاً موفقاً من جهتين على الأقل فدلالة اللفظ الإنكسيري، من ناحية أولى، دائرة على التثبيد والإحداث والإنجار والتحقق في الكون ويؤدي لفظ الإنشاء في العربية معنى الإيجاد والإيقاع. ومقصود أوستين من اللفظ الإنكسيري، من ناحية ثانية، هو أن نجر بالقول عملاً لا يصح فيه مدني احتار التصديق والتكذيب وهو ما يوفق عموماً المفهوم من الإنشاء لدى اللاعين العرب.

غير أننا، إذا تجاورنا هذا الوجه في تعريب المصطلحات وتغريب المفاهيم، نجد جملة من الإشكالات المتصلة بشأ مفهوم الإنشاء في ذاته سواء في نظرية أوستين أو في ما استقرت عليه السلاعة العربية مدرسياً

ولنا من هذا الفصل قصود أسسنا أن نقد القسمة إلى حبر وإنشاء وأن نقدم تصوراً لإنشائية القول

#### 2. القول الوصفي والقول الإنشائي عند أوستين

اسطق أوستين (Austin، 1962، ص 2 و 1970، ص 38)، كما هو معلوم، من ملاحظة بسيطة طريقة في سياق مناقشته لبعض التصورات المنطقية، ومعالجتها

أن بعض الأقوال ذات الساء الحبري لا تحر عن حالة الأشياء في الكون واقعة أو بصدد الوقوع أو مستقع ولا يصح أن يسد إليها بسب ذلك إحدى قيمتي الصدق وإنما هي، إذ تُلقي، تنجر عملاً ما أو تكون جرءاً من هذا الإنجار

وهذا ما جعله، في مرحلة أولى من مسار سائه لنظرية الأعمال اللغوية يميز بين صف من الأحبار بقل الحارج ويمثله ويصغه (ويستمي الأقوال الوصفية constatives) وآخر يُحدث شيئاً في الحارج ويوجهه

سبه هنا دون تفصيل (راجع المسحوت، 2008، الفصل الأول، الفقرة 2) إلى أن حديث أوسين عن الإنشاء في بداية تصوّره مقتصر على الخبر الذي يحقّق به عملاً من قبيل الموافقة على الزواج عند عقده أو تسميه التسمية عند تدشينها أو نقل الملكية عند الوصية. وهي أعمال تقتصر مقامات مناسبة يمثل القول فيها جرءاً من طقوس خاصة محدّدة عرفياً تجعلها ذات طابع قاموسي إجرائي ولا يوافقها في تصوّرات اللاعبي العرب إلا ضرب من صروب الإنشاء غير الظلي. وهو ما يُسمّى عندهم بصيغ العقود أو ما أسماه الأستراادي "بالإنشاء الإيقاعي" (الأستراادي، شرح الكافية، ح 4، ص 11) وقد احتارت العربية أن تستعمل له مثال الفعل الماضي كعبت حين لا يكون له حارج يطابقه بل "يحصل في الحال بهذا اللفظ، وهذا اللفظ موجد له" (الأستراادي، شرح الكافية، ح 4، ص 12)

وساء على ذلك بعبر أن مطلق تفكير أوستين إنما هو ضرب من الأحبار التي نقلت إلى معنى الإنشاء بعارة اللاعبي ولحاة. وهذا يبرر فرق أساسي بين مفهوم الإنشاء في تصوّر اللاعبي ومفهومه عند أوستين. فما كان جرءاً (أي الإنشاء الإيقاعي) من كلّ مركّب (أي الإنشاء بصيغة الظلي وغير الظلي) أصبح دالاً على الكلّ. ولأن تصوّر المشاكل المترتبة عن هذا كمّاً ونوعاً

والحاصل، إذا أعدنا صياغة تصوّر أوستين وفق هذه الملاحظة السابقة، أن القسمة عنه في أصلها تفريع للحبر وليست معادلة بين الحبر والإنشاء وبذلك على هذا أن الحبر عنه إمّا أن يصف واقعاً يحصع لاحتمار المطابقة وإمّا أن يُنجر عملاً فلا معنى للمطابقة وهو ما يعتر أن أوستين نفطر إلى أن لشروط التي وضعها لإنشائية القول من وجود فعل إنشائي في صدر القول وظروف مناسبة لإنجار العمل غير مائعة من قراءة القول الإنشائي قراءة وصفية. أصف إلى ذلك

أن العمل نفسه قد يتحقق حسب أوستين دون الحاجة إلى قول أي شيء كالنحية التي قد تلقى بالحركات أو حسب أي صيغ سلوكية أخرى تحددها هذه الثقافة أو تلك دون الحاجة إلى الكلام، أو كالتحذير الذي يكفي فيه التلويح بعصا عليقة فكان القول الإنشائي إنما يقتضي حبراً ومواضعة اجتماعية لا غير

فأما اقضاء القول الإنشائي للحيوية فمرده إلى أن أوستين يعتبر الأقوال التي لا يشك لنته في إنشائيتها، ضمن التصور البلاغي التراثي، أقوالاً ملتزمة. فإذ استعملت صيغته الأمر أو حرفه أو حرف، انتهى يدع أوستين إلى أن هذه الصيغ إنما هي من باب الإنشاء الأولي (الضمي) الذي يحتاج إلى تصريح بالعمل المقصود منه بواسطة فعل إنشائي يحدد له أحسن القول على الأمر الحقيقي أم على الالتماس أم العرض أم التحذير أم التصحيح إلخ وهو ما يرفع الفعل الإنشائي إلى مرتبة القوة الاصطلاحية المتواضع عليها، لكن التصريح بالفعل الإنشائي يقلب القول ألياً إلى خسر (راجع نقد ميلاد، 2001 والشريف 2002 والمبحوث 2006 ب)

وأما اقضاء القول الإنشائي للمواضعة فلا يقتصر، على ما فهمنا عن أوستين، على العمل الإنشائي في حد ذاته بل يشمل كذلك القواعد الاجتماعية والثقافية التي تجعل بعض المجتمعات تفرص أن تكون التحية بالاحياء أو المصافحة أو الإشارة بالرأس والتقبيل على الحذير أو من المم إلخ فليست المواضعة بهذا لتصور مواضعة لغوية أو اجتماعية محسب وإنما هي خيط من هذه وذاك. ولأعرب أن وجود أي صنف من المواضعات لا يسمع كذلك من أن تُقرأ الاحياء مثلاً على أنه بحث عن قطعة نقدية سقطت من جيب لمحي لا تحية منه إلى من هو قدامك مثلاً لم يسمع العمل الإنشائي السامع من أن يرى القول إجباراً لا إنشاء

وبعد هذه الإشكالات في تصور الإنشاء وتحليله عائدة إلى أن أوستين، بعد أن ظهر بالإنشاء الإيقاعي، عثم من حيث لا يشعر نتائج تحليله على جميع الإنشاءات بما في ذلك ما كان منها موسوماً لغوياً على نحو نظامي.

### 3. الخبر والإنشاء: في وجهة القسمه

استقر، في البلاغة العربية، تقسيم الكلام إلى خبر وإنشاء منذ أن وضع القروي (ت 739هـ) التلخيص والإيضاح. والقسمه الأخرى الشهيرة هي التي

سى عليها السُّكَّاكي (625هـ) دراسته لعلم المعاني وأساسها ثنائية الحر والقلب

ولش كُنَّا لا نمك تحديدًا دقيقاً، من خارج المتون اللاعية، نشأة مصطلح الإنشاء قبل استعمال القرويي له فإنه من المرجح أن يكون مآناه تفكير علماء أصول الفقه في بعض الظواهر المتصلة بامسائط الأحكام من النص ولكن الثابت أنه انتشر، قبل استعمال القرويي له، في بعض كتب النحو مثل شرح رضي الذين، لأسترايادي (688هـ) على كافية ابن الحاجب (ت 646) الذي استعمال بدوره المصطلح للحديث مثلاً عن إنشاء التعجب بصيغتي "ما أفعله" و"أفعل به" وإنشاء المدح "بعم" والدم "سئس". مع الإشارة إلى أن لاس الحاجب مختصراً في علم الأصول

ومما يدل على برامس القسمتين، رعم الاحتيار الذي ذهب إليه القرويي، أن عصد الذين الإيجي (ت 756هـ) لم يستعمل في الفوائد الغيائية، وهو مختصر للقسم الثالث من مفتاح العلوم للسُّكَّاكي، مصطلح الإنشاء بل اتبع متر السُّكَّاكي، في استعمال "القلب" رعم أن الإيجي كان من شراح ابن الحاجب في كتابه المحضص لعدم الأصول.

ويذكر السُّكَّاكي (حروس الأفراح، ج 1، ص 172) إضافة إلى القسمين السبعين قسمة ثالثة أساسها الحر والقلب والإنشاء على اعتبار تخصيص "الإنشاء بما لا طلب فيه" وقسمة رابعة بسبها إلى حر الذين الراري وأساسه حر وإنشاء ("وهو ما دل على القلب دلالة أولية") وتبيه (ويدخل فيه الاستهام والتسي والترجي والقسم والبدء)

ومهما تكن القسمة فإن القرويي اعتبر الإنشاء فرعين أحدهما طلب والآخر غير طلب ومنه جاء التقسيم المدرسي إلى إنشاء طلبي وإنشاء غير طلبي. والأهم من هذا أنه اكتمى في التلخيص والإيضاح بالإنشاء القلبي وما يصنفه من نمى واستهام وأمر وبهي وبداء وهي الأعمال الخمسة التي اقتصر عليها السُّكَّاكي في المفتاح ويعني هذا أن مفهوم الإنشاء القلبي يوافق تماماً مفهوم القلب عند السُّكَّاكي فلم أهمم القرويي الإنشاء غير القلبي بعد أن استبدل القلب بالإنشاء؟ ولم امتنع السُّكَّاكي عن استعمال مصطلح الإنشاء؟

نُشير إلى أنّ المقصود بالإنشاء غير الظلبيّ مجموعة من التراكيب اللّغويّة من قليل أفعال المقاربة وأفعال المدح والذّم وبعض الحروف كرت وكم والقسم وسب وإهمال القرويي، ومن بعده الشّراخ وقله الشّكّاكي، لها على ما فسر التّمثاري (المختصر، ح 2، ص 236) مسان

أحدهما أنّ مباحثها المعنويّة قليلة بما أنّ دورها على الألسنة قليل كما ذكر الدّسوقي (الحاشية، ح 2، ص 236) والثّاني أنّها "أخبار نقلت إلى معنى الإنشاء" فالقول فيها كالقول في ما يتصل بالحبر من خصائص (راجع الفصل 10 المحصّن لحركة الأعمال اللّغويّة في الخبر).

والمهمّ هنا أنّنا أمام تقسيم للكلام إلى حبر وإنشاء يقسم بدوره إلى "طلب" و"غير طلب" يقصد به إحكام الضبط ومطابقته للظواهر المدروسة ولا شك أنّنا نحتاج إلى تصوّر يبيّن ما يكون بين الحبر والإنشاء بنوعه من صور في التعامل ذكر البلاغيّون منها "النقل".

ولعلّ في هذا ما يفسّر سب اقتصار الشّكّاكي على مصطلح "الطلب" ورّما أضفنا إليه أنّ مصطلح "الإنشاء"، إذا صحّ أنّه مأخوذ من الأصوليّين، لم يستقرّ في علمهم شهادة أنّها في "المحصول" مثلاً لفهر الذّين الرّازي (ت 606هـ) نجد عبارة لإنشاء مرتبطة بصيغ العقود (الرّزي، المحصول، ح 1، ص 115) ارتباطاً قد يشي بأنّ الإنشاء ربّما كان محصوراً في العقود. ولكنّه لم يستعمل المصطلح في كتابه البلاغيّ الإيجاز في دراية الإيجاز وهو تلخيص لكتّابي عبد القاهر الجرجانيّ الأسرار والدلائل وهذا ما يرجّح أنّ تركيز مصطلح "الإنشاء" وانتشاره يسعى البحث عنه في ما ألف من كتب أصول الفقه بين السّنوات العشرين والأربعين من القرن السّابع أي بين تاريخ وفاة الشّكّاكي (625هـ) ووفدة ابن الحاجب (646هـ) هذا على الرّغم من أنّنا نجد العراليّ (ت 505هـ) يستعمل، عرصاً في ما يبدو مصطلح الإنشاء في المستصفى (راجع: ميلاد، 2001، ص 223)

والمرجّح عندنا أنّ مصطلح الإنشاء دخل إلى البلاغة بعد أن استعمله النّحاة. ولنا على ذلك فريه استعمال ابن الحاجب للمصطلح واستعمال القرويي له، أوّل مرّة، في البلاغة.

والمسألة الأساسيّة التي نهّمّا هي وجاهة القسمة إلى حبر وإنشاء (أو طلب).



فمن اللافت للاشياء أن الجرجاني في دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة، ومن بعده الزراري في اختصاره للكتائين، لا يعتمد هذه القسمة للكلام فالثابت حسب الوثائق التي نعرفها وتندرج ضمن الباب العلمي الذي افتتحه الجرجاني أن الستكاكي أول من قسم الكلام إلى حر وطلب. ويهتم أن يبحث في الأسباب التي أدت بالستكاكي إلى مخالفة الجرجاني خصوصاً أنهما عندا يمثلان مشروعين يواصل ثانيهما الأول (المحوت، 2006أ).

يقول الستكاكي بعد أن عرّف علم المعاني (الستكاكي، المفتاح، ص 163 (164) «إن التعرّض لحواصن تراكيب الكلام موقوف على التعرّض لتراكيبه ضرورة لكن لا يحصى عليك حال التعرّض لها متشعبة فيجب لمصير إلى يبردها تحت الضغط بتعيين ما هو أصل لها وسبق في الاعتبار ثم حمل ما عدا ذلك شيئاً شيئاً على موجب المساق».

فلما كن علم المعاني عنده قائماً على اتّسع حواصن تراكيب الكلام في الإفادة وما يتّصل بها من الاستحسان وغيره. إلخ» (الستكاكي، المفتاح، ص 161) وكانت التراكيب متشعبة، طفق الستكاكي يبحث عن وسيلة لسطها

وهذا المصطلق الذي تصوّره الستكاكي مطلق منهجي يقوم على الإقرار بالتمييز بين الظاهرة في الواقع وما تتسم به من فوصى وبين المعالجة العلمية لتلك الظاهرة بمقولتها. فاعتمد في ذلك على مفهوم، كما ذكر، اعتياري لا حقيقي يصرص "سابقاً" ولاحقاً يصرّع عنه (أي مفهوم المرع) يحمل على الأصل.

ومعاد هذا التمثلي المنهجي أنه يفرص وجود تراكيب أصون وأخرى مروع ترتد إليها، وما هذه التراكيب الأصول إلا اعتبارات نظرية للسيطرة على الظواهر وتنظيمها وقد بيّن مجدي بن صوف (بن صوف، 2006) أن الستكاكي اعتمد الأسلوب نفسه في معالجة الظواهر الضرفية والظواهر التحوية. وساء عليه جعل الحبر والطلب أصليين سابقين في الاعتبار وسمّاهما «فانويين»

والطريف في تصوّر الستكاكي أمران أحدهما رفضه لحدّ الحر اعتماداً على مفهوم الصدق والكذب لدى الماطقة. وهو رفض ساء على فكرة ما قبل نظرية معادها "كن أحد من العقلاء ممن لا يدرس لحدود والرّسوم بل لصغار الذي لهم أدنى تمييز يعرفون الصادق والكاذب" (الستكاكي، ص 164). والثاني أن هذا

العهم للحبر مرتبط بما استقرّ قبل السّكاكي من أنّ "تصوّر ماهيّة القلب حاصل لكلّ العقلاء على سبيل الاصطرار فإنّ من لم يمارس شيئاً من الصّنائع العلميّة ولم يعرف الحدود والرّسوم قد يأمر ويهمل ويدرك تفرقه بديهية بين طلب الفعل وطلب الترك وبسببهما وبين المفهوم من الحبر" على حدّ تعبير الرّازي (المحصول، ج1، ص 167) فكانه حمل ماهيّة الخير على ماهيّة القلب ليعتبرهما من المفاهيم الأوليّة التي لا تعرّف كما ذهب إلى ذلك بن صوف (2006، ص 223).

ولكنّ الإشكال يرتبط بالتساؤل التّالي: لماذا كان لسّكاكي يبحث عن أصلين للتراكيب "المتشعبة" وما حقيقة الحبر والقلب؟

يقول في تعريف الحبر: «وإد قد عرفت أنّ الحبر يرجع إلى الحكم بمفهوم لمفهوم وهو الذي سميّه الإسناد الحبريّ كقولنا شيء ثبت شيء ليس ثباتاً قامت في لأوّل تحكّم بالثبوت للشيء وفي الثّاني باللاتبوت للشيء إلح» (السّكاكي، ص 167) ويقول في تعريف القلب: «( ) في لقلب ( ) كلّ واحد يمتنّى ويستهم ويأمر ويهمل ويسادي ويوجد كلّ من ذلك في موضع نفسه عن علم وكلّ واحد من ذلك طلب مخصوص والعلم بالقلب المحصوص مسبوق بالعلم بنفس القلب» (السّكاكي، ص 165).

فالبيّن من تعريف الحبر أنّه يوافق الحكم (نفساً وإثباتاً) المتسلّط على الإسناد باعتباره مادّة الكلام المعمد والحكم كما ذكر عبد القاهر الجرجانيّ معي يشته المتكلّم في نفسه (الدّلائل، ص 528).

ومن البيّن أيضاً من تعريف القلب أنّه يوجد في 'موضع نفس' المتكلّم بعبارة السّكاكي.

وهذا ما سنّوع لصاحب "المفتاح" أنّ يتحدث عن "قانون الحبر" و"قانون القلب" فهما من الماهيّة «القائمة بنفس المتكلّم تجري مجرى علمه وقدرته» كما قال الرّازي (المحصول، ج1، ص 167) وهي أيضاً "لا تختلف باختلاف النواحي والأمم".

لذلك فليس الحبر هو الضّيع اللفظيّة المحصّصة له ولذلك أيضاً كان السّكاكي يذكر "القلب لمخصوص" تميّزاً أو استهماً أو أمراً إلح ثم يبرر الضّيع اللفظيّة التي يتحقّق بها من الحروف كبيت والهمزة وهل وأسماء الاستفهام ولا م الأمر إلح

ومعنى هذا أن المدخل إلى ضبط التراكم المتشعبة كان مدخلاً دلالياً لا تركيبياً مداره على ما كان يسمى في القديم "بالمعنى القليلي".

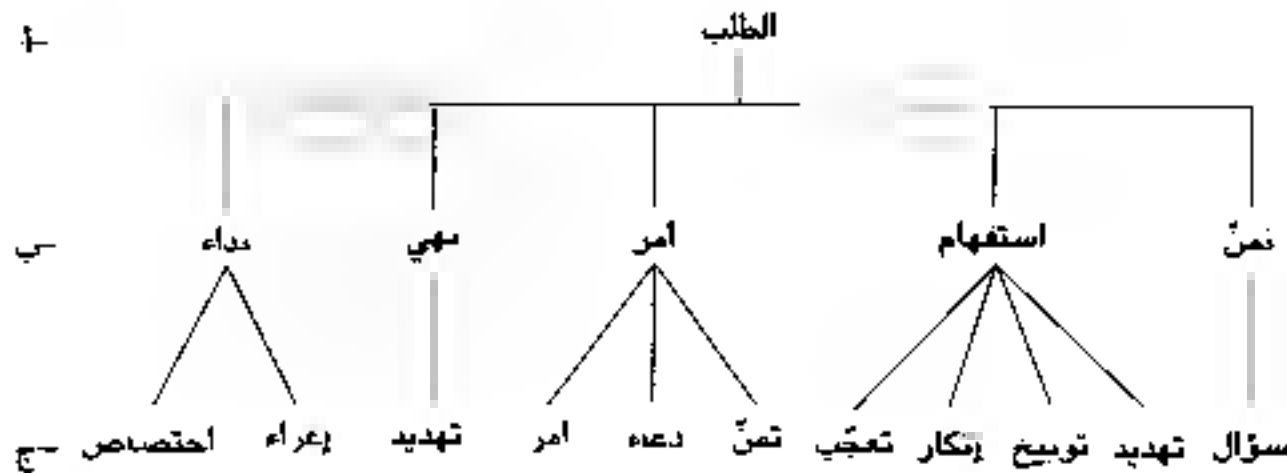
وهنا نطرح تساؤلاً سحيب عنه في موضع لاحق: أيدل الخبر والإنشاء على الكلام المتصف بالخبيرة والإشائية؟ أم على الألفاظ المحققة بدلالة الإشائية أو الخبيرة؟ أم على "المعاني القليلة"؟ أم على عملية تكوير الكلام الإشائي أو الخبيري؟

ويهمنا أن نعرف من جهة أخرى ما قصده السكاكي بحمل ما عدا الأصل "على موجب المساق" على حد تعبيره.

إذ كان الأصل أصيب هما الخبر والطلب من التأويل الذي حمل بمقتضاه من صوف (2006، ص 217) عبارة السكاكي على أن المقصود بها حروح الطلب إلى الخبر وعكسه تأويل يحتاج إلى تدقيقات

فأصية الطلب تقتضي حمل صروب الطلب المخصوصة (وهي خمسة عند السكاكي) على ذلك الأصل ثم حمل ما يحرج إليه كل طلب مخصص من دلالات سياقية على ذلك الأصل المخصوص. فيكون لنا شكل شبه بهذا الذي استخرجاه من نص السكاكي (المفتاح، ص 304-306)

(1)



رسم 1: العلاقات الاشتقاقية في الطلب

فما يوجد في المستوى (ج) فرع لأصل هو صروب القلب المخصوص  
الموجود في المستوى (ب) وتصبح هذه الصروب بدورها فروعاً لأصل هو "نفس  
القلب".

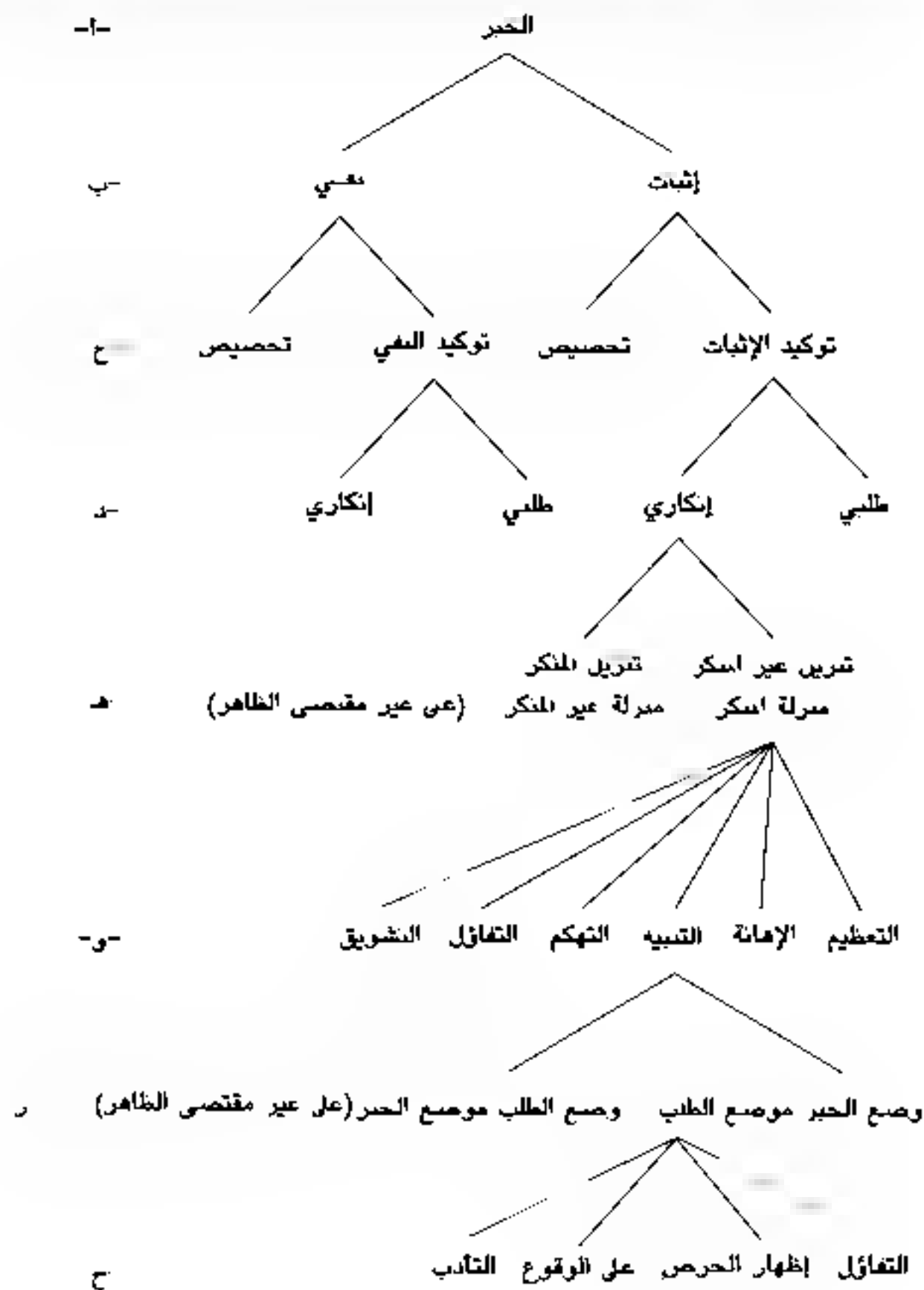
وبنفس السكاكي واضح جداً في بيان هذه العلاقات الاشتقاقية بين  
المستويين (أ) و(ب) أعلاه وهو اشتقاق يجعل الاستفهام مثلاً صورة مخصصة  
من القلب الذي يستدعي مطلوباً غير حاصل وقت القلب ووجه الاشتقاق  
المخصص للاستفهام أنه طلب حصول في الذهن يقتضي أن المطلوب، عند  
إلقاء الاستفهام، غير حاصل في ذهن المستفهم.

ولكن الاستفهام نفسه (أي المستوى ب) يسمح بصروب من الاشتقاق  
أساسها أن الصيغة اللفظية لا توافق الدلالة المقولية والذهنية ليقول الاستفهامي  
المخصص مقامياً. فإذا استفهمت عما هو حاصل أمامك وكذاك وقع المشاهدة  
والحال طلب انتقائه في ذهنك كن لائداً، لتعديل العلاقة بين البنية اللفظية  
ووظيفتها الاستعمالية، من توجيه الاستفهام وجهة أخرى كالإنكار مثلاً أو التوبيخ  
في قولك "أفعل هذا؟"

ومنه إذا وُجهت لمن هو أمامك استفهاماً من قبيل "أما ذهبت بعد؟" لم  
يكن في قولك ما يحتاج إلى طلب حصول في الذهن، فهو حاصل مشاهدة وعبارة  
في مقام التحاطب، فلا بد كذلك من توجيه الاستفهام وجهة التحصيل مثلاً أو  
اللوم أو التعجب.

وهذه عند صروب من التعامل بين المقولات المكونة للأعمال الدعوية  
تؤسس لاشتقاق بعضها من بعض كما سيأتي في فصول أخرى (راجع الفصل 9  
المخصص لحركة الأعمال الدعوية في القلب)

وعلى هذا الذي قلنا قياس الخبر وإن كان أعقد تمثيلاً (السكاكي،  
المفتاح، ص 170-175 وص 323-328)



رسم 2 العلاقات الاشتقاقية في الحبر

تقوم الصّلات الاشتقاقية بين المستويين (أ) و(ب) في الرّسم (2) أعلاه على التقسيم المعروف للكلام الحبري إلى ابتدائي وطيبي وإنكاري وأساسها ما يكون في عموم الحكم سلباً وإيجاباً، في مرجع الدلالة الحبرية نفسها، من احتمالات الوسم على سبيل الإثبات (أي الحكم بثبوت العلاقة بين المفهومين في الحبر) أو على سبيل النفي (أي الحكم بعدم ثبوت العلاقة بين المفهومين في الحبر).

وتقوم العلاقة الاشتقاقية بين (ب) و(ج) و(د) على أساس التّصورات التي يسببها المتكلّم عن نفسه وعن محاطه من جهة اعتقادات كلّ منهما وحالته الذهنية حلولاً من المحتوى الحبري أو حيرة أو إنكاراً وقد أصف إلى التّوكيد في المحتوى (ج) التّحصيل لأنّ يسببها تعاملاً قوياً يجعل القول المؤكّد مصداً، في بعض المقامات، لتخصيص خصوصاً عند تقديم بعض مكوّنات الجملة وتأخير بعضها الآخر أو عند التعريف والتّكثير وهي حالات تتردّد بين قصد التّحصيل وقصد التّوكيد.

ويكون النفس في استعمال القول الحبري عند إيجاد علاقات سابقة بين المستويين (د) و(هـ) وقد سمى لستّاكي، ومن بعده البلاغيون، هذا المستوى بـ"حرج الكلام على غير مقتضى الظاهر" وهو مستوى ثريّ حدّاً من صورته البسيطة الأساسية تتركب من المكر مرله غير المكر لعرض ما أو عكسه أي تتركب من المكر مرله المكر وفي ذلك تعليق لأغراض معنوية لطيفة من قبيل التّجهيل أو التّسيه أو التّهكم أو التّداول (وهي العلاقات القائمة بين (هـ) و(و)).

وتقوم أيضاً بين المستوى (ج) والمستوى (ر) علاقة شبيهة بما رأينا بين (هـ) و(و) وأساسها تعامل بين القول الحبري والدلالة الظلمية أو القول الظلمي والدلالة الحبرية وهو تعامل تقصده دقتق من المعنى تدرك في مساقها ومقامها.

ويعود بعدد المستويات في الرّسم 2 مقارنة بالرّسم 1 إلى ثراء الحبر وكونه 'الأصل في التركيب' ( ) لكثرة وقلة ما سواء بالنسبة إليه بشهادة الاستقراء وتتركب الأكثر من المكر بحكم العرف' (الستّاكي، المفتاح، ص 141)

وتشتعل في التّعبير السّابق الآلية نفسها التي ذكرناها بحيث يكون لثالي فرعاً للسّابق ويصبح السّابق فرعاً لمن هو أعلى منه في الرّسم إلى أن يصل إلى الأصل الذي هو الحبر.

ولكن ما يحتاج حقاً إلى تفكير هو العلاقة بين الأصلين في حدّ ذاتهما. فلئن كنّا نرى القسمة بالمعنى الذي حلّته وجهة فإنّ الصلة بين الحر والقلب أعمق في ما نقدر من مجرد وضع القلب موضع الحر ووضع الحر موضع القلب. فتقدرون أنّ رغبة الجرجانيّ عن هذا التقسيم لم تكن من باب الاعتباط ولا بدّ من هذه الناحية أنّ بقيم بمطلق الرّبح والحسارة ما استلزمه الاعتماد على ثنائية الحر والقلب (أو الإنشاء).

#### 4. مراجعة التقابل بين الخبر والإنشاء

رأينا في الفقرة الثّانية أنّ أوستين، عند سائته لنظريته في الإنشاء، انطلق من إخراج ضرب من الأقوال الحصرية من الحر نفسه بموجب استحالة الحكم عليه بالصدق والكذب فأوجد بذلك القسمة إلى وصفي وإنشائيّ.

والمعارفة أنّ البلاغة العربيّة، في مشروعها الأصليّ مع الجرجانيّ، لم تقسم الكلام هذه القسمة ولكنها أوجدتها مع السّكاكي لمقتضيات الضبط والمعالجة المنظّمة

ويسدو أنّ التّصوّر المطلق للحر كان مؤثراً في الحاليتين. فمع أوستين لم يكن من اليسير تجاهل القول الوصفيّ بما أنّه انطلق، بوجه من الوجوه، من نقد التّصوّر المطلق ليرز أنّ الأقوال الحصرية نفسها ليست على الدّرجة التي توقّعها الماطقة من "الضّوء" في تمثيل حالة الأشياء في الكون لذلك لم يكن عرياً أنّ يحرح من الحر نفسه ما ينقص "الوهم الوصفيّ" فيه. وهذا من الأسباب التي جعلت لمقترحات أوستين قيمة كبرى و متدادات في المعالجة الدّلالية للقول في الدّراسات الفلسفيّة والنّسائيّة الحديثة

أمّ السّكاكي فلم يكن يوسع أنّ يتجاهل مفهوم الماطقة للحر خصوصاً أنّ المنطق مثل في المنظومة المعرفيّة القديمة الموال الذي يسعى أنّ تُسّى عليه العلوم إذا أردت أنّ توفر لنفسها شروط قيمها عموماً. غير أنّ أخذه بمفهوم الحر لم يمهّد من بقده ونوحيه ووجهه بحويّة سواء بيد تهافت تعريف الحر بناء على الصدق والكذب أو تفصيله من جهة مكوّناته الحويّة لا القصويّة

والذي يودّ إبراره في هذه الفقرة إنّما هو مراجعة أوستين للمقاس بين

الوصفي والإنشائي من جهة والجانب القلق من تقسيم الشكاكي للكلام إلى حر وطلب

وترتبط مراجعة "الوصفي" عند أوستين باكتشافه لمفهوم "العمل في القول" أي الدلالة الإنشائية الأساسية التي يحمل عليها القول، بما أن كل قول يتحقق فيه عمل قولي يجعله مكتملاً لفظاً ومعنى، وعمل في القول يمثل قصد المتكلم منه، وعمل تأثير بالقول هو عبارة عن الشعات الذهنية والعملية للقول (راجع المبحوث، 2008، الفصل الأول، فقرة 5).

وهذا الفهم للقول سطبق على الإثبات والنفي، أي على ما يكون الخبر من أعمال لعوية فلا فرق حيث بين جملة يتصدرها الفعل الإنشائي الدال على الأمر (امر) أو التصح (أصح) أو التمني (أتمنى) أو الإثبات (أثبت) أو النفي (أنفي) أو التوكيد (أؤكد).

ولا شك أن مثل هذا التوحيد للقول الوصفي والإنشائي على أساس تحقق العمل في القول يمثل خطوة مهمة في تجاوز الفهم المسطقي للخبر إذ هو يعني عند أوستين (Austin، 1962، ص 134-135) أن الخبر شأنه شأن الإنشاء يحصص لمقاييس التوفيق وعدم التوفيق بحسب توفر شروط النجاح على نحو يجعله قابلاً لأن يصاب بما يصيب أي عمل لعوي من صروب الإخفاق والفساد. وهو جانب مهم يبرر أن شروط الصدق في حد ذاتها ليست بالساطعة التي يوهم بها لتصوّر المسطقي لذلك قل أوستين (Austin، 1962، ص 144) «إن صدق لإثبات أو كذبه لا يتوقف على دلالة الكلمات فحسب بل على تحديد أي لأعمال نحر في أي طرف».

ومن ثم يكون مسار التحليل الذي قدّمه أوستين قد قام على تمييز بين الوصفي الذي يطبق عليه مفهوم الصدق والإنشائي الذي تنطبق عليه شروط النجاح ثم انتقل من هذا التمييز إلى تميط لصروب القول على أساس وجود قوة في القول، مهم كان وصفيًا أو إنشائيًا، نجعله قابلاً مبدئيًا من جهة للتصديق والتكذيب، وحاصصًا من جهة أخرى لشروط التوفيق والنجاح (راجع الفصل 4 المحصص لشروط صدق الأعمال اللعوية).

ورغم اختلاف المسار من الجرجاني إلى الشكاكي، على اعتبار الانطلاق



من اعدام التصنيف الثنائي والوصول إلى ثنائية الحر والقلب، فإن بعض الملاحظات والإشكالات تستدعي شيئاً من التمكير.

فمنّا يلاحظ في نهاية باب الإنشاء، مع القروي في فشرأحه، تسه المصنفين إلى أن الظواهر المعبوة التي عولجت في أحوال الإسناد والمسند إليه والمسند ومتعلقات العمل والفصل (أي عند دراسة الحر) مشتركة بين الحر والإنشاء (راجع شروح التلخيص، ج 2، ص 340-341)

ومعاد هذه الإشارة أن القول الإنشائي قد يجيء مؤكداً بحسب المقام وقد يكون فيه تقسيم وتأخير وقد يكون المسند فيه مكرراً أو معروفاً وقد يقيد الإسناد فيه بمفعول أو شرط وقد يصيب أحد مكوناته حذف وغير ذلك من صور الكلام

ولئن كانت مثل هذه الملاحظة تستدعي تحديلاً معمقاً للعرض من التوكيد مثلاً في الإنشاء وتفصيلاً لمقتضيات الأحوال فيه ومقارنته بأعراس التوكيد في الخبر، فإن الثابت أنه يدل على وحدة ساء القول سواء أكان خبرياً أم إنشائياً

ولهذا السبب فإن اسناد المصنوع المحضصة للإنشاء على تحديد دلالة كل "طلب مخصوص" ثم وسمي اللفظي ثم ما يحرج إليه من معان في السياق يخفي حقيقة المادة التحويلية التي تسلط عليها القوة الإنشائية المدروسة استهماً أو نمياً أو أمراً أو بهياً أو نداءً.

فمن السبهي أن فائدة القول الإنشائي لا تكون إلا إذا توقرت بنية الإسناد وتشكلت هيئته بحسب نوعي معاني التحو في معاني الكلام. ولعل هذه الوحدة في نكوة الدلالة بالنظم هي التي جعلت الجرحاني يرى أن ساء الإنشائي والتفي والاستفهام واحد يقول عبد القاهر الجرحاني (الدلائل، ص 128) «وإلا أن الذي نادى لك في الاستفهام والتفي من المعنى في لتقديم قائم مثله في الحر المشتب، ويصيف بعد تحديلات أخرى قائلاً (الدلائل، ص 140) «وأعلم أن معك دستوراً لك فيه إن تأملت على كل سواء وهو أنه لا يجوز أن يكون لنظم الكلام وترتيب أجزائه في الاستفهام معنى لا يكون له ذلك المعنى في خبر وذاك أن الاستفهام استخبار والاستحبار هو طلب من المحاطب أن يحبرك».

وعلى الاستعهام بقيّة الأعمال القلبيّة وعلى التقديم والتأخير بقيّة المعايير التحويليّة

والحقّ أنّ هذه الوحدة في ساء الكلام نجد لها بطير فيما اقترحه سيرل من سوال لدراسة بنية القول المعنويّة. فقد ذهب إلى أنّ الأقوال تقوم على مكوّنين دلاليّين أساسيّين هما القوّة والقصيّة ولكلّ منهما، في الأعلب الأعمّ، مؤشر عليهما هما مؤشر قوّة القول ومؤشر المحتوى القضويّ على صورته تجعل القوى المحتملة قابلة للتسلّط ناعاً على محتوى قصويّ واحد والقوّة الواحدة قابلة لأنّ تسلّط على محتويات قصويّة محتملة وهذا ما عبّر عنه في السؤال ق (ص) (راجع المسحوت، 2008، الفصل الثّاني)

ولئن كان هذا التّوحيد معقولاً ومقبولاً عندنا وكان يدكّرنا بالشّاهد الذي أوردناه أعلاه للجرجانيّ فإنّ بين التّصوّرين فرقاً مهمّاً فسيرر بحديثه عن القصيّة وما تحتوي عليه من عمليّين قصويّين هما الإحالة والحمل طليّاً وفيّاً إلى حدّ كبير لتّصوّرات المنطقيّة (راجع الفصل 1 المحضّر لعمل القوليّ) في حين أنّ مقترح الجرجانيّ أعلّق بحصائص بناء الكلام نحويّاً بما أنّه انطلق من فهم للقول أنّسه النّحاة قبله وشارك بدوره في صياغته ويرر هذا الجانب المميّز في اعتبار النّحاء الحروف المعيرة لمعنى الجملة مؤشّرات على القوى الإنشائيّة تدخل على الكلام بعد أنّ عمل بعضه في بعض حسب عبارة سيبويه (راجع الفصل 2 لمحضّص لعمل في القول) والحاصل من انعقاد التّركيب لا يعدل بالضرورة القصيّة حتى وإنّ قرّنا بين الحمل والإسناد من جهة وبين الإحالة على موضوع والمسند إليه من جهة ثانية.

وإذا عدنا إلى ما دفع السّكاكيّ إلى إيجاد القسمة بين حبر وطلب وهو لحرص على صبط المسشّر وجدد أنّ ما آتاه من صبيح جعلنا أمام دائرتين مختلفتين إحداهما للحبر وأخرى للطلب، فحسبنا وحدة الموازن المفسّر لتكوّن لأعمال المختلفة المدرجة ضمن الدّائرتين. والأهمّ من ذلك أنّها قسمه رمتحت بصورة غير مباشرة فكرة التصديق والتّكذيب في الحبر وانعدامه في الإنشاء، وهو على ما شاع، لا يقبل التصديق والتّكذيب فكأنّ ما نشره مشروع الجرجانيّ من تصوّر معابر تماماً بمعالجة الكلام عموماً والحبر خصوصاً لم يستطع التّحلّص تماماً من الإرث المنطقيّ

لذلك فمن نحتاج إلى تصوّر يدعم توحيد النظرة إلى الخبر والإنشاء ويرسّخ الأسس التحوية لمعالجة الأعمال اللغوية.

### 5. في أنّ الخبر والإنشاء فعّالان للمتكلّم

إنّ المميّز بين صمّي الكلام، على ما ساد واستحكم، إنّما هو إمكان المطابقة وعدم إمكانها على اعتبار أنّ للخبر خارجاً ولا خارج للإنشاء وليس قصدنا في هذا الموضع أنّ ندرس مفهوم المطابقة ولا علاقة للكلام بالخارج (راجع الفصل 4، المخصص لشروط صق الأعمال اللغوية) ولكنّا نبتّه إلى أمر لغويّ له انعكاس على تصوّرنا للعلاقة بين الخبر والإنشاء.

فقد نتها كثير من النحاة (الأسترايادي، شرح الكافية، ح 4، ص 144) والبلاغيين (التقاراني، المختصر، ح 2، ص 235) إلى أنّ الخبر يستعمل، من جهة أولى، بمعنى المخبر به شأنه شأن القول الذي قد يفيد المقول وهو ما سميّه المعنى الاسميّ للخبر، ويستعمل، من جهة ثانية، بمعنى الحدثيّ ليبدّل على الإخبار والإخبار فعل المتكلّم المتمثّل في إلقاء الكلام المتضمّن للخبر

ويجد في عبارة الإنشاء المعيين. إذ تدلّ على معنى اسميّ هو الكلام الذي لا يحتمل التصديق والتكذيب وعلى معنى حدثيّ هو فعل إلقاء الكلام الذي يتضمّن تميّاً أو استعهاً أو أمراً إلخ.

وتستدعي هذه المسألة اللغوية ضرورياً من التمييز مهمة نذكر منها

(أ) الإخبار والإنشاء عمليّتان تقومان على إلقاء تراكيب مخصوصة سميّ أقوالاً خبرية أو إنشائية،

(ب) الأحوال الذهنيّة التي تعترعها التراكيب المخصوصة من قبيل طلب المهم أي الاستعهاً أو طلب ترك الفعل أو إيقافه في التهيّ والأمر أو الاعتقاد في وقوع التّسة في الإثبات،

(ج) الضيغ اللغويّة الدّالة على هذا العمل أو ذاك خبراً أو إنشاء من قبيل لام الأمر وصيغة فعل الأمر واسم لمعلّ لذلّ على الأمر للتّمييز عن لحالة الذهنيّة المتمثّلة في طلب إيقاف العمل.

إنَّ التَّراطُفَ بين الوجود الثلاثة المذكورة قائم لا محالة لأنَّ إنشاء التَّمَنِّي مثلاً فعل من المتكَلَّم يُوجَدُ به الكلام الذي فيه لفظ التَّمَنِّي وهذا اللفظ "ليت" يعبر عن الحالة الذهنية التي هي طلب حصول الشيء على سبيل المحبة لذلك اعتبرت "ليت" منصَّمة لمعنى "أتمنى". يقول ابن يعقوب المعري (مواهب الفتح، ج 2، ص 237) «إنَّ لفظ ليت موضوع لأجل أن يوجد أي يلقي له الكلام الإنشائي فتكون للعلَّة العائِية صَحَّ ذلك في إرادة نفس الكلام المدقَّى فيكون التقدير أنَّ اللفظ الموضوع للكلام الإنشائي على وجه التَّمَنِّي بمعنى أنَّه وضع لأجل تحقيقه وثبته هو لفظ ليت ولأولى أن يراد به المعنى القبي المتعقِّ بالتَّسَّة التي إذا ذكر معهم اللفظ المشعر بذلك المعنى صارت التَّسَّة إنشاءً».

والإشكال كما نفهمه عائد إلى أنَّ فعل المتكَلَّم، إنشاء أو إحباراً، هو الذي يربط بين الحالة الذهنية واللفظ المعبر عنها فمثل كان الحرف "ليت" موضوعاً للدلالة على الحالة الذهنية "أتمنى" فقد يكون إلقاء التركيب المبدوء "ليت" دالاً على حالة طلب حصول ما يَحْتَـ ولكن قد يدل على شيء آخر في مقام إلقائه كالترجيُّ المُمكن بذل التَّمَنِّي الذي لا يشترط فيه إمكان التَّمَنِّي أو يلقي للعرض أو الالتماس وكلاهما ممكن. غير أنَّه لا مانع من أن يُعبَّر عن الحالة الذهنية "أتمنى" بصيغ لفظية أخرى مثل أَلْفَاظ الاستعْهَام

لذلك فإنَّ التَّمييز بين فعل المتكَلَّم والحالة الذهنية والصيغ اللفظية تمييز مهم في بيان تكون الأعمال اللغوية ومهم بالخصوص في إبراز حركيتها وصروب التعامل بينها ولا نفهم، في تفسيرنا دون التعويل على هذا التمييز كيف تتحقق مقصد المتكَلَّم من شيء، لأقوال حين يتلاعب بالعلاقة الوضعية بين صيغ الألفاظ والأحوال الذهنية المعبر عنها ليؤدِّد الأعمال القولية المحددة مقالياً ومقامياً والأعمال اللغوية غير المباشرة.

ومن فوائد هذا التمييز أنَّه يمكن من الجمع بين شيئين يبدوان متضادين أسطوق من المعاني نحو الألفاظ الدالة عليها أم العكس؟ والظاهر أنَّ نظرية الأعمال اللغوية اختار المعنى المقصود مطلقاً فأخففت في بيان أسسه التحوُّلة وبركت حل التأويل، تأويل لدلالات المقصودة بالتراكيب، على العارِب والظاهر أيضاً أنَّ البلاغة العربية، إذا اعتبرت علم المعاني دراسة لأحوال اللفظ

العربي التي بها يطابق مقتضى الحال، قد أعفدت أن قواعدها قد تكون كلية رغم استشعار بعض البلاغيين لذلك يقول الدسوقي (الحاشية، ح 1، ص 159) «إن مقصود مدون هذا الفن [أي علم المعاني] إنما هو معرفة أسرار القرآن وهو عربي وكون الصبغة وصفت لذلك لا يباقي جريانها في كل لغة» ويقول المعري (مواهب الفتح، ح 1، ص 159) «لا يقال علم المعاني يعرف به أيضاً أحوال المعنى ( ) لأن المرجع في ذلك إنما هو إلى اللفظ وقوله [أي صاحب التلخيص] العربي ليخرج غيره فإنه إنما يتكلم في قواعد اللغة العربية وإن كانت هذه المعاني يمكن تنزيلها في كل لغة على قواعد تلك اللغة».

ولا يحصى ما وراء هذين الاختيارين من تأثير واضح لمسار التفكير المنطقي الناطق في أحوال المعنى بالنسبة إلى أوستين ومن طور نظريته ولمسار التفكير التحويي، الساحت في اللغة باعتبارها صناعة لفظية بالنسبة إلى الأتجاه البلاغي الذي احتفظه الجرجاني

وإذا صبح تمييزاً بين الإحار والخبر من جهة وبين عمل المتكلم للحبر والحالة الذهنية واللفظ المعترعها فإن له انعكاساً خطيراً على مفهوم الحبر بالمعنى الاسمي والحدثي جميعاً

وفكرتنا التي نصح بها مصادرها أن "الإحار إنشاء أيضاً" ونستدل عليها انطلاقاً من تحليل البلاغيين لما سمي "معارقة المنافق" انطلاقاً من الآية 16، سورة المائدة ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُتَقِفُونَ قَالُوا شَهِدْ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُتَقِفِينَ لَكَاذِبُونَ﴾

ووجه المعارضة أن مضمون الخبر مطابق للواقع ووصف المنافقين بالكذب يعود إلى أن هذا المضمون غير مطابق لما في اعتقادهم.

وترك جانباً مشكلة المطابقة فهي للاعتقاد أم للحرح الواقعي أم لكليهما ليركز النظر على وجه التكيب ومرحمة.

وترك أيضاً تفاصيل المسألة ووقائعها فقد حللها الشراح تحاليل بدیعة (شروح التلخيص، ح 1، ص 178-180) ويكتفي بأمر واحد منها

فمن البين أن مضمون الحبر إذا كان مطابقاً للواقع وغير مطابق للاعتقاد لا

معني أنه كاذب بالضرورة ثم إن الصدق ليس مطابقة الاعتقاد بحسب لأن المتكلم قد يعتقد ويحطئ ولا يمكن الجرم كذلك بأن الكاذب هو الذي يعرف ما يطابق الواقع ولكنه يقول خلافه أو يقول خلاف ما يعتقد، لتتوسع الاحتمالات هنا

ولكن من البين، كذلك، أن الآية تقوم على شهادة المصنفين. والشهادة تقتضي معرفة الشاهد بما يشهد به فإذا عبر عنها باللفظ يقتضي ذلك منه أنه يعتقد في مضمون شهادته فيهم السامع أن الإخبار بالشهادة يقتضي الاعتقاد بها وهو يقتضي كذلك وقوعها. والحلل في شهادة المصنفين ليس واقعاً في اقتضاء الوقوع وإنما هو واقع في فعل الإخبار والرباط بين الحالة الذهنية الاعتقادية واللفظ المحرر به

وإذا سلمنا بهذا الوصف فإن التأكيد تشكيك في فعل الإخبار لا في الخبر وحين ندقق أكثر فإن وجه التشكيك في فعل الإخبار إنما يعود إلى أهلية المحرر في أن يصدر عنه ذلك الخبر كالتشكيك في أهلية الجدي في أن يأمر جبراً أو أهلية إنسان عادي في أن يكتب وصفة دواء لمريض حتى وإن كان محتوى الوصفة يمثل علاجاً مناسباً للمرض المشخص

وبهذا المعنى يمكن أن نوافق بين "صدق" الخبر في اعتقاد لمسلمين وما يستشعر من كذب فيه لصدوره عن المصنفين الذين لا يعتقدون فيه

والقريب أن هذا الضرب من صروب الفساد التي نظراً على الخبر لا يمكن الاحتكام فيها إلى الصدق والكذب بل إلى ما أسماه أوستين شروط نجاح العمل اللغوي. فإذا صح هذا كان الخبر المذكور في الآية صادقاً ولكن الإخبار محقق أو فاسد وكلاهما من مستوى مختلف. والسبب في ذلك بسيط يعود إلى أنك لا تستطيع أن تكذب أو تصدق الإخبار أو الإنشاء باعتبارهما من أفعال المتكلم التي توجد بمجرد إنجاز القول. فمثلاً كان الإنشاء «إيجاد معنى بلفظ يقدره في الوجود»، (الدسوقي، الحاشية، ج1، ص164) كان الخبر «يقاع حكم بلفظ يقاربه على ما قال الإيجي في الفوائد الغيائية (ص111): «مرجع الخبرية إلى حكم يوقع نحو "هو قائم" وبين الإيجاد والإيقاع ضرب من الترادف أسسه دلالة المحلية في الصيغة بحيث يجعل المتكلم المعنى "موجوداً" واقعاً».

وعلى هذا فإن مفهومنا للإنشاء يتعد عن القسمة التي تميزه عن الخبر على

أساس التصديق والتكذيب لجعله شاملاً لإلقاء التراكيب مهما كانت الحالة الذهنية المعبر عنها بلفظ حريّ أو إنشائي: فالإنشاء إيجاد المتكلم للمعنى سواء أكان حريّاً أو طليّاً

## 6. الخاتمة

عملنا في هذا الفصل على نقد قسمة الأقوال عند أوستين، في بداية محاضراته، إلى وصفي وإنشائي مبرزين أنها كانت تعريفاً داخل الحر وليست مقابلة بين الإنشاء والحر على عكس ما تُوهم به هذه الثنائية إذا قرأنا بينها وبين ثنائية الحر والإنشاء في النظرية البلاغية العربية. ومرّد ذلك في تقديرنا إلى أنّ الإنشاء الذي تحدّث عنه أوستين كان من باب الإنشاء الإيقاعي الذي عُثم على جميع أصرب الكلام حين نحلّي عنه أوستين ليركّز على مفهوم العمل في القول.

ونقدنا، من ناحية ثانية، قسمة البلاغيين العرب للكلام إلى حر وإنشاء (أو طلب) نقداً قصدياً منه إلى بيان أنّ هذه القسمة طارئة مع السكّاتي ولا أصل لها في تصوّر الجرجاني المؤتمس للبلاغة العربية التأميس التحويّ. وحاولنا أن نُرد أنّ السب الذي حدا بصاحب المفتاح إلى إيجاد هذا التقسيم إنّما هو بسوّه للظواهر على أساس الأصل والفرع متّحداً مهما اعتدريّن نظريتين للسيطرة على الظواهر وتنظيمها. لذلك فالحر والطلب عنده أصلاّن يسي عليهما الكلام ولكنه كان واعياً بالتعامل بينهما خصوصاً عند إخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر بحيث يوضع الحر موضع الطلب أحياناً ويوضع الطلب موضع الحر أحياناً أخرى.

وهذا ما قد يُوهم بأنّ بين الطلب والحر علاقة اشتقاقية يُمكن أن يكون الطلب بمقتضاها فرعاً لأصل هو الحر، وهو اتّجاه ممكن أن نجد له صوراً في بعض المقاربات اليوم على ما هو الشأن لدى سيرير وولس (Sperber & Wilson، 1996) في تمثيلهما القصويّ للأقوال بل إنّ بعض أوستين نفسه، تركيزه على التراكيب المدوّة بفعل إنشائي صريح أو مؤوّل، لا يُقصي إلا إلى مثل هذا التصرّ اختارياً إن لم يكن نظريّاً

غير أنّ اختيارنا كان أقرب إلى تصوّر الجرجاني في نظريته إلى الكلام

جميعاً على أساس أنه يُبنى، حراً وإنشاءً، بالنظم القائم على العمليات النوعية الدلالية الذاتية على الدقائق واللطائف المعبرة عن مقصد المتكلم

وليست هذه الوحدة إلا صورة عن وحدة عملية الإنشاء نفسه باعتباره فعلاً من أفعال المتكلم. فيرر بذلك توارٍ لافت للانتباه بين الإخبار والإنشاء من حيث دلالتهم المفهومية في أن واحد على معنى، الحاصل منهم أي القول لمُحِبِّهِم والفول الإنشائي (وهو المعنى الاسمي) وعلى معنى العمل الذي يعمده المتكلم أي إلقاء الكلام المتضمن للحر أو للإنشاء (وهو المعنى الحدثي) وكنّ ذلك في علاقة مع أحوال ذهنية يُعتر عنها تراكيب محصورة وبصيح لمعطية يوقع بها المتكلم الحبر والإنشاء فما الإنشاء هذا، بما تدلّ عليه من حبر وإنشاء بلاغيين، لا الرّبط بين الحالة الـذهنية والدلالة المقولية واللّفظ الدالّ عليهما أي التركيب النحوي

لذلك، لئن كان الإنشاء بالمعنى البلاغيّ إنشاءً يمثّل فعل المتكلم فإن الإخبار مثله وهما يتبرّزان في لمستوى نفسه أي إلقاء التركيب وإيجاد المتكلم للمعنى حراً وطلاً

وقد ندو المسألة، لمن يعرف دقائق تصوّرات النّحة والبلاغيين، سببها ولكننا كنّا في حاجة إلى التذكير بها على الصّورة التي قدّمناها لسببين على الأقلّ

أولهما استحكام القسمه في البلاغة المدرسية على صورة يعسر معها بيان ما تتضمّنه من مشاكل في تصوّر الأعمال اللّغوية والوقوف على العلاقات العميقة بينها والأعرب أن نظير هذه القسمه عند أوستين، أي الوصفيّ والإنشائيّ، مارال يُؤحد به في بعض الدّراسات رغم تحلّي صاحبه عنه بعد اكتشاف العمل في الفول.

ثانيهما أن وجود قنوين لمطلب والخبر، على حدّ تعبير السّكاكي، يجعلنا أمام دائرتين اثنتين لا تسمحان لما تتبنّ الأسس المعنوية الموحدة القائمة بينهما ولا احتمالات التّفاعل المُمكن بين مكونات هذه لدائرة أو تلك لذلك، فإنّ الوظيفة الأساسية لهذا الفصل هي التمهيد، بوجوه من الوجوه، لساء دائرة موحدة



تولد الأعمال اللغوية الأساسية حراً وطلباً على نحو يمكننا أولاً من توحيد النظر إليهما مقولياً وبيّسر لنا ثانياً تبيين العلاقات الممكنة بين الحبر والقلب عند احتساب دلالة ظواهر معروفة وإن لم تكن ذات تفسير موحد من قِبل علاقة الأمر بالاستمهام أو الحبر بالأمر أو التمتي بالرجاء أو الحبر بالدعاء أو الدعاء بالأمر إلح

لهذا، سحفظ على مفهوم القلب وعلى مفهوم الحبر ولكّ نجعل الإنشاء بالمعنى الحديثي الذي أبرّناه في هذا الفصل أصلاً واحداً مولداً لكليهما

## الباب الثّاني

### مقترحات لبناء دائرة الأعمال اللّغويّة



## الفصل السادس

### دائرة الأعمال اللغوية:

### الفرضية والقواعد والاشتغال

#### 1. المقدمة

يهدف هذا الفصل إلى تقديم جُمة من المبادئ التي تعتبرها أساسية في بيان تولّد الأعمال اللغوية تمهيداً للدراسة ما يكون بينها من تعامل اتصالاً ومصالاً

وهذه المبادئ هي عند خلاصة نظر نقديّ في ما اقترحت نظرية الأعمال اللغوية لدى أوستين (Austin، 1962، 1970) وسيرل (Searle، 1979، 1982) بالخصوص من تصنيف لقوى القول وتأمل في أسس تصنيف البلاغيّين العرب للكلام إلى خبر وطلب أو خبر وإشياء وما ولده بعض المحدثين استناداً إليها من استرسال دلاليّ يبيّن نماير الأعمال اللغوية وتماشها (ميلاد، 2001).

ولئن كنّا نفترض أنّ تصنيف البلاغيّين العرب معروف لذلك لن نتوقف عنده لا عرصاً ولا مقدماً (راجع في ذلك، ميلاد 2001، وبلحاج رحومة الشكيني، 2007) فإننا مستحذ مُقترحيّ أوستين وسيرل مسطفاً للنقاش حتى نمهد به للأسباب التي دعنا إلى بناء مُقترحا هذا.

وبدكر بأنّ تصنيف الأعمال اللغوية إلى أنواع كبرى كان مشروعاً قد توجّه به أوستين محاضراته في "كيف يصنع الأشياء بالكلمات؟" فاقترح، دون اقتناع قويّ

وبشيء من التردد تصنيفاً حماسياً سرعان ما بقده سيرل مبيّناً غموض مبادئه وصعف تناسبها وتداخل قوى القول والأفعال الإنشائية فيه .. إلخ ثم اقترح تصنيفاً جديداً حماسياً أيضاً للأعمال في القول

ويكاد هذا التصنيف أن يستقر في مختلف التصورات للأعمال اللغوية خصوصاً بعد سعي فندر فكن (Vanderveken، 1991 و 1992) إلى بناء ما سماه منطق القوى القولية

ولولا الاستثناء الذي تمثله نظرية المساسة (Sperber & Wilson، 1996)، على حد علمنا، لذهب إلى أن التصنيف الحماسي الذي اقترحه سيرل هو التصنيف الوحيد المعترف به في مختلف النظريات والمادح المتصلة بالأعمال اللغوية. ولا يعود السبب في ذلك إلى المنطلقات العرفانية، لنظرية المساسة التي احترلت عملياً الأعمال اللغوية في أصناف ثلاثة هي "القول إن" و "الأمر بـ" و "الاستحار عن" نازكة لآليات التأويل ومساراته الاستدلالية مهمة تحديد الدلالة المقصودة، فحين نجد بعض من درس الأعمال اللغوية عرفانياً في إطار ما سمي بالواقعية التجريبية يتبنى عملياً تصنيف سيرل للأعمال اللغوية مع إعادة صياغته على أساس مفهوم القرار (Marmandou، 2000، وراجع المسحوت، 2008).

ولذلك فإن تركيزنا على ما أصبح يسمى بالتصور الكلاسيكي للأعمال اللغوية، أي أوستين وسيرل، يمكّننا من التعرف على مجمل المشاكل التي تبدو لنا أساساً كافية لاستئناف النظر في مسألة تصنيف الأعمال اللغوية

## 2. التصنيف الكلاسيكي لقوى القول

ندكر بأن أوستين قدّم خمس مجموعات تمثل عبارته "عائلات من أعمال الحطاب مترابطة في ما بينها أحد بعضها برفاق بعض" (Austin، 1962، ص149، 1970، ص153) وأساس هذه العائلات هو قوى القول

ونذكر أيضاً بأن أوستين وضع هذه العائلات بديلاً من مشروع آخر كان يسوي إنجازاً في محاضراته وهو وضع قائمة في الأفعال الإنشائية الضريجه ثم سرعان ما تحلّى عن هذا العمل الشاق وليس بين المشروعين في ذهن أوستين من تناقص. فقد افترض أن القوى الإنشائية تعبر عنها الأفعال الإنشائية التي يمكن

أن تظهر في القول وإذا وضع قاموساً صغيراً يصط الأفعال الإنشائية يكون ألياً قد وضع قائمة في قوى القول.

وما يفسر به تمتك أوستين بالأفعال لإنشائية أمور كثيرة أبرزها أمران

(أ) إن دلالة الفعل الإنشائي الذي ينصتد القول أو يمكن أن يترحم إليه الإنشاء الأولي (أو الضممي) تعين القوة الإنشائية للقول وقوة القول عنده قائمة على موصلة تربط القول (أي بيته اللفظية لظاهرة) بالقوة الإنشائية (أي دلالة سواء كانت واضحة صريحة أم مصممة صميمة)

(ب) إن الظاهرة التي يطلق منها أوستين لاكتشاف ما أسمه بـ "Performative" (وترجمناه "إنشاء") عتمدت أمثلة لها شكل الخبر ولكنها تحدث عملاً في الكون أو هي جزء من هذا العمل. وهذه لأمثلة يحددها في العمل الواقع في صدرها دلالة العمل المتحقق

وبودها أن يوضح أمرين أساسيين أولهما أن الإنشاء الذي اكتشفه أوستين ونحتم في مجمل تصوّره للأعمال اللفوية يمثل صيغاً تعاقدية (صنع عقود) مشاكل قول المسمى في مؤسسة الفقه لزوجته "أنت طلق" وقول لسيد لعهده "أنت حر" وهذا يعني أن الإنشاء الذي اكتشفه أوستين هو صر مفا يعتر في التقاليد اللاعة العربية إنشاء غير ظلي وأسماء الأسترايدي "الإنشاء الإيقاعي" أي الإيجادي وهو معنى أسامي من معاني لفعل الإنكليزي "to perform"

وإذا صحت ملاحظتنا هذه صبح عندنا أن أوستين عتم مفهوم الإنشاء الإيقاعي على جميع أصرب الكلام خبراً وإنشاء برعيه. فما كان في النموذج للاعي العربي حالة من حالات الكلام أصبح أنموذجاً لكل كلام

ولم بعد من المعيد، بعد هذا، أن ندكر بأن الإنشاء لإيقاعي أخبار نقلت إلى معنى الإنشاء بتوفر شروط مقامية معينة كما يحلل ذلك في المنوال اللاعي العربي ولدى الأصوليين بالخصوص (راجع لفصل 10 المحضص بحركة لأعمال اللفوية في الخبر وراجع كذلك الططباتي، 1994)

وذي الأمرين أن العمل الإنشائي قد التجأ إليه أوستين وهو يبحث عن مقياس نحوي أو معجمي لتمييز الإنشاء من الخبر الذي يصف حالة الأشياء في

الكون وتولّى نفسه نقده وبيد ضعف ملاءمته للمعطيات الاختيارية فاكتفى بتأجده مجرد اختبار لمعرفة قوّة القول (راجع المسحوت، 2008). ولكن أبرد عيب في القول بالمعل الإنشائي والانطلاق منه لتحديد الأعمال اللغوية عموماً وقوى القول خصوصاً هو أنّ هذا الضرب من الأعمال لا يمكن ألياً من قراءة الجملة المصدرة بمعل إنشائي قراءة إنشائية بما أنّ الحكم بإنشائية القول لا يتأتى من دلالة المعل وحده بل من جملة من المعطيات المقامية. وهو ما يعني، عملياً واحتمالياً، أنّ الإنشاء في هذه الحالة مشتق من الخبر وليس قسماً له

وبالجمع بين هذين الاعتراضين الأساسيين الاعتراض على تعميم مفهوم الإنشاء الإيقاعي والاعتراض على الفعل الإنشائي واسماً لقوّة القول ودالاً على العمل اللغوي يبرر لنا أنّ مشروع أوستين، على وجهته، لا يمكنه إلا أن يكون واقعاً دون ما يقتضيه تصنيف الأعمال اللغوية أو القوى القولية وليس الإشكال، عندنا، كاماً في معايير التصنيف أو مدى إحكامه بل هو واقع في أنّه يطبق ممّا لا يسمح بإدراك الظاهرة المطلوب معالجتها والنسب في طّب سيطر إذ لست الأعمال الإنشائية دليلاً على قوى القول بما أنّها لا يمكن أن تكون واسماً للأعمال اللغوية.

ورأيّاً أنّ التلارم الذي افترضه أوستين بين تصنيف الأعمال الإنشائية وتصنيف قوى القول قام على التحكّم وضعف الدليل لذلك بكفي إبطال القول بالمعل الإنشائي حتى يبطل كلّ ما يلزم عنه ولكن لا شيء يدلّ على أنّ هذا الضعف الجذري غير متحكّم إلى الآن في مختلف المقترحات المقدمة داخل نظرية الأعمال اللغوية وإن تجلّى مع سيرل في صورة أخرى.

فمن أبرد ما مجده في النقاط التي نقد بها سيرل (Searle، 1979، 1982) أوستين مدّكر سبطين. تتصل الأولى بحلّط أوستين بين تصنيف قوى القول وتصنيف الأعمال الإنشائية. وتتصل الثانية بعباب أيّ معيار متأسق في التصنيف.

وبقطع النظر عن تفاصيل التصنيف الذي اقترحه سيرل والمعايير التي سعى إلى توصيحتها والنقد الذي يمكن أن يوجّه إليه فإننا نكتفي في هذه الفقرة بتوضيح جانب مهم من تصوّر سيرل للعلاقة بين قوى القول والأعمال الإنشائية ثمّ نعمل على إبراز شمول ما نقدنا به أوستين لجوهر عمل سيرل في تصنيف قوى القول.

فقد قدم تمييز سيرل بين قوّة القول والفعل الإنشائي على افتراض أن قوّة القول واقعة في مستوى مجرد يتجاوز اللغات في حين أن الأفعال الإنشائية تنصب بالألسنة المحصورة وهو تمييز مترتب عن أحده تمييز دو سوسير بين اللسان والكلام وهذا الموقف التطري الذي صدر عنه سيرل مهيد جداً في ساء نظرية الأعمال اللغوية ولكن ما لا يمكن الجرم به هو لتزام سيرل نفسه بما سلّم به نظرياً.

فمن افتراضات سيرل أن الأعمال اللغوية تقع في مستوى اللسان ولكن نجسده في الكلام لا يكون، لا بمؤشرين تتكوّن مهم بنية العمل اللغوي هما مؤشر قوّة القول ومؤشر القصية (Searle, 1969, ص 31, 1972, ص 68) ومؤشر قوى القول هو مختلف الطرق التي يوسم بها العمل كترتيب عناصر الجملة وتعيمها وسره وصيغ الفعل. إلخ ولكن أوضح ما توسم به قوّة القول هو الفعل الإنشائي سواء إذا ذكر أم إذا دلّ مقام الحطاب على قوّة القول ولم يرر وسم صريح وفي هذه الحالة الثابة يتدخل مبدأ الإبانة والتخصيص عنده (Searle, 1969, ص 19, 1972, ص 55) ومعاده "كلّ ما يمكن أن يقصد يمكن أن يقال" وهذا المبدأ لا يشتغل في الواقع إلا باعتبار الفعل الإنشائي مؤشراً على قوّة القول.

وعند هذا الحد يبرر سب الحلط الذي وقع فيه أومتين حسب سيرل ويبرر بالتخصيص أن سيرل لم يحرج، في حقيقة الأمر، عن إطار القول بالفعل الإنشائي. ول على هذه النقطة الثانية دليلان واصحاب

نجد الدليل الأول في كتاب الأعمال اللغوية (1969) حين بدأ سيرل يبحث في بنية العمل اللغوي وتكوّنه من قوّة قولية ومصنوع قصوي. فاتحد المثال "أعد بأن أزورك" مطلقاً يتر من خلاله أن واسم قوّة الوعد في هذه الجملة هو "أعد" والمؤشر على المحتوى القصوي هو صلة الموصول "أزورك".

أما الدليل الثاني فيستمدّه من الفصل المخصص لتصنيف قوى القول في كتاب "التعبير والمعنى" (1979). فبعد الجهد المعقّد الذي بذله في وضع معايير متساقطة لتصنيف قوى القول وتديقها بحده يُورد داخل كلّ صف من الأصناف الخمسة التي استقرّ عليها رأيه جملة من الأفعال الإنشائية تمثل مادح عن كلّ صنف.



وإذا صحت ملاحظتنا يكون سيرل قد أدخل من الشبّك ما أراد إخراجَه من الباب ونقصد الخلط بين الفعل الإنشائي وقُوّة القول وهذا ممّا عناه على أوستين ويتأكّد لهذا ذلك حين سطر في الأصناف التي أوجدها. فخصائص الحريّات عنده هي من خصائص الفعل "أثت" وخصائص التوجيهيّات هي من خصائص الفعل "أطلب" وخصائص الوعديّات هي من خصائص الفعل "أعد" وهكذا دواليك.

وواقعياً يبدو لنا أنّ ما فعله سيرل هو بناء حقول دلاليّة انطلاقاً من محدّدات أفعال معيّنة سَمّيها دلالات مقتضاه مُعجمياً أعاد بناءها قصوياً ليركّب منها ما يعتره قوى قوليّة (المسحوت، 2008)

وهذا الخلط، أو ما يبدو من باب الخلط، هو الضربة التي يدفعها الباحث في اللغة بما أنّ التمييز بين اللغة الواصفة واللغة الموصوفة، على شيوخه، عسير حتى إن اعتمد التمثيل رموراً حظيّة حرماً (الشريف، 2002)

ورغم ذلك فإنّ الأمر المعيد في تصوّر سيرل هو ضرورة التمييز بين مستويات في التجريد لا يُمكن للمفرد وحده أن يعوّل عليه في تسيبها

ولكنّ النقطة الأهم التي تحتاج إلى نقاش سواء في تصوّر أوستين أو تصوّر سيرل هي العلاقات بين الأعمال اللغويّة من جهة والأعمال اللغويّة في علاقاتها بأصناف قوى القول من جهة أخرى.

نحتاج هنا إلى العودة إلى السّؤال الأساسي الذي يمثل منطلق التفكير في تصنيف الأعمال اللغويّة وهذا السّؤال هو كم يوجد في قوى القول من صف؟

لا ينفصل هذا السّؤال عن سؤال آخر أوضح هو كم عدد الأعمال اللغويّة؟ فنقطع النظر عن إمكانيّة التمييز بين قوى القول والعمل اللغويّ أو وجاهته فإنّ بين لمفهوميّين علاقة وثيقة سواء أقام هذا التمييز على علاقة جرد كثر لاشمال العمل اللغويّ على قُوّة القول أم على علاقة بين مستويات في تحرّيد تكون فيها قُوّة القول نظاميّة متّصلة بالبنية الدلاليّة ويكون العمل اللغويّ مجسماً لفظياً دلاليّاً لتلك البنية الدلاليّة أم عبر هاتين العلاقتين.

ولئن كان تصنيف أوستين كما صرّح بذلك مجرد محاولة لتكوين مجموعات

كبرى بدلاً من وضع معجم بالأفعال الإنشائية فإن ما انتهى إليه سيرل يبرر أن هذا المشروع المطلق قد يعبر إلى حد كبير.

فما حذره سيرل من أوصاف كان إجابة عن سؤال مطروح في فلسفة اللغة يتصل بطرق استعمال اللغة أهي لا نهائية، على ما يوحي به فتعشتين مثلاً، أم قابلة للحصر؟

وقد توصل سيرل استناداً إلى تصنيفه الحماسي إلى أنه توجد خمس طرق لاستعمال النسان وهي طرق تعي أنه توجد خمسة أوصاف من قوى القو (Searle، 1979، ص 29، 1982، ص 70)

(أ) قد يحبر المتكلم الآخرين عن حالة الأشياء في لكون (الحبريات)

(ب) قد يسعى المتكلم إلى حمل الآخرين على فعل شيء ما (التوجيهات)

(ج) قد يلتزم المتكلم بفعل شيء ما (الوعديات)

(د) قد يعبر المتكلم عن مشاعره ومواقفه (الإفصاحات)

(هـ) قد يعبر المتكلم حالة الأشياء في الكون بواسطة القو (للمقاييسات)

ومن البين أن هذه الأوصاف تقوم على اعتبارات دلالية لا توافقها في أغلب الأعمح حوياً إلا الأفعال ودلالاتها المعجمية رغم الملاحظات التركيبية التي قدمها سيرل (Searle، 1979، 1982، الفصل الأول، الفقرة ٩) إلا أن هذه الملاحظات كانت قائمة على العلاقة بين الفعل الإنشائي باعتباره مؤشراً على قوة القول لصريحة والمحتوى القصوي الذي تؤثر عليه في العادة المركبات الموصولية لحرية. لذلك فإن تصور سيرل، نظرياً واحتمالاً، لا يقدم حلاً لمشكلة العلاقة بين البنية الإعرابية (التركيبية) وقوة القول.

ورأيا في مشروع سيرل من هذه الناحية يحصر في أمور ثلاثة

(أ) لم يحرج عملياً عن تقديم مجموعات نصم أعملاً لعوية كما هو الحال عند أوستين،

(ب) ظل مفهوم الفعل الإنشائي ينحكم في تصوره للعمل للتعوي فهو شاهده على أفراد المجموعات التي وضعها وهو مؤشر قوة القول في الملاحظات التركيبية التي قدمها،

(ح) لا يُمكن الاطمئنان إلى الأصناف الخمسة التي اقترحها لأنها لا تبرر لنا أي علاقة بين الشراكيب التي تتحقق بها الأعمال اللغوية وقوى القول الأساسية التي يسعى إلى حصرها.

والأهمّ ممّا سبق أنّ هذا التصفّ لا أثر له الثّة في فهم الأعمال اللغوية أو تحليلها أو تبين العلاقات بينها. والسبب في ذلك، على ما نعتقد، راجع إلى أنّ التساؤل عن عدد أصناف الأعمال في القول يسغي أن يرتكر على ثوابت إعرابية حتى لا يظلّ من باب الحدوس غير القابلة للحساب الدلالي ولا يكتفى فيه بدلالة الأعمال الإنشائية نظراً إلى كثرتها التي لا توافق بالضرورة واقع النظم الممكن ساؤه في شأن الأعمال اللغوية

### 3. نحو "تصنيف" مغاير للأعمال اللغوية

لم نقل من نظرية الأعمال اللغوية عدداً من الفرضيات هي

(أ) اعتبار الفعل الإنشائي مؤشراً على قوّة القول،

(ب) اعتبار القول المدوّء بفعل إنشائي مساوياً لقوّة القول في الإنشاء الصّمي من خلال مبدأ الإثابة والتّصيير،

(ج) سوء التّصنيف على اعتبارات دلالية مُجمية

ولكننا نقل من ناحية أخرى، عدداً من الفرضيات التي قُمت في إطار نظرية الأعمال اللغوية. ونقصد بالخصوص افتراض سيرل أنّ الأعمال اللغوية تقع في مستوى اللسان. أي في الجزء المنظّم من الظاهرة اللغوية كما نقل فكرة قيام الجملة على قوّة إنشائية ومضمون للقول. ومن هنا يُمكننا، في ما نقدّر، أن نعمل على إيجاد أسس أوضح للإجابة عن سؤال فلاسفة اللغة كم عدد الأعمال اللغوية؟

نوضح بدءاً أنّ فكرة لانهائية الأعمال اللغوية بحسب الاستعمالات فكرة غير ممكنة بالنسبة إلينا نظراً إلى أنّنا نبتئها فرضية وفروع الأعمال اللغوية في مستوى النظم. ولكن هذا لا يعني أنّنا سعي كثرة الأعمال المتحققة بالقول أو تنوعها وارتباطها في أحاديث كثيرة بالمقام والمخرج الأوّل من هذه المعارف هو التمييز بين العمل الذي تدلّ عليه البنية التحوية والعمل الذي يستبدل عليه من

تعمل السببة التحوية والمعطيات المقامية. وهذا التعبير لم يأخذ به أوستين لأنه يهتم بالعمل القائم في سياق الخطاب القائم (Austin، 1962، ص 147) ولم يأخذ به سيرر بما أنه يعتبر أعمالاً يستحيل أن تكون موسومة نحويًا على وجه نظمي من قبيل الوعد أو الاعتذار أو التهئة في نفس مستوى أعمال الاستعهام أو الإثبات أو الأمر

وبناءً على هذه الملاحظة فإننا نحصر التساؤل، إن أردنا الانطلاق من أرسية صلبة، في الأعمال التي نجد لها وصفاً نحويًا.

ولما كنا نرفض اعتبار الفعل الإنشائي وصفاً لقوة القول فإن النظر في العربية جعل التحاة واللغويين المحدثين يقومون على علاقة بين الحرف الذي يتصنر الجملة والدلالة على قوة القول (الأسترانادي، شرح الكافية، ج 4، ص 214، الشريف، 2002، ميلاد، 2001، المبحوث، 2006 ب). ومن شأن هذه الملاحظة أن تكون مطلقاً مفيداً لتسيط القضاء المطروحة وبناؤها على أسس إعرابية.

ومن وجوه التسيط أن يكون في كل عمل لغوي دليل نحوي عليه هو الحرف الذي يتصنر الجملة ويؤثر في معناها؛ والحروف تمثل جدولاً مُعْهِماً ودخل هذا الجدول نجد قائمة مُعْهِمة أيضاً بالحروف التي تُعْهِم معنى الجملة وتتصنرها. لذلك فإن حصر الأعمال اللغوية ممكن بضبط هذه الحروف. وهو ما يعني أن عدد الأعمال اللغوية سيكون متدياً على عدد الحروف الواسمة لقوى القول (راجع الفصل 2 المحصن للعمل في لقول)

ولنتذكر هنا أن البلاغيين العرب قد حصروا لقلب في خمسة تراكب هي التمني والاستعهام والأمر والنهي والتداء وحصر الخبر في التمني والإثبات وتوكيدهما.

غير أننا نعلم أن الأعمال اللغوية الموسومة نحويًا أكثر من هذا عدداً فلما لتعجب والمدح والندم والتحصيض إلح.

نعم أيضاً أنه توجد أعمال أخرى لم يهتم بها البلاغيون، لأمر ما، ونهيب إليها نظرية الأعمال اللغوية من قبيل الاعتذار والشكر والتهئة والتحية إلح.

وإذا دعينا الأمور إلى أبعد من ذلك فإننا قد نتساءل عن العلاقة بين هذه

الاعمال وأعمال أخرى يقول بها بعض الدارسين من قبيل عمل الاقتضاء وعمل  
الحجاج (Ducrot، 1980، 1972).

ولئن كنا قد تعمّد المزج بين أعمال موسومة بحويًا بوصوح وأخرى لا  
وسم بحويّ واصحاً لها فإننا عضّضنا الطرف كذلك عن احتمالات أخرى هي  
تصوّر الأعمال اللغوية وبقصد إمكانية اعتبار علاقات من قبيل الإضافة والوصف  
والجرّ مثلاً أعمالاً لغوية جرّية قياساً على اعتبار سيرل، الإحالة والحمل عمليين.

نشير هنا، دون تحليل، إلى جملة من التّمييزات التي تراها ضرورة لتنظيم  
هذه الكثرة ممّا ذكرنا وممّا لم نذكر (المبحوث، 2006، ص 260 261 والشاوش،  
2001، ص 633-634)

(أ) أعمال لغوية مقابل أعمال قولية

(ب) أعمال أولية مقابل أعمال ثانوية

(ج) أعمال أساسية مقابل أعمال فرعية

(د) أعمال مباشرة مقابل أعمال غير مباشرة

(هـ) أعمال صريحة مقابل أعمال ضمنية

(راجع التفاصيل في الفصل 7 المحصّص لأنواع الأعمال المنحققة  
باللغة)

وبقطع النظر عمّا قد يكون في هذه الضروب من التّمييز من قلة دقّة أو  
تداخل فإنّ تتمكّن باعتراضنا أنّ المدخل السليم لتحديد قوى القول هو ما سميّه  
استدأ إلى ما سبق أعمالاً بسيطة أساسية وبقصد مجموعة الأعمال اللغوية التي  
يكون صدرها موسوماً دائماً بحرف "يؤثر" هي معنى الجملة كلّها ووراء هذا  
مداد مهم أنّ موضع قوّة القول في الجملة هو الصدر وأنّ القوّة لا تُوسم بحويًا  
إلا بالحرف ومعنى ذلك أنّنا نوافق أصحاب نظرية الأعمال اللغوية في أهميّة  
أول الكلام وصدره وبخلاف معهم في ما يُوسم به الصدر عندهم أي الفعل  
الإنشائي

وهذه الأعمال التي نعتبرها أوليّة وأساسية لا نحتاج في تحديدها إلى أيّ

معطى من خارج البنية النحوية ما دام الدليل على قوة القول مجسماً نحويًا. أمّا إذا حازت دلالة الجملة عند استعمالها دلالتها التي تميّزها بينها النحوية فإنّها تكون حينئذ أمام عمل قوليّ.

وهو ما يقتضي من الأخذ بالتعبير بين الجملة باعتبارها معطى من النظام والقول باعتباره إيجاراً للجملة في مقام ما ولكن في جميع الأحوال لا يعقد القول دلالة على العمل اللغويّ الأصليّ الأساسيّ وإنّما يتطلّب حساباً دلاليّاً يبرر الكيفيّة التي أمكن للبنية النحوية أن ندلّ على ما دلّت عليه في ذلك المقام عملاً بمبدأ المحافظة على البنية (الشريف، 2002) وعموم ما يفترضه هو

(أ) أن لأعمال النعوية قابلية للحصر لأسباب منها أن واسماتها تمثل جدولاً لسائياً معنقاً وأن موضوع بحثها هو لأعمال النعوية وليس الأعمال القويّة التي تُسمّى بأن عددها يفوق عدد الأعمال النعوية،

(ب) أن معرفة العدد المحدود للأعمال النعوية وتعمّق العلاقات بينها وتوضيح أسسها الدلالية والإعرابية كهيل بيان كيفية تولّد الأعمال الأخرى القويّة أو الفرعية أو المشتقة،

(ج) أن مطلقاً يسعى أن يكون ما استقرّ سيوياً أي إعرابياً وليس ما هو متعدّد في الإنحار. فإذا وُجدت في لاستعمالات أعمال كثيرة فلا يعني ذلك أن كلّ عمل منها تسيره قواعد خاصّة وإنّما هي كثرة ترجع إلى عدد قليل من القواعد أو المادّ.

#### 4. مكونات دائرة الأعمال اللغوية وقواعدها

تتكوّن دائرة الأعمال اللغوية التي نقترحها من مرصية ومعجم مقولّي وقواعد استدلالية تعرضها في هذه الفقرة.

ومعد المرصية المنطلق أن كلّ عمل لغويّ هو وسم لقوة إشائية ولكن هذه القوة في أصل تكوينها تعود إلى معنى أسط وأشدّ تجرّداً غير مجسّم بالضرورة في لفظ وسمّي هذا المعنى مقولة. وإذا عجمت هذه المقولة بحرف تولّد العمل اللغويّ.

وهذا التصور للمقولة في علاقتها بالعمل اللعوي ليس دائماً صريحاً في الدراسات على الصورة التي ذكرناها (Lewandowska-Tomaszczyk، 1996، الشريف، 2002) ويُمكن الاستدلال عليه بطرق مختلفة أبرزها أنك قد تفهم من قول التمي دون أن يكون التمي موسوماً باللفظ (المسحوت، 2006 ب) وقد تستخلص من كلام مدحاً أو دماً أو سحرية دون أن يكون لك لفظ منه يستدل به على ما استخلصت أو قد تشم رائحة الشرط في تركيب 'سيط' لا شرط فيه (الشريف، 2002) وغير ذلك من الظواهر.

ويعود الإشكال إلى تحديد هذه المقولات التي يمثل رسمها بحرف عملاً لعويّ والحلّ الذي يتبناه استقياء ممّا وصل إليه الشريف ومعه أنه أشدّ لمقولات تجريداً وأسطها لا تحرج عن معولتي الوجود والعدم ويتجريدهما سمي الوجود إيجاباً والعدم سلباً والجمع بينهما إمكاناً

ولمّا كان الإمكان إمكانيين يدلّ أحدهما على احتمال الوجود والآخر على احتمال العدم كان الإمكان إمّا إيجابياً وإمّا سلبياً فترجح في الأوّل التحققّ ويرجح في الثاني عدم التحققّ فتكون المقولات الثّني أربعم. الإيجاب (+) والسلب (-) والإمكان الإيجابي (±) والإمكان السلبي (±) وهو معجم مقولتي أدبي ملخصه ساعاً في الرموز التالية {+، -، ±}

وتشتمل داخل هذا المعجم المقولتي قواعد بسيطة أساسية مجردة نسي العلاقات بينها وهي قواعد حاصلية محصلية أحياناً وإضافة إلى قاعدة الجمع التي مكنت من توليد الإمكان بوعيه بطلاقاً من السلب والإيجاب يختصر بقية القواعد في قاعدتين

(أ) قاعدة الاقتضاء وتنصّ على أنّ كلّ عمل لعويّ يقتضي مفولياً مقولةً محتمة عن المقولة التي ولّده،

(ب) قاعدة الامتناع التي تنصّ على أنّ كلّ عمل لعويّ يستلزم مفولك مقولةً محتمة عن المقولة التي ولّده.

وهاتان قاعدتان كافيتان لتصوّر العلاقات بطرق مختلفة

فقد يقتضي الإيجاب السلب والعكس بالعكس

$$(+) \leftrightarrow (-)$$

$$(-) \leftrightarrow (+)$$

وقد يقتضي السلب الإمكان الإيجابي

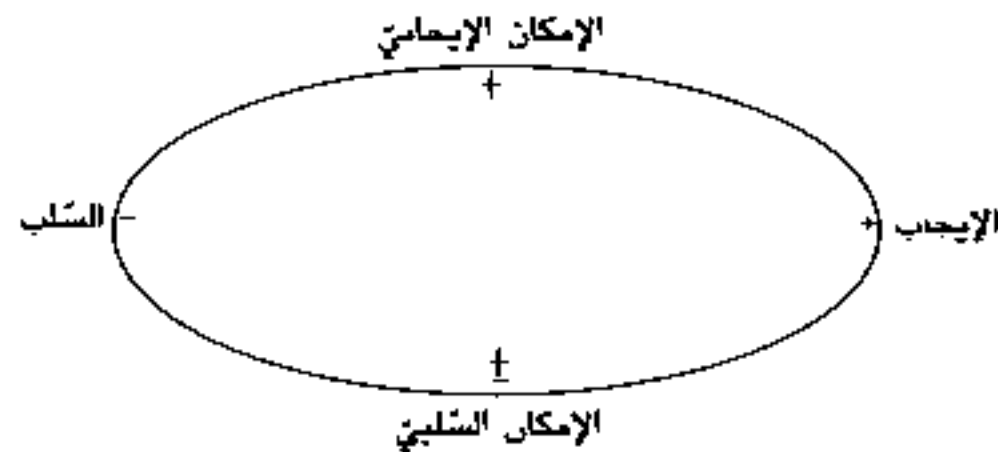
$$(-) \leftrightarrow (+)$$

وقد يقتضي الإمكان الإيجابي السلب أو الإيجاب أو كليهما

$$(-) \leftrightarrow (+)$$

$$(-) \leftrightarrow (+)$$

غير أن هذه المعطيات تحتاج إلى أن نتصورها في علاقات متجاور من جهة وتقابل من جهة أخرى، بحيث أن الإيجاب يقابل السلب والإمكان الإيجابي يقابل الإمكان السلبي ولكن الإيجاب يجاور الإمكان وكذلك السلب فهذه العلاقات يمكن تصور الاقتضاءات والاستلزمات ويمكن النظر إلى هذا التنظيم المفولي في حركيته. وهذا تمثيل فصائي للمقولات السابقة في دائرة على أساس مدائي التجاور والتقابل



ولكن كيف يشأ العمل اللعوي انطلاقاً من هذه المقولات الأربع؟

ذكرنا في ما سبق أن العمل اللعوي وسم مُعجمي بالحرف للمقولة المجردة. وهو ما يعني أن المقولات المذكورة يجب أن توفر جميع الإمكانيات عند وسمها.



وأوضح الأعمال اللغوية من حيث وسمها هو التفي الذي لا يكون إلا بحرف. ومن الين أنه وسم لمقولة السلب

وحسب مبدأ التقابل يكون وسم الإيجاب مولداً للإثبات. غير أن العربية احتارب ألا يوسم الإثبات بحرف وهذا شأن الفرنسية والإنكليزية غير أن عدم وسم الإثبات ليس قاعدة كلية فلهذه توجد لغات تخصص للإثبات واسماً أو أكثر

ولف كد التهي يوسم كذلك بعض ما يوسم به التهي شأت بينهما أحوة تعرض أن يكون التهي كذلك وسماً للسلب ويعتمد هنا أيضاً مبدأ التقابل لستلزم أن الأمر مدنياً وسم للإيجاب

وهو يبرر الإشكال الأول كيف يميز بين وسمين لمقولة واحدة؟ إذا كان الإثبات والأمر وسمين للإيجاب وكذا التهي والتهي وسمين للسلب فما الفرق بينهما مقولياً؟

تتدخل في هذا المستوى المقنصيات. فالأمر وسم للإيجاب يقتضي السلب. وهو ترجمة مقولية لما عثر عه اللاعيتون (السككي، المفتاح، ص 302-304) من أن الأمر طلب حصول متصور في الخارج وأصل الطلب ألا يكون المطلوب حاصلًا

أما صوة الإثبات فلا يقتضي السلب بل يقتضي الإمكان الإيجابي. وهو ترجمة مقولية أيضاً للفكرة التي تعرف الخبر بأنه ما يحتمل التصديق والتكذيب

ومن الناحية المعرفانية الاعتقادية يصدر الإثبات عن اعتقاد اليقين في حين يصدر الأمر عن الإرادة. أصف إلى ذلك أن الإثبات يقتضي صرياً من حكاية الخارج الواقعي المتحقق أو الخارج الذهني الذي يعنره المتكلم من باب الواقع كإثبات الاعتباري من قبيل "سيأتي زيد" في حين أن الأمر لا يقصد به حكاية الخارج بل يتحقق ذهناً متراماً مع إنشاءه وخارجاً على سبل الاحتمال الواقع إذا لم يوجد حل ما أو فساد يجمع من تحقق قصد التأثير فيه

وقياساً عليه فإن التهي وسم للسلب يقتضي الإيجاب لذلك فهو معتر عن حركة من الإيجاب في اتجاه السلب ويمثل عدداً صياغة أخرى لاعتبار اللاعيتين التهي طلباً للكف عن إتيان فعل.

أما النفي فهو رسم للتلب تفرض مقابته الإثبات أن يقتضي الإمكان الإيجابي. وهذا مستظر بما أن النفي تكذيب للإثبات ولكن التكذيب نفسه قد يصنق وقد يكذب. وهذا عندما سُر جمع البلاغيين بين النفي والإثبات في صنف واحد مسموه الحبر.

وبلاحظ في شأن العاملين نفس ما قلناه عن الإثبات والأمر بما أن النفي اعتقادياً صادر عن يقين ويقتضي صرباً من حكاية الخارج الذهني أو الواقعي مع خصوصية تفرصه علاقته بالإثبات (المسحوت، 2006ب) في حين أن النفي صادر عن الإرادة ويتحقق ذهباً متراماً مع إشائه وحارجياً على سبل الاحتمال الراجح

نفي أن نحدد ما يتبع عن رسم الإمكان بوجهه السلبي والإيجابي

ذكرنا أعلاه أن الإثبات والنفي يقتضيان الإمكان الإيجابي وهو ما يدل على وجود علاقة بينهما وبين ما رسم هذا الإمكان لذلك فليس من العريب أن يكون العمل المتولد عن رسم الإمكان الإيجابي هو الاستفهام بما أنه في مصمونه استفهام عمق يُمكن أن يكون مشناً أو مهيئاً. بل إن مقولة الإمكان نفسها تولدت عن الجمع بين مقولة وُسمت فكان لإثبات وأخرى وُسمت فكان النفي.

ومن هنا فإن علاقة الاقتضاء تفرص أن يكون الاستفهام مقتضياً في تكونه للتلب والإيجاب وأن يكون مستلزماً، في الأصل، لجواب مشن أو مهيئ.

وحسب مبدأ التفاضل يجب أن يكون رسم الإمكان السلبي مقتضياً بدوره للإيجاب والسلب. ولكن الإمكان هنا ما دام سلباً سيكون مقتضياً، على نحو أقوى، للتلب لا للإيجاب وهذا الترحيح لا يعني إلغاء احتمال اقتضائه للإيجاب ولكنه يصح اقتضاء من درجة ثانية في ما يبدو. وهو أمر سعود إليه في موضعه

وحين نتأمل قائمة الحروف المرشحة لتضنر الحملة ونعير معها فإننا لا نجد أفضل من حرف لتمني لوسم هذه المقولة. فالتمني يدل على لامتناع وهو طلب لغير حاصل أي أنه يقتضي لسبب.

ولكن لا شيء يمنع من أن يعتر المتكلم عما يتصوره ممتهماً أي إمكناً

سلبياً مع أنه يفتصي في الواقع الإيجاب من قبيل نمّي شخص ما أن يرور الضيق. وهي حالة تتردد بين التمني والترجي

وعلى هذا النحو نكون قد تحصلنا على ستة أعمال تعتبرها أساسية بسيطة أصلية هي: الإثبات والتقي والاستعظام والأمر والنهي والتمني

ولا يحفى ما في هذه النتيجة من موافقة لفكرة التساكي إلى حبر وطلب وما تحتهم ولا ينقص ما توضّلتنا إليه إلا عمل النداء لتكون الموافقة تامة

غير أن مسألة النداء دلاليّ ومحوياً تجعله عملاً غير أساسيّ فهو من ناحية عمل يتمي إلى الأمر، في معنى مجرد جداً يتجاوز معاهيم الاستعلاء وما يحفّ بالمصطلح في استعمالاته العادية المثقلة بدلالات مقامية قوية. فأن تنادي يعني أن تأمر شخصاً حصراً في المقام لأن يقل عليك حتّى أو معنى فيسمع منك قولك وهو محوياً ممّا يتصدّر كلّ عملية قول 'فأول الكلام أبدأ النداء' (ميسويه، الكتاب، ح1، ص 246).

وإضافة إلى إمكانية حمل النداء على الأمر وتقدير النداء في أول الكلام (مع أن الأمر بالإقبال ليس كاحتضاره ومع أن الإظهار ليس كالإصمار) فإنّ في النداء إشكالاً فهو في أحسن الأحوال من الأعمال التي تتردد (شأنها شأن الإعراء) بين لعمل في القول وعمل التأثير بالقول. ولأرحح عندما أنّها من الصنف الثاني كالتخصيص والتقرير (راجع الفصل 3 المحضّر لعمل التأثير بالقول). وممّا يدلّ على ذلك قنة مساحت النداء وما يتحقّق به من أعمال قولية ومنها أيضاً شدة ارتباطه بمقام المشافهة وسيطرة الوظيفة الإشارية عليه. (راجع الشاوش، 2001، نادير، 2009)

ونودّ هنا أن نوضح أن بناءاً للأعمال الدعوية على هذه الأسس المقولية والإعرابية فرص أمرين منلارمين أحدهما أن تكون الأعمال الدعوية لأساسية متميزة منفصلة ببليل إمكان تعدادها واحدة وحده، وثانيهما أن هذا التمايز لم يكن إلا ظاهراً فكلّ عمل لا يتميّز عن غيره إلا بتوفر اختلاف في مقتضياته ومقتضيات كلّ عمل تقوم على استمرار يرر بالخصوص مد لمستوى المقوليّ بما أن الإمكان الذي ولّد الاستعظام إنّما هو جمع بين مقولتي السلب والإيجاب ووسم الإيجاب الذي ولّد الإثبات حتّم اقتضاء الإمكان الإيجابي وهكذا دواليك

ويعني هذا، في تقديرنا، أن الاسترسال هو الذي يمكن من وجود نظام لأنه يصمم، بوجه من الوجوه، تماشكه ولكنه غير كافي لأن النظام يقتضي بدوره حلافة مكوناته. وهذا في ما نعتقد ما يجعل كل عمل تصميمي ممكناً من جهة وقابلًا للظفر من جهة أخرى، فأتت تصف ما تختلف قيمه؛ والحال أن وراء تلك لقيم الحلافة أساساً مشتركاً يدعم وحدتها ويجعلها قابلة للتداخل والانصاف على صورة أخرى نفس مدورها، التقطيع على نحو معايير فالاسترسال كالانصاف والتمايز في ذهن المحلل الدارس أما الوقائع فهي غير ذات شكل

## 5. الخاتمة

سعيًا في هذا الفصل إلى التمهيد للإجابة عن سؤالين أساسيين طرحهم فلاسة اللعة هما

(أ) كم يوجد من عمل لعوي؟

(ب) كم يوجد من صنف من الأعمال اللعوية؟

وكان هدفنا أن نجد أمودجاً يفسر تولد الأعمال اللعوية الأساسية وإمكانات التعامل بينها

ولش قبد من نظرية الأعمال اللعوية لدى ميرل بالخصوص، افتراضين يتصلان بوقوع القوى القولية في مستوى اللسان، من جهة، وقيام لجملته، من حيث بيتها الدلالية، على قوة ومحتوى قضوي، من جهة ثالثة، وإنما افترضنا أيضاً أن

(أ) الأعمال اللعوية قابلة للحصر بسبب أن واسماتها اللعوية تمثل حدوداً لساباً معلقاً،

(ب) هذه الأعمال لا تقع في المستوى نفسه بل تنقسم صروباً من الانقسام،

(ج) بعض الإحانة عن السؤالين رهين التعبير بين العمل اللعوي النظامي والأعمال اللعوية، المتحققة في المقامات التحاطبية، العينية بحيث أن الكثرة الملحوظة في الإنجار ترجع بالضرورة إلى عدد قليل من القواعد والمبادئ المسيرة لتحقيقها وللوصول إلى هذه العبة اقترحنا أمودجاً تفسيريًا يقوم على (أ) افتراضات أساسية و(ب) معجم مقولتي و(ج) بعض القواعد الاستدلالية

وتعود العرضية لأساسية إلى ضرورة التمييز بين لمعاني السبطة لنسب التي  
يُمكن ألا نعتجم بحوثاً (المقولات) والعمل في القول الذي يمثل قوّة إشائية  
موسومة بالضرورة (بالنسبة إلى الأعمار الأساسية المفترضة) وبالجمع بين  
الأمريّن افترضنا أن المقولة هي مولّد القوّة القولية وتتحقق بوساطة لوسم التحوي  
في مستوى م من مستويات لنظام

أمّا المعجم المقولّي فقد استقياه من الشريف (2002) ويتكوّن من مقولات  
مجردة هي لإيجاب (+) والسلب (-) والإمكان (+) الذي يمثل جمعاً بينهما  
والإمكان إمكانان إيجابي وسببي

وعنى قدر ساطة هذا المعجم المقولّي كانت ساطة قواعد لاستدلال  
وأهمها قاعدة الاقتضاء التي تصرّ على أن أيّ عمل لعوي يقتضي بالضرورة مقولة  
محتلّة عن المقولة التي ولّته موسمها. من قبيل أن يقتضي لعمل الذي يسم  
الإيجاب مقولة السلب أو أن يقتضي لإمكان الإيجابي إلح

وقد استعملت استعاره الدائرة لوزّع دخلها، على أساس التّحاور والتّقابل،  
المعجم المقولّي.

فكان لسلب مفاداً للإيجاب وكان الإمكان الإيجابي مفاداً للإمكان  
السببي.

وأقصى التحليل اعتماداً على الفرصية المذكورة والمعجم المقولّي وآلية  
الاستدلال إلى ما يلي

- (1) يولّد وسم مقولة لإيجاب الإثبات والأمر ويكسر الفرق بين هاتين القوتين  
في أن الإثبات يقتضي الإمكان لإيجابي ويقتضي الأمر السلب،
- (2) يولّد وسم مقولة السلب النفي والنهي. ويكسر الفرق بين هاتين القوتين في  
أن النفي يقتضي الإمكان الإيجابي ويقتضي النهي لإيجاب،
- (3) يولّد وسم مقولة الإمكان الإيجابي الاستهغام الذي يقتضي في ان واحد  
مقولتي لإيجاب والسلب،
- (4) يولّد وسم مقولة الإمكان السببي التمني الذي يقتضي، مبدئياً، السلب

وهو ما يعني أنّ لنا مجموعة من الأعمال التي نعتبرها أساسية هي لإثبات والتقي والأمر والنهي والاستعظام والتمني

وليس لهذه الدائرة التي تصوّرها أي قيمة ما لم نفسّر لنا كيف نشقّ من كلّ عمل فيها الأعمال القريبة منها وكيف نتعامل في ما بينها لتسرّر لنا الحركة الملحوظة بين مختلف الأعمال النوعية وهذا ما سنعمل على بيانه في الفصين التاسع والعاشر بعد تركيز تصوّرها لأنواع الأعمال المتحققة بالّغة وقواعد الأعمال الستة التي حدّدها في هذا الفصل.



## الفصل السابع

### أنواع الأعمال المتحققة باللغة

#### 1. المقدمة

أذت مراحعتنا لمفاهيم العمل القولي والعمل في القول وعمل التأثير بالقول إلى بعض التعديلات التي نرر منها ثلاثة

(أ) إن العمل القولي هو بنية نحوية معتمدة مرشحة للإنجار المقامي،

(ب) إن القوة الإشائية التي تمثل أساس العمل في القول محددة نظامياً بفصل وسمها التحوي،

(ج) إن التأثير بالقول، سواء أكان دهيئياً أم سلوكياً عملياً، يمثل العرض من القول وهو معلق بكل عمل لعوي وقابل للوصف بطريقة منظمة

والتي من هذه التعديلات الثلاثة أن هذه المفاهيم ليست وجوهاً يمكن أن تحمل عليها عبدة العمل الذي يتحقق بالقول كما تصور أوستين وإنما هي عددا مكونات مترابطة متصاعدة تمثل بوحدها العمل اللعوي نفسه.

لذلك فإن التعريف الأساسي للعمل اللعوي عند هو الكلام (أي بنية نحوية مُعجبة) نسبته قوة إشائية ويقصد به إحداث تأثير ذهني أو سلوكي

ولسا نعى ها بمقارنة هذا التعريف بما نجده عند أوستين، اتفاقاً معه أو اختلافاً، مما قدماء من تحاليل كميل بذلك (راجع المصول الثلاثة الأولى من هذا الكتاب). ولكننا نود أنظر في ما لهذا التعريف للعمل اللعوي من انعكاسات تشل بقضية أنواع الأعمال اللعوية.



## 2. نماذج أولى

د. اطلقنا من تعريف سيرل (Searle، 1969، ص 16) للعمل اللغوي على أنه "إنتاج جُمده اعبارية (token) أو إلقاؤها في ظروف معينة"، وعملنا على التثبت منها احتياطياً برزت بعض القضايا لجديرة بالنظر حتى وإن لم نراع ما يحويه التعريف السابق من قضايا (راجع المبحوث، 2008، الفصل الثاني). لنظر في الأمثلة التالية

- (1) الطفس حارّ
- (2) من يدعوك إلى صرب روجتك ألقمه حجراً
- (3) لتعلم استك ما لا يعلم
- (4) رحم الله أب هريرة فقد كان إنساناً.
- (5) تقول الزوجة لزوجها وهما في الحفل) الساعه الآن الثانية صباحاً (عن سيرل)
- (6) كف ريد عن التدخين (عن ذكرى)
- (7) أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى

تمثل الجملة (1) حالة كثيراً ما نعتبر مثله بما أنها تعبر عن عمل إثبات لحاله الأشياء في الكون. وإذا نظرنا إليها في سياقها وتصوّرها في مقام إحصاء من المتكلم للسامع عن حالة الطفس في 'ظروف عادية' عبرت عن قوة لإثبات وأصبح محتواها قابلاً للتصديق والتكذيب غير أنّ هذا لتحليل لا يستقيم إلا إذا سلمنا، ونسب بالقرائن المقالية والمقامية، أن المتكلم يقصد فعلاً 'الدلالة الحرفية' لمقول قوله. وهذا نسيه ضروري لأن مثل هذه الإثباتات قد تصبح لإنشاء الالتباس (كأن يلتمس أحدهم من صاحب الدار، على نحو غير مباشر تشعين، المكيف أو فتح الدفعة) وقد تصبح لأشياء أخرى كالكاية عن نقاش محتد أو طلب تعبير موضوع الحديث لأمر ما على ما نعرفه في مقامات مختلفة

ولواقع أنّ جميع ما ذكرنا ينطبق عليه تعريف سيرل المذكور في رأس الفقرة ولكن هذا التعريف لا يقول لنا الفرق بين دلالة الإثبات الذي حمل عليه

القول (1) والدلالات الأخرى التي يُمكنها أن يجدها في استعمالات وفي ظروف معينة أخرى

لذلك تعتبر الإثبات في مثل هذه الحالة عملاً لعويًا أوليًا أساسيًا مباشراً غير مشتق.

ولتوضيح المقصود بالعمل اللعوي عندنا نقارن (1) بالقول (4). فمن اليس أن (4)، باعتباره صيغة نمطية لتحقيق الدّعاء في العربية لم يصح له لواضع تركيباً محصوصاً أو حرفاً يسميه بل يتحقق في ما يُشتهر لاستعمال سراكيب إثباتية أو منفية من قبيل

(8) لا فُصّر هوك

غير أن دلالة لإنشاء (أو النفي) في حدّ ذاتها تلامز لتراكيب ومنها يُشتقّ لدعاء عمر أليّات لعوية وفرائر مقالية ومقامية. فهذا العمل وإن كان يقوم على الدلالة الحرفية للكلام فإن دلالاته التهادنية تتحدّد استعمالياً أي عند الإنجاز المقامي لذلك فإننا نعتبره عملاً قولياً مقابلاً لعمل اللعوي وهو وجه التقابل بين عمل الإثبات الذي تحدّده الجملة (بعبارةها بناء لعويًا مجرداً من مقامه) وعمل الدّعاء المستخرج من القول (باعتباره استعمالاً للجملة في المقام) وذلك استناداً إلى ما يتّاه من أن أساس التقابل بين العمل اللعوي والعمل القولّي هو التقابل بين الجملة والقول وبين النظام والاستعمال.

ونسبته إلى أمرين أولهما أن عبارة قولّي هنا أوسع من ترجمتها عبارة (Utterance) أو (locution) في نظريتيّ أوستين وميرل وأشدّ تعقيداً منهما. وثانيهما أن ما يبرز هنا التوسيع والتعقيد أن أمثال (4) و(8) وإن كانت في أكثر الاستعمالات تذهب إلى عمل الدّعاء فإنه لا مانع، بشهادة الاستعمال أيضاً، أن توجّه إلى السحرية مثلاً فظنّ مع ذلك عملاً قولياً دالاً على سراكيب الإثبات والدّعاء والسحرية مع خصوصيات وبكت سيررها في ما بعد.

وإنما نعتبر مثل هذه الأعمال أعمالاً قولية مشتقة بحيث أن كلّ عمل قولّي هو بالضرورة مشتق من عمل لعوي.

وتبرر لنا الجمل الشبهة - (3) (لتعلم انك ما لا تعلم) وجهاً آخر من

المسألة فقد أنشأ المتكلم بـ (3) عمل الأمر (وما يُمكن أن يشتق منه مقامياً كالإلتماس أو النصح . إلخ). وتنصب لام الأمر دليلاً على هذا العمل. غير أن نجد في حشو الجملة، في صلة الموصول تحديداً، وسمّاً للنفي. والعلاقة هنا قائمة بين عمل رئيسي في صدر الجملة يحدد دلالتها وعمل آخر غير رئيسي لا يُمكن أن تحمل عليه دلالة الجملة كلها فنحن أمام تعدد للأعمال اللغوية غير أن أحد هذه الأعمال يسيطر على الآخر ويوجه الجملة وفي الحاصل لنا عمل أولي أساسي هو عمل الأمر وآخر ثانوي فرعي واقع في مدى العمل الأولي

وقريب من هذا ما نجده في المثال (2) فنحن ظاهرياً أمام قول يبدأ بتجرد الضمير من واسمات القوة الإشائية وهذه التجرد دليل على الإثبات إلا أن نجد في حشو الكلام عمل أمر. ونجد أنصبا بين صعتين عند تحديد العمل الأساسي والعمل الفرعي فمن جهة، نلاحظ بروراً قوياً لدلالة الأمر تدفعنا إلى اعتباره عملاً أساسياً وإن تأخر في الذكر، ومن جهة أخرى إذا طبقنا آلياً ما تقتضيه قاعدة وسم الضمير نكون أمام إثبات ويعود هذا، في تقديرنا، إلى أمر واضح في الجملة هو دلالتها الشرطية التي تجعل التالي (جواب الشرط) محلاً للمائدة، والمقدم (جملة الشرط) في موضع فرعي وهو ما يبرر إدراج صعت (2) حسب الموال [إن ف .]

(2) إن دعك أحد إلى صرب روجتك فألقمه حجراً.

وعلى هذا يكون الأمر في (2) هو العمل الأولي الأساسي ولا حاجة لنا لإبراز عمل ثانوي فرعي يمثله الإثبات ما دام تكوين جملة الشرط نفسها يقتضيه

ويقدم لنا المثال (5) في "الظروف المعينة" التي ذكرناها بين قوسين حالة أخرى طريفة؛ فاليقين أن الجملة في سينها اللغوية شبيهة بالمثال (1) في وصفها لحالة الأشياء في الكون. فلا يُمكن حملها إلا على الإثبات وهو موقف ليس خاطئاً لأن العمل اللغوي المتحقق هو فعلاً الإثبات غير أنه استناداً إلى المقام الذي يعين مأسسة القول وطرفي التخاطب ومحتوى القول نفسه لا يُمكن إجراء القول على الإثبات. فنحن ولا شك أمام عمل قولي قريب مما استخرجناه من المثال (4) ولكنه يختلف عنه في بعض النقاط. أما وجه الشبه فيعود إلى أننا

حرجاً من عمل الإثبات (الدعوى) إلى عمل قولتي هو القلب على أساس علاقة لروم يُمكن التعبير عنها بصورة مختلفة من قبيل

(5) الساعة الآن الثانية صباحاً إذن لنعدّ إلى البيت.

وهذا اللوم مأناه علاقة عرفية تجعل التأخير في الحفل مستدعياً لمعادته فيذكر المدروم والمقصود اللّازم في صرب من الضيافة الشرطية التي تفرض شيئاً شبيهاً بما يلي

(5) "إن تأخر في الحفل إلى الثانية صباحاً معادته.

واعتقادنا أنّ مثل هذه الأعمال التي لا يصريح بها لفظياً هي أعمال قولية ولكنها أساسية وهي ليست مشتقة كاشتقاق الدّعاء من الإثبات بل هي غير مباشرة لقيامها على الاستدلال بما قيل على ما لم يقل وما يقال يُمكن أن يكون لازماً كما في المثال (5) الذي نحله ويُمكن أن يكون ملزماً كما هو الحال في المثال (9) الذي هو تحويل لظروف القول

(9) تقول الزوجة لزوجها وقد لاحظت أنه أسرف في السهر) لك اجتماع عدأ.

إذا علم أن الشّافعي بين الواجب الوظيفي (الاجتماع) والاسيدي وراء المتع (الإسراف في السهر) قائم فإن قول الزوجة يُمكن أن يحمل على التماس المعادة كما يُمكن أن يحمل على التّسبب، بصفة غير مباشرة، على الإكثار من السهر بحكم التدبّع الزماني لحدثي السهر والاجتماع. ولا نفاص بين عملي الالتماس والتّسبب فقد يتراكان ولنا أن نصيف إليهما، بحسب قرائن مقامية شيئاً من التّحدير أو التّهي المشوب باللوم أو التّوبيخ لكنّ الثابت أنّ جميع هذه الأعمال أعمال غير مباشرة وقد تكون جميعها أساسية

إذا كان الحاصل من تأويل القول نسيهاً كان التركيز على المعلوم وإذا كان لمقصود هو التّحدير أو التّهي أو التماس المغادرة فالتركيز واقع على اللازم.

ويقدّم المثال (6) صورة أخرى من الأعمال الضمنية وهو عمل الاقتضاء وقد تعمّدنا تقديم المثال المشهور الذي صعبه ذكره ووجه اعتماد هذا المثال أنّ مثل هذا الاقتضاء ليس عملاً قولياً، بل هو لقوي لأنّ استحضاره من بينه الجملة نفسها بما أنّ التّشارط قائم سيوياً بين القول والمقتضى:

(10) كَفَّ زَيْدٌ عَنِ التَّدْخِينِ → كان زَيْدٌ يَدْخُنُ

(كان زَيْدٌ يَدْخُنُ ثُمَّ كَفَّ عَنِ التَّدْخِينِ)

وهو ما يعني بالنسبة إلينا أن كلَّ عمل ضمني ليس بالضرورة عملاً قولياً وليس بالضرورة عملاً غير مباشر ولكنه ليس عملاً أولياً وإن كان مشتقاً منه على اعتبار أنه يقيم مع العمل اللغوي علاقة استدلال.

وتكرر الاستعارة التمثيلية في (7) أما أمام عمل لغوي ضمني يستخلص من الحُملة في علاقتها بمقام قولها فالعمل الضمني هنا يرتبط بالاستعمال وهو قولتي يرتبط باستعمال الحطاب وإن كان مرتبطاً كذلك بالعمل اللغوي. فالكلام في (7) على الإثبات ولا شك ولكن العمل القولي هو عمل الاستعارة. والنكتة هنا أن هذا العمل الضمني، وإن لم يكن أولياً، فهو أساسي في حين أن العمل للغوي الصريح (أي الإثبات) أولي والأصل الذي يقرره أنه يمكن تراكب العمليين في القول الواحد ما دام لا تدافع بينهما فأحدهما ضمني أساسي قولتي والآخر صريح أولي لغوي. ويدرك الضمني بالصريح ويشتق القولي استناداً إلى اللغوي.

ويمكن نعيم هذا التحليل على ما يعرف بالظواهر اليبانية. فقولنا على الاستعارة التمثيلية ينطبق على الاستعارات مطلقاً كما ينطبق على المعجار المرسل ولكية وحتى التشبيه

فهي الاستعارة والمعجار المرسل صلات غير حافية إذ جميعها يرتكز على مفهومي مخالفة حالة الأشياء في الكون من جهة ووجود علاقة تجير الانتقال من لارم إلى ملروم سواء أقام الأمر على المشابهة أو غير المشابهة كما هو مدلول في كتب البلاغة (السَّكَّكِي، المفتاح، ص 330، والمسخوت، 2006 أ) وهذه العلاقات الاستدلالية بما تقوم عليه من أسس نحوية كهيئة بتحديد طرق الربط بين العمل اللغوي الصريح والعمل القولي الضمني

ولا يحلو النقاش الذي دار حول مدى مجازية الكية، بما أنها تحمل على الوجهين الصريح والضمني، من فائدة في هذا الصدد. فوجه التردد عائد بحديثاً إلى تراكب العمليين الصريح والضمني ولكن الفصل بينهما واضح بما أن العمل الضمني وإن كان أساسياً مقصوداً فهو ليس أولياً كما هو شأن العمل اللغوي.

أما التشبيه فيُشير إشكالاً لطيفاً لا يعدنا عما كُنَّ فيه فهو من ناحية ليس عملاً أولئ وهو من ناحية أخرى لا يقوم على علاقة تنقل بمقتضاها من صريح إلى صممتي لذلك عدَّ على الحقيقة لا المجاز رغم ما ادَّعه بعض القدماء (تراجع، شهادة الجرجاني، أمرار البلاغة، ص 223-230).

فالتشبيه في صورته المثلى الثامة يبرر الظرفين والوجه والحرف الواسم لعمل التشبيه (أو ما يقوم مقامه من أفعال وأسماء). لذلك فمجموعة {ك، كأن، مثل، كما، يشبه} تُثبت وجه التصريح فيه. وحتى إذا نُسي التشبيه على عدم الواسم (التشبيه المُلحِق خصوصاً) فإنَّ تقدير الواسم ضروري كتقدير الحرف الاستفهام إذا لم يذكر في مثل قولك "تنام وعندي فضل محدَّة؟" (ص بحلاء الجاحظ) أو حرف النداء في "يوسف أعرض عن هذا".

غير أنَّ حروف التشبيه (وما يقوم مقامها) لم تجعل للتشبيه بالمعنى اللغوي اسماً بل هي ذات دلالات متنوعة أساسها معنى التقريب {الكاف وكان} والمماثلة {مثل} لذلك لا يحمل قولك "مثلي لا يشري صميره" أو قولك "كان الشتاء مقل" على التشبيه فأولهما على التوكيد وثانيهما على الظن والشك.

لذلك فإنَّ العمل اللغوي الأولي يظل دائماً مرتبطاً بما يحققه المتكلم في البنية التحويلية إحياءً أو طلباً ويكون العمل الأساسي هو التشبيه الذي يتركب إليه. فهذا الضرب من النظم قائم على صمميَّات قد يصرَّح بها في حالة التشبيه التام صممر بئ [مشبه + حرف تشبيه + مشبه به + وجه الشبه] وقد يصمر بعصها فيتطلب تأويلاً لوجه الشبه كما هو الشأن في الحالة المقابلة أي التشبيه المُلحِق صممر بئ [مشبه + مشبه به]. والجامع بين الحالتين أنَّ وجه الشبه (مذكوراً أو مصمراً) هو الوظيفة التي تحدّد للمتعبَّرين (المشبه والمشبه به) وظيفتهما وهو ما تكشفه بالخصوص حالة التشبيه المقلوب.

### 3. نحو تصنيف الأعمال المتحققة باللغة

ستخلص من تحليل لتماذج التي اعتمداها في العقدة الثانية جملة من الحصائص التي نسم الأعمال اللغوية

- (أ) إذا كان العمل موسوماً بحرف في الصدر فهو عمل لعوي أولي،
- (ب) إذا كان العمل الموسوم بحرف في الصدر مقصوداً في مقام استعماله فهو عمل لعوي أساسي،
- (ج) إذا كان العمل الموسوم بحرف في الصدر غير مقصود في مقام استعماله وقصد غيره تحقق عمل قولي وصار هذا العمل القولي عملاً أساسياً وكان أيضاً مشتقاً من العمل اللعوي،
- (د) تمثل الحالات (أ) و(ب) و(ج) أعملاً مباشرة،
- (هـ) إذا وجد في الجملة عمل لعوي غير العمل الأولي، الأساسي فهو عمل ثانوي وفرعي واقع في مدى العمل الأولي الأساسي،
- (و) إذا قصد بالعمل القولي المسجر لازماً من لورمه أو مدروماً من مدروماته فهو عمل غير مباشر وأساسي،
- (ز) إذا وجد عمل صمّي مستدلّ عليه من العمل اللعوي أو العمل القولي فهو عمل ضمّي،
- (ح) إذا كان العمل الضمّي عمل اقتضاء فهو عمل لعوي صمّي ثانوي فرعي،
- (ط) إذا كان العمل الضمّي مرتبطاً بالاستعمال على سبيل الاستمرار من القول فهو عمل قولي صمّي،
- (ي) إذا كان عمل صمّي قولي ترتّب إلى العمل اللعوي لصريح اعتر العمل مركباً (مقابل عمل بسيط)،
- (ك) في الأعمال المركبة يكون العمل الضمّي أساسياً غير أولي والعمل اللعوي أولياً فرعياً.

إنّ هذا الوصف الذي استخرجناه من تحليل الأمثلة السابقة يسر لنا مجموعة من المفاهيم التي نعتبر أنّها صادرة عن بيان ما يوجد في الأعمال اللعوية ولأعمال القولية من علاقات وحركة وتقديمها على أنّها مفاهيم قابلة للتعديل والتدقيق بحسب ما يمكن أن تكشفه الوقائع اللعوية.

فالقسم الأول النارة هي .

(11) أ - عمل لعوي وهو العمل الذي تدل عليه الية التحوية في الجملة استناداً إلى الواسم في الضمر قطع النظر عن الاستعمال المقامي

ب - عمل قوي وهو العمل الذي يدل عليه استعمال القول باعتباره حلة قيدت في مقام محصور

والملاحظ أن كل عمل قولي لا يمكنه إلا أن يستند إلى عمل لعوي استناد القول إلى الجملة والإنجار المقامي للجهاز التحوي. لذلك قد ينطبق العمل اللعوي مع العمل لقولي إذا كان لعمل اللعوي الموسوم بحدوثاً (كالشي أو لاستهمام مثلاً) قد تحقق في استعمال المقامي بدلالته الحرفية تلك.

والوجه الآخر من العلاقة أن يحالف العمل القولي العمل اللعوي إذا تدل الجملة بوسمها التحوي على الإثبات أو الأمر مثلاً ولكن المتكلم حقق بها في الاستعمال الدعاء أو الالتماس أو النصيح أو غير ذلك إلا أن هذه المحاولة لا تعني الانفصال بين العمل اللعوي والعمل القولي المتحقق بل هي قائمة على الاشتقاق إذ يستدل على القول باللعوي.

ولكن لهذه المحاولة صوراً عديدة تبرزها الحالات المذكورة أعلاه (من "أ" إلى "ك") ويكشف عن بعضها ما سيأتي من ثنائيات ومفاهيم

(12) أ - عمل أولي هو لعمل لأساسي الموسوم في الضمر وأوضح مدججه ما يكون في الأعمال اللعوية لأن الأولية تعود أساساً إلى المجموعة التي حددها في دائرة الأعمال اللعوية بالواسمات الستة للإثبات والتفي والاستهمام والأمر والتي ولتمني.

ب - عمل ثانوي: هو العمل اللعوي الذي يكون وقعاً في مدى أحد الأعمال الأولية.

ولواقع أن كل عمل لعوي هو عمل أولي أساسي ولكن مفهوم العمل الأساسي، كما سبرر، ليس خاصاً بالعمل اللعوي لذلك فالعمل الثانوي أوردها هنا لأنافة العرض وإلا فهو في أصله مرتبط بحسب بمفهوم العمل الفرعي ولكن سيجعل له قيمة أكبر عند التعرض للأعمال اللعوية الجريئة في ما بعد.



(13) أ - عمل أساسي هو العمل المقصود سواء أوافق العمل اللغوي أم العمل القولي، وسواء أكان مباشراً أو غير مباشر

ب - عمل فرعي يشمل العمل الفرعي العمل الثانوي إذا وافق العمل المتحقق عملاً لغوياً ولكنه يشمل أيضاً بعض الأعمال الصموية (كالأقتضاء) والأعمال القولية المباشرة التي لا تُقصد من القول ويشمل جزءاً من العمل المركب، أي كل عمل لغوي أو قولي، غير مقصود، وإن كان موجوداً

(14) أ - عمل مباشر هو كل عمل لغوي أو قولي أساسي. ولا يعتبر العمل القولي الذي يتحقق على وجه يحالف العمل اللغوي الموسوم بحويلاً عملاً غير مباشر وإنما هو مشتق.

ب - عمل غير مباشر هو كل عمل أساسي متولد عن عمل قولي محسب على أساس أن العمل القولي هو مدروم يستدل منه على عمل غير مباشر يمثل لارماً له أو على أساس أن العمل القولي لارم يستدل منه على عمل غير مباشر يمثل ملروماً له.

(15) أ - العمل الضريح هو كل عمل لغوي أولي مباشر.

ب - العمل الضمعي هو كل عمل مستدل عنه من العمل اللغوي (كالأقتضاء) أو العمل القولي (كالعمل غير المباشر أو العمل اليباني استعارة وتشبيهاً وكناية ومجاراً مرسلاً)

(15) أ - العمل السبط هو كل عمل لا يرتك إليه عمل صمي أساسي (لذلك فالأقتضاء الموجود في كل لحظة وقول لا يعتبر لأنه دائماً عندما عمل فرعي)

ب - العمل المركب هو كل عمل صمي أساسي مقصود يتواجد مع عمل لغوي تواجداً لا يحدث تدافعاً بينهما.

والملاحظ أولاً أن هذه الثائيات تحلو من القسمة إلى عمل مشتق مقابل العمل غير المشتق. والسبب في ذلك أن الاشتقاق يصنفه يعتبر عن الآلية التي يكون بمقتضاها الانتقال من عمل لغوي إلى عمل قولي أو من عمل مباشر إلى عمل غير مباشر أو من عمل صريح إلى عمل صمي لا يمكنها أن تصف حصائص هذه الأعمال وإنما تمكن من الوقوف على ما يترتب عن تشغيل هذه الآلية من حصائص تسم هذا العمل أو ذلك.

والملاحظ ثانياً أن أضعف مكوّن في هذه التقسيمات هو العمل الثانوي الذي اعتبرناه كلّ عمل لعيّ واقع في مدى أحد الأعمال الأوليّة. ووجه الضعف أنّه يطبق على حالات من الجمل المركبة نحويّاً مع وجود واسم في نواة إسمية فرعية غير أن قصدينا من هذا المفهوم أوسع ممّا أوردت فلا شيء يجمع من تقديم تصوّر أشمل يكون مقتضاه العمل اللّعيّ أو العمل القوليّ مكوّناً من عدد من الأعمال اللّعية الثانوية على عدد لعلاقات التحوّية المكوّنة له

فلنّ كان المتكلّم يشت ويمنّي ويتميّ ويستهم فيتحقّق أعمالاً لعية وكان محدّر ويلتمس ويتعجّب ويدعو فيحقّق أعمالاً قوليّة وكان يقتضي ويشته ويستعير ويسحر فيحقّق أعمالاً اسميّة فهو أيضاً يصف (على سبيل لنت أو الدل أو الإحار) ويضيق ويجزّ بالحروف ويعرّف ويسكّر ويقدم ويؤخّر ويصمر ويحذف إلخ

وهذه العلاقات التي يُشبه المتكلّم تشرّع الحديث عن عمل لتعريف مثلاً أو عمل العطف أو عمل الإضافة أو عمل الاستثناء فهذه لأعمال اللّعية الثانوية الحرثية هي التي تكوّن نظمها، وهو أيضاً عمل بعمله المتكلّم، العمل اللّعيّ والعمل القوليّ الكلّيّ الذي يوجّه دلاله القول كنه إلى معنى إثباتيّ وقوّة إثباتيّة تشدّ الكلام بعصه إلى محصر.

ورغم أن مثل هذا تصوّر قد يدعو إلى الاستعراب إلاّ أنّه من التّصورات التي يحتملها مفهوم العمل اللّعيّ نفسه فعلياً أن نتدكّر أن هذا المفهوم شأ عند البحث عن سؤال بسيط مفاده ماذا يفعل حين يستعمل الكلام؟ ولو كان أوسين (أو سيرل) نحويّين لذهبا إلى ما ذهبنا إليه فحديث سيرل عن عمل الإحالة (Searle, 1969، الفقرة 3,4) دفعه إلى الحديث عن المركّبات الاسميّة مثلاً وما فيها من تعريف بأل وإضافة وموصول... إلخ غير أنّه وجّه حديثه إلى ما تدلّ عليه هذه المركّبات دون تركيز على العلاقات التحوّية، النائية لهذه الدلالات. والسبب واضح، مرجعية الرّجل منطقية فلسفيّة.

ولكنّ، إذا اكتفينا بعمل الإحالة والحمل المكوّنين للعمل القصويّ، وجدنا أن الدحول إليهم من زاوية النّحو سيحتملنا حملاً على تفصيل عمل الإحالة إلى المركّبات الاسميّة المختلفة التي تتحقّق بها الإحالة وتسميتها مركّباً مركّباً وعلاقة

علاقة أي عملاً لغوياً ثانوياً إثر آخر وميحملها أيضاً إلى تفصيل القول في عمل الحمل وإبرار ما يكون منه بالفعل على مختلف أصنافه (علاج أو مقارنة أو اعتقاد . إلخ). وما يكون مشتقاً بعمل عمل الفعل وما يكون بحرف (كالجرّ والمطف والإحراج إلخ).

وتعرض علينا هذه الزاوية في النظر أن نعتبر العلاقات التحوّية التي يُشتملها المتكلم ويكوّن بها الأسىة تمثّل أعمالاً لغوية ثانوية قائمة على قصد ودية للمعنى. ومما يدلّ على هذا القصد أن اختيار المتكلم لشيء الإضافة للتعبير عن "قدوم زيد" عبر قصده من إنشاء شيء التعت للتعبير عن "زيد القادم" وهم قصدان مختلفان عمّا يريد التعبير عنه بالإسناد "قدم زيد" أو "زيد قادم" (المبحوث، 2006، ب، ص 304). فإشياء الإسناد وإنشاء التعت وإنشاء الإضافة أعمال تحمل مقاصد ودلالات مختلفة لا تتحدّد إلّا داخل النظم باعتباره توجّهاً لمعاني التحو في معاني الكلام وتشهد تحليل البلاغيين، منذ الجرجاني أساساً ومنذ كتاب سيويه إذا أردنا التّاريخ الضيّق، على ما لهذه اللطائف ولذقنا التركيبية من قيمة في تحديد المقاصد وتعيين المعاني المستعملة وليس القول بمحلّيه الإنشائي والإحاليّ إلّا تركباً لسلسلة دقيقة ثرية من العلاقات التي يُشتملها المتكلم وتفاعلاً بين عدد من الأعمال اللغوية المعترّة تتصافرها عن قصد المتكلم وتصوّره لعلاقته بقوله وعلاقة قوله بمحاطه وبالحارج

وإذا صحّ هذا أمكنا أن نرى العمل اللغويّ (والعمل القوليّ بالتبع) قائماً على شبكة معقّدة من الأعمال اللغوية على عدد العلاقات التحوّية. وتعرض علينا هذه الشبكة أن نعتبر الجملة مبنية على تعدّد الأعمال اللغوية بقدر ما يسيطر عليها عمل واحد. ولا تناقص بينهما فجميع الأعمال الثانوية ترتبط في ما بينها لتكوّن المخلّ الإحاليّ وهو بحسب قاعدة الانحرال لدى الشريف (2002، ص 516 - 517) ينحرف بدوره إلى المخلّ الإنشائيّ حيث يوجد العمل الأوليّ فوحدة العمل اللغويّ بوقرها انحرال الإحالة إلى الإنشاء وتعدّد الأعمال اللغوية في الجملة يُفسّرها انتشار القوّة الإنشائيّة على جميع مكوّنات النظم انتشاراً يشدّها إليها ويحمل هذه المكوّنات واقعة تحت سيطرتها.

وننبّه هنا إلى أمرين أوّلهما أن هذا التحليل لا يُفصّل إلى جعل العمل مركّباً بالمعنى الذي حدّدناه أعلاه (15 - ب) للعمل المركّب. ولكنّه تعبير عن الأساس

التحوي لتكوّن العمل اللعويّ وثانيهما أنّ عدم العناية بهذه الأعمال الثانوية يعود أساساً إلى أنّ عادة ما نركّز في تحليل العمل اللعويّ على القوّة الإنشائية المسيّرة للجملة. وهذه القوّة كما ذكرنا يسحر إلبيها كلّ ما يقع في المحلّ الإحاليّ لأنّنا عادة ما نهتمّ بما يُسمّى الجملة كلّها و"يؤثر في معاشها" على حدّ تعبير النحاة تأثيراً يحرّجها من عمل لعويّ إلى آخر ولكنّ هذّة التسبب على هذه الأعمال الثانوية تبرز بالخصوص في تحليل الدقائق المعنويّة التي تتصل بأعمال لعويّة كالتيثير والافتضاء والتحصيص والتقديم والتأخير والحذف والتعميم إلخ. فلهذه الأعمال أسس نحويّة يكشف عنها تقضي العلاقات التي نسي عليها بما أنّها تمثّل مقاصد لمتكلم لا تتحقّق إلّا بالنظم وإنّ كان لها أحياناً تأثير بالغ في تحديد الدلالة الإنشائية للقول وتوضيح القوّة المسيّرة له. فالمرق بين:

(17) أحت ريدّ لبي

(18) ريدّ أحت لبي

واقع أساساً في تقديم الفاعل المعنويّ (الجرحانيّ، الدلائل، ص 110 و 113، 128 و 135، القرويني، الإيضاح، ص 59 و 67، المحوت، 2006، ب، ص 134-142) ولك أنّ تنظر فيه من جهة التثير أو أنّ تنظر في عمل التخصيص المتأتي من التقديم والتأخير ولكّك في جميع الحالات مجبر على اعتبار التأثير الواضح لعملية التقديم كاماً في الانتقال من دلالة الإثبات المجرد في (17) إلى دلالة نوكيد الإثبات في (18)

وعلى هذا يكون العمل اللعويّ عموماً مرتبطاً بإنشاء أيّ علاقة نحويّة تعبّر عن قصد المتكلم. فإذا كانت العلاقة "جرئية" مندمجة ضمن علاقته أوسع منها كان العمل اللعويّ ثنويّاً وإذا كانت العلاقة مُدمجة لغيرها، مُسميّة للقوّة الإنشائية المسيطرة على الجملة كلّها كان العمل اللعويّ أوليّاً. يتحقّق مقامٌ أو يشتقّ منه عمل قوليّ أساسي.

#### 4. الخاتمة

قدّم في هذا الفصل تصوّراً لمسألة تصنيف الأعمال اللغويّة وتحديد أنواعها.

وقد أدى بنا نظراً إلى صروب من التمييز بين الأعمال الدعوية استناداً إلى مفاهيم من قبيل الجملة والقول والضريح والضمي والموسوم بحوثاً وغير الموسوم إلح. واستلزم ذلك ستة مقابلات يُميز على أساسها العمل الدعوي من العمل الفولي أولاً، والعمل الأولي في مقابل العمل الثانوي ثانياً، والعمل الأساسي مقابل العمل الفرعي ثالثاً، والعمل المباشر مقابل لعمل غير المباشر رابعاً، والعمل الضريح مقابل العمل الضمي خامساً، والعمل البسط مقابل العمل المركب سادساً

وهي تصيغات لا تمن الأعمال الدعوية إلا في صلتها بالمستويات اللسانية التي تنزل فيها ووجوه التفاعل بينها داخل القول والخطاب. ولا تسمى هذه المقابلات، لثة احتمالات التراكب بينها لتخصيص هذا العمل أو ذاك

والواقع أن لم يسبر جميع الاحتمالات، ولا يستعرب أن تكون بعض الدقائق قد فاتت ومرة ذلك إلى أن لم نمر في هذا البحث إلا قليلاً، بأعمال الخطاب إذ ركزنا لنظر على الأعمال الدعوية الدعوية الأساسية وبعض ما يمكن أن يشتق منها نظامياً. ولكننا نقدر أن هذا الذي قدمناه كهيل إنا توصيح حصائص أعمال الخطاب على نحو مقبول مناسب وإما بالكشف عما تحمله لنا اللعبة إذ نستعمل ونكفل بها القائل ليتعامل بها اجتماعياً من معاشات نعتبر أنها مدنياً لن نحتاجنا كثيراً مادام نعتصم بحل النحو في تفهم الألعاب الدعوية.

وبود أن نُشير، بعد هذا، إلى أننا نحتاج إلى قول مفضل حول أنواع أخرى من الأعمال الدعوية التي لا تكون مثلاً إلا قولية وبعضها سير صبطه كالانماس والعرص على سبيل الذكر. ووجه البسر في ذلك أنهم عملاً يقومون على تعديل شرط أو أكثر من شروط عمل الأمر أما بعضها فأشد تعقيداً لأنه يرتبط بالإشارات وتتدخل فيه عوامل مُعجبة وسياقية ونقص ذلك أعمالاً كالنحية والتهمة وحتى المثال المحتد لدى سيرل أو غيره أي الوعد ونحتاج كذلك إلى صياغة لقواعد أعمال أخرى لا تكون إلا صممية سواء أكان هذا الضمي دعوي أساساً كعمل الانصاء (راجع الهامي، 2004) أم كان ضمياً قولياً كعمل الاستعارة أو التعريض مثلاً. فالطريق مارالت طويله وما قدمناه لا يعدو أن يكون عتبات أولى ركزت على المعالم الأساسية، وهي في حد ذاتها ليست هتة !، ولم تتجه إلى المعرجات والمسالك الأشد وعورة.

## الفصل الثامن

### قواعد الأعمال اللغوية الأولى

#### 1. المقدمة

لما كان العمل اللغوي كلاماً تسيّره قُوّة إرشائية ويُقصد به إحداثُ تأثيرٍ ذهنيٍّ أو سلوكيٍّ وكان هذا العمل متفرّعاً إلى أنواع مترابطة متميزة احتججا إلى إبراز بنية العمل اللغوي نفسه وقواعد تكوّنه.

بدت على سبيل التوطئة، ببعض ما أورده متفرّقاً في فصول سابقة:

(أ) إنّ الجملة في حدّ ذاتها تقوم سنيّتها لعمليّة والعمليّة معاً (نسبة إلى العمل اللغوي)،

(ب) إنّ السّمة الدلالية تنصّب القُوّة الإرشائية وما تتسلّط عليه هذه القُوّة (سواءً عندما أُمودح [ق (ص)] أو تقسيم لشريف إلى محلّ إرشائيٍّ وحرّ إرشائيٍّ)،

(ج) إنّ قواعد العمل اللغوي من قبيل القواعد النكويّة (بالمعنى الذي يحمل عليه سيرل هذه الكلمة، راجع، المسحوت 2008، الفصل الثاني) بحكم أنّ اللّغة نظام معلق له قدرة على التعبير عن علاقة المتكلّم بالكون الخارجي،

(هـ) إنّ العمل اللغوي، في جميع الحالات بما في ذلك الأعمال اللغويّة غير لمباشرة والأعمال الصّميّة، يطلّ الأساس الذي تشتق منه الأعمال القوليّة،

(و) إنّ المؤشّر الأساسي للعمل اللغوي هو الحرف الذي يتصدّر الجملة ويعبّر معها

وبناءً على هذا فإنّ حديثنا عن قواعد العمل اللعويّ يقتصر على الأعمال الستة التي نعتبرها أوليّة ونحددها دائرة الأعمال اللعوية (أي الإثبات والنفي والاستمهام والتمني والأمر والنهي) وهذا لا يعني أنّ بقية الأعمال المشتقة وغير المشتقة لا قواعد لها. فهي تستخرج بالاستدلال من الأعمال الأساسية وترتبط بها وجوهاً من الارتباط عملياً على بيان الكثير منها في هذا الكتاب (راجع الفصلين 9 و 10 المخصصين لحركة الأعمال اللعوية طلباً وحرراً). وهذه العلاقات بين الأعمال اللعوية والأعمال القولية مجال واسع للدراسة والبحث لا يقدم عنه في هذا الكتاب إلا القليل ولكنّ اتجاهها العام فيه يستند إلى ما برعنا من صروب الاستدلال اللاعويّ (المبحوث، 2006 أ).

## 2. مداخل تحديد القواعد

ننصر أنّ تحديد قواعد الأعمال الستة كفيل ببيان بنية العمل اللعويّ عامة وقواعد تكوينه

ومذكّر من ناحية أخرى، بأنّ من أهمّ إضافات سيرل (Searle، 1969، الفصل الثالث) ما وضعه من شبكة قواعد لصط الأعمال اللعوية. أساسها أربعة مداخل هي (راجع المبحوث، 2008، الفصل الثاني، الفقرة 5)

(أ) قاعدة المحتوى القصويّ

(ب) القواعد التمهيدية

(ج) قاعدة الصدق

(د) القاعدة الأساسية

ولشّ كانت القاعدة (أ) تتصل أساساً بتحديد خصائص الحمل والإحالة فإنّ القواعد في (ب) تتصل بالعلاقة بين المتحاطين ومقتضياتها وأمّا القاعدة (ج) فهي لتحديد الحالة النفسية (الذهنية) للمتكلّم، في حين تمثل القاعدة (د) صياغة للقواعد التكوينية المميّزة للعمل اللعويّ.

ومن اليسر، من خلال تحليل سيرل، أنّ آخر القواعد الأربع هي التي تحدّد البقية نظراً إلى ما ينبغي أن تتسم به من صرامة في التّحديد. والواقع أنّ فصل

مقترح سيرل يعود إلى وصوح الضياعة وإبرار مقتضيات العمل اللغوي من علاقات تحاطب واعتقاد يصدر عنه المتكلم وقصد تحدده القاعدة الأساسية. وهذه المعطيات ضرورية في كل تعريف لهذا العمل اللغوي أو ذلك.

والملاحظ أن تعريفات البلاغيين القدامي لمحتلف صروب الإنشاء لا تحلو من مثل هذه المعطيات ولكن تنقصها، ربما، صرامة الضياعة ونظاميتها فكثيراً ما نعوّل على التحليل لإبرار المقتضيات بذل إدراجها ضمن التعريف نفسه.

وإذا نساءنا عن الشروط الدنيا لتعريف العمل اللغوي باعتباره ما يتولد عن النظم وجدنا أن ما يسعى أن يكون يتصل بالأمور التالية

- (أ) خصائص المكوّن اللغوي الوسم للعمل، (وسمّيها شرط الوسم)
- (ب) الحالة الذهنية، التي يصدر عنها منجر العمل، (وسمّيها شرط الحالة الذهنية)
- (ج) الدلالة، لنتيجة للعمل، (وسمّيها شرط الدلالة الذهنية)
- (د) خاصية علاقة التحاطب، (وسمّيها شرط علاقات التحاطب)
- (هـ) التأثير المرجو من العمل، (وسمّيها شرط التأثير بالقول)
- (و) القاعدة التكوينية للعمل، (وسمّيها القاعدة التكوينية)

ولحقاً أن حاكياً في (ب) و(د) و(و) سيرل في ثلاثة من شروطه لأربعة بعد إدراج المحتوى القصوي في (ج) واستعرباً من البلاغيين الشرطيين (أ) و(ج) حيث وجدناهم يعرفون الأعمال القلبيّة ببيتها وبـ 'المعنى النفسي' الذي تعبّر عنه وتأويلها له أنه بنية مقولية دلالية ومحتوى قصوي. وأصعباً إلى ذلك كله شرطاً متصلاً بالتأثير بالقول أي (هـ) نظراً إلى أن افتراض أنه مكوّن نظامي في العمل لغوي وليس أمراً متروكاً للمحاطب في المقام (راجع الفصل 3 المحضّر لعمل التأثير بالقول).

ولا ننسى هنا أن هذا الجانب التأثيري كان مدعاةً لصروب شتى من الحلق في تحديد البلاغيين العرب لدلالات الأعمال القولية فوجد الأمر والعرض والتمني والترجي إلخ، وهي أعمال في القول، متداخلة في اضطراب لا



وحه لتسريه مع التوبيخ والتعجيب والتعجيز والتحقيق ( إلح ) وهي أعمال تأثير بالقول تحدد الأعراس المرتجاة من هذا العمل اللغوي أو داك

ونقدم في الفقرات الموالية تحليلاً للقواعد المسيرة للأعمال اللغوية الستة التي نعبر أنها أساسية حسب منطق دائرة الأعمال اللغوية. ولا شك أن هذا الطابع العام للقواعد المكونة للأعمال اللغوية الستة في حاجة إلى دراسات مفصلة لكل عمل نعيد صياغة الكثير مما قيل فيها ونبرر أدق دقائقه وما يسمح به احتمالاً من إيجارات متنوعة بحسب المقامات لذلك لا يحلو الأمر من حطاطه عمل قذلة لتعديل والتصحيح والتدقيق ولكن اتجاهها العام يبدو لنا صحيحاً سليماً.

### 3. قواعد عمل الإثبات

يمثل الإثبات، ضمن الدائرة التي اقترحناها وصفاً لمقولة الإيجاب، صادراً عن اعتقاد يقين لدى المتكلم في أن محتوى قوله مطابق لحالة الأشياء في الكون ولا يمكن تكذيب هذا الاعتقاد حتى عند نفيه لأنه متصل بإنشاء الإثبات نفسه. غير أن ما يُفسر إمكان التصديق والتكذيب متصل بالمحتوى القضوي للقول. وهو محتوى يقتضي مقولاً الإمكان الإيجابي وهذا لإمكان تعبير محدد عن معنى التصديق والتكذيب الذي وُصف به الحبر عامة وطبق على الإثبات قبل أن يُتبرر التمييز بين إنشاء الإثبات الذي ليس لك أن تكذبه أو تصدقه فهو بوجد بحسب لكون القول المثبت، وبين المصموم الإحالي للإثبات الذي يمكن أن يتعوض في شأنه فنصدقه كلياً أو نعدل منه أو نرده على قائله

ولكن من خصائص الإثبات أنه لا يوصف في العربية بحرف بل بنجود الصدر من الحروف. ويحتمل الإثبات، من جهة المحتوى القضوي، أن يكون تعبيراً عن حالة أشياء وقعت، قبل زمان إنشائه، أو عن حالة أشياء مراعاة لإنشائه أو لحالة أشياء يعبر المتكلم أنها واقعة لا محالة بعد زمان الإنشاء فهو من هذه الناحية مجال تصرف واسع. والأطراف من ذلك أن مدى الإثبات أوسع مما يمكن أن نتجمل ويدل ذلك على هذا أن للمتكلم أن يجعل كل الحالات الذهنية الممكنة من يقين وشك واحتمال ورغبة إلح محتوى لإثباته إذ يكفي لذلك أن يُعجمها بما خصصته لها اللغة من أسماء لفظية (أفعال وحروف وأسماء) حتى تتسلط عليها قوة الإثبات على ما هو بين في ما يلي

- (1) أهنئك بموقفك في أكل البترا.
- (2) قد أسألك الرّحيل
- (3) طستُ الدّيك حماراً
- (4) أتمنى لقاء الحجاج من يوسف لأحدثه من حقوق الإنسان في الكوفة
- (5) أشك في قدرتك على مواجهة المرأة
- (6) امرك بالتزام حدودك

وتُثير مثل هذه الحالات، بل أثارت، إشكالات كثيرة في معالجة الأعمال اللغوية بسبب التدخّل، تصوّرياً واحتشائيّاً، بين إنشاء الإثبات والدلالات الإنشائية (احتمال، طرّ، تمرّ، شكّ، أمر) التي عجمت في رأس الجملة وغيّبت الوسم من جهة، وهو من خصائص الإثبات، ووسم تلك الدلالات لإنشائية بغير الحروف لمعيّة الجملة جعل ما يدرك بقوة المعنى المعجميّ يوهّم أنّه لقوّة المسيّرة للجملة وهذا عبداً ليس بشيء؛ فالإثبات في جميعها هو القوّة الإنشائية المحددة لدلالة العمل اللغويّ وبقية الدلالات المستمّنة من هذا المكوّن أو ذاك جزء من المحتوى القصويّ.

ولما كان المتكلّم من حيث علاقات التخاطب، يعتقد في صدق المحتوى المثبت فوّته، إذ يشته، يفترض أنّ مخاطبه حاليّ الدهر من ذلك وقد ندو هذه الحالة المعبريّة التي تحفل لمُثبب عارفاً بالمحتوى والمخاطب جاهلاً له، غير موافقه لما يدركه في التخاطب المعليّ من استراتيجيّات خطيّة فحس بحر أحبار عن أشياء يتبيّن لنا أنّ المخاطب يعرفها قبل إنشاء إثباتها، وهي حالة هيّنة يسيرة، وقد نحر أحباراً أخرى عن أشياء يعرف أنّ مخاطبها يعرفها ورغم ذلك شنتها إثباتاً تعلّق به أعراصاً ما، وقد شنت ما نحن متأكّدون من عدم المخاطب به ولكنّا لا نقصد إلى محتوى الإثبات بل إلى إعلامه بأننا نعلم مثله ما يعلم، وهي حالة ما أسماء السّكاكي بلارم المائدة، وقد نحر بما لسا على يقين منه ولكنّا نحدث حساً أنّه قد يكون صادقاً مطابقاً لحالة الأشياء في الكون فتتمتلك به إن أنطه، المخاطب في صرب من الإصرار والعناد أو تراجع عنه إن كذبته محادثته.

والأخطر أننا أحياناً نقول خلاف ما نعتقده لأننا نريد أن نكذب كذبة بضاء أو سوداء فالأمران ميان في بعض المقامات، أو لأننا لا نستطيع أن نقول الحقيقة أو لأن مخاطبنا يريد أن يسمع ما يُرضيه إلح هذه الحالات وغيرها تشكك في لصورة المثالية لعلاقات المحاطب تشككاً ولكننا دعم ذلك تحتاج إليها لتجدها مقياساً لجميع الضور الأخرى. فهي المسألة لعبة مصالح قد تكون أحياناً لعائدة المحاطب صوتاً لمشاعره أو تهدئة لحواطر مصطربة لديه أو توجيهاً له وقد تكون لعائدة المتكلم وخدمة لمصلحه الشخصية أو غير الشخصية تلاعباً بعقل المحاطب أو مشاعره أو استثارة لردود فعل معينة منه أو إرضاء لرجسية المتكلم أو ساء لصورة له من خلال قوله إلح.

إن هذه الأعراس المختلفة المعلقة بالإثباتات هي التي نجعل منها مجالاً واسعاً للتصرف والمعاوضة بالكلام حول واقعنا ووجودنا وتصوراتنا عن الكون. فليس من يثبت معتقداً في صدق إثباته طقاً ألياً بمحتوى صادق. ولك في النظريات والتصورات العلمية وغير العلمية عبر التاريخ ما نوقم الناس أنه صدق وما هو بصدق ولا يحرج تعاملنا اللعوي اليومي عن هذا لكن الثابت أن اللعبة ليست مسؤولة عن هذا فهي للصدق عون وللكاذب، كدماً أخلاقياً، أداة صالحة محايدة وفي الحالات جميعاً يُمكن أن تكون ناجعة. إنما الأمر عائد إلى أنها جُعِلت للعلماء الترهء والمدلسين في ان كما جُعِلت للشعراء الذين يصنعون من الأكاديب والمالعات أصدقها وأجملها وجُعِلت لنا جميعاً لتصريف شؤون حياتنا وصراعاتنا بحسب مآرلنا واحتياجاتنا.

لهذه الأسباب جميعاً نعتبر أن التأثير القولبي الأساسي للإثبات هو تثبيت اعتقاد لدى المحاطب من آثاره إثراء عالم المحاطب الدائر بين المتحاطبين بقضية من القصايا أو معلومة من المعلومات وهو أمر عام جداً أساسه أن كل إثبات معياري، بحسب العلاقة التحاطبية التي ذكرها أعلاه، قائم على إضافة محتوى لإثبات. ويُمكن أن تتخذ صوراً أخرى مشتقة منه تدور على التأثير الذهني في المحاطب كالإقناع أو التشكك أو تعيير الرأي إلح

ولئن كان هذا الجانب التأثيري متصلاً بالذهن فإن التأثير السلوكي المترتب

عن الإثبات متعدد غير محدد بحكم أن المجال فيه واسع رهين التحليل العيبي للمحاطبات. فقد يكون التأثير مجرد تحوير أو توبيخ أو تحقير وقد يكون تحصيلاً على عمل مادي ملموس. والظيف متوقع ولكنه في الحالات جميعاً يمر عبر تثبيت اعتقاد في النفس

وعلى هذا، وسواءً بطلق، أخلاقياً واجتماعياً، من حسن الظن بالمتكلم أو عكسه فإن الإثبات معيارياً الترام من المتكلم بصدق الحملة. وهو الترام واقع بمجرد إثباتها سواء وافقت حالة الأشياء في الكون أم لم توافقها فالأمر قائم على ضرب من التقاضي بين الإثبات ومضمونه بحيث يقتضي إثبات صدق المحتوى لقصوي وينأى صدق المحتوى القصوي من الالتزام المؤسس لعمل الإثبات نفسه وما عدا ذلك فهو خارج عن اللعبة متروك للأفراد والمجتمعات ومؤسستها وإليك تدقيقاً في هذا الجدول لما نعبره قواعد ودلالة مكونة لعمل الإثبات

### قواعد عمل الإثبات

مؤولياً وسم الإيجاب	شرط التوسم
بخطب عيب التواسم في الضدر	
اعتقاد البقيس في مطابقة الكلام للحارج	شرط الحانه لدعته
الاقتضاء المقولي الإمكان الإيجابي أي محتوى	شرط لدلالة ذهنية
قصوي سابق رصياً لإثبات أو مره من له	
أولاً حسب اعتبار لمكتم	
المتكلم يعنفد في صدق محتوى الإثبات	شرط علاقات التحاطب
المحاطب حالي لنفس من محتوى القول	
حسب اعتقاد المكلم	
لمصنعه المحاطب أو امكلم بحسب	
لحالات	
دهيب تئست اعتقاد وصاعه فصبة في عالم	شرط التأثير بالقول
الحطاب	
سلوكياً متعند وغير محند	
التزام امكلم بصدق الحملة	انقعدة التكوينية

#### 4. قواعد عمل النفي

يمثل النفي، ضمن دائرة الأعمال اللغوية، وسمّاً لمقولة السلب صادراً عن اعتقاد يقين مركّب. فهو يقين في مخالفة قول الإثبات السابق للنفي، تحقيقاً أو تصوّراً، لحالة الأشياء في الكون. فليس ثمة حكم مباشر على حالة الأشياء في الكون وإنما هو حكم بالقول المنفي على قول آخر مُثبت لذلك فليست الإحالة في النفي مباشرة بل هي معلّمة وتكتفي بالإحالة على القول في حدّ ذاته فالنفي عندما لا مضمون قصويّ له غير مضمون الإثبات الذي التزم به لمتكلم المُثبت فردّ النافي كلامه دحساً من جهة ويرديداً له من جهة أخرى. فالنفي "لا يقدّم للمحاطب فائدة (مضموناً جديداً) حول لكون، وأحوال الأشياء فيه بل يشكك في العلاقة التي أقامها غيره بين الكلمات والعالم" (المسحوت، 2006، ص202)

وتترتب عن هذه الخصوصية أنّ لنفي يقتضي مقولياً، شأنه شأن لإثبات، الإمكان الإيجابي. وهو أيضاً تعبير مجرد عن معنى التصديق والتكذيب في الحر ولكن خصوصية النفي هنا مقارنة بصوره الإثبات أنّ الإمكان الإيجابي يتصل بالقول المثبت الذي يرده النافي ما دام النفي لا يقول شيئاً عن حالة الأشياء في الكون كما زعمنا فشرط المحتوى القصويّ يكاد يقتصر على وجود حقيقيّ أو متصوّر لقول مُثبت فيكون النفي بذلك كلاماً على الكلام لا كلاماً على الكون

غير أنّنا، حتى نلطف من موقفنا القائم على تحييص النفي من بعده لإحالي على الكون، نعتبر أنّ المحتوى الإحالي الذي للإثبات، يدّين، هو نفسه، بالاختصاص، محتوى النفي الإحالي ولكن التصديق والتكذيب عند التحاطب يصبح مردوجاً فهو تصديق وتكذيب محتمل (بما أنّه يُعزّ عن الإمكان الإيجابي) لنفي نفسه فلا شيء يدلّ على أنّ من بقي صادق مضمون فيه ولا على أنّ من يُثبت، فيردّ قوله بعبارة، كادّ مضمون إثباته وهو من جهة أخرى تصديق وتكذيب، للمحتوى الإحالي الذي يقتضيه النفي مستعزّ إياه من الإثبات غير أنّ حركة المهم والإدراك عند التحاطب تنحج إلى إنشاء النفي لا إلى المحتوى القصويّ بما أنّ قيمتي الصدق والكذب على اعتبار المطابقة تصبجان وظيفتين تحاطبيتين

متخصصين تدارع اليقطين وليستا قيمة دلالية تسد إلى المحتوى القصوي. فمن المعلوم أن المقتضى إذا أصبح موضوع جداد انتقص الكلام من أصله وبطنت المحاوررة والمحادثة (Ducrot، 1984، ص30) والمحتوى القصوي في التقي مقتضى على ما ذكرنا

وتمثل حروف التمي أي مجموعة {ما، لا، لم، لَمَا}، و"ليس" أساماً (إن عصب الظرف عن واسمين قليبي، الاستعمال في العربية القديمة هما "لات" و"إن") لواسمات، التي حصصتها العربية لإنشاء التمي بوسم السلب في الدائرة. وهي تبرز توريعاً دقيقاً على ما يتصل برمان التكلم {ما، لا} وما قبله {لم، لَمَا} وما بعده {لر، لا} وبدقائق معنوية يصيق المجال هنا عن ذكرها (راجع المبحوث، 2006، ب، الباب الأول، الفصل الثاني، الفقرة 4)

والمهم أن التقي يكون فعلاً على قدر الإثبات في ضرب من التشارط بينهما ثري ثراء كبيراً بما يتضمنه من دقائق معنوية وما يستلزمه التعامل بينهما من لطائف دلالية.

ولم كان التمي مبيئاً على ترديد كلام سابق مُشت وردّه على فائله فإن علاقات التحاطب تكشف عن هذا الجانب الحدالي التقوّلتي 'متعدّد الأصوات' بعبارة دكرو (Ducrot، 1984، الفصل الثامن). فلن كان لمحاطب صادراً عن اعتقاد يقين في صدق إثباته لمسوب إليه على الحقيقة أو الاعتار، حقاً أو ادعاء من المتكلم النافي، فإن من يعمل التمي يصدر عن اعتقاد يقين أيضاً وهو يقين محالف ليقين المشت غير أن النافي يعتقد، إن على حق أو على باطل، أن محاطبه يصل صدق الإثبات المردود. ولكن النعبة الأساسية في التمي تستند إلى طيف واسع من الاحتمالات أوصحها ثلاثة (أ) نقص تام، أو تكاد، للقول على ما يكون بين من يرى الأبيض ومن يرى الأسود في تضادّهما (ب) وتعديل لجرء من المعنى على ما يكون بين من يرى الأحمر واقعاً ومن يراه أحمر عادب فهو على سبيل إبرال لإثبات درجة (ج) ومبالغة في رفع ما أثبتته المشت درجة أو أكثر على ما يكون بين من يرى جميلاً بحث شنه ومن يرى أن جميلاً يموت في حنّها فيتوسل إلى ذلك بهي أن جميلاً بحث بثينة ليستأنف فيه في صرب من لتريد والمالعة يؤكّد أن العاشق يقنى في معشوقه.

لذلك فليس التقي مجرد علاقة تقابل أو تصاد أو سير في اتجاهين متعاكسين بالضرورة ولا هو يتطلب بالضرورة صورتي التناقض أو العكس اللتين رأهما الماطقة مد أرسطو فاللغة في مطلق المحاطات أوسع مدى وأشد تنوعاً في أعراضها وأهدافها.

ومن هنا كان التأثير بالقول المرتبط بظاهراً بالتقي هو تكذيب الاعتقاد السابق الذي يصدر عنه صاحب الإثبات المردود. وهو تكذيب يقترن كثيراً من الرخصة في تعبير اعتقاد المحاط ودعوته إلى تسّي ما يراه التامي من نقص للعلاقات بين مكونات المحتوى القضوي كما أوردها المشت الحقيقي أو المتصور. وليس استعمال التقي في المجادلات والماطرات إلا صورة قصوى من صور هذا السعي إلى الحمل على تعبير الاعتقادات أو التشكيك فيها أو الإقناع بصددها. غير أن التأثير السلوكي المترتب عنها يصعب حصره فهو متعدد متعدد وظائف استعمال التقي في الخطاب وغير محدد على اعتبار التنوع المتوقع في المحتويات القصوية التي يشير التامي بقوله إلى أنها غير موافقة لحالة الأشياء في الكون. فالتكذيب درجات (ثلاث على الأقل) وعلى قدر احتمالات لعبة التقي الأساسية ومن ثم فإن العرص لتأثيري السلوكي يظل رهين التحليل العيني لهذا لخطاب أو ذلك.

ومن البديهي والحال على ما ذكرنا أن يكون التقي كصوه الإثبات الذي يرده، دحضاً وترديداً، التراماً من المتكلم بعدم التوافق بين الحملة المشتة وما ترعنه من حالة أشياء في الكون وفي الجدول الموالي القواعد الدلالية المكوّنة لعمل التقي

## قواعد عمل النفي

مقوليًا وسم الإيجاب	شرط الوسم
لعظم مجموعة {ما، لا، هم، بما، لن، إن، لات، ليس}	
اعتقد اليقين بعدم مطابقة الكلام المثبت السابق، حقيقة أو تصورًا، للمحارج	شرط الحانة الذهبية
الاقتضاء المعولي الإمكان الإيجابي أي محتوى قصوي مسق إثباته إن صراحته وإن ضمنيًا سوء فيل زمان إنشاء النفي أو اعتماد المتكلم أنه سبقت بعد زمان التكلم	شرط الدلالة النعنة
المتكلم يعتمد أن المحاطب يعتمد في صدق الإثبات الذي يرقه المحاطب حالي للنفس من موقف المتكلم من الإثبات السابق لمصحة المحاطب أو امتكلم بحسب الحالات	شرط علاقات التعاطب
دهش تكذيب الاعتماد لدي يصدر عنه القول المثبت سلوكيًا منعقد وغير محدد	شرط انتأثير بانقور
الرام المتكلم بعدم مطابقة لقول المثبت لحاله الأشء في انكور	القاعدة التكوينية

## 5. عمل الأمر

يمثل الأمر داخل دائرة الأعمال النعوية، وسمًا لمقولة الإيجاب صادرًا عن  
رعية المتكلم في إيقاع المحاطب للمحتوى القصوي وإرادته ذلك ومن هذه  
التحية يكون الأمر على صورة لفظية احتارت لها العربية من الحروف لام الأمر  
أساساً ولكن الوسم يكون في العربية أيضاً بصيغ تصريفية نحوية هي جداول الأمر  
التصريفية ما دام الأمر من جهة دلالاته الإحالية طلباً لعمل بعمله المحاطب  
والعمل يدل على الأعمال وقد يكون الوسم كذلك بأسماء الفعل باعتبارها صيغاً  
إشائية خالصة ترشح بعضها لأداء أوامر مخصوصة.



ويقتضي الأمر مقولياً السلب وهو وجه اختلافه عن الإثبات الذي يسم كذلك الإيجاب ويعتبر هذا الاقتضاء عن المكورة البلاعية التي تجعل الأمر طلباً لحصول غير الحاصل في الخارج، وعن الحدس ما قبل النظري الذي يجعل أمرك إذا أمرت بما هو حاصل مدعاة للاستعراب مما يطلب بالأوامر إيجاب في التصور سلب في الواقع المتصور. ويكفي لذلك أن يتحقق الأمر ذهنيًا ويتولد لعظماً حتى يكون لعويًا أم تحققه في الخارج فهو مسألة أخرى تكون على سبيل الاحتمال الراجع باعتبارها متصلة بالتأثير بالقول.

ولمّا كان الأمر نادياً واسعاً، شأن نظيره في وسم الإيجاب لإثبات، فإن لعلاقة التحاطبية الأساسية التي يكون بها هي علاقة تراتب واقعي يعاينه المتحاطبان أو اعتباري يعتقده المتكلم. وهو تراتب أساسه أن يكون المتكلم في مرتبة أعلى والمحاطب في مرتبة أدنى. ولا عسرة في هذا المستوى اللعوي الأساسي بوجوه التمييز المختلفة التي تنوع الأمر إلى عرض والتمس وتصرع ونصح إلخ فذلك قوى قولية لا تكون إلا إذا كان الأمر لدى تحدثه بعد تخصيصه مقالياً ومقامياً

وبواري هذا التراتب الأساسي في الأمر تأثير بالقول أساسي وهو الانصاع وهو صوب من التأثير يركز على جانب السلوك تركيزاً في حين أن الجانب الذهني من التأثير بصعب كثيراً ويكاد يبتس بالسلوك خصوصاً إذا كان الفعل المطلوب إنجازه من المحاطب فعلاً غير علاجي ولاقتناع مثلاً باعتباره من وجوه التأثير الممكنة ليس شرطاً لازماً ليكون السلوك لمطلوب والأمر في هذا مقاس للإثبات، فليكن كذلك كلاهما وسماً للإيجاب ويحتعان من جهة السية لمهولية المقتضاة فإنهم يحتعان أيضاً من حيث القصد التأثيري مهم. فالأساسي في الإثبات هو التأثير في المحيط الذهني للمحاطب وتشيت معلومة أو قصية جديدة في ذهن المحاطب في حين أن الأساسي في تأثير الأمر هو لحمل على سلوك معين مطلوب بقطع النظر عن الأثر الذهني الذي يكون لدى المحاطب.

ولكنّ هذا التأثير السلوكي عادة ما يكون لمصلحة المتكلم الأمر لأن أي تعبير لهذه المصلحة لعائدة لمحاطب يترتب عليه عادة تعبير في قوة القول نفسها باعتبار أن طيف الأعمال اللعوية التي يشملها الأمر واسع كما ذكرنا فقد حصص

لنظام اللعوي الأمر حين يكون لمصلحة المحاطب، مع شرط التساوي في لدرجة بين المتخاطبين عادةً وليس بالضرورة، لتحقيق عمل العرص مثلاً أو عمل التصح وهما عملان مشتقان من الأمر عندا

وعلى هذا فإن أهم ما يحدد الأمر من جهة قاعدته التكوينية إنما هو إلزام المتكلم للمحاطب بتحقيق عمل ما يمثله المحتوى القصوي وهذه قواعد عمل الأمر

### قواعد عمل الأمر

شرط الوسم	مقوليًا وسم الإيجاب لمظيًا لام الأمر إضافه إلى صيغ لأمر وأسماء الفعل الدالة على الأمر
شروط الحالة النحوية	إرادة تحقيق المحتوى القصوي
شروط الدلالة النحوية	الاقتضاء لمقولي السلب المحاطب قادر على إنجاز العمل المطلوب مستبعداً
شرط علاقات التحاطب	المتكلم في مرتبه، حقيقته أو عنبريته، أعلى حسب اعتقاد المتكلم المحاطب في مرتبه، حقيقته أو اعنابرته، أدنى حسب اعتقاد المتكلم لمصلحه المتكلم
شروط التأثير بالقول	دهنياً غير محدد (قد يكون معسماً أو غير مقتع إلح) مبتوكياً الانصباع
انعدامه التكوينية	إلزام المتكلم للمحاطب بتحقيق لعمل المطلوب

### 6. عمل النهي

يمثل النهي، ضمن الدائرة، وسمًا لمقولة السلب صادراً عن رعة المتكلم في أن يكف المحاطب عن عمل هو بصدد تحقيقه ويكون النهي على صورة لفظية واحدة تجعل التركيب يبدأ بلا الناهية، وهو تماثل أبق جعل حرف اللام الذي يؤسم به بعض من عمل النهي هو نفسه لحرف المحضض لوسم النهي

فكلاهما في دائرة الأعمال اللغوية مجعول لوسم مقولة السدب غير أن التهي يفتصي مقولياً الإيجاب. وهو اقتضاء مرده إلى أن التهي لا يكون إلا إذا كان لمحاطب يصدد إتيان العمل المطلوب لكف عنه وفي هذا الشرط تحديداً ما يجعل التهي أضيق مدى من صنوه الأمر فإذا كان ما نود أن يحققه محاطب كثيراً يصعب تحديده فإن ما نرغب في أن يكف عنه مصبوط بحكم معيننا له في المقام.

والتهي في هذا أضيق مدى أيضاً من نظيره التهي فليس كان التهي تسلطه على الإثبات لا يحدد ندقة المكور أو المكورات التي يسميها إلا بمعونة جواب التهي (المسحوت، 2006، ب، الباب الثالث، الفصل الثالث) فإن التهي يُطلب به محسب بقيض محتواه القصوي فكأنه في هذا طلب للكف عن العمل الصادر عن المحاطب وأمر بإتيان المحاطب لقيض ذلك لعمل. فإذا نهيت المحاطب عن الكلام كتب قد طلعت منه الضمت وإذا نهيت عن السمر طلعت منه البقاء حيث هو ولكن التطاق التام بين التهي والأمر من حيث شروط لعلاقة التحاطبية (أي الاستعلاء مقاس الدنو وأن يكون المحتوى القصوي لمصلحة المتكلم التهي) لا يسمع من اشتقاق أعمال أخرى منه ضمن دائره التهي والأمر كالصح والالتماس إذا خُصص التهي مقادير ومقايير.

وفي الحالات جميعاً فإن التأثير بالقول دائر على معنى الامتناع سلوكياً دون تحديد للتأثير الذهني لمرحوظ. فقد يكون مناعاً عن فتاع مثلاً وقد لا يكون والتأثير هنا أيضاً على السلوك لا على أمور الذهنية ويقدر ما يتوافق التهي والأمر في هذا يكون التقابل بين التهي والتهي أيضاً. فالأساسي في التهي هو تكديس معنومة أو قصية حاصلة في ذهن المحاطب في حين أن الأساسي في تأثير التهي إنما هو الحمل على سلوك محالف لما هو واقع بصرف النظر عما يكون له من تأثير في ذهن المحاطب. والأرجح أن يكون هذا التأثير المرجو لمصلحة المتكلم. وكل ما عدا التهي الحقيقي فإن شروط تحقيقه تماثل شروط تحقق ما ليس أمراً ناشتقاقه من الأمر نفسه على سبيل العرض أو التصح وذلك بتعبير شرط الاستعلاء وتوجيه المصلحة المرجوة بالتأي من المتكلم إلى المحاطب وما التهي، على هذا، إلا إلزام المتكلم للمحاطب بالكف عن عمل هو يصدد إتيانه. وإليك قواعد عمل التهي

## قواعد عمل النهي

مقوليًا وسم السلب لمظيًا لا لئاهية	شرط الوسم
إرادة تحقيق عكس المحتوى لقصوي	شرط الحالة الذهنية
الاقتضاء المقولي الإيجاب المحاطب قادر على إنجاز عكس العمل الذي هو بصدد إتيانه	شرط الدلالة المعنوية
المتكلم في مرتبه، حقيقته أو عباره، أعلى بحسب اعتقاد المتكلم	شرط علاقات المحاطب
المحاطب في مرتبه، حقيقته أو عباره، أدنى بحسب اعتقاد المتكلم لمصلحه لمكلم	
ذهبيًا غير محدد (قد يكون مقتنعاً أو غير مقتنع إلح) سلوكيًا الامناع	شرط لتأثير القول
إلزام المتكلم للمحاطب بالكف عن العمل الذي هو بصدده	القاعدة التكوينية

## 7. عمل الاستفهام

يُمثل الاستفهام، داخل دائرة الأعمال اللغوية، وسمًا للإمكان الإيجابي صادرًا عن عدم يقين المتكلم في تحقق المحتوى القضوي بما يجعله يريد معرفة مدى مطابقتها للواقع. وقد يبدو من جهة الحالة الذهنية التي يصدر عنها الاستفهام ضربٌ من التراكب بين اعتقاد عدم اليقين وإرادة المعرفة. غير أن المسألة تعود إلى أن عمل الاستفهام قائم ولا جدال على الإرادة بما أنه عمل طليعي موخه إلى المحاطب ويسعى إلى حمله على الإجابة.

ولكن من خصائص الاستفهام أن المستفهم ينبي إرادته على اقتضاء معاده أنه يعرف "جرءاً" من المطلوب ولكنه ليس متيقناً من مطابقته للخارج وهذا "الجرء" الذي يعرفه المستفهم هو الذي يمثله التمييز القديم، في العربية وغير العربية، بين استفهام التصور، أي الاستفهام عن مكوّن من المحتوى القضوي للجملة، واستفهام التصديق، أي الاستفهام المتصل بمدى صدق العلاقة بين مكوّنات المحتوى القضوي. ورغم العائدة التي علّقت بهذا التعبير توكيدياً بالفصل

بين ما يوسم بالحرفين الذاتيين على الاستفهام وما يوسم بأسماء الاستفهام، ودلالتيّ تعييني المكتوبات التي تمثل موضع التشيير مثلاً، (راجع، المتوكل، 1986) فإننا نعتقد أنه تمييز قليل الفائدة إذا أرجعنا كل استفهام إلى نسبة الحرف الواسم مع المحتوى القضوي. فلا استفهام إلا بحرف الاستفهام على ما نجد في ممول لثحاة العرب وما الصدارة التي تكون لأسماء الاستفهام إلا من باب الاستعناء عن همزة الاستفهام التي تلامها (ابن يعيش، شرح المفضل، ح 1، ص 22) فهي لا تدل على إشياء الاستفهام وعلى الاسمية في آن واحد وكل ما في الأمر أن أسماء الاستفهام تدل على الاستفهام بتقدير الهمزة ولكن لما كانت لا تستعمل إلا مع الاستفهام استعنى عن همزة الاستفهام ( ) وصارت ( ) نائية عنها ولذلك دلالتها على الاسمية دلالة لفظية ودلالتها على الاستفهام من خارج (ابن يعيش، نفسه).

وبناء على هذا، نتصور فإن واسم لاستفهام هو الحروف {أ، هل} صريحيين أو مدلولاً عليهما بأسماء الاستفهام

وتقتضي الدلالة النحوية للاستفهام مقولاً الإيجاب والسلب معاً. فالملاحظ أن الإمكان الإيجابي الذي يسمه الاستفهام هو في حد ذاته قائم على الجمع بين الإيجاب والسلب ضمن منطوق توريع المقولات في دائرة الأعمال اللغوية ومن البديهي أن يكون الاقتضاء قائماً على حركة واسعة جداً تشمل نصف الدائرة على الأقل وهي الحركة التي تربط بين حدين هما الإيجاب والسلب

وتفسير لهذا قائم على أمرين أحدهما تركيبي سوي يتصل بالشروط النظامي بين الاستفهام والإنشآت والنفي وأساسه وحدة البناء العامتي في الكلام ولتمائل البيوي الرجوع إلى وحدة المحل الإنشائي بعبارة الشريف أو صدر الكلام بعبارة النحاة القدامى وكلاهما موضع لتجنية قصد المتكلم إنشائاً أو نفياً أو استفهاماً. وثانيهما الافتراض القديم الذي يُصيف إلى العامل الداخلي المتعلق بساء الجملة عملاً خارجياً مفاده أن الأحاد جوانات عن استفهامات سواء أكان ذلك بتقدير المتكلم للسؤال أم بإمكان أن تكون الجملة جواباً عن السؤال أم كون الجملة جواباً حقيقياً عن سؤال واقعي (راجع الشاوش، 2001، المسحوت، 2006 ب، باب الأول، الفصل الأول الفقرتان، 2 و 3).

وعلى هذا فإن اقتضاء السلب والإيجاب يعود تحاطبياً إلى أن جواب الاستفهام هو الإثبات أو النفي بقدر ما يعود إلى أن الإثبات يقتضي الاستفهام (وهذا ما جعلنا يفترض مقولياً الإمكان الإيجابي للإثبات) وإلى أن النفي يقتضي بدوره الاستفهام تحاطبياً والإمكان الإيجابي مقولياً.

ولعل في هذا ما يفسر كذلك ما لاحظناه في أول هذه الفقرة من تواجد لعدم اليقين أو الشك اعتقادياً مع الإرادة التي تمثل الحالة الذهنية الأساسية في الاستفهام فهو يشتعل اشتعال العمل الرامط، بشراء مقولاته، بين الحالتين الذهنتين الأساسيتين للأعمال اللغوية الأساسية ويقصد الاعتقاد (بالتسبة إلى الإثبات والنفي) والإرادة (بالتسبة إلى الأمر والنهي). وربما كان في هذا ما يفسر أيضاً متانة الصلات بين الاستفهام ونية الأعمال الأساسية الخمسة بحيث يُعكر اشتقاقها منه بفصل يسر التعامل بسببها جميعاً وبسبب، بل إن كثيراً من التأثيرات بالقول تُعَلو بالاستفهام حتى أخطأ اللاعنون العرب في اعتبارها من معانيه التي بحرح إليها، لأنهم أوضح ملاحظة فيه ولأن طيف الأعمال التي تتعامل معه والتأثيرات المترتبة عن ذلك طيف واسع جداً. ولا عرو فقد بدا إن الاستفهام يتحرك في نصف دائرة الأعمال اللغوية على الأقل.

ويفهم الاستفهام من الناحية التحاطبية على لغة بسيطة مفاده اعتقاد المتكلم أن محاطبه يمتلك الإجابة التي يطلبها وهو قادر على إعادة المتكلم بها. ومن الأساسي أن يفترض أيضاً أن المتكلم لا يمتلك هذه الإجابة. وهي حالة مجردة جداً كثيراً ما تؤكد وقائع المحاطبات في مقدمات مختلفة أن الأمور ليست على هذه الصورة المثالية ولكن هذا التجريد المصطنع ضروري جداً لفهم هذه الحالات الكثيرة غير المعبرية واحتساب الدلالات والعروق المعنوية التي تمصد من ورائها فكل تعبير في أدق دقائق شروط عمل الاستفهام مؤذن بتولد عمل لغوي جديد أو استيعاب فارق دلالي يحتاج المتكلم إلى التعبير عنه. وهذا وجه آخر من وجوه اتساع مدى عمل الاستفهام.

ولئن كان التأثير الذهني المستطر من الاستفهام هو استثارة قصية في عالم الحطاب وذاكرة المحاطب وهي المعرفة المشتركة بسببها، ولهذا صوراً عديدة يصعب تحييدها على وجه دقيق، فإن التأثير لسلوكي الأساسي هو تقديم الجواب المطلوب.

غير أن التأثيرات بالقول المعلقة بالاستفهام كثيرة جداً منها التوبيخ والتقريع والتحويل والتعجيب والتهديد والتعجيب وإهانة والتحريض والتقريع (الح. وكنها تحتاج إلى تلطف في صسطها داخل سياقها ومقاماتها

والحاصل أن القاعدة التكوينية للاستفهام هي حمل المحاطب على تقديم الجواب المطلوب. وهذه قواعد عمل الاستفهام

### قواعد عمل الاستفهام

مقوليًا وسم الإمكان الإيجابي	شرط الوسم
لعلَّ الحرفان {أ، هل} صريحين أو مدلولاً عليهما باسم استفهام	
إرادة معرفة مدى صدقه لمحتوى قصوي للواقع مع اقتضاء عدم النفي	شرط الحانة النعمية
الاقتضاء لمقوليًا الإيجاب والسلب أي محتوى قصوي يعتقد استفهام أنه داخل في المعرفة المشتركة بينه وبين المحاطب	شرط لدلالة النعمية
المتكلم لا يملك الجواب الذي يجرم بصدقه المحاطب يملك الجواب لمطبق (بحسب اعتقاد المتكلم)	شرط علاقات المحاطب
بمصلحة المتكلم	
ذهب استشارة فضله في عالم الحطاب وذهب المحاطب (مع تأثيرات ذهنية سياقية)	شرط التأثير بالنوع
سلوكي تقديم الجواب المطلوب (مع تأثيرات سلوكية سياقية)	
حمل المحاطب على تقديم الجواب المطلوب	القاعدة التكوينية

### 8. عمل التمني

يمثل التمني، ضمن الدائرة، وصفاً لمقولة الإمكان السدي صادر عن اعتقاد في امتناع حصول المحتوى القضوي ولكن المتكلم رغم هذا الاعتقاد في شأن حالة الأشياء في الكون يعبر، في مستوى التصور، عن إرادة حصوله. وهذا التضارب الجدري بين الاعتقاد والإرادة هو الذي يميز عمل التمني ولاشك أن القارئ قد تملمن إلى هذا التراكم من جهة الحالة النعمية للمتكلم. وهو تراكم

يمثل ما لاحظناه في الاستمهم. ولا شيء يدعو إلى التعجب من ذلك ما دام كلا العاملين (الاستمهم والتمني) يمثلان وسماً لمقولة الإمكان وهي مقولة قائمة على الجمع بين السلب والإيجاب. أم وجه الإرادة فتفسيره عندما أن التمني عمل طلبتي حتى وإن كان محواه القضوي بعيداً أو ممتعاً أو لا يتوقع حصوله. وأما وجه الاعتقاد فعود إلى ما في التمني من يقين متجرد من الطمع في الحصول غير أن هذا "اليقين السالب" إن جار التعبير، لا يلعب تماماً احتمالاً، ولو ضيلاً، للتحقق. فأساس اللعبة هنا اعتقادات المتكلم وتصوراتها. فقد يرى المتكلم المطلوب بعيداً بعداً يجعله غير ممكن وقد يراه بعيداً بعداً ممكناً وقد يراه قريباً وهو مسترس في مستوى التصورات يقوم على حدين هما الاستحالة أي الإمكان السلي والتوقع أي الإمكان الإيجابي. وما يجسد هذه الحركية المقولية هو لتقارب الكبير، رغم الاختلاف الثابت، بين التمني والترجي وهو تقارب يستند كذلك إلى عرصة أن يطلب المتكلم ما لا يتوقع حصوله

وإذا حارت المقارنة بين عمل أساسي وعمل مشتق فإن التمني في باب القلب نظير التعجب في باب الإخبار فأساس لتعجب حصول ما لا يتوقع حصوله فيموق الواقع التصور وأساس التمني طلب ما لا يتوقع حصوله فيموق التصور الواقع هكذا حكمة اللغة تواريات وتواردت وتماثلات ثاوية في نظامها ليس له إلا أن يقرب بينها لنهم بعض ملامحها.

ولكن النسبة المقولية للتمني، أي الإمكان السلي، توجه الإيجاب الذي فيها إلى الطلب والإرادة وتوجه السلب الذي يميز الحاصل من الجمع بين الإيجاب والسلب (أي الإمكان) إلى اليقين في عدم التوقع. وعلى هذا، يكون التمني قائماً على الإرادة مقتضياً اليقين السالب فالإرادة تصور واليقين السالب واقع.

ويسم هذا الإمكان السلي حرف واحد هو "ليت" الذي يطلب به المتكلم ما يحتم وهو عالم بأنه لا طماعية فيه. ولهذا أثر بين في علاقات التخاطب التي يقوم عليها التمني. فهي من جهة المتكلم تعبير عن امعد ذاتي مأناه التضارب الذي أشرنا إليه بين التصور والواقع. وهو تضارب يلخصه التحسر باعتباره تاج محنة المتكلم ورعته في ما لا طمع في حصوله ويفتضي هذا التحسر من المحاطب صرباً من المشاركة الذهنية والنسبة بلخصها في عبارة الإضفاق. وهي



لعبه يُمكن أن تُقلب ليكون المتكلم المتمني مشفقاً على المخاطب المتحسر ولا عرو فأساس التمني كما ذكرنا نفسي قدّم على المشاركة الوجدانية.

ومن هنا يتأتى التأثير بالقول المُعلق بالتمني فهو تأثير ذهني أساساً يعتر عنه بالاستعطاف أو الترويح عن النفس أمّا سلوكياً فلا يُنتظر شيء من التمني بما أنّ التهوّص إلى أيّ فعل من المحال ما دام التمني قائماً على أساس التحسر المتولد عن العجز عن الفعل ورغم ذلك يعتر التأثير السلوكي غير محدّد تحسّساً لحالات تعاطفية لم ترد في دهب.

وعنى هذا يكون التمني في أساسه لتكويني مردوجاً، تبعاً لطابع المشاركة الوجدانية فيه، فهو حمل للمخاطب على لتعاطف مع المتكلم أو بيان لمتكلم تعاطفه مع المخاطب وإليك قواعد عمل لتمني

#### قواعد عمل التمني

مقولياً وسم الإمكان انشلي لفظاً الحرف لب	شرط الوسم
إرادة حصول ما يعجز لمتكلم مساع حصوله أو بعده عن الحصول	شرط انجانة الذهنية
لافتضاء المقولي السلب مضمون امسح في الخارج قبل إنشاء اسمي أو يمنع حصوله بعد إنشاء لتمي (بحسب اعتبار المتكلم)	شرط الدلالة لذهنية
المتكلم محسّر على متدع لمضمون الفضي المعاطب مشفق على المتكلم لمصلحة المتكلم أو لمخاطب	شرط علاقات التعاطب
دهب الاستعطاف أو المشاركة الوجدانية في بروج لمكلم عن نفسه سلوكياً غير محدّد	شرط التأثير بالقول
حمل لمخاطب على لتعاطف مع المتكلم أو بيان المتكلم لتعاطفه مع المخاطب	القاعدة لتكوينية

## 9. الخاتمة

أقصى ما نظرت في مسألة قواعد الأعمال اللغوية إلى وضع شبكة لتفصيلها  
نصبت الحد الأدنى الضروري لتعيين كل عمل لغوي من الأعمال الستة التي  
ولدتها دائرة الأعمال اللغوية. وبهذا، دون الدخول في مقاربات بين ما  
قدمناه من بعده لدى سيرل من قواعد لأعمال الحبر والالتماس والاستفهام  
بالخصوص (Searle، 1969، ص 66-67) أن بلغ على ما يلي

(أ) مكّنا القواعد التي قلّمناها من التمييز بوضوح، داخل ما يستحق  
الحبر، بين الإثبات والتقي وهو تمييز غريب المثال في ما نعرف من دراسات حول  
الأعمال اللغوية

(ب) كشف لنا نظراً في عملي لاستفهام والتمني، بفصل معالجه السبيل  
لمعوليتين اللتين يسمّاهما، عن حقيقة أساسية تميز هذين العمليتين وتتمثل في أنّهما  
عملان قائمان على إرادة المحتوى القضيوي ولكنهما يقتضيان ذهنياً أيضاً موقفاً  
اعتقادياً أساسه اليقين في شأن المحتوى القضيوي نفسه وهي نتيجة مهمة بالنسبة  
إليها لأنّها تفسّر الكثير من المعارف التي نجدّها في الاستفهام، بالخصوص،  
بسبب تنوع استعمالاته وتعدد الأعراس التي تعلّق به عند التحدث وتفسّر كذلك  
ما في التمني نفسه من معارف يسي عليها مفهوم الرعة في تحقيق ما لا طمع في  
تحقيقه

(ج) مكّنا نحيل الأمر والإثبات، وكلاهما يسم من مقولات دائرة الأعمال  
اللغوية (الإيجاب، من تقديم أمس مقولية كهيئة في تقديرنا ببيان ما يتميّز به من  
اتساع في المدى جعلهما باين واسعين تتولّد منهما، بالاشتقاق، أعمال لغوية  
مرعية كثيرة.

وسبّه إلى أنّ هذه المقترحات تلقي بظاهر اليد مسألة كبرى في نظرية  
الأعمال اللغوية بدأها أوستين وطوّرها سيرل واستقرّت في النظرية على أنّها في  
نفس قيمة تحديد مفهوم العمل اللغوي ونقصد قصّة تصنيف الأعمال في القول  
إلى المجموعات المعروفة خصوصاً التصنيف الذي أقرّه سيرل (Searle، 1979،  
1982، الفصل 1) واستقرّ بعده

وموقفنا أننا لا نرى فائدة في طرح هذه لمسألة على الأقل كما طُرِحت وغُولجت، لأنها لم تحرج عن رعة في وضع أقسام لتبويب الأفعال الإنشائية رغم ما زعمه سيرل من أن أوستين حلط بين الأفعال الإنشائية والأعمال في القول وما ادّعاءه من تصحيح لهذا الحلط. فلو لم تطرح مسألة الفعل الإنشائي واسماً للعمل في القول ومؤشراً عليه لما كانت الحاجة أصلاً إلى هذا التصنيف. وبحكم أننا نعتبر، مع غيرنا، أن الواسم اللغوي هو الحرف وأن القول المندوء بفعل إنشائي قول إنشائي تشتق دلالة القوة فيه من الدلالة المعجمية للفعل فإننا نعتبر هذا التصنيف فصل قول لا يُقْتَم أي شيء نظري مهم ولا انعكاس له احتدرياً في تحييل الأعمال اللغوية وإذا شئت التصنيف فهو عددا الأعمال الستة الأساسية التي تولدها دائرة الأعمال اللغوية

وخلاصة رأينا أنه يمكننا أن نعالج الأعمال اللغوية دون التعرض لا من قريب ولا من بعيد إلى مسألة نصيبتها في الأقسام التي ذكرها أوستين وسيرل، ولكن إذا تسى القارئ وجهة النظر التي نطرحها في هذا لكتاب فإنه لا يمكن معالجة الأعمال اللغوية، مهما كان المستوى الذي نردها فيه، دون الانطلاق من 'التصنيف السادس' الذي اعتبرناه ممثلاً للدائرة

## الفصل التاسع

### حركة الأعمال اللغوية في الطلب

#### 1. المقدمة

ليس للمقترحات المقدمة في الفصول الثلاثة السابقة أي قيمة في حد ذاتها ما لم تُسَر لنا تفسير أمرين على الأقل

(أ) أولهما كيفية تولد الأعمال المشتقة انطلاقاً من الأعمال الستة التي اعتبرناها أساسية أصلية أي {الإثبات، النفي، الأمر، النهي، الاستعظام، التمني} ويقصد بذلك ظواهر من قبيل ما يجمع الالتماس والعرض والدعاء والأمر الحقيقي والتحدير والنصح إلخ مما يستلزم عمل الأمر القائم على تعجيم مقولة الإيجاب والمقتضي لسلب.

(ب) ثانيهما كيفية اكتساب عمل لعوي أولي أساسي من الأعمال الستة السابقة لقوة عمل آخر أولي أساسي من قبيل اكتساب الأمر لقوة التمني أو الإثبات ولكن دون أن يحدد خصائصه التحوية

وسعمل في هذا الفصل على إبراز احتمالات التعامل بين الأعمال اللغوية الأساسية الظلية التي ولدتها دائرة الأعمال اللغوية بمعجمها المقولي وقواعد الاستدلال المتصلة بها

#### 2. الأمر والنهي وما يتصل بهما من أعمال لغوية:

نجد تحت باب الأمر أعمالاً لغوية عديدة كالالتماس والعرض والدعاء والنصح والتحدير . إلخ. وقد بالغ البلاغيون في تشويق دلالات هذا العمل

للعوي (مثلاً، السبكي، عروس الأفراح، ج 2، ص 313-322) واهتم به الأصوليون لأسباب يتصل بعضها بالتشريع (مثلاً، الزاري، المحصول، ص 176-177). ولا يبدو عمل اللاعبي والأصوليين من حلق شات أمثالهم، في الأمر وغير الأمر، وهو يخط بين العمل اللعوي وقوة القول من جهة وعمل التأثير بالقول من ذلك أن الإهانة والتحقير والاحتقار والتعجير... إلخ لا تمثل أعمالاً لعوية بقدر ما هي من مستنعات الكلام (راجع الفصل 3 المحضص لعمل التأثير بالقول)

وبدا تجاورنا هذا الإشكال وجدنا أنفسنا أمام لبس اصطلاحي يحتاج إلى توضيحه فالأمر عبارة ذات دلالة قوية مقامياً رشح استعمالها في لأدها الدلالة على الاستعلاء. ولكننا نعتقد أن الأمر الذي عثرنا عليه تعجباً للإيجاب بحرف الأمر مقتضياً للسلب أمر ذو دلالة ضعيفة تكاد تقتصر على الجانب المقولي الذي ذكرناه. ولولا حشية تكثير الاصطلاح لسمي به باسم آخر

ومهما يكن فإن الأمر المقتضي للاستعلاء (أو ما يسمى الأمر الحقيقي) ليس، عندنا، إلا احتمالاً مقامياً بدلالة الأمر الذي هي "طلب القيم بعمل". وعلى هذا النحو فإن كل عمل لعوي جاء مبدوءاً بلام الأمر أو على صيغة صرفية بحوية دالة على الأمر هو من حيث دلالة على العمل أمر بالمعنى الذي حملناه عليه ولا يفقد هذه الدلالة السة وإلا أصبح الحساب الدلالي مستحيلًا. أم كيفية تولد الأعمال المتصلة بالأمر فيرتبط بمعطيات مقامية مجردة تخترها اللغة وأبرزها

- (أ) خصائص المتحاطين والعلاقة بينهما كتطلب الأمر الحقيقي لاستعلاء الأمر وتطلب الالتماس أو العرض للتساوي وتطلب الدعاء والتصرع للدنو
- (ب) توجيه مصموم الكلام لصالح المتكلم كما هو الشأن في الالتماس أو المحاطب على ما نلاحظه في العرض أو باتجاه تحصيل منفعة كما يبرز ذلك في النصيح أو تجنب مصرة كما هو ظاهر في التحدير إلخ.

وقد نحتاج إلى متغيرات أخرى تصاف إلى ما ذكرناه في (أ) و (ب) تمثل محضات للأمر، فالمستوى المقولي الذي يقوم عليه عمل الأمر مستوى مجرد مستقر بيوتاً على نحو لا يمكن من تحديد المقصود مقامياً من عمل الأمر ولكنه يوقر الأساسي من هذا العمل بما فيه من تردد قد يبرز عند التأويل المقامي فلا

شيء يسمع، واقعياً، الابن من أن يرى في عرض أبيه عليه أكل قطعة من اللحم أمراً بقوة الاستعلاء والمور فيأكلها صير راعب فيها أو أن يرى أمره الحقيقي عرصاً فيرفعه ويمتنع عن الأكل. فهي هذه العلاقة استعلاء مبدئياً ولكنه، بموجب بعض طرق الثرية اليوم، يُمكن أن يخرجه بحسب الحالات محرر العرض أو الصبح.

ومعنى هذا أن، لئلا تركت هذه المتغيرات غير المستقرة تاريخياً لتأويل المحاطب وجمعت لمحتلفات مقامياً في عناصر موحدة في مستوى لتكون النظامي فبحر لا يعرف من "افعل" أو "لتفعل" إلا أنهما من الأوامر ولا يميز فيهما الالتماس من العرض إلح

ولكن يعرف بالمقابل أن التصح أو الالتماس ليسا عمدين أساسيين. فهذه الأعمال قد تتحقق، كما هو معلوم، بغير بنية الأمر أو حرقه وهما يحتاج الأمر إلى تفسير للعلاقة بين هذه الدلالات وتركيب أخرى قد تتحقق بها من قبل بنية "لو" بالنسبة إلى الالتماس أو العرض

## 2 2 دلالة الأمر على الإثبات

من الأعمال التي يُمكن أن يدل الأمر على قوتها الإثبات. ويشترك هذان العملان في رسم الإيجاب ويختلفان في أن الأمر يقتضي السلب ويقتضي الإثبات. الإمكان الإيجابي ومنذ البدء عديداً أن يفسر كيف يكون الأمر أمراً ويقتضي في الآن نفسه الإمكان الإيجابي دون أن يصح إثباتاً. فثبت أنك طلبت من صديقك أن يرافقتك إلى السّيمة فمتنع فقلت "ابق حيث أنت".

وقولك هذا هو طلب بصيغة الأمر لإيجاد متصور ذهني في الخارج والقلب كما هو معروف يقتضي عدم الحصول أي السلب. ولكن صديقك الذي أمرته باق، على الأرجح، حيث هو سواء أمرته بالبقاء أم لم تأمره وهو م يعني أنك تطلب حاصلاً. أي أنك بأمرك وسمت إيجاباً يقتضي الإمكان الإيجابي وهو إمكان، كما نعلم، في قوة الإيجاب وإذا تثبت فبحر أمم الحصائص المقولية المميزة لمقتضي الإثبات

وما وقع هو أن الأمر قد أحد من صيغة الأمر المنحقة لعموماً اقتضاءها

للسلب ومن القول المحرر مقامياً اقتضاءه لقيمة الإيجاب (في الإمكان الإيجابي) فجمع بين السلب والإيجاب ليتكوّن اجتماعهما الإمكان.

ولكنّ سنّه إلى أنّ الحاصل الدلاليّ من القول السابق (ابق حيث أنت) لا يرادف الإثبات فقد تعيّر اللفظ فلا بدّ أن يتعيّر المعنى. ثمّ إنّ معنى الأمر لم يؤلّ تماماً فهو مستقرّ في السبئية التحويّة لذلك كان هذه الإثبات عند التأويل مشوباً بدلالة اللوم أو العتاب أو ما شابههما.

### 3.2 العلاقة بين عملي الأمر والتمني

من العلاقات التي ذكرها البلاغيّون بين الأمر والأعمال التي تولّد لها دائرة الأعمال النعوية ما يكون من تعبير عن التمنيّ سبئية الأمر. وقد مثّلوا لذلك بقول امرئ القيس

(1) ألاّ أيها الليل الطويلُ ألاّ انحلي بصبح وما الإصباح منك بأمثل

وقد فسّره البلاغيّون بأنّ ليل المحبّ قد طال طويلاً لا يُرعى معه الانكشاف إذ لا طماعة في ذلك. (لتدقيق التفسير يراجع المعريّ، مواهب الفتاح، ج 2، ص 320، وبالحُصوص الدسوقي، الحاشية، ج 2، ص 320).

وتفسير ذلك مقولياً أنّ عمل الأمر الموسوم في السبئية التحويّة ("اجلي بصبح") وسم للإيجاب يقتضي السلب والتمنيّ وسم للإمكان السبئيّ يقتضي بدوره السلب فهذا الاشتراك في المقتضى ممّا ييسّر التعامل بين الأمر والتمنيّ ولكنّه غير كاف فالسلب الذي يقتضيه الأمر سلب واقع في الخارج الواقعيّ باعتبار أنّ مصموم الأمر غير متحقق عند طله في حين أن السلب الذي يقتضيه التمنيّ سلب في الخارج الذهنيّ

إضافةً إلى أنّ الأمر، وهو وسم للإيجاب، موجه إلى ما لا يجوز أمره وبحاطب وهذا ما يجعل هذه الضرب من الأمر وإنّ أمكن لعمليّه فهو ممتنع تصوّرياً وبالجمع بين إيجاب اللفظ وسلب التصوّر يكون أقرب إلى الإمكان السبئيّ الذي لا يسمّه إلّا التمنيّ والترجيّ

وإذا جمعنا توجه الأمر، على إيجابه، وجهة الإمكان السبئيّ بحكم تحليل

عالم الحطاب واقتصائه في هذا القول سبب الحارج الذهني أصبح الأمر بالانجلاء حاملاً لحصائص التمي للمقولة فأمكن له أن يدل عليه وهذا تأويلنا المقولي لما عبر عنه البلاغيون، في هذا البيت، من حديث يستند إلى الدلالات المعجمية.

## 2. 4. الأمر والتداء

يطرح التداء على تصورنا لدائرة الأعمال اللغوية إشكالاً كبيراً قد يمسّ تدفقها وتماسك الفرصيات التي بُنيت عليها

فالتداء عمل لغوي تتوقّر فيه المقاييس العديدة المميزة للأعمال اللغوية بل تتوقّر فيه بعض خصائص الأعمال اللغوية الأساسية إذ خصّصت له اللمعة حرفاً يسمه نحويّاً (وله إحوه حمسة ينصرفون بحسب القرب والبعد) ولا تكون الجملة إلا إذا تصّرها التداء مصراعاً به أو مقدّراً وسواء اعتسناه واقعاً قبل الفعل المحدوف مع فاعله (سبويه) أو مسدّداً مسدّ الفعل 'أدعو' (المبرد) أو مسدّ اسم فعل (الفارسي) (راجع: الشاوش، 2001، ج 2، ص 671)

وقد عتق النحاة والبلاغيون بالتداء ضرورياً من الأعمال المنصرعة عنه وأبرزها، مسدّ سبويه، الاستعانة ولتعجب والتدنية على اعتبار وجود حرف التداء فيها مع بعض الخصائص التركيبية السّياقية. وهذا ممّا يقوم دليلاً على أن عمل التداء يُمكن أن يكون عملاً أوليّاً أساسياً.

ولا يُعترض في هذا بإمكان حذفه لافتراض أنّه 'أول الكلام أدأ' على حدّ تعرير سبويه ولا يتركه المتكلّم إلاّ الاستعناء بإقبال المحاطب (سبويه، الكتاب، ج 2، ص 208) عليه فقد يذكر لعلّة نحصيل المحاطب ولكنه قد يذكر والمحاطب مقبل موجه لك لوجه وأعراف عديدة كالإغراء والتوكيد

ولكنّ الإشكال يظهر حين نحث عن السّية المقولة التي تميّز التداء فمّا كان التداء طلباً لإقوال المحاطب على المتكلّم فإنّه سيفتضي حتماً السّلب، واقعياً أو ذهنيّاً، إذ لا يُمكن طلب الحاصل، وسيكون ومماً للإيجاب. ونحن نعرف أن الدائرة خصّصت هذه السّية المقولة (أي رسم الإيجاب واقتضاء السّلب) للأمر.

وقد لاحظنا أنّ معنى الأمر الذي يحتضن هذه الخصائص المقولية مجرد



جدُّ وتولَّدُ مُجملة من المنعيرات عدداً كبيراً من الأعمال الفرعية كالعرض والالتماس والدعاء إلخ.

وبناءً على هذا، فإننا نكون أمام حلّين أحدهما أن نعتبر البنية المقولية للأمر هي نفسها البنية المقولية للتداء وسنم حينئذ بأنها تقبل الوسم بطريقتين بلام الأمر و"يا" التداء. وهذا باب إذا فُتح لا يُمكن علقه وسنذهب بما نعتقد أنه سوال بسيط وثانيهما أن نشق أحدهما من الآخر وفي هذه الحالة فإن التداء سيكون مُرشحاً لأن يُشتق من الأمر

وليس الحلّ الثاني الذي نميل إليه بهين لأسباب. منها أن جميع الأعمال العقلية وبالأخص الاستفهام والتمني باعتبارهما عميرين أساسيين يُمكن تأويلهما هذا التأويل؛ فالاستفهام أمرٌ بالإجابة والتمني أمرٌ بحصول ممنوع وعليه قياس التهي بصفته أمراً بالكف والتداء أمراً بالإقبال

والواقع أنه من الناحية المقولية يُمكن تكييف المقولات على هذا الأساس الذي ذكرناه فتكون لنا أوامر قولية تطلب بها الأقوال (الاستفهام) وأوامر عملية تطلب بها أفعال وأعمال (الكف والتداء إلخ) (راجع ما يُشبه هذه التقسيم لدى الفلاسفة في ملاده، 2001، ص 376-377)

ومن البين أن ما يسرّ هذا المذهب في لفهم صرب من التسوية بين مفهومي الأمر والطلب بعد أن خلصنا الأمر من معنى العلو والاستعلاء ولكن السبب الأساسي هو أننا فصمنا العري بين الأمر بمعناه اللفظي وما يقتضيه من وسائل بحوية للوسم وبين المعنى الذهني المعسّي (راجع شروح التلخيص، ج 2، ص 309-310 خصوصاً إيرادات الدسوقي في الحاشية والمعرني في مواهب الفتاح)

ولذا تنشأ فإن الحلّ الذي نميل إليه يعتريه الضعف من هذه الناحية تحديداً؛ فالتداء لفظ خاص به يقع التداء فكيف يُمكن اشتقاقه من الأمر؟

هذا سنمما بوحدة البنية المقولية لقوتي الأمر والتداء فإننا نلاحظ مع ذلك بعض الخصائص في التداء تحتاج منا إلى تفكير

فمن الواضح أن التداء إذا حلّك بيته الدلالية بحسب الأمودح [ق (ص)]

وجدناه في الأصل قوة تتسلط على محتوى قصوي يكاد يقتصر على لعنادي وفي هد جاب لطيف نته إليه لأهميته. فليس للنداء من المحتوى القصوي إلا الإحالة دون الحمل بعبارات سيرل. وهذا وجه من وجوه تميز النداء لا يشاركه فيها إلا القسم ويفرته من أسماء الفعل تقريباً يعسر إلى حد كبير ما رآه الفارسي في حرف النداء.

ومن طريف ما يختص به النداء، وهو مسي على أنه يتصدر كل كلام أبدأ، احتياجه إلى ما أسماء التحاة بجملة حواب النداء. وهي حمة يقتضيها كون النداء تسيهاً للمدى وإفراداً له من بين "أمتة" على حد تعبير سيويه لتأمره أو تنهيه أو تحبره (سيويه، الكتاب، ح 2، ص 231-232) لذلك نراه يتصدر الأقول تصريحاً وتقديرًا ولكنه لا يؤدي، في أصل وضعه، من الأعراس إلا التسه توطئة لعمل لعوي لاحق به

وإذا جمعنا هاتين الخاصيتين، أي اقتصر النداء على الاسم دي الإحالة واحتياجه إلى عمل لعوي بعده، بررت الوظيفة الخاصة بالنداء. فالعرض منه التسبه للإفعال، وهو عمل تأثير بالقول، تقوى فيه الوظيفة التعمامية الاجتماعية فيقوم بموجب ذلك بوظيفة حصائية مهمة (الشاوش، 2001، ص 700-720) نرها أشبه في الخطب بوظيفة المشيرات المقامية (ناديس، 2009)

فمثلما تكون صمائر الخطب في الجملة رابطة بين القول ومقامه من جهة المتكلم والمخاطب فإذا لم تظهر لفظي قُدرت وأزجعت الجملة إلى متكنم ("أنا") ومخاطب ("أنت")، كانت جملة النداء دعوه للمخاطب كي يقل على المتكلم ليسمع ما سيقال بعده وإذا تحقق المتكنم من إقبال المخاطب عليه لم يحتج إلى النداء الصريح إلا لكتنه بلاعية.

وتقديرنا أن هذا لعد الإشاري في النداء و لوظفه التعممة المسدة إليه هم النداء يفسران قول المرّد في المقتضب (ح 4، ص 202) عن "يا" النداء «يا وقع أنك قد أوقعت فعلاً فإذا قلت يا عبد الله فقد وقع دعاؤك بعبد الله» فهذا الجاس من النداء نفهمه على أنه تعبير عن شدة ظهور وظيفة التأثير بالقول إلى حد نلتس فيه قوته الإنشائية بالعرض التأثيري منه. هذا إن لم يكن محص عمل تأثير بالقول. ولكن ما يجمعنا من الذهاب هذا المذهب أن للنداء بنية

عملية، ولو على وجه التقدير والحمل على أسية أخرى، وله حرف يسم قوته الإنشائية حدده النظام التحوي ومدته، بحسب فرضية الإدماج (راجع الفصل 3 المحضص لعمل التأثير بالقول) أن التأثير بالقول لا يكون إلا مستنداً إلى عمل في القول يستند بدوره إلى عمل قولي

غير أن شدة التمارح بين القوة الإنشائية في النداء والعرض التأثيري، المعلق به يدفعنا إلى ربطه ربطاً قوياً بما يجده في أسماء الفعل {صه، مه، أه، أف {

والقريف أن الاستعمال، على الأقل في المحيط اللغوي الاجتماعي الذي يعيش فيه، يثبت عند النداء إمكان حذف المادى نفسه والاحتصار على حرف النداء حتى تدعو شخصاً لا تعرفه. وهذا مما يقرّب تقريباً أكبر بين النداء واسم الفعل.

وقد لاحظ سيرل في شأن أسماء الفعل أنها قوى بدون محتويات قصوية (Searle، 1969، ص 31). وهو ربط ينبها إلى وجود أعمال لغوية من هذا الصنف لا يمكنها أن تكون، كما تتكهن بذلك دائرة الأعمال اللغوية، أعمالاً أساسية. وهذا ما يشجع على الذهاب قدماً في افتراض أن النداء عمل مشتق.

والحق أن اعتبارنا النداء عملاً مشتقاً من الأمر لا يبرّره إلا تعريف النداء لغوياً واصطلاحياً عند السلاعيير والسحاة بعبارة طلباً للإقبال ولكن لا شيء يمنع، إذا سلّم بفرضية المبرّد الذي اعتر حرف النداء ساداً مسدّ الفعل "أدعو"، من ربطه بالإثبات. فالثابت في الحالتين أن النداء سيكون وسماً للإيجاب الذي يسمه كل من الأمر والإثبات ولا يفترق الحال إلا بالنظر إلى المقتضيات. وترجيحنا أن النداء مشتق من الأمر عائد، تحديداً، إلى أنه يقتضي السلب مثل الأمر لا الإمكان الإيجابي مثل الإثبات.

والحاصل أن حرف النداء بحسب هذا الذي برعنه لا يستسد "أدعو" الحصرية بل هو تصويت يستسد "أقبل" حساً أو معنى ولا نحتاج في هذا إلى أي آلية استدلالية للاتصال من "يا" إلى "أقبل" إذا سلّم بنظرية بنية الحروف للأفعال

أما ما اعتُبر استعانة وتعجّباً وبدبة (تفجّعاً وتوجّعاً) فتحليلها هيّن إذ يرتبط

في أغلب الأعم بخصائص في الاسم المصادي الذي يكون إقباله معنى لا حساً  
وبمعطيات سياقية يصير فيها عادة جواب النداء باستعمالات عرفية.  
ولا يحرج عن هذا، في تقديرنا، إلا الإعراء فهو صرّ من الحث  
والتحريض، بسبب كونه في تحليلنا من باب التأثير بالقول

## 2 5 2. التهي

ذكر بأن عمل التهي وسم لمقولة السلب يقتضي الإيجاب وهو إيجاب في  
الخارج الواقعي بالنسبة إلى تصوّر المتكلم  
وعموماً فإن احتمالات التهي هي احتمالات الأمر وإن كانت أصيق مدى  
منه مثلما كان الإثبات أوسع مدى من التهي. لذلك فإن نسبة التهي الحقيقي  
المفيدة بالاستعلاء تحتل أيضاً مفهوماً عاماً للتهي يتصمّن الالتماس ("لا تردّ  
هديتي") والتصرّع (﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا﴾)، وربما أفادت صرّاً من الالتماس هو  
التصح (لا تذهب الطريق غير سالكة)

ولكن يصير أن نجد عمل بهي يحمل دلالة التمني بحكم التباعد المقولي في  
المقتضى بين السلب الذي يستوجه التمني والإيجاب الذي يستوجه التهي غير أنه  
نظرياً لا يوجد مانع قوي؛ فالعاشق الذي طلب انجلاء الليل لكثرة الهموم وشدة  
تأريح العشق يمكنه، عند وصال الحبيب أن يتمنى تطاول الليل إلى الأبد وهو  
معنى موجود معروف، ولا يبشّر تحيله أن التهي وسم للسلب والتمني وسم  
للإمكان لتسليّ رعم وصوح الانتقال بينهما بقدر ما تيسره معرفة الناهي أنه بهي  
عن محال أي عن سلب تصوّراً في الخارج التهي وسم في الخارج الواقعي<sup>1</sup>

## 3. الاستفهام

يمثل عمل الاستفهام مقولياً وسمّاً للإمكان الإيجابي وهو يقتضي في د

(1) يتها الزمّل محمد الشباني إلى وجود برعة في استعمال صيغتي الأمر والتهي إلى  
لدلالة على التمني كنما كان المحاطب المأمور أو المهني غير حافل وهذا ما لا  
يلاحظ في محاطبة مرئ القيس ليل وأمره بالانجلاء وقد جمعت الحساء في سبي  
به مشهور بين أمر غير العاقل وبه على سيل التمني "أعيني حود ولا تجمد"

مقولتي السلب والإيجاب. ومن المستظر أن يكون لهذا الثراء المقولي المميز للاستفهام في بيته المقولية وفي مقتضياته أثر في حركية الاستفهام وتعامله مع بقية مكونات الدائرة (راجع بلحاج رحومة الشكيلي، 2007) ويشهد بذلك ما هو معلوم من علاقات تشارط بين الاستفهام والإثبات والنفي (المحوت، 2006 ب).

وتبرز حركية الاستفهام كذلك في تعامله داخل دائرة لأعمال للنعوية مع بقية الأعمال الأخرى إلا أننا نشير إلى أن القائمة التي قدمها اللاعيتون عن جريان الاستفهام في معان غير الاستفهام قائمة مصحّمة ولن نهتم في هذا الفصل إلا بالأعمال التي يدلّ عليها تركيب الاستفهام داخل الدائرة (في خصوص بقية الأعمال التي ذكرها اللاعيتون وهو ما بيّنه في الفصل الثالث).

### 3 1 تعامل الاستفهام والتمني

من الأمثلة التي قدّمها اللاعيتون، في سياق تحليلهم لما أسماه خروج الاستفهام عن دلالاته الأصلية، الآية التي جاءت حكاية عن الكفار ﴿فَهَلْ لَكَ مِنْ شُعْمَةٍ فَيَشْمَعُوا لَكَ﴾ وحملوها على التمني ويمكن تأويل هذه الآية على دلالة التمني التي حملتها نسبة الاستفهام بطرق مختلفة؛ فالدلالة الأصلية بتركيب والدلالة المقصودة كلاهما طلب وهو معطى مهم في التحليل والفرو هو بين طلب للمهم يقتضيه عمل الاستفهام وطلب لمحوت لا طمعية فيه يقتضيه عمل التمني. وهو ما يعني أن الحركة الدلالية بين العمليتين قامت على استعمال تركيب دلّ على الطلب (وهو الاستفهام) لا يدلّ على محبوب أو مكروه ولا على مضموع فيه ولكن قرأنا المقام والمقال نفيد نصممه معنى أن يكون المطلوب مرغوباً فيه ذهباً غير قابل للتحقيق واقعياً

وهنا يقع تصارب بين الاستفهام الذي لا يقتضي في أصله جرماً بالشك والانتفاء وبين ما يقبده المقام من عدم بانتفاء الشئ فهو استفهام يقتضي، على عكس أصله، السلب محسب. وترجمه هذه المعطيات مقولاً هي الدلالة لما كان الاستفهام وسماً للإمكان الإيجابي يقتضي السلب والإيجاب معاً ولما كان الاستفهام في المثال المذكور وسماً للإمكان الإيجابي يقتضي السلب فقط دلّ ذلك على أن المقصود بعمل الاستفهام إمكان يقتضي السلب. ولا شيء في دائرة الأعمال النعوية يكون على تلك الصورة المقولية غير التمني.

ولكن السؤال الأساسي لم استعمل المتكلم (أي الكفار هنا) الاستفهام بدو التمني؟

نشير أولاً إلى أن الاستفهام باعتباره وصفاً لمقولة الإمكان الإيجابي لا يمكن أن ترول دلالة تماماً من القول المذكور ولكن الفرق بين الإمكان الإيجابي والإمكان السلبي، من الناحية المقولية، ضئيل جداً وقد أحاط المعري (مواعظ المتأخر، ج 2، ص 240) عن السؤال المطروح إجابة تبدو لنا مهمة بحسب منطق البلاغيين في التحليل يقول «والسر في العدول عن ليت التي هي الأصل في التمني إلى هل ( )» إيراد التمني في صورة المستفهام عنه الذي لا حرم استفادته لإظهار كمال العدية به حتى لا يستطاع لإيراد في صورة الممكن الذي يطمع في وقوعه»

وهو ما يعني، مفولياً، أنه يوجد تراكم في الاقتضاء بين الإمكان (أي الجمع بين السلب والإيجاب) الذي يفتضيه الاستفهام وهو لا يرول من التركيب حتى نحمل دلالة على التمني لأنه مقصود من المتكلم وبين اقتضاء السلب الذي يعرفه المتكلم بحكم أن موضوع التمني مستب

### 3 2 تعامل الاستفهام والأمر

مما أشار إليه البلاغيون وجود علاقة بين استعمال تراكم الاستفهام للدلالة على الأمر والأمر عندهم ما يعناه الحاص أي الأمر الحقيقي وأمثلهم على ذلك آيات من قبيل ﴿فَهَلْ أَشْرَفْتُ مَشْهُورٌ﴾ و﴿هَذَا مِنْ ثَمَرِكُمْ﴾ و﴿وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأَمِينَ مَا أَسْلَمْتُمْ﴾ بمعنى «أسلموا» (السكي، عروس الأفراح، ج 2، ص 305) ومعناه عدم شبيه بدلالته على العرص في مثل قولك «ألا ترول فتصيب حيراً»

ومن الصعب أن نصل القول بدلالة الاستفهام على الأمر الحقيقي لسبب على الأقل أولهما أنه لا يمكن الجمع بين مبدأ الاستعلاء في الأمر ونية الإمكان التي يقوم عليها الاستفهام لأنهما سجمع حتماً بين رسمين متقابلين للإيجاب (في الأمر الحقيقي) ولالإمكان الإيجابي وهما قائمان على التجاور لا التقابل وثانيهما أن مقتضى الاستفهام هو الإمكان (الجمع بين الإيجاب

والسلب) ومقتضى الأمر هو السلب في الخارج فصور الجمع الممكنة تنحصر في وسم للإمكان الإيجابي يقتضي السلب أو وسم للإمكان يقتضي الإمكان وهم صورتان تعبران عن التمني ومقابلته الاستهزام لذلك لا يمكن مقولاً الحديث عن التعبير عن الأمر الحقيقي بسية الاستهزام وهو ما يعني بالنسبة إلينا ضرورة تأويل أمثلة البلاغيين على أنها استهزومات حقيفة تعلقت بها مقاصد تأثيرية كالتحريض أو التوبيخ والتفريع

إلا أن تعامل الاستهزام مع بعض ما يحتمله الأمر العام ممكن. ويقصد بها عملي العرض وصوه الالتماس وهذه أمثلة:

(2) ألا تنزل فتصيب حيراً

(3) أتريدن الشاي؟

(4) أملكك أن تُعبري كتابك؟

(5) أعدك ملح؟

يُشير المثال الأول مشكلتين على الأقل تتصل الأولى بالعلاقة بين الاستهزام ومصمونه القصوي وتتصل الثانية بالجمع بين حرفين في صدر الجملة

فالاستهزام إذا توقف قبل هذه السية لا يمكن حمله على العرض إلا بتأويل مفامي يجعل العرض من مستنعات الاستهزام وليس منه ولكن ما بعد الفاء يمثل تعليلاً للاستهزام يوجه نحو مصدحة المخاطب ويفسر طلب البرول. فمن المعلوم أن المستفيد من الاستهزام داخل علاقة التخاطب المجردة التي يقوم عليها هذا العمل اللغوي هو المتكلم الذي يطلب معلومة. وحين يبين تعيين الاستهزام أن المستفيد هو المخاطب تعطل إحراء التركيب على أصله.

ومن ناحية ثانية جاء الجمع بين همزة الاستهزام التي تسم الإمكان (وهو جمع بين السلب والإيجاب) وبين حرف التمني الذي يسم السلب ليوجه الحاصل المقولي منهما وجهة الإيجاب على اعتبار أن سلب الإمكان إيجاب

ونذكر بأن الأمر العام وسم للإيجاب يقتضي السلب. ومصاد السلب المقتضى هي أن المخاطب لم يبرر ولم يصب حيراً.

وبهذا التعامل المقولي يظهر أن المثال (2) يستلزم خصائص الأمر المقولية وسمياً واقتضاء. دون أن يكون أمراً عاماً ولكن دون أن يكون استعمالاً بجميع خصائصه المقولية ووسمه.

وحاء المثالان (3) و(4) أعلاه من باب الاستفهام ولكنه استفهام مثير لأنه متسلط من حيث مداه على الإرادة والإمكان. وهذا الضرب من الاستفهام موجود في لغوية وغير اللغوية (Searle, 1979, 1982، الفصل الثاني) وهو عادة ما يحث طلباً على سبل التأذ بما أنه يجرح الأمر العام الواجب وإن غير استعلاء معرج الإمكان فيترك للمحاطب أن يختار وصفتين تعاطيتين ممكنتين إما التعبير عن إيجاب الإرادة والإمكان وإما سلبهما ولا إلزام هنا إلا في الإجابة بحكم أن الغرض من الاستفهام حمل للمحاطب على تقديم الجواب المطلوب.

وهي المثال (3) نجد عرساً بما أن محتواه القضيوي مقدم على أنه لصالح لمحاطب في حين أن المثال (4) يدل على الالتماس لدلالة محتواه على أن المستفيد منه هو المتكلم.

ومفولياً لا يحمل المثالان (3) و(4) أي شيء من خصائص الأمر العام. فالوسم هنا وسم للإمكان الإيجابي والمقتضى هو السلب والإيجاب معاً. لهد فإن دلالة الاستفهام وعمله لا يروان البتة من (3) و(4) والدليل الوحيد الذي يوجههم نحو العرض أو الالتماس إنما هو مؤنة الجملة التي يتسلط عليها الاستفهام أي الفعلين "أرد" و"أمكن". وهو ما يعني أن المسألة عرفية احترنتها الدلالة المعجمية ورسحها لاستعمال

أما المثال الرابع فهو مثال شهير استعماه من سيرل (Searle, 1982، وراجع، المبحوث، 2008 باب الأول، الفصل 3) وستعلّه لباء آلية استدلالته لتحليل الأعمال اللفظية غير المباشرة.

والملاحظة الأساسية التي نطلق منها في تحليل (5) أنه سواء حمل القول على استفهام أو الأمر فإن لم نخرج من الطلب وهذا أمر ملاحظ في الأمثلة الأخرى أيضاً. وما يهتما من هذا أن يؤكد أننا لسنا أمام حالة صعبة حقاً تتطلب الحديث عن عمل مباشر مقصود هو الأمر أو (الطلب) حسب سيرل وآخر غير مباشر وغير مقصود هو الاستفهام.



أضف إلى ذلك أنك مقولياً لم يحرج عن الاستفهام البتة بجميع خصائصه وسمياً واقتضاه. ولكن الإشكال كامس في أننا في مقام حقيقي إذا سألتني "هل عندك ساعة؟" وأنا أريد منك تحديداً للوقت وأجبت بـ "نعم" كانت إحداثك الموحية التي يستتبعها ذكر للوقت إجابة "غير عادية" يُمكن أن تحمل على السحرية من السائل أو رفض التعامل معه، وكذلك إذا سألتك، ونحو على مائدة الطعام، بمثل ما في (5) وأجسبي بـ "نعم" دون أن تمرر لي الملح بدا صيصك "غير عادي".

وهنا تحديداً يُمكن أن يتبين أن الإشكال كامس في ما يستتبعه الكلام من أفعال.

فإذا كان المستفهم يرى في المقام الملح قدّم حليسه أو الساعه في معصمه كان الاستفهام غير حقيقي لأنه يسأل عن حاصل موجود عند الطلب، فامتنع بذلك إجراؤه على الأصل فيرتد إلى الصورتين (3) و(4) على سبيل تقدير الإرادة أو لإمكان فيصبح (5) احتصاراً لـ

(6) أيمكنك أن تمرر لي الملح؟

(7) أريد أن تمرر لي الملح؟

وإذا كان المستفهم بجهل حقاً مدى توفر الملح لدى المحاطب فإن الاستفهام حقيقي ولكنه بمثابة التمهيد لمثل (6) و(7) بحكم التعامل الاجتماعي التقديري ولا يعزب ذكاء الكائن البشري وسرعته استدلالاته حين يجيبك بمرر لك المذبح فهذا أمرٌ عائد إلى الحضرة الثقافية لا إلى خصائص بيئية لذلك فإن التحليل الذي يستند إلى التأذّب وما يقتضيه من تعامل اجتماعي ترسّحه بعض الشراكيب والاستعمالات سره لا يحلو من وجهة لأنه يقوم على تسيط استعمالات استقرت في بعض الثقافات تاريخياً

### 3 3 تعامل الاستفهام والتقني والإثبات

تمثل العلاقة الممكنة، نظرياً، بين الاستفهام وعملي الإثبات والنفي حالة طريقة لبيان حركية دائرة الأعمال الدعوية بما أن الاستفهام وسم للإمكان يقتضي الإمكان، في حين أن الإثبات وسم للإيجاب يقتضي الإمكان أما النفي فهو وسم

لنستلَب يقتضي الإمكان، وبحكم القواعد الاستدلالية يُمكننا الانتقال يسر من الإمكان إلى التلب أو من الإمكان إلى الإيجاب.

وبحسب المعلومات التي نجدها في كتب النحو والملاحة يبدو عملاً التقرير والإنكار، وهما ممّا يعتبر مرتبطاً بالاستههام، أفصل ما يُمكن أن ينجم عن التعامل المقوليّ المفترض داخل دائرة الأعمال اللغوية، وللتقرير والإنكار في غير العربية شبهة هو ما سمي بـ "السؤال اللاعني"

ولا يحلو مفهوم التقرير وصورة الإنكار من لتباس، فهي بعض الشبكات يبعد التقرير تثبيت حكم وتوكيده على صورة تجعده، بعبارة لا تخلو من فطاطة، إثباتاً أخرج محرج الاستههام وفي مبادئ أخرى يفيد التقرير حمل لمحاطب على أن يقر بما يعرف أي أن يشت ما يعدم

ومن الواضح أن حمل التقرير على المعنى الأول يحرص عبد تفسيره مقولاً داخل دائرة الأعمال اللغوية. أمّا التقرير بمعناه الثاني فهو قصد تأثيري بتعلق سته الاستههام شأن التوبيخ أو التفرغ أو التحويف (راجع الفصل 3 لمحخص لعمل التأثير بالقول)

ولمّا كان التقرير بالمعنى لأول إثباتاً في حاصله الدلاليّ فإن الإنكار سيكون نصاً لا محالة.

ومن أوضح الضور التي تجعل الاستههام دالاً على لحير نصاً أو إثباتاً أي إنكاراً أو تقريراً تسليطه على حُملة منعية من قبيل

(8) ألم شرخ لك صدرك؟

(9) أليس الله نكاف عبده؟

وهي تعني في حاصلها الدلاليّ على التوالي

(10) شرح لك صدرك

(11) الله كاف عبده

ويمتد بعض اللاعنيّ هذه الضور من التركيب بصرف من الحساب الدلاليّ لما سقوه "إنكار النفي نصي له ونفي النفي إثبات" ولا يحصى هنا إجراء قاعدة

بهي التّفي المنطقية (التفتراسي، المختصر، ج2، ص296). ويقصدون بذلك ما يكون من تعامل بين الهمزة حين تدلّ على الإنكار والتّفي الذي يليها. وهو حساب حدسي لا تُفسّره القاعدة المنطقية المذكورة وإن كانت نتيجته في تقديرنا صحيحة ومأتى هذه الصّحّة بحسب منطق توريع السّلب والإيجاب في دائرة الأعمال اللّغوية أنّ الاستفهام بقيامه على الجمع بين السّلب والإيجاب والتّفي باعتباره وسمّاً للسّلب يتعاملان مقولياً على صورة ينفي بها السّلب الذي في التّفي السّلب الذي في الإمكان لحصل على الإيجاب الذي لاحظناه في (10) و(11)

والذي سوّج الانتقال من الاستفهام إلى الإثبات، إضافة إلى هذا التعامل المصوّلي من جهة وسم العمل اللّغوي، نعيّر مهمّ وقع في المقتضيات. فلبّية الاستفهام الحقيقي مقتضى هو الإمكان ولكن لما كان المتكلّم حين ألقى استفهامه يعلم أنّ مقتضاه هو الإيجاب لا الإمكان امتنع اعتباره استفهاماً حقيقياً. فكونها أمام قول يتّجه بحكم التعامل لمقولي في الوسم نحو الإثبات (وهو وسم للإيجاب) بفصل تعامل السّلب والإمكان (أو قلّ نفي التّفي) ويقتضي الإيجاب. وهي حالة لا تعطيا، الإثبات ولا تعبّر عن خصائصه إلّا من جهة وسم المقولة أمّا من حيث المقتضى والإثبات يفتضي الإمكان لا الإيجاب وهذه الحالة تفسيرها سهل. فما تحضك عليه ليس هو الإثبات بل تأكيد الإثبات بما أنّ التّوكيد، تقاوياً، ردّ لإنكار يكون فيه تطابق قويّ، من وجهة نظر المتكلّم، بين اعتقاده اليقيني واعتباره التّصوّر الخارجيّ للكون قائماً على الوجوب.

ويتوافق هذا التحليل كذلك مع ما ذكرناه في عمل سابق (المسحوت، 2006، ص142-149) من أنّ القاعدة المنطقية القائلة بأنّ هي التّفي إثبات لا توافق اللّغة الطّسعية وهو بعيد دائماً، التّوكيد على أساس تقاولي.

ومن الصّور التي تدلّ على الإنكار والتّقرير ما هو أشدّ تعقيداً. ويقصد بالخصوص حالات من قبيل

(12) أأنت صرّبت ريداً؟

(13) أريدأ صرّبت؟

(14) أراكبأ جاء ريداً؟

لاحظ في هذه الأمثلة تقديماً للمفعول المعنوي (12) أو للمفعول به (13) أو لمتنم (14). وهي حالات تحمل على التقرير أو الإنكار بحسب قرائن الأحوال (راجع المخرجين، الدلائل، ص 113-120) ومدنناً لا يظهر فيها التعمد لمقولي نوصح سبب أن هذه الحالات لا يوجد فيها، لا واسم واحد واضح هو الهمة التي تسم الإمكان الإيجابي

فالأصل أن في كل تقديم لمكوّن من المكونات تحصيلاً أو توكيداً وفي كل تحصيل بعض التوكيد. وإذا سلمنا بأن التوكيد بقدر ما هو وسم للإيجاب يقتضي الإيجاب هو أيضاً تكذيب لما في عتقاد المحاطب، أمكسا التسليم بوجود نعلم بين ما في الاستههام من إمكان وما في التوكيد بموجب التقدم من شحة سلبية تعاملاً يُقصي إلى تطبيق مدني نفي النفي إثبات الذي ذكرناه أعلاه بالنسبة إلى الحالتين (8) و(9). فتحصل بذلك على ما نعيده (12) و(13) و(14) أعلاه

(15) أ- أنت صرت ريداً (بحسب قرائن الأحوال)

ب غيرك صرت ريداً (بحسب قرائن الأحوال)

(16) غير ريد صرت (لم تصر ريداً)

(17) غير راكب حثت (لم تأت ركاً)

ونشير هنا إلى أن هذه التأويلات الدلالية لا تمنع من تركب بعض أعمال التأثير بالقول على هذه الأعمال اللموية من قبيل التوبيخ أو التقرير.

أما للحالات الأصعب في تحليل الاستههام بدلالته على الإثبات والنفي فهي التي يكون الفعل فيها بعد همة الاستههام مثل:

(18) أنقنتني ولمشرفي مصجمي؟

(19) أعصيت رتك؟

ولئن كانت دلالة التوبيخ قصداً تأثيرياً واضحاً في (19) وصوح دلالة الاستهزاء أو التحدي في (18) فإن الآفات للانشاء تدخل بعض المعطيات المعجمية في توجيه الاستههام إلى الإنكار أو التقرير.

فما قدم في (18) من دلالة حالية تسرر التّقابل بين ما توقعه به الرّجل من قتل وواقع امتلاكه لسيف ذي خصائص ممتازة، يمسح من تنهيد وعده فمفصل المحتوى الدّلالي للبيت أمكن استساظ معنى الإنكار.

أما الإنكار في (19) فيعود إلى أنّ العصيان مدعاة إلى الإنكار. وفي المسألة جانب طرف يبرر الترابط بين الإنكار والتّقرير. فلاستهام هذا حمل للمحاطب على الإقرار بما يعرف، وما يعرفه هو عصيان واقع ما كان ليكون. والمهم أن الإنكار هنا مأناه معرفة المحاطبين بالواقع واشترائهم في إنكار العصيان وعموماً لنش كان معنى التّقرير والإنكار قوياً كلما تجاوز استهزام وبقي فإنه يصعب شيئاً فشيئاً ليكون المعوّل في تحديددهم على المرائش المقابلة.

#### 4. التّمني والترجي

بيّنت لب دائرة الأعمال اللّعوية أنّ التّمني وسم للإمكان السّلبي يقتضي اقتضاء قوياً السلب ويحتمل، على وجه ضعيف مدنيّاً، اقتضاء الإيجاب

وهذا الإشكال الذي يميّز الشّطيم المقولتي للتّمني يحتاج إلى تفسير سعمل على تقديمه في ما بعد ويصاف إليه إشكال ثان يتصل بالاعتقاد الذي يصدر عنه التّمني فوجوده في باب الطلب على ما حدّد البلاغتون مد السّكاكي يعني أنّه عمل صادر عن الإرادة فقد حُدّ على وجه العموم بأنّه "طلب حصول شيء على سبيل المحبة" (التفترابي، المختصر، ج 2 ص 238). وهو تعريف عام غير مانع يشمل الأمر والتهي مثلاً لذلك خُصص بالتجرّد عن الظّماعيّة التي تعني مصوليّاً كما ذكرنا اقتضاء السلب إلّا أنّ هذا التحديد وما استوجبه من تخصيص لا يمسح وجود مشكله لتخصها السّكي في سؤال بسيط هو كيف يطلب مالاً يتوقع؟ (السّكي، عروس الأفراح، ج 2، ص 240). ويقصد من وراء السؤال أنّ التّمني بذلك تسيه يدخل في الإنشاء أكثر منه طلباً. وهذا إذا ترجمناه بعبارات نظرية الأعمال اللّعوية يعني أنّه أقرب إلى أعمال التأثير بالقول أو هو في أحسن الحالات مشترك بين الأعمال في القول وأعمال التأثير بالقول.

والأهم من ذلك نظريّاً واحتارياً أنّ شرط الاستحالة والامتناع ليس مطلقاً وإنّما هو قائم بالنسبة إلى تصوّر المتكلّم واعتقاده فقد يكون، كما ذكر السّكي

(عروس الأفراح، ج2، ص238) 'بعيداً ممكناً' (أي الإمكان الإيجابي) أو 'بعيداً غير ممكن' (أي السلب) بل قد يكون 'قريباً' (أي الإيجاب) ومثاله أن تتمنى قدوم ريد وهو 'مشرف على القدوم'.

إلا أن السحاة وللأغني لم يترددوا في التمييز بين التمني الذي يقتضي عدم التوقع والعد والامتنع (أي السلب) والترجي الذي يقتضي القرب والتوقع (أي الإمكان الإيجابي) وهو تمييز مهم لا بد من استعمله حسب المنطق الذي تشغل به دائره الأعمال المعنوية

ومن الظريف أن تشير إلى أن بعض السحاة والبلاغيين أخرجوا الترجي من باب الطلب بحيثين الأولى أن الترجي 'ليس بطلب بل هو ترقب لحصول' على ما نقل الدسوقي (الحاشية، ج2، ص239) عن الشيخ ياسين، والثانية أن الترجي هو ترقب حصول أمر محبوب أو مكروه ('ويقال له إشفاق') ولمكروه عندهم لا بطلب

ويفهم من هذه المقارنة بين التمني والترجي أن التصور الإحالي لهما يجعل محتوى التمني مرغوباً فيه في حين أن محتوى الترجي قد يكون غير مرغوب فيه ويجعل ما يرجى متوقفاً وما يتمنى قد يكون غير متوقع وهذا ما عثر عنه التوحي في 'الأقصى القريب' (عن التسكي، عروس الأفراح، ج2، ص240-241) فالترجي أعم من التمني من وجه والتمني أعم من الترجي من وجه.

إن هذا النقاش مفيد جداً بالنسبة إلينا لأنه يدغم ما تتكهن به دائرة الأعمال المعنوية وتكمن أهميته في أنه يدل، إذا أعدنا صياغة الخصائص المقولية للتمني كما ذكرناها في رأس هذه الفقرة، على أن التمني وسم للإمكان السلبي يقتضي السلب فيكون التمني المحض يقتضي الإمكان الإيجابي فيكون الترجي والخصوصية هـ أن اللغة العربية وفرت وسمين بحرفين مختلفين لمقولة الإمكان السلبي وبحد أحدهما هـ أمام حلين ممكنين

(أ) إما أن نعتبر هذين الوسمين للمقولة الواحدة يولدان عمليتين مختلفتين وهو أمر ممكن بما أن ما يميز بينهما إنما هو مقتضى كل عمل منهما.

(ب) وإما أن نعتبر التمني ذا دلالتين دلالة أولى على وسم عام للمقولة يشمل

الترجي بحكم ما هي التمني من عموم يشمل المرغوب فيه وغير المرغوب فيه ودلالة ثابته على التمني باعتباره وسماً للإمكان السلبي يقتضي السلب معادل الترجي الذي هو تمنّ يقتضي الإيجاب المؤدّ مقولياً من الإمكان الإيجابي.

وللحلّ الثاني عيوب أقلّ من الحلّ الأول.

فمن عيوب الحلّ الثاني أنّه يُسند إلى التمني دلالتين إحداهما عامّة والأخرى خاصّة ولو شئنا تكثير التسميات لأوجدنا للدلالة العامة اسماً آخر يجمع المفهومين والعملين، ومن عيوبه أنّه لا يفسّر لنا لم يوجد وسمان لعمل واحد؟.

ومن عيوب الحلّ الأوّل أنّه يذهب بتناسق الدائرة وانتظامها، فالإمكان الإيجابي الذي يقابل المقولة المؤدّة للتمني والترجي لا يتطلّب وسعين محتملين لعملين ومن عيوبه أنّه لا يبيّن العلاقة المتينة بين استعمال "ليت" و"لعل" فقد لاحظ البلاغيون أنّ "لعل" تصحّح للتمني إذا كان ما يرجى بعيد الحصول (شرح التلخيص، ج 2، ص 249) وهذا الاستعمال ممكن ومتكفّر به في الدائرة لأنّه لا يتطلّب إلّا تعبير مقتضى من مقتضيات الإمكان السلبي الذي تسميه "لعل". فبدل الإيجاب المفترض يكون السلب ليتحقّق فعل معنى التمني.

ومبدئياً، أي بحسب منطق الحساب الدلالي الذي تصرّفه دائرة الأعمال المعمّوة، يُمكن أن يُجعل مقتضى "ليت" إيجاباً فتدلّ بذلك على الترجي لا التمني وتشهد بذلك استعمالات كثيرة في المحادثات اليومية بلغت شأواً بعيداً تجعل الفعل "تمنى" يستعمل في سياقات عديدة بمعنى "أرجو" ولا ينفع معها اعتبار الاستعمال خاطئاً أو من باب الأخطاء الشائعة لأنّ العلاقة كما رأينا أعمق نظامياً ومقولياً من التمييز بينهما

ولكنّ العامل الحاسم في تقديرنا يعود إلى حصن التصوّر الاعتقاديّ الذي يقوم عليه التمني بمعناه العامّ (أي تمنّ لما لا طماعية فيه ولصده) فالجزم الوحيد الذي يصدق عليه التمني بالمعنى الشائع هو ما كان مصمونه لمتنّى قد امتنع في الحارج الواقعيّ قل رماد التكلم وقل يقف التمني ومثاله المشهور "ليت الشباب يعود يوماً". فالتوافق هنا تامّ بين الانقصاء في الواقع وانعدام

الظماعية في التصور الاعتقادي ومن الإرادة التي يعبر عنها تمني عودة الشباب إلّا من باب التحسّر على ما فات

ولكن في حالات عديدة لا يمكن التسليم بالتوافق بين لتصور الاعتقادي لموضوع التمني والخارج الواقعي. فلما كان قصد التأثير بالقول في التمني عائداً إلى تنبيه المحاطب لحال المتكلم استعطافاً له أو ترويحاً عن النفس فإنه لا مانع، ضمن استراتيجيّة المحاطبة، من إحراج الممكن مخرج المحال والعكس بالعكس أصف إلى ذلك أنّ الأساس الانفعالي النفسي الذي يقوم عليه التمني ييسر الانتقال، تصوّرياً، من الممكن إلى المحال؛ فمصموم التمني ليس مستحيلاً في ذاته بل لأنّ المتكلم يقدّمه على أنّه كذلك ولا يسمع تكذيبه بالوقوع في العالم الخارجي

والمهم من هذا أنّ العلاقة بين التمني بـ"ليت" والترخي بـ"لعل" علاقة بديهية تجتمع في ما يمكن أن نسميه "بالتمني العام" باعتباره وصفاً لمعولة الإمكان السلبي وهي علاقة يسمح بها اختلاف المقتضيات، سلباً وإيجاباً، على نحو يجعل لـ"ليت" حكم الترخي ولـ"لعل" حكم التمني (بالمعنى الخاص).

إنّ هذه الخصوصيات التي تميز التمني بالمعنى العام تجعل عاممه مع بقية مكونات الدائرة عسيراً فلا يمكن للتمني أن يدلّ على الإثبات أو النفي لأنهما عملاان يقتضيان الإمكان الإيجابي ولا يمكنه أن يدلّ على الاستعظام لشدة التقابل بينهما ولأنّ الاستعظام يقتضي في ان واحد السلب والإيجاب

غير أنّ علاقة التمني بالأمر والنهي مختلفة. فمن جهة لا نجد في شواهد الاستعمال ما يعيد أنّه يتحقّق أمر ونهي تركيب مدوّء "ليت". ومن جهة أخرى نعرف أنّ الأمر يقتضي السلب والنهي يقتضي الإيجاب وهذا المقتضيان يمكن أن يتعاملا مع التمني الذي يسم الإمكان السلبي.

لذلك يمكن أن يوحد، حسابياً، تعامل بين التمني وبعض ما في الأمر والنهي وبالفعل فمما نعرفه في استعمالات اليوم، وإنّ كانت لا نجد له لدى اللغويين، أنّ بعض التراكيب الموسوم صندرها بـ"ليت" تستعمل في الالتماس والعرض من ذلك



(20) ليتك تسترشد من هذه الثمار

(21) ليتك تُعير كتابك الحديد

فمن اليس أن مصموم التمني في (20)، ولتصوّر المقام مقام مآدة حصصتها لصديق عزيز، غير معنع وبحسب دلالة العمل القولي أيضاً وحديثات السياق لا يُمكن أن يكون القول وسمّاً للإمكان السليبي مقتضياً للإيجاب دالاً بذلك على الترجي. فلا يُترقّب هنا شيء متوقع. وكلّ ما في المسألة أن الحاصل من اجتماع معطيين هما تركيب يدلّ على عمل واسم لإمكان سلب يفتصي مسنداً السلب وتناقض مع مصموم يفتصي السلب وإن لم يكن ممتنعاً. وحين سحث في الأعمال اللعوية التي تفتصي السلب لا نجد في الدائرة إلا الأمر (بدلالته العاقبة) وإذا أُلغينا من احتمالات الأمر الاستعلاء والذويّة، بموجب المقدم، يكون التمني هنا محمولاً على العرض، الذي هو في الأصل أمر قائم على رسم الإيجاب واقتضاء السلب. والنكته في استعمال التمني بدل الأمر للعرض هي إحراج المُمكن محرج الممتنع إمعاناً في الرعة فيه وإبراراً لشدة القناعية.

وعليه قياس الالتماس في (21). فهو كذلك رسم للإمكان السبي يفتصي السلب ويمتنع حمله على التمني بموجب أن مضمونه غير ممتنع. ومثلما يلاحظ هنا فإن العرض والالتماس ليسا من الأعمال الأساسية وإنما هما من الأعمال المتصلة بالأمر ولكن الوصول إليهما يمرّ بالضرورة عبر البنية المقولية المكوّنة للأمر.

## 5. الخاتمة

فصداً من هذا الفصل الشروع في اختبار قدرة الحساب الدلالي الذي اقترناه على تفسير تولّد الأعمال المشتقة من الأعمال الستة الأساسية من جهة، وعلى كيفية جريان عمل منها بقوة عمل آخر من الدائرة نفسها من جهة أخرى وقد حصّصنا هذا الفصل للأعمال العقلية.

والذي بدا لنا من تفاصيل التحليل السابق

(أ) تجريد بعض الدلالات وتحليصها مما التيسر منها بدلالات استعمالية محدّدة. من ذلك أن الأمر في الدائرة أشدّ تجريداً من الأمر الحقيقي وأنّ التمني في صلته بالترجي دلالة أخرى ذات خصائص مقولية تفسّرهما ولكنها لا تنطبق معهما.

(ب) أن علاقة الأعمال الأساسية بالأعمال المتصلة بها (كعلاقة الأمر بالالتماس أو المرض أو النصيح . إلح وعلاقة الاستمهام بالتقرير أو الإنكار . إلح) تقتضي عند حساب اشتقاقها إدخال متغيرات تساعد على تفسير حركية بينها المقولية المجردة والصّور التي تولّد بها الأعمال المتصلة بها

(ج) أن اكتساب عمل أساسي لقوة عمل أساسي آخر يُفسّر داخل الدائرة استناداً إلى السّنة المقولية حسب صيغ في تعامل مقتضيات كلّ عمل واستدراياته بما لا يدعي الدلالة المقولية لكلا العملين فيتولّد معنى جديد يجعل دلالة الأمر على الإنشآت مثلاً أو دلالة الاستمهام على التمني من باب سعي المتكلّم إلى التعبير عن دقائق معنوية لا يؤذيها هذا العمل أو ذاك.

واعتقاد أن التلطف في تحليل التّوليفات المقولية المُمكنة التي تُتيحها دائرة الأعمال اللفظية كميل ببيان الأساسيّ المستقرّ محوياً وكيفية تعامل المقولات تعاملًا يمكن من بيان المشتقّ من الأساسيّ وتعامل الأعمال الأساسية في ما بينها وما سقناه إنّما هو على سبيل الاستدلال ولم يكن مستوفياً للاحتتمالات جميعاً



## الفصل العاشر

### حركية الأعمال اللغوية في الخبر

#### 1. المقدمة

يمثل عمل الإثبات مقولياً وسمّاً للإيجاب يقتضي الإمكان الإيجابي أمّ معاده عمل النفي فيسمّ السلب ويشترك مع الإثبات في قنصاء الإمكان الإيجابي. وهذا الاشتراك بينهما هو الذي يفسّر، مقولياً، ما اختاره المنطقة والبلاغيون من جمع بينهما في الحر ومن تحديد لهما بالخصوص، باحتمالهما للصدق والكذب.

ولهذا الجمع سد آخر وهو صدور العمليين عن اعتقاد يقين واقتضاءهما صراحة من حكمة الخارج الواقعي المتحقق أو الخارج الذهني الذي يعنّيه المتكلم من باب الواقع (كالحر الاعتباري نصياً {لر} وإثباتاً {س، سوف})

ولا يعني ما تقدّم به في عمل سابق (المبحوث، 2006 ب) هذا الجمع بين النفي والإثبات في الحر، الكثير من وحاشته وإن كان التلارم البيوي الإعرابي بين الإثبات والنفي (والاستهزام أيضاً) يدغم الحركية الملحوظة بين الجزء الأعلى من دائرة الأعمال اللغوية على الصورة التي قدّمها فضائياً وقد أبرزنا عند تحليل للاستهزام بعض مزايا هذا التعامل بين الأعمال الثلاثة وما تقوم عليه من أسس مقولية

غير أنّ جمعها بين الإثبات والنفي، متبعين البلاغيين مع منسكا بقدر لهم، يعود إلى أنّ القصايا التي بوذ معالجتها تتصل بالعملين مثلاً جمعاً في الفصل السابق بين الأمر والنهي.

فالواقع أنَّ كثيراً من الأعمال اللغوية التي يحللها الدارسون المحدثون تمثل مسطق اللغة أعمالاً حبرية، فيكفي النظر في أمثلة مثل الوعد والتهنة والتحية وجميع ما يدرج تحت باب الإنشاء الإيقاعي (Déclaratives أو Declarations) حتى نتأكد ممَّا لاحظته السلاعيون العرب، بدءاً من الجرجاني، من أنَّ الحبر في اللغة هو "الجزء الأعظم" وأكثر أجزاء الكلام "فائدة واشتمالاً على التكات والخصوصيات" (الدسوقي، الحاشية، ح 1، ص 170)

ونكتفي في هذا الفصل بالتركيز على قضيتين أساسيتين هما أولاً عر عنه النحاة والسلاعيون بنقل الأخبار إلى الإنشاء، وهو يحصن أساساً بعض ما جُمع تحت اسم "الإنشاء غير القلبي"، وثانياً بعض الأعمال التي تصاع بتركيب حبرية إلا أنها، لأمر ما، أصبحت تعيد ما تعيده دلالتها المعجمية. ونقصد تحديداً التحية والتهنة والتعزية والشكر والترحيب.

## 2. الأخبار التي نُقلت إلى معنى الإنشاء

جمعت البلاغة المدرسية في الإنشاء غير القلبي جملة من التراكيب والصيغ التي حُصرت في (أ) صيغ المدح والذم و(ب) صيغ العقود و(ج) القسم و(د) التعجب و(هـ) الرجاء و(و) التكثير (كم الحبرية) والتقليل (رت).

والملاحظ أنَّ هذه التراكيب

(أ) لها (بإستثناء صيغ العقود) علامات دالة عليها تمثل حروفاً {كم، واو القسم وأحواتها، رت} أو أفعالاً جامدة {نعم، شس، أفعال الرجاء، فعلا التعجب} وعلى هذا، يكون عدم التصرف دليلاً على إنشائيته (الاسترابادي، شرح الكافية، ح 4، ص 239) ويُمكن اعتبار لروم الأفعال في العقود لصيغة الماضي (الاسترابادي، شرح الكافية، ح 4، ص 11-12) من العلامات على إنشائيته.

(ب) حُملت في تفسير تكوينها، تركيباً ودلالة، على الخبر. وهو حمل راعى التركيب أساساً ولكنه أبرر بعض الحصائص الدلالية التي تخرجها عن "الحبر المحض"، فاعتبرت أخباراً نُقلت إلى معنى الإنشاء (الدسوقي،

الحاشية، ح 1، ص 170) أو حُذت على أنها "إنشاء جزؤه الحبر" (الاسترادي، شرح الكافية، ح 4، ص 238).

(ج) لن كانت من الإنشاء فإنها "لا تستدعي مطلوباً غير حاصل وقت القلب" (الهشمي، جواهر البلاغة، ص 62). وهي وصية نجعلها بين الإنشاء بما يدل عليه من إحداه في الخارج وبين الحبر بما يدل عليه من حكاية للخارج. وهو ما يحتاج إلى تفسير مقولي.

وفي جميع الحالات، لا تمثل هذه التراكيب، بمسقط دائرة الأعمال اللغوية، تراكيب أساسية تولد الدائرة وإنما يسعى البحث عن سينها العقولية انطلاقاً من الإثبات والتقي قدر ما يسعى العمل على اشتقاقها استناداً إلى ذلك.

ولئن كان أمر الإنشاء غير الظلي الموسوم بحرف أو بعمل جامد واضحاً سبياً ولا يطرح إشكالات كبيرة فإن النظر في بعض الظواهر التي عُدت من الإنشاء غير الظلي مفيد في بيان كيمية اشتغال دائرة الأعمال اللغوية. لذلك نعالج في هذا الفصل مسائل ثلاثاً تتصل بأعمال التعجب والدعاء والإنشاء الإيقاعي (صبيح العقود)

## 2. 1. عمل التعجب

يحمل التعجب منذ سيويه على الخير مع خصوصية الإيهام فيه وهي خصوصية ترر في وجود "ما" المبهمة التي مثلها الخليل - "شيء أحسن عند الله" في قولك "ما أحسن عند الله" (سيويه، الكتاب، ج 1، ص 72 وح 4، ص 228)

وتبرر حيرته التعجب دلاليًا في أنه "إنما يكون مما وقع وثبت وليس مما يُمكن أن يكون ويُمكن أن لا يكون" (ابن السراج، الأصول في النحو، ح 1، ص 114).

والظريف أن بعض النحاة حملوا "ما" التعجبية على "ما" الاستهامية. وسب الاسترادي (شرح الكافية، ح 4، ص 234) ذلك إلى المرء وابن درستويه لأنهما أرجعا التعجب إلى أن جهل السب حامل على الاستهام.

وإذا انطلقنا من هاتين الملاحظتين وافترضنا وجهتهما أمك أن نلاحظ تعاملًا بين المقولات، المكوّنة للحبر والمقولات المكوّنة للاستفهام.

فالتعجب، من جهة، وسم للإيجاب يقتضي الإمكان الإيجابي وذلك لوجه الحرية فيه وهو، من جهة أخرى، وسم للإمكان الإيجابي يقتضي التلب والإيجاب وذلك للعلاقة المحتملة بين م التعجبية وأختها الاستفهامية.

ولقد كان التعجب، كما قال ابن السراج، يكون مما وقع وثبت فإن لمقولة التي يقتضيها لا يمكن أن تكون إلا الإيجاب.

بقي إذا سلمنا بأن التعجب وسم لمقولة الإمكان الإيجابي أصبح استفهاماً وهو ما لا يسمع في إبرار خصوصية التعجب ولكن إذا سايرنا النحاة في أن التعجب حرّ كان بذلك وسماً للإيجاب

فتكون النسبة المقولة للتعجب وسماً للإيجاب يقتضي إيجاباً فيختلف بذلك عن الحبر الذي يقتضي الإمكان الإيجابي. وهذا الاختلاف هو الذي يُخرجه عن "صفاء الحبر" ويبعده عن حدّ التصديق والتكديب شأنه شأن الإشائيات ويجعله يختلف عن الاستفهام من جهة الوسم ويلتقي به من جهة واحدة وهي اقتضاؤه للإيجاب وهذا الإيجاب هو إمكان في الاستفهام واجب في التعجب.

ولما هما ملاحظتان أساسيتان تتصل الأولى بتمثيل التحليل ومن بعده سيويه لنسبة "ما أفعله" بـ "شيء أفعله" فهو فعلاً "تمثيل لا يتكلم به" لأنه تمثيل للمحتوى القصوي يعتبر تقية من تفنيات إبرار المقتضى في الجمل الاستفهامية لدى العديد من الدارسين (Zuber, 1972, Chomsky, 1975)

تمثيلك لمقتضى (1) و(2) هو (3) و(4)

- (1) من صرب ريداً؟
- (2) لماذا فتح ريد الباب؟
- (3) شخص م صرب ريداً.
- (4) مست ما جعل ريداً يفتح الباب.

وهذا التماثل يدعم الفصلة بين الاستهزام والتعجب من جهة الإبهام إلا أنه يحدد الإبهام في المقتضى لا المقول.

وتتصل الملاحظة الثانية بتحليل قدمه سربر وولس معده أن التعجب 'تأكيد إثبات' "emphatic assertion" (Sperber & Wilson, 1996, ص 254) يضمن فيه المتكلم لمخاطبه صدق مضمون الخبر. وهو تحليل يوفق معنى التأكيد الذي تفسره دائرة الأعمال اللعوية مقولاً بوجود وسم للإيجاب واقتضاء للإيجاب في أي واحد

وتُسلما هذه الملاحظة الثانية إلى قصبة أساسية في التعجب تتصل بتحديد موضع الإيجاب المقتضى.

فلما كان التعجب صرناً من التأكيد، وكان التأكيد ممّا يتصل بالاعتقادات ولما كان المتعجب منه لا يحتمل بعبارة القُدماء التصديق والتكذيب، فإن من حصائص التعجب أنه لا يكون عند المتكلم إلا نسبة لا يجمع معها أن تقول فيه صادق أو كاذب

وقد أورد ذلك الرّصيّ (شرح الكافية، ح 4، ص 100، عن ميلاد، 2001، ص 173) حين قال: «ما أقبحه إنما تريد أنه قبيح في عينك و...» ما أشهاها أي هي شهية عندي»

ولئن اقتصنا في التعجب بتحليل مقوليّ للضبيعة الأساسية فيه أي 'ما فعنه' فإن الضبيعة الثانية 'أفعل به' تقبل تحليلاً مشابهاً لما ذكرنا. ويكفي لذلك أن نُشير إلى أن التقريب هنا واقع بين لفظ الأمر 'افعل' ومعنى الخبر مع نكته وهي ما عرّ عنه بالتعدية بالناء.

فإذا عدنا أن دائرة الأعمال اللعوية تعترض أن الأمر مقولياً هو وسمٌ للإيجاب شأنه شأن الخبر وإذا سلّم بأن التعدية بالناء من العلامات المنصوبة في اللغة للتأكيد بامتياز مسالك تحديد الانتظام المقوليّ للتعجب ووحده رعم الاختلاف صيغتي التعجب المستيتر 'ما أفعله' و'أفعل به'

## 2.2. عمل الذعاء

يطرح الذعاء مشكلة طريفة تعود إلى أن لفظه لفظ الخبر ومعناه الأمر وهو



مما شاع منذ سيبويه إذ اعتبر الدّعاء "بمزالة الأمر والنهي" (سيبويه، الكتاب، ج1، ص 142) فوّزاً قولك (5) و(6) هو (7) و(8)

(5) زيداً قطع الله يده

(6) عفر الله له

(7) زيداً ليقطع الله يده

(8) رت، عمر له

نشير هنا إلى أنّ الدّعاء في علاقته بالأمر يقوم على بعض المنعيات المقامية التي تسدّ خصوصاً إلى نوعية العلاقة بين المتكلّم والمحاطب ولطالب في الدّعاء دون منزلة المطلوب.

وقد تركّز تحليل السلاحيين (راجع شروح التلخيص، ج2، ص 338-339) على البحث في الدّاعي إلى العدول عن صيغة الأمر، وهي عندهم كما هي عند سيبويه الضيغة الأصل، إلى صيغة الخبر في الماضي واستخلصوا أنّ وقوع الخبر موقع الطلب (أو الإنشاء) إنّما يعود إلى التّداول بلوقوع أو الحرص عليه.

وما يهتّمنا من ذلك هو أنّ هذا التّعامل بين الخبر والأمر يجعل صيغ الدّعاء الخبريّة دالة على الطلب لغير الحاصل من جهة وتقديمه على أنّه حاصل من جهة ثانية. وهذا مدحلاً للنظر في النّية المقوليّة للدّعاء بجملة خبريّة.

فلئن كان الإثبات وسمّاً للإيجاب يقتضي الإمكان الإيجابي وكان الأمر وسمّاً للإيجاب يقتضي السلب فإنّ الدّعاء استعمل اشتراك الإثبات والأمر في وسم الإيجاب حتّى يعدل عن صيغة الأمر إلى صيغة الإثبات واستعمل بالخصوص التّعامل بين مقتضى الأمر ومقتضى الإثبات ليجمع بين السلب والإمكان الإيجابي جمعاً نتج عنه تدافع الشّحتين السّليكتين باتجاه جعل المقتضى إيجاباً من جهتين. جهة وجود الإيجاب في الإمكان وجهة الإيجاب المتولّد عن سلب السلب. وهذا التّعامل هو الذي سمح بتقديم غير الحاصل في الخارج (أي السلب الذي يقتضيه الأمر) على أنّه حاصل في الدّهن والاعتقاد (وهو خلاصة التّعامل بين السلب والإمكان الإيجابي).

وبهذا يكون الإيجاب الذي يسمّو الدّعاء مأخوذاً من الأمر والإيجاب الذي

في المقتضى إيجاباً ناتجاً عن تعامل المقولات التي يقتضيها الإثبات والأمر. وهذا ما تدعّمه حدوث اللاعيتين حين تحدثوا عن "التناول" و"إظهار الحرص". والتناول عندهم لدلالته على "أنه (أي مضمون الحبر) كأنه وقع" (التفترسي، المحتصر، ج2، ص338) بما أن "من أسباب التحقق القلب" و"استعملت صيغة ذلك المسبب في ذلك السبب لعلاقة اللزوم في الجملة" (المعري، مواهب الفتح، ج2، ص338)

أما "إظهار الحرص" فيعود إلى "أن القلب إذا عظمت رعته في شيء يكثر تصوّره يتأه ( ) فرتما يخيّل إليه حاصلًا فيعبر عنه بصيغة الحصول ساء على ذلك التحيل والتعير بصيغة الحصول يفهم منها تخيل الحصول المعلوم لكثرة التصوّر المعلوم لكثرة الرعة المقتضية للمبالغة في البحث على الامتثال" (المعري، مواهب الفتح، ج2، ص339).

وليس في استعمال التشبيه وعبارات اعتقادية ذهنية من قبيل "التصوّر" و"التحيل" في الشواهد السابقة إلّا بعض ما يدلّ على أن التعامل المقولي بين مقتضيات الأمر والإثبات في الدّعاء تعامل لا يدعي، ضمن الحساب الدلالي، أثر السبب وآثار الإمكان وإن كان الحاصل الحسابي إيجاباً بحكم القاعدة التالية

$$(9) \quad ( ) \wedge ( \pm ) \leftarrow ( + )$$

وقد يبدو الدّعاء بالنسب متقضاً لتحليله السابق. غير أننا إذا ربطنا الصلة بين مقولات النفي ومقولات صوره النفي وجدنا التحليل معائلاً لما سبق.

فلئن كان النفي وصفاً للنسب يقتضي الإمكان الإيجابي وكان النفي وصفاً للنسب يقتضي الإيجاب تبين لنا أن "الدّعاء على -" يقوم على وصف للنسب المأخوذ على النفي ويقتضي بدوره الحاصل من التعامل بين المقولات التي يقتضيها كلّ من النفي والنفي حسب القاعدة.

$$(10) \quad ( + ) \wedge ( \pm ) \leftarrow ( \pm )$$

ورغم التعاقل بين وصف الدّعاء السالب هنا والنفي في البنية المقولية باعتباره وصفاً للنسب يقتضي الإمكان فإننا إذا سلّمنا بأن السلب الذي يسمّه

الدعاء هو السلب المأخوذ من التهي تبيين الفرق بينهما وأصح لما بهي يقتضي ما يقتضيه التهي أو قل لما طلب يقتضي ما يقتضيه التهي. هـ رَأْنُ، قولك (11) هو (12)

(11) لا رحمه الله

(12) رت، لا ترجمه

وربما كان ذلك عائداً إلى أن نظم دائرة الأعمال اللغوية يجمع أن يوجد عمل يسم السلب ويقتضي السلب في آن واحد فهي صورة ممكنة نظرياً ولكن محلها صمم ما تولده الدائرة شاعر

## 2. 3. صيغ العقود

وطرح صيغ العقود باعتبارها "أحاراً نقلت إلى معنى الإنشاء" جملة من المشاكل المختلفة عما يطرحه التعجب أو الدعاء

فلش أمكسا أن سرر من داخل دائرة الأعمال اللغوية آليات ما سمي بالنقل وأن يؤوله تأويلاً يحافظ على حصائص البنية بقدر ما يبرر تعاملها مع أبنية أخرى فإن ذلك متعذر بالنسبة إلى صيغ العقود فمن المعلوم أن قولك (13) أو (14)

(13) بعث (الدر)

(14) أت طالق

يحتملان القراءة، المخبرية، العادية باعتبارهما إثباتين والقراءة الإنشائية باعتبار أن (13) إيقاع للبيع لا حكاية لبيع سابق عن زمن القول و(14) إيقاع للطلاق يفسح بمقتضاه عقد الزواج لا وصفاً لحالة المرأة المحاطة فمن أي نقل تحدث؟ أهو نقل الكلام من الحرية إلى الإنشائية والحال أن اللفظ في كليهما واحد؟ ألا يجمع من ذلك مبدأ المحافظة على البنية؟ وإذا افترضنا النقل فأين فرق بين الضيعتين، إحاراً وإنشاء، من حيث البنية المقولية؟

إن المسألة الأولى التي تحتاج إلى تفسير هي أن نحدد وجه "النقل" حين يستعمل القول الخبري استعمالاً إنشائياً بما أنه ليس من قبيل نقل الخبر إلى الدعاء بموجب تعامل مقولي بوساطة الأمر.

وقد حاول السحاة والبلاغيون أن يحدّدوا لهذه العقود أو الإنشاءات الإيقاعية بعض الخصائص. فأرر الأستريادي (شرح الكافية، ج 4 ص 11 - 12) أنها

(أ) أكثر ما تُستعمل بلفظ الماضي

(ب) "لا خارج لـ [ها] تقصد مطابقتها"

(ج) يكون العمل "في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له"

والمهم أن هذا الصّرب من الإنشاء لا لفظ يسمه فيمّره خلاف إنشاءات أخرى عدّت غير طليّة من قبيل لتعجب أو المدح أو الذم إلخ.

والحق أن الخصائص التي ذكرت يُمكن الطعن فيها من وجوه كثيرة. من ذلك أن وجود خارج للإنشاء تقصد مطابقتها أو عدم وجود هذا الخارج مسألة أشدّ تعقيداً ممّا تمّ اختياره والمهم في قصّة الحال أن قصد المطابقة من عدمه هو حكم تداوليّ مقاميّ لا دليل في القول عليه. فهو أمرٌ تأويليّ لا يتصل تكوين القول ومنه أن عنة استعمال أمثلة العمل الماضي مجرد اتّجاه قد يكون صحيحاً في القديم ولكنّه لا يسمع وجود أمثلة العمل المضارع إضافة إلى صيغ اسميّة ذكرها القدماء أنفسهم من قبيل لفظ الطلاق ولفظ العتق (أنت حرّ) ولفظ الظهور قل الإسلام (أنت عليّ كظهور أمّي). إلخ فهذه القرينة محدودة العائدة وإن كانت تُشير عدداً إلى أن صيغ العقود، لسبب يُمكن فهمه، صيغ مطيّة جامعة

أما الحديث عن وقوع العمل باللفظ في الحال فهو في تصوّرنا مشترك بين الأعمال اللعوية لا عسرة به فكلّ إنشاء بمعناه لواسع، بما في ذلك إنشاء الإثبات والنفي، يكون باللفظ في الحال على اعتبار أن حدثيّة الإنشاء هي إلقاء القول وحدثنا يتصل بالقول في حدّ ذاته ومدى توقّر قرائن فيه على الإنشاء بمعنى الإيجاد في الخارج

وإذا فهمنا من الحال الحاضر وسلّمت بدلالة الماضي في صيغة القول الإيقاعيّ أمكن تأويل الثقل على أنه نقل في الدلالة الزمميّة شبه بنقل دلالة الدّعاء المستقبليّة إلى الماضي إلا أن الدّعاء نفسه، شأنه شأن بقية الأعمال اللعوية، يشأ في الحال دعّاءه متنبساً بزمان القول والحال نفسه نقطة وهميّة

فاصلة واصله بين الماضي والمستقل (الشريف، 2002، ص964). فليس هذا التأويل شئاً.

ويسود لنا الانطلاق مما استخلصه ميلاد، وهو يُقَلَّب النظر في الإنشاء الإيقاعي، معيداً. فقد رأى (ميلاد، 2001، ص354) أنها "إحبارات بالنظر إلى معانيها النحوية، إشارات بالنظر إلى متعلقاتها الخارجية" وهو قول حسن معتقد أنه على صلة وثيقة بما ذكره ميلاد نفسه (ص349) من قول ابن القيم الجوزية في بدائع الفوائد: "إن الإنشاء في مثل قولك أنت طالق المراد به لفظ يترقب عليه التحريم ولا نعني بالإنشاء إلا ذلك" والتحريم عنده هو "المتبادر إلى الفهم عرفاً".

وهو ما يعني بالنسبة إلينا، انطلاقاً من دائرة الأعمال اللغوية، أن المسألة تأويلية لا تكوينية؛ فالنسبة المقولية للإثباتات التي نستعمل في العقود (أو الإنشاء الإيقاعي) واحدة أساسها رسم الإيجاب واقتضاء الإمكان الإيجابي إلا أن العارق الاستعمالي يعود إلى ما أسماه ابن القيم الجوزية "بالعرف" وهو تعبير يدل عند على وجود مؤسسة وإجراء قانوني يضمن للقول قوته الإيجابية

والدلالة الإيجابية للقول الحصري ليست إلا جزءاً من إجراء على حد تعبير أوستين. وبدت لها بأن الأمثلة التي انطلق منها صاحب كيف يصنع الأشياء بالكلمات هي أمثلة من قبيل الإنشاء الإيقاعي ألجأته إلى البحث عن إمكانية التوصل بالدراسات القانونية (راجع: الطبطبائي، 1994، ص102) وجعلته بعد ذلك يبحث في جملة من الشروط لنجاح العمل أو إحقاقه شبيهة في أسلوب عرضها بسود العقد القانوني (Austin، 1962 و1970، المحاضرة الثانية)

وإذا سلمت بوحدة النسبة المقولية بين دلالة القول الإثباتية ودلالته الإيقاعية وستمنا في الآن نفسه بإمكانية القراءتين الحصرية والإنشائية للقول، وإذا أحدا عدرتي "الترتب" عند ابن القيم الجوزية و"المتعلقات الخارجية" عند ميلاد مأخذ الجد أمكس، في طنا، أن نجد تفسيراً لهذا الضرب من الأحار التي نقلت إلى معنى الإنشاء.

فلنتعلق من المثال التالي:

## (15) تُنَحَّت الجلسة

من المعلوم أنَّ هذه العبارة تُستعمل في المحاكم للإعلان رسمياً عن بداية سلسلة من العمليات والإجراءات القانونية التي تدوّن لتصبح ذات صيغة إيقاعية إيجادية ولا تتوقف هذه السلسلة إلا إذا أُعِدَّ أيضاً عن رفع الجلسة بعبارة معطية هي:

## (16) رُفِعَت الجلسة

و إذا عَضِصا الطرف عن جُملة من التدقيقات التي تحضّر مؤسسة القضاء حول من يقول (15) و (16) ومتى؟ وأين؟ إلخ على أهميتها في بيد شروط نجاح فتح الجلسة ورفعها، فإنَّ السؤال الأهم الذي يطرحه هو ما الفرق بين القولين في مثل هذا المقام وبين القولين إذا وردا في تقرير صحفي يروي سير محاكمة من المحاكمات؟

نُشير أولاً إلى أنَّ عمل الإثبات يتحدّد، إضافة إلى بيته المعنوية التي تُررها دائرة الأعمال المعنوية، بالقصد التأثيري المتعلّق به وهذا القصد حسب مراجعتنا لمفهوم عمل التأثير بالقول (راجع الفصل 3 المحضّر لعمل التأثير بالقول) قُضدُ تثبّت، اعتقاد إلا أنَّ القصد في الإنشاء الإيقاعي لا يتصل بالتثبّت المتصل بنظامياً بقوة الإثبات والمتعلّق بالجانب النفسي الذهني وإنما يتصل على ما هو بيّن في جميع الأوصاف القديمة والحديثة، بالإيجاد والإنجاز.

وبما أنَّ التأثير مدد أوستين دو صيغة إقناع ذهنية (الأفكار والمشاعر) وإقناع عمية (الأفعال والأعمال) فإنَّ الإنشاء الإيقاعي، كما تدلّ عليه التسمية التي اختارها الأسترانادي، ذو طابع عملي يتصل بالإيجاد في الواقع

من هذا يبرر التقابل الاسامي بين خبرية الإثبات وإنشائية العقود. فهو تقابل غير حاصل في البنية المعنوية بل في العرص التأثيري. فالإثبات خبر يقصد به التثبّت وهو ذهني والإنشاء الإيقاعي خبر يقصد به الإيجاد وهو عملي.

غير أنَّه لا تنامي بين أن يكون القصد من الإثبات ذهني وأن تكون له تعات عملية تتعلّق به وترتّب عليه. ولا تنامي كذلك بين أن يكون القصد من الإنشاء الإيقاعي عملياً وأن يكون هذا الجانب العملي مؤسساً على تثبّت اعتقاد؛ فالفرق

كأمر أساساً في ما يقع بمره دلائلياً من الإثبات أهو الاعتقادي الذهني أم العملي الإيجادي

وعلى هذا فإنّ النقاش الذي دار بين الأصوليين حول خيرية العقود أو إنشائيتها (يراجع في ذلك ميلاد، 2001) يعود في ما يبدو إلى هذا التواجد بين المقصدين العملي والذهني على سبيل الاحتمال مع سيطرة قصد التثبيت بما أنه متصل نظامياً بقوة الإثبات

وإذا صحّ وصفاً هذا فإنّ تأويلنا لمعنى النقل في اعتبارهم لعقود أحباراً نقلت إلى معنى الإنشاء لا يتعلّق بالنقل المقولي بل بنقل القصد التأثيري والعرض المتعلّق بالإثبات وهذا ما يدعّمه قول الأسرابادي (شرح الكافية، ج4، ص214) إنّ "الإنشاء عارض في الإنشاء الإيقاعي"

وإذا تأمّلت حصانص هذا القصد التأثيري العملي في الإنشاء الإيقاعي انطلاقاً من الحصانص العامة التي استخرجها أوستين في شأن أعمال التأثير بالقول وجدنا ما يلي:

(أ) إنّ الإنشاء الإيقاعي يُحيل بصيغة غير مباشرة على العمل القولي الإنشائي لأنّ قصد الإيجاد ليس قضاءً نظامياً في الإثبات بل هو جزء من إجراء مسوّحه بعد حين.

(ب) إنّ القصد التأثيري في الإنشاء الإيقاعي ليس من ساعات القول الإنشائي بل يقوم على مواصفة مآته الإجراء الذي أشرف إليه،

(ج) ليس القصد التأثيري في الإنشاء الإيقاعي حملاً على فعل شيء بل هو "قول يفعل" له قوة تأثيرية مباشرة تحتاج إلى توصيح،

(د) لا يُمكن أن يكون التأثير المتصل بالإنشاء الإيقاعي محتملاً للوقوع أو لعدمه بحسب تأثر المحاطب بل هو إضافة إلى قصدته يمتار بسمة القاد الموري. فإذا أمرت أمكن لمحاطبك أن يصاع أو أن يمتنع عن تحقيق مصمون الأمر ولكنّ الإنشاء الإيقاعي لا يحتمل، إذا توقّرت شروط نجاحه، إلا التحقيق،

(هـ) إنّ التأثير في الإنشاء الإيقاعي حدث حقيقي وتأثير حقيقي ولتوصيح هذا

الجانب يكفي أن يقاربه بالوعد فالوعد بزيادة الأجر، وهو مرتبط بالإثبات أيضاً، يتحقق، بصفته القولية وشروطه اللغوية ما إن يُتلفظ به. ولكن له تبعات أخرى تتردد بين أن تكون وألا تكون مثل الإيحاء بالوعد أو الحلف فيه ولا يمرر الحدث الحقيقي المتصل بالوعد بزيادة الأجر إلا إذا وجدت في الواقع زيادة حقيقية تمثل تأثيراً حقيقياً. ولكن الإنشاء الإيقاعي يطوي هذه المراحل جميعاً أو قل إنه يؤلف بينها بمجرد النطق به وهو ما يجعل تأثيره العملي فوراً،

(و) لن كانت التأثيرات العملية، وحتى الدمية كالتحريم، ممكنة، حسب أوستين، دون استعمال القول إذ يكفي دفع شخص ما للخروج بدل أمره بذلك أو التلويح بالعصا بدل التحريم بالكلام، فإن حاضنة الإنشاء الإيقاعي أنه لا يكون دون إيجاز القول

إلا أن المعارضة تكمن في أن الإنشاء الإيقاعي، رغم هذه الخصائص التي ذكرناها، يظل قولاً إثباتياً ليس فيه، في حد ذاته، دليل على إنشائه. فالإنشاء فيه عارض كما ذكر الاسترابادي وهو نحوي حبر محافظ على خصائصه العقلية. فمن أين أتت هذه القوة التأثيرية العميقة؟ أي ما الذي يجعل قول الزوج لزوجته "أنت طالق" بدءاً على الفور حسب المنظومة الفقهية القديمة ويجعل قول التوسني اليوم لزوجته مثل هذا الكلام باطلاً لا مفعول له؟ ما الذي يجعل ترديد حاجب المحكمة لقول القاضي "فتحت الجلسة" أو "رفعت الجلسة" مُحققاً للمحتويين القصويين ويجعل قول المحامي أو الحاجب، غير المردد لقول القاضي لتبيث العبارتين، فاسداً لا أثر له في الواقع؟

لا نحتاج الإجابة إلى كبير صاء فالكمالية الإيقاعية الإيجابية للإنشاء الإيقاعي لا تنأى من قوته الانشائية، كما هو الشأن في الاستعهام أو الأمر أو السمي، بل تنأى من المؤسسة.

ووجوه هذا الارتباط بين الإنشاء الإيقاعي، بصفته "حراً جزؤه الإنشاء" على حد تعبير الاسترابادي والمؤسسات كثيرة.

فمن جهة لا بد من الإلحاح على أن ما نعرفه من إنشاءات إيقاعية محدّد في صيغ وصيغيات تكاد تكون جامدة. وهذا الجمود ممّا ييسر التعرف عليها؛ فقدر



صعب التصرف في القول تقوى إمكانية فهمه على الوجه العمومي الذي أوجده، وهذا ما يجعل الإنشاء الإيقاعي ظاهرة عامة من جهة و ظاهرة جرتية محدودة من جهة ثانية. ولعل الحاجة إلى التشريع والتنظيم القانوني للعلاقات الاجتماعية هو الذي جعل هذه الظاهرة تكتسب قيمة كبرى.

ومن جهة ثانية لا يمكن أن يدرك الإنشاء الإيقاعي على أنه محض أداء باللغة لمقاصد وأغراض. فهو وثيق الارتباط بإجراءات تحددها المؤسسات المختلفة وتضبطها على نحو طقوسي عادة لا يكون فيها القول الإنشائي إلا جزءاً منها ولا يكتسب قيمته إلا في صلته بهذه الإجراءات المفصلة المنظمة المنظمة. وهذا ما يقوّي دور المقام في الإنشاء الإيقاعي.

ومن جهة ثالثة لا يكون الخطاب بالإنشاء الإيقاعي إلا معيّناً محضاً ويقصد بذلك أننا لسنا أمام متكلم مشئ ومحاط مؤول بقدر ما نحن، بحسب الحالات، أمام بائع يملك المبيع فيوقع البيع ومشتري تنتقل إليه الملكية أو أمام روح بيده العصمة يبطل الزواج وليس لزوجته أن تصدقه أو تكذبه أو أمام قاضي يفتح الجلسة ويرفعها وجمهور لا رأي له ليؤخذ به أو يردّ عليه أو أمام رئيس لجنة امتحان يصرح بنجاح هذا الطالب أو داك وطالب لا دور له في لارتقاء والرسوب وغير هذا من صور الإنشاء الإيقاعي.

وهذا الجانب المعين في الخطاب يجعل المتكلم بإثبات يؤدي دوراً اجتماعياً تسده له المؤسسة وتؤقنه لذلك فتكتسب إثباته قوة الإيقاع. فهو صوت المؤسسة وليس صوتاً يعبر عن ذاته. فكأنّ المشئ للقول الإيجادي هو المؤسسة وما المتكلم الفرد بذلك القول إلا مردّد لصوت جهي أو قل مجسّد لذلك الصوت بمقتضى الدور الذي يلعبه اجتماعياً. وتدلّك على هذا جميع ضروب الفساد والحلل التي يمكن أن تصيب لإنشاء الإيقاعي إذا حال شرط من الشروط المؤسسية الواجب توافرها.

وعلى هذا يكون الإنشاء الإيقاعي إثباتاً ذا قوة تأثيرية عملية تتمم بالتمام العاجل بحكم استنده إلى مؤسسة وقيامها على إجراء يصطلح به متكلم سطق بلسان المؤسسة ويعبر عن مضمون الحدث بصيغة عرفية تقوم دليلاً، في مقام معين، على أن ذلك الإثبات إنشاء إيجادي. وإذا لم تتوفر الشروط المؤسسية

المطلوبة يكون القول إما محمولاً على وجه الإثبات الأصلي الذي يدل عليه القول وإما محمولاً على الاحتلال والفساد.

وإذا صيغ هذا فإن مشكلة الإنشاء الإيقاعي، وإن كانت مرتبطة بالحر فعلاً، فإنها في أساسها ليست من طبيعة لغوية تتحدد داخل مؤسسة اللغة مثل جميع الإنشاءات الأخرى القلبية منها وعبر القلبية.

### 3. أعمال التحية والتهنئة والتعزية وما شابهها

تُوجد مجموعة من الأعمال التي ترتبط من حيث سياقها بالإثبات والتأييد وإن كانت تحقق عدداً من الدلالات الإنشائية ويقصد أعمالاً من قبيل التحية والتهنئة والتعزية والشكر والترحيب

(17) صباح الخير / مساء الخير

(18) مبروك

(19) تعاري الحارة

(20) شكراً حريلاً

(21) مرحباً بك / أهلاً وسهلاً

ولا يحمي ما في هذه الأعمال المختلفة من طابع عرفي بحكم استعمالها في التعامل الاجتماعي اليومي. ورغم امكانيات التصرف فيها فإنها لا تحو من معطية وكل تصرف ممكن بظل تنوعاً على الصيغ نفسها. من ذلك التنوع على (17) في الاستعمالات العادية وحتى الأدبية

(17) أ. صباح الخير

ب- صباح الفل والباسمين

ج إذا مرّ يوم ولم أندكر بأن أقول "صباحك سُكر"

(نزار قباني)

نلاحظ أيضاً ما لاحظته النحاة مد سيبويه (راجع ميلاد، 2001، ص 271-

278 و ص 450 451) وهو برعة هذه الضيعة إلى إضمار الأفعال ونصب المصادر والأسماء والضمات وقد فُتِرَ سبويه نيابة تلك المصادر بالخصوص للأفعال المضمرة. وهو ما يعني أن وزن (20) و (21) لوصوحهما هو (22) و (23)

(20) شكراً جريلاً

(21) مرحباً بك

(22) [أشكرك] شكراً جريلاً

(23) [أرحب بك] ترحيباً (→ مرحباً بك)

ولكن ما يفيدنا في هذا الموضع من البحث أمران مترابطان. أولهما لربط، عند سبويه، بين هذه الضيعة وأشاعها وبين الدّعاء وثانيهما تفسير هذا الجواب المتصل بالدّعاء بدلالة الأفعال المضمرة على الاستقبال (اس يعيش، ح 1، ص 14، عن ميلاد، 2001، ص 273). وقد يبدو الربط بين الدّعاء وهذا الضرب من الإثباتات عربياً نوعاً ما مما الذي يبرز في (18) (مروك) أو (20) (شكراً جريلاً) الدّعاء؟

نجد في مدافع الفوائد لابن قيم الجوزية على ما نقل ميلاد (2001، ص 361) تحريجاً طريفاً يدغم التماثل التركيبي والدلالي الذي أشار إليه سبويه يقول ابن القيم معلقاً على نحو قولك "سلام عليكم" "إنّ السلامة المطلوبة لم تحصل بفعل المسلّم وليس للمسلّم إلّا الدّعاء بها ومحنتها فإذا قال سلام عليكم نصت الإخبار بحصول السلامة والإنشاء للدّعاء بها وإرادتها وتميها".

وهذا ما يجعل مثل هذه الضيعة ضرباً من الدّعاء والترخي (وقد عبّر عنه ابن القيم بالتمّي في الشاهد السابق) وكلاهما من جهة شرطهما القضيوي من الأعمال المستقلّة وهو ما يدغم دلالة الاستقبال التي افترضها ابن يعيش في الأفعال المضمرة

وفي جميع الحالات فإنّ هذه الإثباتات التي نجدتها في (7-21) وم شابهها تتميّز بدحول معنى القلب فيها سواء من خلال تعاملها مع الدّعاء أو مع شيء آخر شبيه به.

فإذا سلّمنا بالعلاقة بين هذه الضيغ التي ندرسها وبين الدّعاء فإنّنا نكون أمام مشكلتين تتطلّبان حلولاً. الأولى هي أنّ اشتقاق هذه الأعمال من الدّعاء ضعيف وسبب الضعف عائد إلى أنّ الدّعاء نفسه كما سبق لنا تحليله، ناتج عن تعامل بين الإثبات والأمر مقولياً.

وأقصى ما يُمكن تمثيحه في ذلك هو أنّ تكون هذه الضيغ شأنها شأن الدّعاء وسمّاً للإيجاب الذي تأخذه من الأمر وتقضي خلاصة التعامل بين السلب الذي للأمر والإمكان الإيجابي الذي للإثبات. وهب نكون أمام بنية مقولة واحدة تجمع الدّعاء، من جهة، والتحية والشكر والترحيب إلح، من جهة أخرى ووجه الضعف في هذا أنّنا نترص أنّ اشتقاق الإثبات من إنشاء آخر مشتق يضعف الشبهة الإنشائية وسلّم بأننا نحتاج، لسلامة اشتغال دائرة الأعمال اللغوية، إلى صروب من الاشتقاق المباشر.

أمّ المشكلة الثانية فتصل بكيفية التمييز بين مجموعة من الأعمال تتج عن تعامل الإثبات والأمر إذا رفضنا اشتقاق التحية والترحيب إلح من الدّعاء

والواقع أنّ الحلّ المُمكن موجود في ما قلناه الآن. فمن جهة لا يُمكننا أن ننفي الصلة بين الضيغ التي ندرسها وعمل الدّعاء. غير أنّ هذه الصلة لا تبرّر لنا اشتقاقها من الدّعاء لأنّ الدّعاء نفسه لا يتميز بنية مقولية حاصّة به وإنّما هو حصيلة تعامل بين بيتين مقوليتين وسمّاً واقتضاء

والحلّ المُمكن هو أنّ نعتبر الآلية التي مكّنت من اشتقاق الدّعاء هي نفسها التي مكّنت من اشتقاق التحية والشكر والترحيب إلح.

إذا سلّمنا بهذا فعلياً أنّ نجيب عن سؤالنا الثاني وهو في الواقع سؤال مردوح

(أ) كيف يميّز الدّعاء من الأعمال التي نطرق فيها الآن؟،

(ب) كيف يميّز بين هذه المجموعة من الأعمال في حدّ ذاتها أي ما الفرق بين التحية والتعزية مثلاً؟

نحتاج هنا، قصد الوصول إلى إجابة موافقة للظاهرة إلى التذكير بأنّ الأمر الذي نتحدّث عنه في دائرة الأعمال اللغوية أمرٌ غير محضص بمعنى أنّه لا

يقتضي أي شيء من الاستعلاء والعُلوّ أو غيره. ويدّكر أيضاً بأنّ الدّعاء، على ما سلّم، بذلك في تحليلنا له أعلاه، يقتضي تخصيصاً للعلاقة التخاطبية أساسه علاقة الأدي بالأعلى

والمتمائل في أعمال الترحيب والتعزية والتهنئة والشكر والترحيب وما شابهها يلاحظ أنّها أعمال تكون بين المتساويين اعتبارياً فلا هي تقتضي استعلاء كالأوامر الحقيقية ولا هي تقتضي دونية كالدّعاء والسؤال بل هي أقرب إلى الالتماس والعرض إن لم تكن صرّواً من الالتماس والعرض تقوم على الأقوال لا الأفعال فجميعها بهذا المعنى أوامر تسم الإيجاب وتقتضي الإيجاب لحاصل من تعامل السلب (مقتضى الأمر) والإمكان الإيجابي (مقتضى الإثبات)

وإذا صحّ هذا فإنّ الفرق بينها وبين الدّعاء تكشف عنه خصائص علاقات التعاطف

وما داحياً فلنا اتجاهان ممكنان لتعبير كلّ عملٍ عملٍ فمن جهة يقوم تعجيم هذه الضميمة بدور أساسي في التعرف عند التأويل، على الفرق بين التعزية والتهنئة أو بين عمل الشكر وعمل الترحيب أو عمل التحية. غير أنّ هذا الجانب على أهميته يعاصده شيء آخر يتصل بالعرض التأثيري من كلّ عمل. فعموم هذه لأعمال يجمع إلى التعبير عن حالات نفسية ذهنية من قبيل الاعتراف (في الشكر) والتعاطف (في لتهنئة والتعزية) والابتهاج (في التحية والترحيب) أعراضاً وتأثيرات نفسية ذهنية أساساً هي

الشكر → الاعتراف → تعظيم المحاطب .

الترحيب → الابتهاج → جعل المحاطب يدرك منزلته عند المتكلّم

التحية → الابتهاج → حمل المحاطب على الاطمئنان إلى المتكلّم.

التهنئة → التعاطف → حمل المحاطب على أن يدرك مشاركة المتكلّم له وجدانياً في أمر إيجابي.

التعزية → التعاطف → التهوريس على المحاطب بحمله على أن يدرك مشاركة المتكلّم له وجدانياً في أمر سلبي.

وبالجمع بين الدلالة، المعجمية لكل عمل والحالة الذهنية النفسية التي يصدر عنها والعرض التأثيري المعلق به يمكن في طنا تعبير كل عمل منها بحيث تكون مختلفة عن الدعاء ومختلفة في ما بينها رغم اشتراكها في السمة المقولية.

#### 4. الخاتمة

إن الحاصل من هذه الأعمال المتولدة عن الخبر إثباتاً ونبأ أنها طواهر تتصل

(أ) بما يتعامل بين الإثبات والأمر من جهة أو النفي والتهبي من جهة أخرى وهو تعامل متوقع بحكم العلاقة المنسية بين هذه الأعمال من حيث الاشتراك في الوسم المقولي والاختلاف في المقتضيات. وهذا ما أمر به في الدعاء بالخصوص وفي جزء من إحدى صيغتي التعجب (أفعل به). وأنتج لنا كذلك تفسيراً ما لجملة من الأعمال التي عدت في القديم مرتبطة بالدعاء مثل التهئة والتحية والتعزية إلخ.

(ب) وإما بالتعامل بين الإثبات والاستمهام كما هو الشأن في صيغة 'ما أفعله'، وكلا العمليين أساسيين في دائرة الأعمال اللغوية، إضافة إلى تجاوزهما فصائلاً داخل الدائرة

(ج) وإما باستعمال الإثبات استعمالاً عريضاً مطبوعاً يُكسب القول قوته الإيجابية تداوياً داخل مؤسسة من المؤسسات كما هو شأن الإنشاء الإقناعي.

ولئن لم نحلل هنا إنشاء التكثير والتقليل والمدح والذم وبعض ما عد في الملاحة القديمة من الإنشاء غير القلبي فلأن أمره يسير بحكم أن صلتها بالإثبات تمر بالضرورة عبر وجود حرف أو فعل جامد يُنصب علامة على الإنشاء فيها وفصايا التي تطرحها لا تُثير إشكالاً بالنسبة إلى اشتغال دائرة الأعمال اللغوية وفكرتها على تفسير السمة المقولية للأعمال اللغوية الأساسية وكيفية تولد الأعمال الأخرى غير الأساسية منها.



## الخاتمة العامة

راجعنا في هذا البحث حُمة من المفاهيم والتصورات المرتبطة بالبعد العملي للغة فأقصت بها هذه المراجعة إلى

1 1 تقديم تأويل نحوي للعمل القولِي قائم على نظرية النظم التي تبين وجوه التقاء المكوّن المعجمي بالمكوّن الإعرابي. وقد سمح لنا هذا التأويل بإدراج قوّة القول (أي قوّة الإنشائية) ضمن بُنية القول

1 2 لئلا سلّم بأنّ العمل في القول هو الوحدة الأساسية الدنيا للتحاطب اللعوي وإنّ علاقة التلازم بين تكوّن الجملة وإسناد القوّة القولية إليها يَسُرّت لنا تقديم تصوّر لقوى القول أساسه النظام النحوي بما يعترضه من طابع وصعبي اصطلاحِي تسم فيه الحروف المعيرة لمعنى الجملة القوّة في موضع الصّدر لتجلية قصد المتكلّم

1 3 مبرّنا بين القوّة المكوّنة لبُنية اللعوية بواسطة شحن معوية من جهة، وبين إسناد الدلالة الإنشائية والسلاعية التي ترشّح البنية اللعوية للإيجار المقامي من جهة ثانية، وبين التعامل التداولي للقوّة في ارتباطها بديناميكية التحاطب من جهة ثالثة وهي مستويات إعرابية ونظمية وتداولية تقوم على الإدماج والتفاعل.

1 4 أولنا التأثير بالقول على أنّه العرض الذي يُساق له الكلام، وهو مطلق في تكوين دلالة العمل اللعوي، فأدرجناه على نحو نظامي في بنية العمل اللعوي مفترضين أنّ لكلّ عمل قصداً تأثيرياً معلقاً به عند تكوّنه وقبل تحقّقه المفهمي. فالتأثير بالقول جزء من التعاقد اللعوي وليس متروكاً بصفة مطلقة للتعامل المحادثي

1.5. قدّمنا تصوّراً يجعل العمل القولِي والعمل في القول وعمل التأثير



بالقول وجوهاً مترابطة متكاملة من العمل اللغوي بحيث لا يتحقق أحدها إلا بتحقيق الآخر على نحو مترام ودون تراتب

1 6 أحرحنا مسألة المطابقة، صدقاً وكذباً، من إطار الخبر وعمماها على القول الإنشائي باعتباره بنية قولية تقوم على قوة ومحتوى قصوي يتطلب إقامة علاقة مع الخارج. ولكن هذه العلاقة مع الخارج أساسها الصدق التحويلي للنية اللغوية حراً وإنشاء، من جهة، واصطلاحه بوظيفة تحاطية، من جهة أخرى.

1 7 افرحنا أن الكلام كله، بحره وإنشائه، يعود إلى بنية مقولية عامة سابقة لدوسم اللغوي الذي يوجه للمطابقة مع الخارج وما إلى حكاية هذا الخارج وإحصاره فيكون الخبر بالمعنى البلاغي وما إلى إيجاده وإحداثه فيكون الإنشاء البلاغي. فقصده الحكاية، عند إنشاء الخبر إثباتاً ونفيّاً، تسيير للمصموم الإحالي وقصد الإيجاد تسيير للمحلّ الإنشائي

1 8 سلّمنا بوحدة ساء الأقوال وقيامها جمعاً على نمط واحد أساسه الدلالة المحدثة للإنشاء باعتباره فعل المتكلم الرابطة بين أحوال ذهنه وأبنة مقولية، من جهة أولى، وبين تراكيب وصيغ لفظية يوقع بها المتكلم الخبر والإنشاء البلاغيين، من جهة ثانية.

ولمّا استفدنا من هذه المفاهيم والتصورات عملياً على بناء ما أسمياه بدائرة الأعمال اللغوية وقدمنا جملة من المقترحات والحدود للمصايب التي عرضناها وأبرز ما أخصى إليه النظر

2 1 اقترحنا، ضمن منطق الدائرة التي بينا، أن تكون الأعمال الأولية الأساسية ستة هي الإثبات والنفي والأمر والنهي والاستفهام والتمني باعتبارها صروحاً من وسم مقولات الإيجاب والسلب والإمكان والإيجابي والإمكان السلبّي تختلف في ما بينها باختلاف ما تقتضيه من مقولات وما يتميز به كلّ عمل من الأعمال الستة من تشكّل مقولي.

2 2 اقترحنا تصنيفاً للأعمال التي تتحقّق بالذمة على أساس المقادلات بين الجملة والقول (عمل لغوي، عمل قولّي) وبين الموسوم منها في لصدور وما هو واقع في مداه (عمل أولّي، عمل ثانوي) وبين ما هو مقصود بالقول وحلافه

(عمل أساسي، عمل فرعي) وبين ما هو أساسي وإن كان مشتقاً وما هو مستدل عليه قولياً (عمل مباشر، عمل غير مباشر) وبين الضريح والضمني (عمل صريح، عمل صمني) وبين البسيط والمرتكب (عمل بسيط، عمل مركب)

2 3 قدمنا تصوراً لشبكة تحديد الأعمال اللغوية أساسه مداحل ستة تأخذ في الاعتبار الوسم المقولي واللفظي والحالات الذهنية اعتقاداً وإرادة والدلالة الذهنية من حيث البنية المقولية المفتضاة والمحتوى القصوي والعلاقات بين المتحاطبين ومصالحهم والقصد التأثيري سواء أكان ذهنياً أم سلوكياً والقاعدة التكوينية المحددة لدلالة العمل اللغوي

2 4 قدمنا تحليلاً للأعمال اللغوية الأولية الأساسية الستة لتي استخرجناها من الدائرة على نحو يُبين خصائصها ووجوه تميزها وراثتها وذلك بإحصائها لشبكة القواعد التي وضعناها.

2 5 عرضنا على أساس الخصائص المقولية التي صطلها لكل عمل من الأعمال الستة، الحبري منها والظلي، ملامح مما يقوم بينها من علاقات اتصال وانفصال وتعامل واشتقاق. وقد سعت إلى أن يكون تحليلنا قائماً على احتساب المقولات وعلى تأويل ما حدده بها السلاعيون تأويلاً مقولياً وذلك لبيان الأساسي المستقر حوياً

ولئن ذكرنا الكثير من النتائج التفصيلية التي توصلنا إليها، سواء على سبيل المراجعة أو على سبيل الاقتراح، في حواشي الفصول، فإن ما نود إبراره، في خاتمة هذا البحث، هو أن عملنا يستدعي لاستكمال الانكباب على معالجة حواش مختلفة يقتصر منها على ذكر ما يلي:

(أ) نحتاج إلى سبر إمكانات أخرى في دائرة الأعمال اللغوية، التي اقترحناها خصوصاً ما تعلق منها باشتقاق الأعمال اللغوية التي ذكرنا بعضها باقتصاص وعصص الطرف عن بعضها الآخر فكثير من تحليلات لها كان عرصياً حرجياً تتطلب تظهما في التحريج وتدقيقاً كبيراً.

(ب) نحتاج إلى تعمق، بالخصوص، في دراسة ما اعتنينا به أعمالاً لغوية غير مباشرة وأعمالاً صمنية وأعمالاً مركبة؛ فلما على يقين من أن الاشتقاق،

ماعتباره آلية أرجعنا إليها جُلّ ما وجدناه من صمومات في تحديد علاقة هذا العمل أو داك بالذاترة، آلية واضحة أو موحدة.

(ح) نحتج إلى مادة اختيارية مستمدة من تحليل خطابات عيية عسانا بوقر أدلة جديدة على ما تصوّره من حالات اعترناها عائدة إلى التعامل اللعويّ المقاميّ مستنديين إلى حدود وخبرتنا اللعوية الاجتماعية وما وجدناه من تحاليل لدى الدارسين القدامى والمحدثين وليس ذلك من باب الإيمان بأولوية الوقائع اللعوية على الساء النظريّ، فهذه تجريبية عمياء لا يقول بها، بل لاعتقد بأن المعطيات الاختيارية لا تقلّ قيمة عن التصوّرات المتناسكة القوية.

ومهما يكن من أمر ما اقترحاه في هذا الكتاب وحدوده ونقاط الضعف فيه فإنّ الثابت، عندنا، أنّ التوجه العامّ القاصي بضرورة ساء تأويلنا للاستعماليّ المسجّر استناداً إلى اللعويّ المستقرّ سيوياً توجه سلم بإمكانه أن يربنا، على نحو أفضل، كيميّة انتظام اللعة وكيميّة اشتعالها عند التحاطب وأكبر ظناً أنّا رأب في أعطاف هذا البحث حواس من هذا الانتظام وملامح من هذا الاشتعال

## المراجع

### 1 العربية

- الأسرنادي، رضي الدين شرح الكافية، بعاري، مشورث قاريوس، 1996، ط2
- الإيجي، عصم الدين العوائد الميثاقية في علوم البلاغة، تحقيق عاشق حسين، القاهرة  
بيروت، دار لكتاب المصري - دار الكتاب العربي، 1991/ ط1
- ناديس، برحس، (2009) المشيرات المقامية في اللغة العربية، تونس، مركز النشر لجامعي
- بلحاج رحومة الشكلي، سمه، (2007) السّوال البلاغي الإنشاء والتأويل، تونس، المعهد  
العلمي لعلمت تونس - دار محمد علي للنشر
- ابن السراج الأصول في النحو، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1996/ ط3
- بن صوف، مجدي، (2006) انتظام التصورات اللسانية عند السّكاكي، تونس، كلية الآداب  
والفنون والإنسانيات بمو، مرفون
- ابن يعيش، موفق الدين شرح المفصل، بيروت، عالم الكتب
- انتشاري، سعد الدين مختصر على تلخيص المفتاح، ضمن شروح التلخيص، بيروت، دار  
السرور
- الخُرحاني، عبد القاهر أسرار البلاغة، تحقيق هـ ريتز، بيروت، دار لمسييرة، 1983/ ط3
- \_\_\_\_\_ دلائل الإعجاز، تحقيق محمود محمد شاكر، القاهرة، مكتبة الحانجي،  
1984
- الدسوقي، محمد بن محمد عرفه حاشية النّسوقي على شرح السعد، ضمن شروح  
التلخيص، بيروت، دار السرور
- الزّاري، فخر الدين المحصول في علم أصول الفقه، بيروت، دار الكتب العلمية، 1988
- سّسكي، بهاء الدين هروس الأفرح في شرح تلخيص المفتاح، ضمن شروح التلخيص،  
بيروت، دار السرور
- سّسكي، أبو يعقوب مفتاح العلوم، بيروت، دار الكتب العلمية
- سيويه الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، بيروت، دار الجيل، 1988

- الشاووش، محمد (2001) أصول تحليل الخطاب، تونس، كلية الآداب بـمـبـوـية - المؤسسة العربية للتوزيع
- الشريف، محمد صلاح الدين، (2002) الشرط والإنشاء التحويي للكون، تونس، كلية الآداب بـمـبـوـية
- صحراوي، مسعود، (2005) التداولية عند العرب، بيروت، دار الطليعة
- الططباي، طالب سيد هاشم، (1994) نظرية الأعمال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاتيين العرب، الكويت، جامعة الكويت
- عشور، مصعب، (1999) ظاهرة الاسم في التفكير التحويي، تونس، كلية الآداب بـمـبـوـية
- عبد الحق، صلاح إسماعيل، (1993) التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، بيروت، دار انشور
- المرالي، أبو حامد المستصفي من علم الأصول، بيروت، دار إحياء التراث العربي - مؤسسه التاريخ العربي، 1993/ ط3
- القروبي، حلال الدين الإيصاح في تلخيص المفتاح، بيروت، دار الكتب العلمية
- المبحوح، شكري، (2006 أ) الاستدلال اللاغتي، تونس، دار المعرفة - كلية الآداب والعلوم والإنسانيات بـمـبـوـية
- \_\_\_\_\_ (2006 ب) إنشاء النفي وشروطه التحوية الدلالية، تونس، مركز النشر الجامعي - كلية الآداب والعلوم والإنسانيات بـمـبـوـية
- \_\_\_\_\_ (2008) نظرية الأعمال اللغوية، تونس، دار مسكيني
- لميزد المفتاح، تحقيق محمد عبد الحلق عشمه، لقاهرة بيروت، دار الكتب لمصري دار الكتب للناسي، 1979
- لموكل، أحمد، (1986) دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، الدار البيضاء، دار الثقافة
- المعربي، ابن يعقوب مواهب العتاج في شرح تلخيص المفتاح، صمن شروح لتلخيص، بيروت، دار الرور
- ميلاد، حاند، (2001) الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، تونس، كلية الآداب بـمـبـوـية المؤسسة العربية للتوزيع
- الهاشمي، أحمد جواهر اللاغة، بيروت، دار الكتب العلمية، دون تاريخ ط6
- الهامامي، ريم، (2004) عمل الاقتضاء من خلال كتابات دكرو، تونس، كلية الآداب والعلوم والإنسانيات بـمـبـوـية، مرقون

## 2 الأجيبة

- Asher R E *The encyclopedia of language and linguistics*, Oxford, New-York, Tokyo, Seoul, Pergamon Press.
- Austin J L, (1962). *How to do things with words*, Clarendon Press, Oxford.
- (1970) *Quand dire c'est faire*, Paris, Seuil
- Benveniste E, (1966) *Problèmes de linguistique générale*, Paris, Gallimard.
- Chomsky N, (1975). *Questions de sémantique*, Paris, Seuil
- Ducrot O, (1972) *Dire et ne pas dire*, Paris, Hermann
- (1980) *Les échelles argumentatives*, Paris, Minuit
- (1984) *Le dire et le dit*, Paris, Minuit
- Frege G, (.971). *Écrits logiques et philosophiques*, Paris, Seuil.
- Gordon D & Lakoff G, (1971). «Conversational postulates», in Papers from the seventh regional meeting of the Chicago Linguistic Society, Chicago.
- Grice H P (1975) «Logic and conversation», in Cole & Morgan (eds) *Syntax and Semantics*, Vol III, New York, Academic Press.
- Lakoff G, (1976). *Linguistique et logique naturelle*, Paris, Klincksieck
- Lewandowska-Tomasczyk B, (1996). *Depth of negation a cognitive semantic study*, Lodz University Press.
- Marmaridou S.SA, (2000). *Pragmatic meaning and cognition*, Amsterdam-Philadelphia, John Benjamins
- Récanat F, (.980). «Qu'est qu'un acte locutionnaire?» In , *Communications*, 32.
- Ross J R, (1970). «On declarative sentences», in, Jacobs R.A & Rosenbaum P.S, *Readings in English Transformational Grammar*, Waltman, Ginn
- Searle J -R, (.969). *Speech acts*, Cambridge, CUP
- (1972) *Les actes de langage*, Paris, Nathan.
- (1979) *Meaning and expression*, Cambridge, CUP
- (1982) *Sens et expression*, Paris, Minuit
- Sperber D & Wilson D, (1996). *Relevance*, Oxford-Cambridge, Blackwell
- Vanderveken D, (1990). *Meaning and speech acts*, 1.Principles of language use, Cambridge. CUP
- (1991) *Meaning and speech acts*, 2.Formal semantics of success and satisfaction. Cambridge, CUP
- Zuber R, (1972). *Structure pré-suppositionnelle du langage*, Paris, Dunod.



ثبت اصطلاحی





## فهرس الأعلام

- أرسطو (Aristote) 190  
الأسرابادي (الرضي) 60-58، 1، 8، 124، 126، 137، 149، 155، 229-228، 231، 233، 237-239  
أشهر (Asher) 61  
أوسمن (Austin) 6-5، 9-13، 17، 21-32، 34، 37-46، 51-59، 63، 65-70، 73، 75، 80، 81، 84-87، 90-94، 119، 123-125، 134، 135، 140-143، 147-153، 155، 167، 169، 177، 201، 202، 236-239  
لايحي (عصا الدين) 126، 141  
بندس 162، 209  
سحاح رحوم شكيلي 76، 147، 212  
ابن جني 11  
ابن الحاج 126-127  
ابن درسون 229  
ابن السراج 229-230  
بن صوف 108، 128-130  
مببب (Benveniste) 97  
ابن الفم الحورته 236، 242  
ابن يعش 59، 196، 242  
اسفاري 77-78، 127، 137، 218، 220، 233  
شومسكي (Chomsky) 230  
الشوحي 22  
جاكسون (Jacobson) 97  
الجراني (السيد) 78  
الجراني (عبد القاهر) 6، 36، 127-129، 134، 137، 140، 142، 173، 178-179، 219، 228  
جوردن ولايكوف (Gordon & Lakoff) 15  
الندسوفي 16، 78، 96-99، 101، 108-109، 113، 115، 117، 127، 140-141، 206، 208، 221، 228  
دكر (Ducrot) 156، 168، 171، 189  
دو سومبر (Saussure, F. De) 151  
الزاري 126-129، 204  
روس (Ross) 13  
ريكاناتي (Recanati) 21، 24، 26، 30  
الرمشيري 78  
روبر (Zuber) 230  
سبرير وولسن (Sperher & Wilson) 42، 48، 231  
الشبكي 77، 111، 120، 213، 221، 222  
الشكائي 74-75، 108-109، 112، 114-115، 125-131، 133-135، 137، 142-143، 160، 162، 172، 185، 220  
السيالكوتي 78  
مسويه 6، 35، 39، 137، 163، 178، 207، 209، 229-230، 232، 242  
سبرل (Searle) 6-5، 13-15، 21، 26-28، 31-34، 37-41، 46-52، 54-56، 58، 62-63، 72، 95، 104، 114، 118، 137، 147-148، 150-153، 155-156، 163، 168-169، 177، 180-183، 201

فيمشتاين (Wittgenstein) 153  
 القرويي 6، 76-77، 94-95، 97، 100، 109-  
 110، 116-119، 123، 126، 127، 136،  
 179  
 لوبندوسك سومورك (Lewandowska-  
 Tomaszczuk) 158  
 لايفكوف (Lakoff) 13  
 مارمريدو (Marmandou) 148  
 المصباح 5-6، 9، 11، 35-36، 45، 48،  
 54-56، 58، 61-62، 90، 104، 124-  
 125، 128، 135، 137-148، 150، 142،  
 155، 156، 158، 161، 168، 172، 178-  
 179، 181-182، 188-189، 194، 196،  
 212، 215، 218، 227  
 الميرد 207، 209-210  
 المصري 77-78، 99-100، 105، 138، 140،  
 206، 213، 233  
 مملد 5، 23، 55، 125، 127، 147، 155،  
 208، 236، 238، 241-242  
 لهاشمي 229  
 الهمامي 80.

202، 209-210، 215  
 الممرعدي 78  
 المشوش 35، 62، 156، 162، 196، 207،  
 209  
 الشريف 9، 7، 33، 35، 37، 53-55، 58،  
 79، 97، 100، 104، 118، 121، 125،  
 152، 155، 157-158، 164، 178، 181،  
 196، 236  
 الشيباني 211  
 الشبح داسين 221  
 صحراوي 105  
 الطبطبائي 105، 236  
 عاشور 35  
 عبد الحق 90  
 العدوي 78  
 عرايس (Grice) 5، 72، 80  
 العراقي 97، 127  
 العارضي 207، 209  
 المرء 229  
 فريغه (Frege) 34، 36، 104  
 فندريكس (Vanderveken) 148

## فهرس المفاهيم

- إثبات 12، 43-42، 45، 50، 62-60، 67، 72، 74، 82، 89، 93-91، 106، 132، 136-135، 155، 162-160، 164-65، 168، 171، 175، 182، 184-189، 92، 194، 196-197، 201، 203، 205-206، 210-211، 216، 218، 227، 248  
 إحصاء (انظر توفيق العمل العموي وبحاحه)  
 استحبار عن 148  
 استهلام 12، 33، 49-50، 52، 55، 60، 62، 67، 72-73، 76-78، 81-82، 87، 104-107، 116، 118، 136، 138-139، 144، 155، 162، 164-165، 173، 175، 182، 195-199، 201، 203، 208، 211-225، 229، 231، 239، 248  
 اعتدار 92، 55  
 إصاحات 8، 153  
 التماس 12، 29-30، 42-43، 49-50، 52، 71، 72، 106، 168، 170-171، 175، 92، 194، 201، 203-205، 208، 211، 215، 225، 244  
 أمر 10، 12، 17، 29، 42، 62، 66-67، 71، 72، 76-78، 81-82، 104، 106، 113، 116، 125، 135، 136-137، 144، 155، 160، 162، 164-165، 170، 175، 182-183، 191-194، 203-208، 210-211، 213، 215، 220، 224، 227، 231-234، 239، 243، 245، 248  
 أمر بـ 148  
 إمكان 158، 161-162، 164، 205-206، 213، 215-218، 230، 232-248  
 إمكان لإيجابي 58، 161، 164، 88، 91، 196-197، 199، 205-206، 210-211، 213-214، 221-223، 227، 230، 232-248  
 مكان التصديق والتكذيب 184  
 مكان السببي 158-159، 164، 199، 206، 213، 223-224، 248  
 إنشاء 5، 12، 15، 17، 41، 55-56، 58-59، 65، 89، 94، 105، 114، 123-126، 136، 141-143، 147، 149، 169، 183، 229، 235، 239، 245، 248  
 إنشاء أولي (ضمي) 12، 31، 55، 25  
 إنشاء إيقاعي 17، 124-125، 142، 149، 150، 228، 229، 236-241، 245  
 إنشاء صريح 12، 31، 43، 45-46، 55-56، 91  
 أنموذج و (ض) 26، 28، 47، 50-51، 54، 61، 63، 95، 104، 137، 181، 208  
 إيجاب 99، 106، 109، 133، 158-159، 161-162، 164، 192، 194، 199، 201، 206، 214-211، 218، 221-224، 230، 232-233  
 إيجاد 95، 103، 116-118، 123، 139، 142، 237  
 إيعاضات 118، 153  
 السه [ق (ص)] [انظر أنموذج و (ص)]  
 بة العمل العموي 14، 84-85، 87-88، 151، 181-82، 247



- دعاء 144، 169، 171، 174، 203-204، 208، 229، 234-235، 242-245
- دم (انظر مدح)
- رجاء (انظر الترخي)
- السلب 109، 133، 158، 161، 164، 196، 99، 203-207، 210-214، 217-218، 220-224، 232-234، 243-244
- سب الإرادة والإمكان 215
- سب التصور 206
- سب انحراح الذهني 207
- اسلب الذهني 207
- اسلب الواعي 207
- الشكر 155، 228، 241-245
- صبيح العقود 127، 149، 224، 228، 229
- الصدق والكذب (انظر التصديق والتكذيب)
- طلب 15، 49، 62، 95، 103، 105-106، 3-116، 126، 130-131، 134-135، 137، 142، 144، 147، 155، 173، 182، 199، 203، 205، 208، 211، 215، 216، 220، 221، 232
- الظروف المناسبة 90-92، 24
- عدم المطابقة 49، 89، 95، 103، 106-108، 110-111، 115-116، 124، 235
- عرض 7، 90، 125، 183، 192، 203-206، 208، 213، 215، 225، 244
- عمل بحاله 21، 23-24، 26-27، 29، 31-33، 38-39، 40، 47، 54، 137، 156، 177
- عمل متأثر بالهوى 4، 10-11، 14، 26، 30، 45-46، 65-80، 84-88، 120، 135، 162، 167، 184، 198، 204، 209-210، 219-220، 247
- عمل تصويبي 10، 22، 24-26، 37، 39-40
- عمل حمل 21، 23-24، 26-27، 29، 31-33، 38-40، 47، 50، 54، 137، 156، 77، 178
- عمل حطاب 15، 42، 46، 56، 78، 85، 97، 148، 180
- عمل ربطتي 10، 22-25، 27-31، 37-40، 44، 94
- عمل صعي 10، 22-27، 30، 37-40، 94
- عمل غير مباشر 2، 14، 6، 29، 48، 49، 39، 56، 71-72، 76، 81، 85، 25
- عمل قصوي 26، 28، 32، 40، 50
- عمل في العول 0-12، 14، 23، 25-30، 32-33، 38، 40-52، 56، 63، 65-70، 72-73، 75-76، 79-80، 82، 84، 86-87، 94، 120، 135، 142-143، 148، 154، 162، 164، 167، 183، 201-202، 210، 220، 245
- عمل قوبي 4، 10-11، 14-15، 21، 23-31، 34-35، 38-42، 44-45، 49، 57، 65-66، 68-70، 75، 79، 86، 94، 120، 135، 39، 57، 162، 167، 169-172، 174، 79، 82، 210، 247-248
- عمل لعوي 4، 10، 2، 16، 28، 32، 41، 46-49، 55، 57، 61-62، 65، 81، 83، 85، 87، 89، 95، 119، 120، 135، 138-139، 143، 147، 148، 150-159، 162-163، 165، 167، 169، 172-180، 182-183، 192، 201، 204، 207، 209، 214، 219، 224، 227، 235، 247-250
- عمل مباشر 2، 4، 16، 29، 48-49، 156، 174، 76، 215
- فعل بشائي 0-3، 7، 28، 30، 43-44، 46، 55-57، 59، 67، 24-125، 42، 148-154، 202
- فصد 30، 36-37، 43، 46، 48-49، 52، 67، 69-70، 72، 75، 85، 87، 101، 115، 178، 183، 237
- فصد الأحداث 119
- فصد الإيجاد 121، 238، 248
- فصد التأثير 67، 83، 85، 87، 160، 247
- فصد تأثري 84-86، 217، 219، 237، 249
- الفصد التأثري العملي 238

- قصص الشعب 238  
 قصد التخصيص 133  
 قصد التوكيد 33  
 قصد الحكاية 117، 119، 21، 248  
 القصد الذهني 71، 249  
 قصد عدم الحكاية 117  
 قصد عدم المطابقة 115  
 قصد عدم المطابقة في الخبر 117  
 قصد المنكسب 43، 52، 121، 135، 178-179  
 196، 179  
 القصد المستند عليه مقامياً 48  
 قصد المطابقة 115-117  
 قصد المطابقة في الإنشاء 117  
 قوة إشابة (انظر قوة القول)  
 قول إثنائي 11، 13، 17، 23، 91-92، 94، 96، 103، 106-108، 119-120، 123-125، 134-135، 142-143  
 قول حري وصفي، 1، 3، 7، 23، 90، 92، 94، 96، 107، 119، 123-124، 134، 135، 142-143  
 القول إن 148  
 قوة القول 4، 11-12، 14-15، 25-34، 36-63، 70، 73، 79، 80، 82-83، 89، 94-95، 104-105، 118-120، 135-137، 147، 157، 164، 167، 169-170، 177-179، 181، 185، 192، 204، 209-210، 239، 248  
 قوة قونية (انظر قوة القول)  
 كذب (انظر تصديق ونكديت)  
 مبدأ المحافظة على البنية (لدى الشريف، 2002)، 79، 157، 234  
 محتوى قصوي 9، 26-28، 31-34، 47، 50-51، 63-61، 77، 79، 89، 95، 105، 107، 112-113، 117-118، 120، 137، 151، 153-154، 183، 185، 187-190، 93، 96، 199، 209-210، 215، 248  
 محلّ، حاليّ / محلّ إثنائي (لدى الشريف، 2002) 37، 54، 58، 97، 118، 119، 121، 178، 179، 181، 196، 248  
 مدح / دم 50، 59، 93، 126، 155، 158، 228، 235، 245  
 معلومات المعاداة 15  
 مصمون الكلام (انظر محتوى قصوي)  
 مؤشر قصوي/مؤشر قوة القول، 38، 47، 50، 55، 57، 104، 137، 151، 153، 202  
 موال في (ص) (انظر أمودح في (ص))  
 بدء 126، 136، 162، 173، 207-211  
 نصيح 17، 42، 50، 66، 83، 93، 125، 135، 170، 175، 192-194، 203، 211، 225  
 السطّم 4، 16، 36، 38، 40، 54، 61، 104، 120، 136، 143، 173، 178-179، 183  
 سفي 62، 72، 74، 78، 82-83، 104، 106، 132، 135-136، 155، 158، 160-161، 164-165، 169-170، 175، 182، 188-191، 193، 196-197، 201، 203، 216، 218، 223، 227، 235، 241، 245، 248  
 هي القوة الإنشائية 3  
 هي المحتوى القصوي 13  
 هي الهي 218-219  
 سفي 77، 78، 82، 104، 106، 116، 125، 136-137، 155، 160-162، 164-165، 171، 182، 193-195، 203، 211، 220، 223، 227، 232، 234-245  
 رسم بالحرف 5، 58، 60-63، 74، 79، 87، 155، 161، 173، 181، 189، 191، 193، 196، 199، 208  
 وعد 27، 68، 81، 90، 151، 180، 228، 239  
 وعديات 8، 52-53  
 رسم قوة القول 14، 27-28، 41، 52، 57-62، 58

## ثبت بأهم مصطلحات

## نظرية الأعمال اللغوية

عربي فرنسي إنكليزي

بضم هذا التت أهم المصطلحات الواردة في الكتب ذاب العمله نظريه الأعمال اللغوية ثبيت  
نم ستر عيه رأيت في تعريبها وتيسيرها على من يريد العودة إلى أصول الإنكليزية أو  
ترجمتها الفرنسية

ونشير إلى أننا رسم المصطلحات ألقاباً دون أن نراعي، عمداً، الفرق بين الهمزة وألف  
الوصل خصوصاً في باب الهمزة.

### الهمزة

Direction of fit	Direction d'ajustement	اتجاه المطابقة
Statement	Affirmation	إثبات
Illocutionary effect	Effet illocutoire	أثر قولي
Misfire	Insuccès	إحراق العمل الدعوي
Volution	Volution	إرادته
Interrogation/Question	Interrogation Question	استفهام
Entailment	Implication	استدراك
Implicatures	Implicatures	استدراكات المحادثة
Expressives	Expressifs	إفصاحات
Potent request	Sollicitation	التماس
Order	Ordre	أمر
Performative	Performatif	إشياء (لي)
Primary	primaire	أولي
Explicit	explicite	صريح
Implicit	implicite	ضمني
Declaratives/Declarations	Déclaratifs/Declarations	إيعايات

### البناء

Illocutionary act Structure	Structure de l'acte illocutoire	بنو العمل في القول
-----------------------------	---------------------------------	--------------------



## الثناء

Expositives	Expositifs	تبيينيات
Warning	Avertissement	تحذير
Greeting	Salutation	محية
Linguistic pragmatics	Pragmatique Linguistique	تداولية لسانية
Hope	Esperance	الترخي
Exclamation	Exclamation	معتجب
Condolence	Condolérance	نعزية
Wish	Souhait	النسي
Congratulation	Felicitatation	تهنئة
Directives	Directifs	توجيهات
Felicity	Satisfaction	توفيق (العمل اللغوي)
Beseeching	Supplication	توسل (تضرع)

## الجيم

Sentence	Phrase	جملة
----------	--------	------

## الحاء

Verdictives	Verdictifs	حكميات
-------------	------------	--------

## الخاء

Assertion	Assertion	حبر
Assertives	Assertifs	حريات

## الدال

Supplication	Invocation	دعاء
--------------	------------	------

## السين

Behavitives	Comportatifs	سلوكيات
-------------	--------------	---------

## الشين

Thanking	Remercement	الشكر
----------	-------------	-------

### الطلباء

Request	Demande	طلب
---------	---------	-----

### الظاء

Appropriate Circumstances Circumstances of the utterance	Circonstances appropriées de l'énoncé	ظروف مناسبة - القول
---	--	------------------------

### العين

Proposition	Proposition	عرض
Act	Acte	عمل
Primary	primaire	أولي
Perlocutionary	perlocutoire	تأثير بالقول
Phonetic	phonétique	نصوب
Secondary	secondaire	ثانوي
Speech	de discours	خطاب (لدى أوسر)
Rhetoric	Rhétorique	رظنقي
Phatic	Phatique	صيعي
Ceremonial	rituel	ظهورسي
Illocutionary	illocutoire	في القول
Propositional	propositionnel	فصوي
Locutionary	locutoire	فوي
Speech	de langage	لعوي (لدى سير)

### العين

Illocutionary point	But illocutoire	عرض فوي
---------------------	-----------------	---------

### الفاء

Abuse	Abus	عساد (العمل اللعوي)
Perfirmative verb	verbe performatif	عمل بشائي

### القاف

Intention	Intention	قصد
Rule	Règle	قاعدة
Essential	essentielle	أساسية

Preparatory ____	____ préparatoire	... تمهيدية
Sincerity	____ de sincérité	____ الصدق
Propositional content ____	____ du contenu propositionnel	... المحتوى القضوي
Illocutionary force	Force illocutoire	قوة قولية (أو إنشائية)
Utterance	Enonciation/énoncé	قول (أو إلقاء القول)
Performative	performatif	قول إنشائي
Constative	Constatif	قول وصفي (عند أوسين)

## الميم

Indicator	Indicateur	مؤشر
Propositional ____	____ propositionnel	____ قضوي (القضية)
Illocutionary Force	____ de la force illocutoire	____ قوة القول
Principle of expressibility ____	____ Principe d'exprimabilité	____ مبدأ الإبانة والتصميم
Defective	Défectueux	مخفق (عمل لغوي)
Exercitives	Exercitifs	ممارسيات

## النون

Success	Réussite	نجاح (العمل اللغوي)
Vocative	Vocatif	نداء
Advice	Conseil	نصح
Negation	Négation	نفي
Prohibition	Interdiction	نهي

## الواو

Speech act indicator	Marqueur de l'acte de langage	واسم العمل اللغوي
Promise	Promesse	وعد
Commissives	Promissifs	وعديات

## المحتويات

تمهيد .....	5
المقدمة .....	9
1. الفرضيات الأساسية في نظرية الأعمال اللغوية .....	9
2. فرضيتان في هذا البحث .....	13
3. تنظيم البحث .....	18

### الباب الأول

#### مراجعات في نظرية الأعمال اللغوية

الفصل الأول: العمل القولي .....	21
1. المقدمة .....	21
2. تحليل العمل القولي في النظرية الأصلية .....	21
3. نحو مراجعة العلاقة بين العمل القولي والعمل في القول .....	28
4. في تكوين دلالة العمل القولي .....	32
5. نتائج وإجابات .....	37
6. الخاتمة .....	39

الفصل الثاني: العمل في القول .....	41
1. المقدمة .....	41
2. تحليل أوستين للعمل في القول .....	42
2. تحليل سيرل (1969) للعمل في القول .....	46
4. مراجعة العمل في القول .....	51
5. الخاتمة .....	63

الفصل الثالث: عمل التأثير بالقول .....	65
1. المقدمة .....	65
2. خصائص عمل التأثير بالقول عند أوستين .....	66
3. نحو تصور إدماجي للأعمال اللغوية .....	70

4.	الفرضية الجذرية .....	73
5.	فرضية الإدماج .....	80
6.	قضية عدم التحديد وفوضى التأثيرات بالقول .....	84
7.	الخاتمة .....	86
<b>الفصل الرابع: شروط صدق الأعمال اللغوية .....</b>		
1.	المقدمة .....	89
2.	'الظروف المناسبة' ونجاح العمل اللغوي .....	90
3.	مفهوم المطابقة .....	94
4.	مفارقات الخبر .....	108
5.	القصد إلى المطابقة .....	114
6.	الخاتمة .....	119
<b>الفصل الخامس: ما الإنشاء؟ .....</b>		
1.	المقدمة: .....	123
2.	القول الوصفي والقول الإنشائي عند أوستين .....	123
3.	الخبر والإنشاء: في وجهة القسمة .....	125
4.	مراجعة التقابل بين الخبر والإنشاء .....	134
5.	في أن الخبر والإنشاء فعلاً للمتكلم .....	138
6.	الخاتمة .....	142

### الباب الثاني

#### مقترحات لبناء دائرة الأعمال اللغوية

<b>الفصل السادس: دائرة الأعمال اللغوية: الفرضية والقواعد والاشتغال .....</b>		
1.	المقدمة .....	147
2.	التصنيف الكلاسيكي لقوى القول .....	148
3.	نحو "تصنيف" مغاير للأعمال اللغوية .....	154
4.	مكونات دائرة الأعمال اللغوية وقواعدها .....	157
5.	الخاتمة .....	163
<b>الفصل السابع: أنواع الأعمال المتحققة باللغة .....</b>		
1.	المقدمة .....	167

2.	نماذج أولى .....	168
3.	نحو تصنيف الأعمال المتحققة باللغة .....	173
4.	الخاتمة .....	179
<b>الفصل الثامن: قواعد الأعمال اللغوية الأولى</b>		
1.	المقدمة .....	181
2.	مداخل تحديد القواعد .....	182
3.	قواعد عمل الإثبات .....	184
4.	قواعد عمل النقي .....	188
5.	عمل الأمر .....	191
6.	عمل النهي .....	193
7.	عمل الاستفهام .....	195
8.	عمل التمني .....	198
9.	الخاتمة .....	201
<b>الفصل التاسع: حركية الأعمال اللغوية في الطلب</b>		
1.	المقدمة .....	203
2.	الأمر والنهي وما يتصل بهما من أعمال لغوية .....	203
3.	الاستفهام .....	211
4.	التمني والترجي .....	220
5.	الخاتمة .....	224
<b>الفصل العاشر: حركية الأعمال اللغوية في الخبر</b>		
1.	المقدمة .....	227
2.	الأخبار التي نُقلت إلى معنى الإنشاء .....	228
3.	أعمال التحية والتهنئة والتعزية وما شابهها .....	241
4.	الخاتمة .....	245
الخاتمة العامة .....		
247		
المراجع .....		
251		
ثبت اصطلاحاتي .....		
255		